وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس –

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلومالتجارية

تخصص : مالية و تجارة دولية

اثر تقلبات سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

–دراسة قياسية–

إعداد الطالب :

بلعيدي زكرياء

تحت إشراف الدكتور :

قازي أول محمد شكري

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
صالح الياس	استاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
قازي أول محمد شكري	استاذ محاضر أ	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا و مقررا
اونان بومدين	استاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
زدون جمال	استاذ محاضر أ	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
بن عاتق عمر	استاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	ممتحنا
فندي سهيلة	استاذة محاضرة أ	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية : 2021– 2022

الاهداء

اهذي هذا العمل المتواضع الى قرة عيني ابي و امي حفضهما الله

و اطال في عمرهما الى عائلتي الصغيرة و الكبيرة الى كل من

كان له الفضل في مشواري العلمي والى كل من له شغف

العلمي.

كلمة شكر و تقدير

أتقدم باسمي معاني الشكر و التقدير إلى الذين كان لهم الفضل بعد الله عز و جل في إتمام هذه الأطروحة على رأسهم الأستاذ الدكتور قازي أول محمد شكري الذي أمدني بالثقة و العون ،كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وعلى التوجيهات والتصويبات التي قدم وها . وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسييركل باسمه ومقامه.

فهرس المحتويات

المحتويات	ص
الاهداء	
كلمة شكر و تقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
المقدمة العامة	ا–ح
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام النقدي الدولي	
المقدمة	01
المبحث الأول: مراحل تطور النظام النقدي الدولي	03
المطلب الأول: تعريف النظام النقدي الدولي	04
المطلب الثاني: نظام ثبات الصرف	05
المطلب الثالث: زوال النظام النقدي الدولي أثناء الحرب العالمية الثانية و ما بين الحربين	06
المطلب الرابع: نظام الصرف بعد الحرب العالمية الثانية (1944 – 1971)	10
الفرع الاول: تقييم نظام بريتن وودز	14
المطلب الخامس : الفترة ما بعد بريتن ووز	18
المبحث الثاني:اشكالية تصنيف انظمة الصرف	29
المطلب الاول: تصنيف صندوق النقد الدولي قبل 1999	30
الفرع الاول : انظمه الصرف دول لها عمله رسميه واضحه	31
الفرع الثاني : مجلس العملة :	31
الفرع الثالث : انظمه صرف الدول متعاهده على التعادل الثابت	31
الفرع الرابع : نظام ربط داخل حلقات وهوامش افقيه	31
الفرع الخامس : نظام تعادل متحرك	32
الفرع السادس : نظام هوامش تقلب متحركة	32
الفرع السابع : التعويم الموجه غير المعلن لمسار سعر الصرف	32

الفرع الثامن : التعويم المستقل	32
المطلب الثاني: التصنيفات الواقعيه	33
الفرع الاول: تصنيف hybrid " Ghoch et All" 1997	33
الفرع الثاني: تصنيف انظمه سعر الصرف حسب طريقه التطاير Yeyati and Sturzenegger	35
الفرع الثالث:التصنيف الطبيعي لانظمة الصرف (Rogoff and Rainhart 2004)	39
المطلب الثالث: انظمة الصرف الحديثة	45
المبحث الثالث : محددات اختيار نظام الصرف	47
المطلب الاول: نموذج مندل فليمينج Mundell Fleming	48
المطلب الثاني: نظرية منطقة العملة المثالية Currency Optmium 1961	49
المطلب الثالث: نظريه الركن لنظام الصرفCorners hypothesis	51
المطلب الرابع : عدم توافق العملة واختيار نظام سعر الصرف Currency Mismatch	52
خاتمة الفصل الاول	56
الفصل الثاني: نظريات التجارة الدولية و الاسس النظرية لسعر الصرف	
مقدمة	58
المبحث الاول:نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي	59
المطلب الاول: المدرسة التجارية (الفكر الماركنتيلي)	59
المطلب الثاني: نظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية	61
الفرع الاول: نظرية النفقات المطلقة absolut Adventage Theory	62

الفرع الثاني: نظرية النفقات النسبية comparative Advantage theory	65
الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية : جون ستيوارت ميل Theory of international Values	69
الفرع الرابع :نظرية التوازن التلقائي لدفيد هيوم	72
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية	72
الفرع الاول : نظرية تكلفة الفرصة البديلة opportunity cost theory	73
الفرع الثاني : نظرية وفرة عناصر الانتاج هوكشر– اولين– ساموبلسون Todel H.O.S	73
الفرع الثالث : لغز ليو نثيف و تقييم نموذج نظرية نسبة عناصر الانتاج Wossily Leontif	76
المطلب الرابع: المدرسة الحديثة للتجارة الدولية	77
الفرع الاول: نظرية تعادل اسعار عناصر الانتاج	78
الفرع الثاني: نظرية ساموسون و ستولبر (Samuelson et Stolper) أثر التجارة على توزيع الدخل	79
الفرع الثالث : نظرية الفجوة التكنولوجية لـ Posmer الفرق التكنولوجي	79
الفرع الرابع : نظرية دورة حياة المنتج (السلعة) The Preduct Cycle	81
المطلب الخامس: مناهج و أساليب و نماذج التجارة الدولية في الفكر الحديث	85

الفرع الاول: نظرية المنافسة غير الكاملة و المبادلات بين الفروع Krugman	86
الفرع الثاني: نظرية تنوع المنتجات	86
الفرع الثالث: نظريةلندر في تشابه هياكل الطلب	87
فرع الرابع: نظرية مهارة العمالة والتخصص Keesing	87
فرع الخامس: نظرية الرأس المال البشري Frindley Keirkouyty	87
فرع السادس: نموذج الجاذبية و التجارة الدولية	88
المبحث الثاني: الاسس النظرية لسعر الصرف	91
المطلب الاول: مفاهيم حول سعر الصرف	91
الفرع الأول: تعريف الصرف و أنواعه	91
الفرع الثاني: تعريف سعر الصرف و انواعه	92
المطلب الثاني : أنواع سعر الصرف:	93
الفرع الاول : سعر الصرف الاسمي "TCN"	93
الفرع الثاني : سعر الصرف الحقيقي "TCR"	94
الفرع الثالث : سعر الصرف الفعلي effectif TCE	95
الفرعالرابع : سعر الصرف الرسمي	96
الفرع الخامس : سعر الصرف الموازي	96
الفرع السادس : سعر الصرف التوازني	97

المطلب الثالث: اهمية و وظائف سعر الصرف	97
الفرع الاول : أهمية سعر الصرف	97
الفرع الثاني : وظائف سعر الصرف	98
المبحث الثالث: النضريات المفسرة لسعر الصرف	99
المطلب الاول : نظرية تعادل القدرة الشرائية: (PPP)	99
الفرع الاول : الصيغة المطلقة	101
الفرع الثاني :الصيغة النسبية	103
الفرع الثالث :الصيغة النقدية لنضرية التعادل القدرة الشرائية : (PPAm)	105
المطلب الثاني : نظرية تعادل معدلات الفائدة	108
المطلب الثالث : نظرية كفاءة سوق الصرف	110
المطلب الرابع : النظرية الإنتاجية	112
المطلب الخامس: أهم النظريات الأخرى	112
الفرع الاول : النظرية الكمية للنقود	112
الفرع الثاني : نظرية المحفظة المالية	113
الفرع الثالث : نموذج مندل فليمنج	113
الفرع الرابع : نظريات نفسير تغيرات سعر الصرف في الاجل القصير	115
خلاصة الفصل	118

الفصل الثالث : الاسس النظرية للتجارة الدولية ومؤشرات قياس الانفتاح التجاري	
مقدمة	120
المبحث الاول: الاطار العام لسياسات التجارة الخارجية في نهاية القرن العشرين	122
المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية الدولية	123
الفرع الأول: الاهداف المرجوة من السياسة التجارية	124
الفرع الثاني : المبادئ التي تقوم عليها السياسات الدولية	125
المطلب الثاني: محددات اختيار السياسة التجارية داخل القطب	126
فرع الاول : سياسة حرية التجارة	126
الفرع الثاني : سياسة الحماية في التجارة ما بين الاقطاب	128
المطلب الثالث: واقع السياسات التجارية الدولية العملية العالمية	131
فرع الاول : الواقع قبل القرن العشرين	131
الفرع الثاني : بعد القرن العشرين وفي كنف العولمة	133
المطلب الرابع: طرق تطبيق السياسات التجارية	134
الفرع الاول : الاساليب التنظيمية	135
الفرع الثاني : الاساليب الكمية (نظام الحظر، نظام الحصص و تراخيص الاستراد.)	147
الفرع الثالث :الاساليب التنظيمية التعاهدية:	151
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم و قياس التحرير التجاري	154
المطلب الأول: مؤشرات قياس الإنتاج المطلق	154

الفرع الاول: مؤشرات درجة الانفتاح (نسبة الانفتاح)	155
الفرع الثاني: مؤشرات التركيز السلعي للصادرات	155
الفرع الثالث: مؤشر التركيز الجغرافي لصادرات القطر	156
الفرع الرابع: الميل المتوسط للاستيراد	156
الفرع الخامس: معدلات التبادل الدولي	156
المطلب الثاني: مؤشرات الانفتاح النسبي لقياس مدى التحرير	156
الفرع الأول: مؤشر التفاوتات التجارية (التعريفات الجمركية و الغير جمركية)[2]	157
الفرع الثاني: معدل التعريفة الغير الموزون	157
الفرع الثالث: معدل التعريفة الموزون	157
المطلب الثالث: مؤشرات البواقي المزدوج و المركب	158
الفرع الاول: قياس التحرير التجاري حسب مؤشرات البواقي – leamer 1986 1988	158
الفرع الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب المؤشر المزدوج (Sachs Warmer 1995)	159
المبحث الثالث : معدلات التبادل الدولي و المؤشرات الاحصائية الاخرى المرتبطة بالتجارة الدولية	159

المطلب الأول: معدلات التبادل الدولية حسب Meier	162
الفرع الاول : : معدل التبادل الصافي Net exchange rate	163
الفرع الثاني : معدل التبادل الدولي الإجمالي Gross exchange Rate	166
الفرع الثالث : معدل التبادل الدولي الداخلي	166
المطلب الثاني: المؤشرات الاحصائية الاخرى المرتبطة بالتجارة الدولية	171
الفرع الاول :تعريف الاحصاء التجاري ووظيفته	171
الفرع الثاني : الادوات و المؤشرات الاكثر استعمالا	173
خاتمة الفصل الثالث	177
الفصل الرابع : قياس اثر تغيرات سعر الصرف على التحرير التجاريدراسة قياسية بتطبيق نموذج (NARDL)	
مقدمة الفصل	180
المبحث الأول: أدوات الدراسة – نموذج NARDL	181
المطلب الاول :دراسة قياسية بتطبيق نموذجNARDL	181
المطلب الثاني :منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة	181
الفرع الاول : منهجية الدراسة	181
الفرع الثاني : ادوات الدراسة (نموذج الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة غير الخطي NARDL	183
الفرع الثالث :خطوات تطبيق نموذج NARDL	183
المبحث الثاني: دراسة إحصائية وصفية للبيانات المعتمدة في الدراسة	194

المطلب الاول: متغيرات الدراسة ومصدر البيانات	194
الفرع الاول: المتغيرات التابعة	194
الفرع الثاني : المتغيرات المستقلة	195
الفرع الثالث : توصيف نماذج الدراسة	197
المطلب الثاني: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	206
المطلب الثالث: دراسة استقرارية المتغيرات	218
الفرع الاول : اختبار استقرارية متغيرات الدراسة عند المستوى	219
الفرع الثاني : اختبارات الاستقرارية عند الفرق الاول	223
المبحث الثالث : التحليل الديناميكي لأثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقية على النفتاح التجاري في الجزائر	226
المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود	226
المطلب الثاني : التحليل الاحصائي للنموذج	232
الفرع الأول: اختبارات مشاكل القياس	232
الفرع الثاني : المعنوية الكلية للنموذج	235
الفرع الثالث:المعنوية الجزئية التحليل الاقتصادي للنموذج في الاجلين القصير والطويل	235
المطلب الثالث : تحليل أثر الصدمات واختبار العلاقة التناظرية	243
خلاصة	248
الخاتمة العامة	249
الملاحق	259
المراجع	267

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1–1) : المخزون العالمي من إحتياطي الذهب	08
الجدول (1–2) : الغطاء الذهبي للدولار (مليار دولار)	16
الجدول (1–3) : تطور القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي للفترة (1989 – 2006)	21
الجدول (1–4) : مكانة دول الاتحاد في تحقيق شروط الا نضمام للعملة الموحدة في 1998.	23
الجدول (1–5) : وصف عام لنظم سعر الصرف العالمية[1]	26
الجدول (1–6) : تصنيفات صندوق النقد الدولي	33
الجدول (1–7) : فئات انظمة الصرف وفق لتصنيف choch and all	34
الجدول (1–8) : قواعد التصنيف Yeyati and sturzenegger	36
الجدول (1–9) : معدل التقلب في الاحتياطات	37
الجدول (1–10): تصنيفات انظمة الصرف الحديثة	45
الجدول رقم(1–11) : محددات اختيار نظام الصرف.	53
الجدول(2–1) : تكاليف الانتاج مقدرة بساعات العمل	63
الجدول(2–2) : وحدات العمل الازمة لتكلفة الانتاج وحدة واحدة من المنتوج فبي السنة	66
الجدول (2–3) : تكلفة وحدات الانتاج للسلعتين A و B في البلدين 1 و 2	70
الجدول (2–4) : معدلات التبادل المحتملة بين البلدين	71
الجدول (2–5) : المدخلات و المخرجات لل USA سنة 1947	76
الجدول (2–6):مراحل دورة حياة المنتج و خصائصها AIRCH	84
الجدول رقم (4–1): متغيرات الدراسة ووحدات قياسها.	196
الجدول رقم (4–2): الدراسات الساقة المعتمدة في تحديد متغيرات الدراسة	197
الجدول رقم (4–3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.	206
الجدول (4–4): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990/2019):	216

قائمة الجداول

الجدول (4–5): معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة	217
الجدول (4–6) : اختبارات الاستقرارية عند المستوى	220
الجدول رقم (4–7) : اختبار استقرارية عند الفرق الأول	223
الجدول (4–8): نتائج اختبارات الإستقرارية	225
الجدول (4–9) : اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود	228
الجدول (4–10): تقدير النموذج وفق منهجية (NARDL)	231
الجدول (4–11): ملخص لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية لخاصة بالنموذج الأول	233
الجدول (4–12): تطور رصيد ميزان المدفوعات 1996 2019 بالمليار دولار	247

قائمة الاشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1–1) : يوضح حدود تارجح أسعار صرف العملات داخل النفق "الثعبان داخل النفق "	19
الشكل (1–2) : مثلث عدم الامكانيات لمندل	25
الشكل (1–3): مقارنه بين ترتيب انظمه الصرف الفعلية لتصنيف صندوق النقد الدولي وتصنيف lys	38
الشكل (1–4): تصنيف انظمة الصرف ل Reinhart and Rogoff	41
الشكل (1–5):تصنيف انظمة الصرف الفعلية ل–2002) bubula and other–robe 2003)	44
الشكل رقم (1–6): مثلث عدم الإمكانيات لمندل	48
الشكل رقم(1–7) : مثلث P.Berthand	49
الشكل رقم (1–8):فئات أنظمة سعر الصرف القطرية 1975–1998	51
الشكل(2–1) : تكلفة الانتاج ساعات العمل	64
الشكل(2–2) : وحدات العمل الازمة لانتاج وحدة واحدة من المنتوج فبي السنة	67
الشكل (2–3) : : نمط التجارة الدولية تبعا لنظرية نسب عناصر الانتاج	75
الشكل(2–4) : نموذج بوسنر– الفجوة التكنولوجية	80
الشكل (2–5) : المرحلة المختلفة لدورة حياة منتج جديد و تأثيره على الميزان التجاري	82
الشكل (2–6) : تأثير السياسة النقدية	114
الشكل (2–7) : حالة اتباع سياسة مالية توسعية	115
الشكل(3–1) : أثر ضريبة الاسترداد على الدولة الصغيرة في اطار التحاليل الجزئي[1]	138
الشكل (3–2) :في حالة غياب التجارة أو الاكتفاء الذاتي	139
الشكل (3–3) : في حالة قيام التجارة الحرة بين البلدين 1 و2	141
الشكل (3–4) :تحليل اشكال الدعم على المستوى الجزئي	143
الشكل (3–5) : اثر دعم الصادرات في حالة قطر صغيرة	143
الشكل (3–6) : دعم الصادرات في حالة دولة كبيرة	144

قائمة الاشكال

الشكل (3–7) : آثار نظام الحصص حالة دولية صغيرة	148
الشكل (3–8) : آثار نظام الحصص حالة عدم وجود سلع محلية	149
الشكل (3–9) : نظام الحصص حالة دولية كبيرة	150
الشكل رقم(4–1) : نتائج مقارنة F - المحسوبة بالقيم الحرجة لمنهج الحدود:	190
الشكل رقم (4– 2): المنحنى يوضح سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	209
الشكل (4-3) :منحنى يبين تطور اسعار النفط في الجزائر	213
الشكل (4–4): قيمة معيار (AIK)لافضل 20 نموذج مقدر	227
الشكل (4–5): نتائج اختبارات المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الأول	234
الشكل (4–6): مؤشر التضخم من 1990 الى l2019 ومعدلات درجة الانفتاح لنفس الفترة	238
الشكل (4–7):الصدمات في أسعار الصرف الحقيقية وانتقالها الى معدلات الانفتاح التجاري	244

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

إن الرهانات الاقتصادية الحاضرة في ظل التطور الهائل في آليات التجارة الدولية، و الأزمات المالية المتتالية التي مست الاقتصاد العالمي ككل، جعلت الدول تعمل على الحرص على الحفاظ على وتيرة النمو ورفع من قدراتها التنافسية و الحفاظ على تنافسية اقتصادها دوليا من خلال إتباع سياسات تجارية تتناسب و مصالحها الاقتصادية الدولية التي تتماشى غالبا مع المصالح الاقتصادية الوطنية.

فان البحث عن السياسات الاقتصادية الدولية المثلى ،و التي من شانها الرفع من مستوى فعالية المنظومة الاقتصادية على المستوى الكلي ، أصبح من أولوية الدول . وتعد من أهم المسائل الاقتصادية التي تدعم مسار التنمية ،كما أنها تعطي دفعة قوية لعجلة النمو.

إن دراسة أسعار الصرف و أنظمتها يدخل في إطار التمويل الدولي الذي يمكن اعتباره كشق أول من التجارة الدولية و يدخل في إطار الاقتصاد الكلي،و يتعلق في دراسة ميزان المدفوعات للدول وأسواق الصرف الأجنبية .أين يتم تحديد قيم العملات المختلفة يبعضها البعض بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والاستقرار لمختلف النظم الدولية التي تؤثر على المستوى العام للأسعار .

أما الشق الثاني المتعلق بالتجارة الدولية بدراسة و تحليل أسس قيام التجارة بين الأقطار المختلفة و المكاسب التي يمكن تحقيقها من قيام التجارة الدولية وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث الأسس النظرية للتجارة الدولية في الفكر الاقتصادي .

و يعتبر سعر الصرف من بين المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى نجاح الحكومات في إدارة وتوجيه اقتصادياتها نحو الخارج.حيث يحتل هذا المؤشر أهمية كبيرة في تقويم كل من الأصول و الالتزامات للدول ،المعبر عليها بالعملات الأجنبية ،وتعتبر من أقدم المسائل التي طرحة من اجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية للدول .لهدا سارعت الدول العظمى إلى إيجاد أنظمة تتماشى مع مصالحها الاقتصادية .وتعتبر دراسة هده العلاقات تعتبر من أقدم المسائل في المالية والتجارة الدولية.

سعت الدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على تقوية عملتها ، إضفاء ميزة القبول العالمي عليها .وكانت أول المبادرات الناجحة التي لعبة دورا محوريا في إعطاء مواصفات العملة الدولية (عملة قابلة للتحويل)، فسارعت الولايات المتحدة إلى عدة محاولات ،فكانت أول بوادر التي عززت مكانة الدولار الأمريكي برفع قيمته، بوضع ميكانيزمات لرفع الطلب العالمي على الدولار ،فكانت هناك اتفاقيات مع

معظم دول العالم و بالأخص الدول المصدر للذهب الأسود ، بتصدير صادراتها من مواد الريع بعملة الدولار. فجل صادرات النفط تتم بعملة الدولار الأمريكي ما يعادل 90 من صادرت البترول العالمية.

كما قام الرئيس الأمريكي "نيكسو ن" بإصدار قرار رئاسي يمنع حيازة او التعامل بالذهب بالنسبة لمواطنين الأمريكان ، كما أنها قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في سنة 1971 وكان نوع من الإستراتيجية من اجل إعطاء مكانة اكبر للعملة الأمريكية في النظام النقدي الدولي ،وبهذا تم الاستحوا ذ على معظم الذهب العالمي وأصبحت بهذا اكبر دولة تحوز على اكبر احتياطي عالمي من الذهب، التي حازت عليه مقابل الأوراق النقدية الائتمانية من الدولارات تحت ظل نظام صرف عالمي تحكمه قوة عالمية لا تقهر. ومن هنا بدأت رحلة قصة النظام النقدي الدولي الجديد ،تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي تستحوذ على اكبر احتياطي عالمي من الذهب.

فبعد انهيار نظام " بريتن وودز " سنة 1973 وإقرار نظام تعويم العملات ،و في ظل الهيمنة الأحادية القطب زاد الاهتمام بسياسات و أنظمة الصرف على المستوى الكلي في إطار قواعد اللعبة العالمية.

حيث أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على القيم الحقيقية لمختلف الأصول المقومة بالعملات الأجنبية وكدالك قيم الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات المادية و الغير مادية ،وهنا تبرز اهمية السياسات المتبعة في إطار أنظمة الصرف المتبعة و المعمول بها .من خلال عدة مؤشرات ومعدلات كمعدل الانفتاح الاتجاري ، وتراكم احتياطي النقد الأجنبي .وهنا تعمل الحكومات على تكييف سياساتها التجارية الخارجية حسب نظام الصرف المتبع و تغيرات أسعار صرف العملات الأساسية في التعامل وهدا من اجل رفع صادراتها و الدفع بعجلة النمو او التنمية ، كما يمكن حدوت العكس في بعض الأنظمة أين هناك إمكانية تحديد سعر الصرف ويكون بدالك أداة لعزل اقتصادها عن الصدمات العالمية.

فاختيار نظام سعر الصرف له أهمية كبيرة في تحسين أداء الاقتصاد الكلي و بالتالي زيادة معدلات الانفتاح التجاري .ومنه بروز عدة نظريات لوضع مجموعة من المحددات لاختيار أنظمة صرف مثلى.

كما ان ما يزيد صعوبة تحليل التجارة الدولية ذالك وان التجارة الدولية تعتبر ظاهرة مركبة و يتدخل فيها أكثر من جانب من جوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة .وبالتالي فان اغلب تحاليل نظريات التجارة الدولية تكون في إطار افتراضات مبسطة كوجود دولتين و سلعتين ،ومنه فان التحليل يكون بدراسة حالة كل دولة وكل سلعة بصورة منفردة او كوحدة مستقلة.

ومنه سنحاول تسليط الضوء على مسالة اختيار نظام سعر الصرف من ناحية المبادلات الدولية و ذالك بدراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، و الذي يعتبر من بين الاقتصاديات التي شهدت فيها سياسة سعر الصرف عدة إصلاحات و تطورات هامة .

فبعد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي شاهدته ا الجزائر منذ مطلع التسعينات في إطار برنامج التعديل الهيكلي ،بحيث تم الانتقال من نظام التثبيت إلى سلة من العملات إلى نظام التعويم المدار .

وعلى ضوء ما تقدم وبناءا على موضوع الرسالة الذي نحن بصدد إعدادها كمحاولة لتفسير علاقة أسعار الصرف بدرجة الانفتاح التجاري ، وتأثير تغيرات أسعار الصرف على السياسات التجارية المنتهجة من طرف الدول، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير تغيرات أسعار الصرف على درجة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟

وحتى يمكننا الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية، وقصد توجيه الدراسة تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- الفرضية الأولى : H1 يوجد أثر معنوي غير متماثل للصدمات الموجبة والسالبة لتغيرات سعر الصرف للدينار الجزائري على درجة التحرير التجاري.
- الفرضية الثانية : H2 لا يوجد أثر معنوي غير متماثل للصدمات الموجبة والسالبة لتغيرات سعر الصرف للدينار الجزائري على درجة التحرير التجاري.
- الفرضية الثالثة : H3 يوجد أثر معنوي متماثل للصدمات الموجبة والسالبة لتغيرات سعر الصرف للدينار الجزائري على درجة التحرير التجاري.

و من اجل الإجابة على هذه الفرضيات قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة :

1 - ما هي القواعد ، الأسس ،الأطر و الأنظمة التي يقوم عليها النظام المالي العالمي ؟وعلى أي أساس تختار الدول أنظمتها النقدية ؟

2 - ما هي دواعي قيام التجارة الدولية ؟

3 - ما هي الأسس النظرية التي تحكم أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المعبرة على مدى اندماج اقتصاديات الدول؟

4 - ماهي العلاقة بين أسعر الصرف و التحرير التجاري في الجزائر؟ وما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على درجة التحرير التجاري في الجزائر ؟

أهمية الدراسة :

وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر الصرف للدينار الجزائري على درجة التحرير التجاري بتطبيق نموذج NARDL،

وتبرز أهميتها بالنظر للدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول ، باعتبارها مصدر من مصادر الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية، والتي أصبحت تستقطب عدد كبير من المستثمرين الأجانب الذين يرغبون في استثمار اموالهم و ترويج لسلعهم او البحث عن اسواق جديدة واعدة .

لذا جاءت دراستنا لتسلط الضوء على أثر هذه التقلبات في محاولة لتوضيح طبيعة تأثير التغيرات الموجبة والسالبة في أسعار الصرف على درجة التحرير التجاري لتحديد نوع العلاقة بين التي تربط درجات التحرير التجاري في الجزائر مع التغيرات او الصدمات بنوعيها التي يتعرض لها سعر صرف العملة .

أما عن أهدافها، فتتمثل في:

- الإلمام بالجانب النظري لأسعار الصرف والنظام النقدي العالمي ومكوناته ، مع الإشارة الواضحة ضمن الجزء النظري من الدراسة إلى التسلسل التاريخي لأنظمة الصرف العالمية وهدا وفق مختلف المدارس الاقتصادية.
- إلقاء الضوء على آلية عمل النظام النقدي الدولي وهيكلها.
- تحليل طبيعة العلاقة بين أسعار الصرف و درجة التحرير التجاري في الجزائر .
- معرفة إن كانت هناك ما مدى الاستجابة لدرجات الانفتاح على اثر تغيرات في أسعار الصرف .
- معرفة كيفية استجابة درجات الانفتاح التجاري إلى الصدمات الموجبة والسالبة في أسعار الصرف ان كانت هناك استجابة، وما إذا كانت هذه الاستجابة متماثلة أم لا.
- تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة سوف يعطي رؤية واضحة لمتخذ القرار عن ما إذا كانت لأسعار الصرف دور في رفع من معدلات التحرير التجاري أم لا.

الدراسات السابقة:

دراسة (Nelson and all, 2016) تحت عنوان Trade Openness and Exchange Rate Fluctuations Nexus in Nigeria و تبحث هذه الدراسة في الانفتاح التجاري وتقلبات أسعار الصرف Nexus in نيجيريا تستخدم بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي من 1984 إلى 2013.

النتائج التي توصلنا إليها: يؤثر الانفتاح التجاري بشكل إيجابي بنسبة 59٪ على تقلبات أسعار الصرف في نيجيريا. يظهر اختبار السببية الذي تم إجراؤه باستخدام إختبار السببية لج رانجر أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف.

دراسة (Gantman and Dabós, 2018) : تحت عنوان Does trade openness influence the real effective exchange rate? New evidence from panel time-series باستخدام مجموعة بيانات من 101 دولة خلال الفترة 1960-2011 ، قام الباحث بفحص العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي ، من ناحية ، و الانفتاح التجاري والميزان التجاري وشروط التبادل التجاري وعوامل الإنتاجية ونظام الصرف المتبع ، من ناحية أخرى. تدعم نتائج الدراسة بقوة الفرضية القائلة بأن الزيادة في الانفتاح التجاري ينتج عنه انخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي(REER) . المتغيرات الأخرى ليس لها تأثير ذي دلالة إحصائية.

دراسة (Calderón, 2004) : تحت عنوان TRADE OPENNESS AND REAL EXCHANGE RATE VOLATILITY: PANEL DATA EVIDENCE اكتسبت العوامل الغير النقدية أهمية في تفسير تقلب سعر الصرف. في هذا السياق ، فقد تم اقتراح إدراج صدمات الإنتاجية وشروط التبادل التجاري والإنفاق الحكومي .كان الهدف من هذه الورقة هو شرح تقلب سعر الصرف الحقيقي من خلال افتراض هيكلي للعلاقة بين التقلب ومحددات الانفتاح التجاري والمالي لعينة من الدول الصناعية والنامية للفترة 1974-2003.استخدم طرق GMM-IV لبيانات اللوحة لاختبار الفرضيات التالية: - تكون تقلبات سعر الصرف الحقيقي(RER)أقل تقلبًا في البلدان الأكثر انفتاحًا .و يساعد الانفتاح التجاري على التخفيف من تأثير الصدمات شديدة التقلب على تقلبات تقلبات RER

دراسة (**نوالي، 2015**) : تحت عنوان **اثر تقلبات الدولار و الاورو على التجارة الخارجية للجزائر و المغرب و تونس –دراسة قياسية للفترة 1975-2015-** وكان هدف الباحث الى تحليل اثار تغيرات عملتي الدولار و الاورو على التجارة الخارجية للجزائر و المغرب و تونس للفترة ما بين 1975-2015 .حيت اعتمد في الجانب التطبيقي على طرق الاقتصاد القياسي لاختبار اثار تغيرات الدولار و الاورو على التجارة الخارجية لهده البلدان (ARDL) .خلصت الدراسة الى وجود اوجه تشابه و اوجه اختلاف بين هده الدول من عدة جوانب كالدلالات الاحصائية و القياسية والعلاقات الطويلة المدى بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة.

دراسة (منهوم، 2009) : تحت عنوان اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009. و لقد اثبت الباحث في دراسته القياسية ،ان الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها تلجأ إلى إتباع سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لاكتساب بعض المزايا كزيادة الصادرات و انخفاض الواردات ، إلا أن هذه الساسة لم يكن لها الأثر الايجابي في معالجة إختلالات ميزان المدفوعات بحكم أن الجزائر تعتمد على مورد واحد و هو البترول .و التي تبين من خلالها عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المؤثرة في الميزان التجاري و هي الصادرات و الواردات و من ثم التأثير في ميزان المدفوعات في المدى الطويل ، و لكي تنجح هذه الساسة في الجزائر يجب توفير الشروط التالية :

- استقلالية البنك المركزي كسلطة نقدية يمطن الدولة من تحقيق هده الأهداف.

- التحكم في المعلومات الاقتصادية من خلال توفير مراكز البحث.

- القضاء على الأسواق الموازية للصرف.

- القضاء على الظواهر الاقتصادية السلبية كالتضخم و البطالة.

- إدارة صارمة للعملة و كبح تزايد الكتلة النقدية.

دراسة (**بوقرورة**، 2011) : تحت عنوان **محددات التجارة الخارجية دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائريةللفترة 1990-2011** تهدف هذه الدراسة الى تحديد وتحليل أهم المتغيرات المفسرة لسلوك الواردات الوطنية للفترة 1990-2011 ، وقد تبين بعد عدة محاولات أن متغيرات الدخل ومستوى الإنتاج المحلي وكذا سعر الصرف الفعلي الحقيقي هي المحددات الأنسب، وأن الصياغة اللوغاريتمية للتقدير هي الأفضل خلال فترة الدراسة، وقد تم تقدير دالة الطلب بإحصائيات سنوية وبالقيم الحقيقية وبأخذ العام 2001 كسنة أساس لجميع المتغيرات، واستخدمت الطرق القياسية الحديثة في التقدير حيث تبين من خلال اختباري جذر الوحدة والتكامل المشترك أفضلية استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ، وقد اتضح من نتائج التحليل باستخدام ادتي تجزئة التباين ودوال الاستجابة النبضية أن الدخل الوطني هو أهم عامل محدد للواردات الجزائرية في المدى القصير غير أن هذه الاستجابة تتراجع بشكل كبير جدا في الأجل الطويل بما يعني أن الدخل الوطني قادر على

تلبية الاحتياجات المحلية من السلع الاجنبية في المدى القصير أما في المدى الطويل فإن هذه القدرة تتلاشى، أما البديل المحلي او مستوى ما ينتج محليا فقد جاء موافقا للنظرية الاقتصادية وما كان متوقعا، بالنسبة لسعر الصرف فلم يكن له تأثير على الواردات وهي النتيجة ذاتها التي توصلت اليها العديد من الدراسات خاصة المطبقة على الدول النامية

دراسة (**طيبة، 2013**) تحت عنوان **أثر االنفتاح االقتصادي على النمو االقتصادي ا لمستديم – دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990- 2010** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر،2013

وتتجسد حدود الدراسة :

في محاولة قياس أثر تغيرات اسعار الصرف على التحرير التجاري بتطبيق نموذج NARDL في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019.

ومن أجل الإلمام بالموضوع بكل جوانبه، ا ولإجابة عن إشكالية البحث تم اعتماد طريقة الكلاسيكية لمعالجة هذا الموضوع، واتبعنا معها المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي يوضح المبادئ العلمية والمفاهيم الأساسية لمكونات الدراسة، فيما كان المنهج التحليلي من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة غير الخطي (NARDL) ، ومجموعة من الأدوات والمقاييس أساس الجانب التطبيقي.
وبغية التحكم بالبحث، تم تقسيمه إلى أربعة فصول وفق الطريقة الكلاسيكية .

حيث يأتي الفصل الأول لتوضيح الإطار النظري للنظام النقدي الدولي ، تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ،بدايتا بتعريف نظام النقد الدولي والتطور التاريخي له وخصائص ومميزات كل حقبة من الزمن ،ثم القينا الضوء على مختلف التصنيفات لأنظمة الصرف التي عرفها النظام النقدي الدولي ،ومختلف الدراسات التي اهتمت بها ،وفي المبحث الثالث تطرقنا لمحددات اختيار نظام الصرف مع التطرق لمختلف النماذج والنظريات التي اهتمت بموضوع اختيار أنظمة الصرف .

تم قمنا بالتطرق من خلال الفصل الثاني لنظريات التجارة الدولية بالاظافة إلى الأسس النظرية لسعر الصرف و في الفصل الثالث تطرقنا إلى حيث قمنا بتقسيم هدا الفصل إلى ثلاثة مباحث ،حيث خصصنا المبحث الأول إلى الإطار العام لسياسات التجارة الخارجية في نهاية القرن العشرين، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مؤشرات تقييم و قياس التحرير التجاري بينما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى معدلات التبادل الدولي و المؤشرات الإحصائية الأخرى المرتبطة بالتجارة الدولية.

أما الفصل الرابع من الدراسة اهتم بالدراسة القياسية، وقد تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاثة محاور رئيسية، تم تقسيمها وفق ثلاثة مباحث، المبحث الأول أدوات الدراسة – نموذج NARDL ،وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى دراسة إحصائية وصفية للبيانات المعتمدة في الدراسة ، أما المبحث الثالث والأخير فتم التطرق من خلاله إلى قياس أثر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية على معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر. حيث نتناول من خلاله : منهج الدراسة المستخدم والوسائل التي تم اعتمادها من أجل بناء النموذج القياسي المعتمد ومختلف الاختبارات الإحصائية التي تم تطبيقها من أجل الإجابة على التساؤلات واختبار مدى صحة أوخطأ الفرضيات الدراسة.

كما يقوم بمقارنة بحثه بالدراسات السابقة التي أقيمت في نفس المجال من أجل محاولة سد الثغرات السابقة من خلال عنصر التجديد، ومقارنة ركائز بحثه بالبحوث الأخرى من أجل مقارنة النتائج الأخيرة والخروج بنصائح وإرشادات منبثقة من دراسة قياسية دقيقة.

و أخيرا يتطرق الباحث إلى الطريقة والأدوات المستعملة، توصيف النموذج القياسي، تفصيل وتعريف نوع المعطيات والبيانات والمؤشرات المستخدمة، إضافة إلى التطبيق الفعلي للنموذج القياسي عن طريق برمجية ايفيوز12 ، والتطرق إلى اختبار صحة النموذج عن طريق جملة من الاختبارات الإحصائية، ليصل في النهاية إلى نتائج ذات دلالة إحصائية يتم ترجمتها اقتصاديا بما يتوافق و النظرية الاقتصادية للوصول لنتائج علمية تفسر إشكالية البحث.

وككل طالب علم وباحث واجهت الباحث عدة **صعوبات خاصة** في المجال القياسي، وذلك عند محاولة الربط بين الجانب النظري للدراسة ومخرجات الدراسة القياسية من أجل إعطاء نتائج موافقة بأقرب حد لواقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، إلا أن مشكلة المعطيات هي أبرز صعوبة واجهتنا، وكانت بمثابة تحد كبير للباحث، حيث تطلب صبر وجهد في البحث عن مصدر موثوق لجمع المعطيات اللازمة لقيام بالدراسة القياسية .

الفصل الأول

الإطار النظري للنظام النقدي الدولي

المقدمة:

يحتل سعر الصرف مكانة هامة في الاقتصاد باعتبارة متغير اقتصادي كلي يجمع بين اقتصاديات الدول وياثر على الاقتصاد الكلي وعلى التوازنات الداخلية والخارجي.

حيث استعمل كاداة لعزل الاقتصاد عن الخارج على حساب الانفتاح الاقتصادي الخارجي من اجل البحث عن الاستقار الداخلي،باعطائة قيمة غير حقيقية خاصتا في حال نظام صرف ثابت .

كما ان تعويم نظام الصرف جعل سعر الصرف معرض لهجمات المضاربة لما يؤدي به الى الابتعاد عن قيمتة الحقيقية مما جعل بعض الدول تتدخل في اسواق الصرف متحملة تكاليف من اجل تحقيق موازنة بين التوازنات الداخلية والخارجية متبعة انظمة تسمح بتقلب سعر الصرف ضمنةهوامش محددة ومتحركة وهو ما يطلق عليها بالانظمة الوسيطية ومن هنا كان لا بد من معرفة التطور التاريخي لانظمة الصرف خاصة وقد تعرض النظام النقدي الى مجموعة من ازمات الصرف التي تم تصنيفهاالى ثلاث اجيال متتالية ،يتضمن الجيل الاول اعمال كروقمان krugman 1979 وازمة الصرف الناتجة عن ميزان المدفوعات .اما الجيل الثاني يخص اعمال اوبستي فلد obstfeild 1996 لازمات الصرف الذاتية التحقق واخيرا الازمات التوئمية لنظام الصرف والنظام المصرفي في ان واحد . حيث بينت هذه الازمات هشاشة الانظمة الوسيطية لتبني انظمة الركن .

فقدعرف العالم عدة انظمة قبل الحرب العالمية الاولى وتفاوتت درجة الثبات لهذه الانظمة . كما عرف العالم قيام نظام بريتن وودز لاصلاح النظام النقدي الدولي وتاسيس نظام نقدي دولي يحضى باجماع جميع الاطراف ، فتفاوتت درجات التعويم من نظام صرف ثابت الى نظام صرف معوم ،وعرفت ما بين هاذين النظامين عدة انظمة متفاوتة في درجة التعويم كنضام الثعبان داخل النفق . كما شهد العالم كبر الفجوه بين الانظمة المصرح بها والانظمة المعمول بها ،ادى الى قيام نضرة جديدة حول التصنيفات تقوم على التصريحات

الرسمية للدول المصنفة من قبل صندوق النقد الدولي فحسب فرانكل frankel صنفها الى تسعة انضمة، ومن جهة اخرى تم تصنيف الانظمة الفعلية حسب عدة معايير فكانت دراسات كل من choch et all 1997 وتصنيف حسب طريقة التطاير yeyati and sturzenegger 2000 بالاظافة الى التصنيف الطبعي rogoffand rainhart 2004 وتصنيف bubula and other

واخيرا قمنا باعطاء حوصلة لمختلف ترتيبات انظمة الصرف الجديدة مع ذكر اهم ميزاتها .

ونظرا لهذا التعدد الموجود في انظمة الصرف الحديثة وتشعبها احتار اصحاب القرار على نوع النظام الواجب اتباعة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة .

ولهذا قام الباحثون بدراسة فاعلية كل نظام وبناء نماذج يمكن الاستعانة بها من اجل تحقيق الاهداف المنشودة فقمنا على ذكر بعض النماذج كنموذج مندل فليمينج mundell fleming ، نظرية منطقة العملة المثالية 1961 currency optinium ونضرية الركن لنظام الصرف corners واخيرا عدم توافق العملة واختيار نظام سعر الصرف currency misnetch

تطرقنا في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ،بدايتا بتعريف نظام النقد الدولي والتطور التاريخي له وخصائص ومميزات كل حقبة من الزمن ،ثم القينا الضوء على مختلف التصنيفات لانظمة الصرف التي عرفها النظام النقدي الدولي ،ومختلف الدراسات التي اهتمت بها ،وفي المبحث الثالث تطرقنا لمحددات اختيار نظام الصرف مع التطرق لمختلف النماذج والنضريات التي اهتمت بموضوع اختيار انظمة الصرف .

المبحث الأول: مراحل تطور النظام النقدي الدولي

عرفت البشرية تطور وتغيرات في نظامها التجاري عبر مختلف الاحقاب الزمنية ،فمن نظام المقايضة troc وصولا الى استخدام الاوراق النقدية للمبادلات بل اكثر من ذلك ضهور المعاملات الاالكترونية من اجل اشباع الحاجات المتنوعة والمختلفة التي تتميز بمشكلة الندرة التي تعتبر من اهم المشاكل الاقتصادية كما تعتبر اساس من اوسس قيام التجارة الدولية .

ففي بداية القرن الواحد والعشرين عرف نوع جديد من النقود التي ليس لها وجود فيزيائي وتسمى بالنقود الالكترونية (digital carrency) مثل bit cont و cardamo ,ethereum حيث اصبح هناك سوق عملات رقمية حيث يوجد اكثر من 200 عملة رقمية متداولة حيث التداول الا محدود لهذه العملات رغم انها غير معتمدة اصلا من طرف السلطات النقدية ،الا ان حجم تداولها فاق الميليارات الدولارات ،فقد تم اعتماد الصين على برامج تعامل نقدي الكتروني عن طريق الهواتف النقالة مثل wechat والتي تلعب دور في التعاملات على مستوى m-commerce والذي يعني التجارة عن طريق الهواتف وتستعمل التكنولوجيا في التعاملات التجارية .

ومن هنا حاولنا في هذا المبحث التعرف على نظام النقد الدولي ومراحله ،ويعد هذا التطور للانظمة يزامن التطور الذي يعرفة دور النقود وهذا ما سوف نتطرق اليه حسب التسلسل الزمني مبرزين ميزات وخصائص كل نظام .[1]

[1]- M undell R " exchange –rate systems and economic GROWTH "Edited by maria cristina marcuzzo ; routledge loudon 1997 p13-34

المطلب الأول: تعريف النظام النقدي الدولي

عرفها عبد القادر خليل على أنه مجموعة القواعد و التنظيمات و الأليات المتفق عليها دوليا، و تتكفل بتصريف أموال العلاقات النقدية بين الدول و تحديد أنواع النقود المقبولة دوليا ، و ضبط قيمة العلاقات النقدية من خلال سعر صرف العملات تجاه بعضها البعض. و كل هذا من أجل تدعيم فعالية المبادلات الدولية التي تثيرها العلاقات الاقتصادية الدولية متمثلة في انتقال السلع و الخدمات، و انتقال رؤوس الأموال و كذلك انتقال القوى العاملة ، و يتضمن هذا النظام النقدي أيضا وجود مؤسسات نقدية دولية[2].

كما عرف على أنه مجموعة القواعد والاحكام المحددة لدور السلطات النقدية في سوق الصرف و تحديد سلوك سعر الصرف. و يتميز بوجود أربعة صفات أساسية[3]:

1 – علاقة تعاون بين البنوك المركزية.

2 – قابلية التحويل للعملات.

3 – التموين بالسيولة الدولية.

4 –ضمان تسوية ميزان المدفوعات.

تعددة أنظمة النقد الدولية و تعاقبت منذ الثورة الصناعية، و في كل مرة هناك وضع العلاقات الاقتصادية الدولية و علاقة القوة التي تحكم بين الدول. و يتكون النظام النقدي الدولي من أربعة عناصر :

1 – النقود الدولية (عملة التبادل).

2 – التنظيمات الدولية لتسهيل و تنشيط عمليات التبادل الدولية .

3 – نظام بريتنوودز للنقد الدولي.

---

[2] – د. عبد القادر خليل،" مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي الجزء الاول، مفاهيم أولية و تطبيقات حول النقود و النضريات النقدية "، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2014، الطبعة الثانية ، ص 177.

[3]-Agleitta M, fournier PD « Internationalisation des mounaies et Organisation de système monitaire » economie internationale, 1994,P 59 .

4 – مؤسسات دولية: الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير .

و فيمايلي سنعرض أنظمة الصرف الدولية حسب درجة ثبات الصرف من النظام الثابت إلى النظام الحر المعوم.

المطلب الثاني: نظام ثبات الصرف

ساد هذا النظام في ظل القاعدة الذهبية قبل الحرب العالمية الأولى و سيطرة الجنيه الإسترليني خلال القرن التاسع عشر و إلى غاية الحرب العالمية الأولى اعتمد على الذهب و الفضة، و تقوم قاعدة الذهب على مجموعة من المبادئ و الشروط[1] :

- تلتزم كل دولة بربط عمتها بوزن معين من الذهب يطلق عليه حد التعادل Party.
- قابلية تحويل العملات المحلية إلى ذهب و دون قيود و العكس صحيح.
- حرية انتقال الذهب داخليا و خارجيا.

و في كنف هذا المبدئ تتحدد أسعار صرف العملات فيما بينها وفق أسعار ثابتة تسمى حد التعادل الذهبي مع ضمان ثبات هذا المعدل و يتم تباين هذا عن حدود التعادل بمقدار نفقات الذهب بين الدول و نفقات التأمين عليه، مما يؤدي به إلى التقلب في حدود هوامش جد ضيقة. مثلا إنحصار سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الجنيه الإسترليني بين 1 جنيه = 25,29 فرنك (حدود خروج الذهب) و 1 جنيه = 25,15 فرنك (حدد دخول الذهب). ساد العمل بهذه القاعدة في ظل سيطرة الجنيه الإسترليني على التجارة العالمية كعملة دولية رئيسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى[2].

و كان من مزايا هذا النظام الذي اشتغل بدرجة عالية من التلقائية أين الذهب كعملة دولية مقبولة من قبل جميع الدول في تسوية المعاملات الدولية، أين يتميز بثبات سعر الصرف بين مختلف العملات، ارتباط الأسعار

[1]– زينب حسين عوض الله " الاقتصاد الدولي نظرة عامة إلى بعض القضايا " الدار الجامعية ، بيروت 1998، ص 83 -99.

[2] – د. حديدن لحسن " تقييم أنظمة الصرف في الدول النامية دراسة قياسية-2010-2011، دكتوراة ،جامعة تلمسان، ص 04.

المحلية و المداخيل بتحركات الذهب ، فإذا حققت دولة ما فائض في ميزان مدفوعاتها، و يتدفق إليها الذهب من الخارج ، و العكس في حالة العجز. كما سجل التاريخ اخفاضا في انتاج الذهب في الفترة بين (1870 – 1880)، تتسبب في انخفاض عرض النقود (أصبحت أقل معدل من النمو الاقتصادي العالمي)، ما أدى إلى حدوث انعكاس و انخفاض في المستوى العام للأسعار ، كما كان هناك عكس ذلك عند اكتشاف الذهب في جنوب إفريقيا و ولاية الالسكا بأمريكا في تسعسنات القرن التاسع عشر.

و قد اعتبر نظاما غير عملي غير وظيفيي حسب كتر كما أن سلبيات بدائل نظام الذهب اقل أضرارا بالنشاط الاقتصادي كما يعاب عليه أنه غير مرن في حالة توسع النشاط الاقتصادي للدول. كما أنه يوفر أكثر استقرارية للدول الكبرى.

المطلب الثالث: زوال النظام النقدي الدولي السابق أثناء الحرب العالمية الثانية و ما بين الحربين

تميزة هذه المرحلة بغياب قواعد اللعبة و هذا بسبب الفوضى و الاضطرابات في العلاقات الدولية أين تم رفض صرف العملات النقدية بالذهب، أين ارتفع مستوى التضخم و اصبحت حرية في خلق النقود. فالدول الأوروبية التي كانت في حرب ضد الالمان توجهت بقوة للاستيراد من الولايات المتحدة الامريكية أين لاحض عجز كبير في موازنة الدول الأوروبية مقابل إنتعاش و فائض بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية. هذا أدى إلى وجود حركة رأوس أموال عالمية كان لها أثرين بارزين:

من ناحية أعادة توزيع العالمي للاصول و تعهدات للمدى الطويل أدى بتحويل مكانة الولايات المتحدة الامريكية من مقترض إلى مقروض للخارج.

و من جهة أخرى تغيير عميق من مقترض في المدى القصير للدولار و إنتشار الواسع للدولار في الاقتصاد العالمي بسبب تراكم ميزان الدولار" في عديد من الدول في الاجل القصير".

اما بخصوص الاقتصاد البريطاني ، تميز اقتصادها بالتراجع بل أكثر من ذلك بأزمة سنة 1920 أين كان هناك ركود لجزء من إقتصادها الصناعي ، و سجل ميزان مدفوعاتها في المدى الطوي عجز متزايد، و كان بسبب تآكل و تراجع ميزان التجاري و ارتفاع تصدير الاموال في الأجل الطويل لفترات متوالية[1] .

أما الإقتصاد الالماني فقد تضاعفت الاسعار ألف مرة ما بين 1914 و 1923 ، مسجلا بذالك تضخما أكبر من الولايات المتحدة الامريكية.

و في خضم هذه الاوضاع التي ميزت الحرب العالمية الاولى و الفترة بين الحربين بدأ نظام الصرف الثابت بالزوال. حيث تم رفض صرف الاوراق النقدية بالدول باستثناء. الاوراق التي تفوق قيمتها السبيكة، وزنها أكبر من 1 كلغ و بقت الحرية للأوراق التي تقل قيمتها عن وزن سبيكة من الذهب.

و قد تم سنة 1922 عقد مؤتمر جنوه، للتخلى عن السبائك و الرجوع إلى قاعدة الذهب في صورة جديدة (الصرف بالذهب)، إلا أنه لم يعمر طويلا حيث غادرت بريطانيا عام 1936[1].

حيث مؤتمر جنوه 1922 بالتوصيات التالية[2] :

- إلتزام الدول ذات الرصيد الذهبي بالعودة للقاعدة الذهبية مع قابلة التحويل في العملات الخارجية فقط مقابل السبائك و سمية بقاعدة السبائك الدولية.
- يمكن للدول الفقيرة في الرصيد الذهبي تشكيل رصيدها من الذهب و العملات القوية القابلة للتحويل إلى ذهب (الدولار، الجنيه الاسترليني) و سمي نظام الصرف بالذهب.

فنتيجة للحرب زاد الاصدار النقدي بدون تغطية كلية بالذهب مما نتج موجات تضخمية ، و تدهور قيمة النقد . و عدم قابليتها التحويل و انتشار المضاربة في السوق الصرف فعملت بريطانيا بعد الحرب بتقييم اكثر

[1]- michel reum, christopher Dembik, « la monnaie fonction, michanismes et evaluations », ennipses editon mareketing S.A, 2017,P 207 -208.

[1] – د. عبد القادر خليل،" مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي"، مرجع سابق، ص 181.

[2] – محمود الطنطاوي الباز، رمضان صديق، " اقتصاديات النقود و البنوك و التجارة الخارجية"، دار النهضة العربية القاهرة، 2004، ص 243، 250.

من قيمتها و وصلت البطالة اكثر من 10% فقامت بريطانيا بإنشاء منطقة الاسترليني و التخلي عن قاعدة الذهب في 21 مارس 1933[3].

كما قامت الولايات المتحدة الامريكية ، بإقاف ربط الدولار بالذهب في 21 مارس 1933 و إعلانها في جانفي 1934 عن وزن جديد للدولار و زيادة تخفيض قيمته بنسبة 40% .

و في هذه المرحلة عمدة الدول و البنوك المركزية باتباع سياسات من اجل الحفاض على إحتياطات الصرف من الذهب التي أصبحت اكثر ندرة يوم بعد يوم. و منذ 1927 قام البنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي حماية من نقص بمعدل التغطية للدولار بالنسبة للذهب.

و الجدول التالي يوضح المخزون العالمي من إحتياطي الذهب.

الجدول (1-1) : المخزون العالمي من إحتياطي الذهب

السنوات	و أم	بريطانيا	فرنسا	ألمانيا
1923	44,4	8,6	8,2	1,3
1924	45,7	8,3	7,9	2,0
1925	44,4	7,8	7,9	2,3
1926	44,3	7,9	7,7	4,7
1927	41,6	7,7	10,0	4 ,7
1928	37,4	7,5	12,5	6,5
1929	37,8	6,9	15,8	5,3
1930	38,7	6,6	19,2	4,8
1931	35,9	5,2	23,9	2,1

Source : Michel Ruin, christoper denbik d.p211.

[3] – حديدن لحسن، مرجع سابق، ص 07

-أين تميزت هذه المرحلة بتنوع الانظمة المالية في اقتصاد عالمي مقسم إلى منطقة الجنيه الاسترليني Starling و منطقة للدولار و منطقة الرقابة على الصرف في اوروبا الوسطى و الجنوبية و منطقة الين yen ومجمع الذهب فإزداد حدة الصراع الأقتصادي مما ادى في سنة 1939 إلى احتدام الصراع الاقتصادي بين الدول المصنعة مما نتج عنه غياب الاستقرار النقدي و تراجح الانضمة المتبعة من نظام حرية الصرف حيث عرفت بريطانيا هذا النظام إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية مما ادى بتقلبات في اسعار الصرف في ضوء تغيير ظروف الطلب و العرض على المعاملات ، و اصبح سعر الصرف تحكمه قوانين العرض و الطلب ، حيث يتحدد مستوى التوازن عند سعر الصرف الذي تتعادل فيه الكمية المطلوبة من العملة مع الكمية المعروضة منها، و منه فإن تضارب العرض و الطلب في غياب المضاربة سيجد التوازن تلقائيا ، فحالة عدم التوازن تكون مؤقتة[1].

ولولا عمليات المضاربة الممكنة والتعويم الغير نظيف المتبع من طرف بعض الدول للاضرار باقتصاديات دول اخرى ، باعتبار أن سعر الصرف يلعب دورا محوريا لاحداث التوازنات الداخلية و الخارجية للدول كما أن ثبات يبعث الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين و يرفع من مستويات التبادل بين اقتصاديات مختلف الدول.

مما يحتم على بعض الدول التدخل عمليا لتخفيض حدة التقلبات في أسعار صرف العملة. فإنه يعمل على إحداث التوازن تلقائيا فمثلا إنخفاض قيمة العملة يعمل على تشجيع الصادرات و تحسين رصيد المدفوعات و الارتفاع يحدث العكس.

[1]– yvessimon, « technique financiers intrnationales 3eme édition paris 2001,p171.

كما أن في سنة 1938 ضهرت في روسيا سياسة الرقابة على الصرف بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية ثم تبعتها ألمانيا و إيطاليا لمنع خروج الاموال و إنتشرت خلال الحرب العالمية الثانية و لم تتخلى عليها دول أوروبا الغربية إلا في أواخر سنة 1958 عند إستقرار اقتصادها فقامت يتحرير معاملاتها.

- يعتبر نظام الرقابة على الصرف بتحكم السلطات بعمل سوق الصرف إلى التحكم في العرض و الطلب و يكون ذلك من خلال مثلا احتكار الدولة لعملية بيع و شراء العملات الاجنبية، و توجيه الصرف الاجنبي المتاح لتوجيهه نحو أوجه الطلب الممكنة بكميات قليلة بحيث يبقى الطلب على العملة في حدود العرض و أن كان هناك مغالات في سعر الصرف[1].

المطلب الرابع: نظام الصرف بعد الحرب العالمية الثانية (1944 - 1971):

استمرت الخلافات و الفوضى خلال الحرب العالمية الثانية التي سادت النظام النقدي الدولي قبل الحرب ، و استمرت أثنائها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية اجمعت دول الحلفاء المنتصرة إلى ضرورة إيجاد نظام نقدي دولي ، و تم عقداجتماع سنة 1944 للخروج من هذه الخلافات ، ولقد سعو لبناء علاقات دولية و تطور اقتصادي عالمي مستدام ، لابد له وأن يمر عن طريق استقرار مالي عالمي و لكن ريثما تلاشا هذا النظام المستقر بوجود ما أطلق عليه مفارقة تريفين (معضلة تريفين)[2].

في سنة 1944 ساد هناك حالة مميزة بتجربة ما بين الحربين و التشخيص كان على النحو التالي:

- و جود معيار دولي على أن فقدان للحكم الذاتي للدول في ادارتها للسياسة الاقتصادية و هذا التخلي أدى إلى ظهور صراع مزدوج: من جهة على مستوى كل دولة ، ما بين اهداف داخلية و خارجية و

[1]– حديدن لحسن، مرجع سابق، ص 6.

[2] – تريفان: اقتصادي أمريكي من أصل بلجيكي " روبرت تريفان" و أمام الكونكرس الأمريكي في عام 1960 وقف ليدلي بشهادته في توجيه النقد اللادع لنضام بريتن وودز مفارقة " تريفن" ، أن توقف و م أ عن تسجيل عجز بميدان المدفوعات .

من جهة أخرى ما بين الدول. و من هذا تبين أنه لابد من الاتفاق على وضع نظام نقدي عالمي أكثر حرية من النظام الصرف الثابت Létalon or .

- البحث عن أنظمة صرف اكثر ثباتا اصبح الهدف الأساسي بسبب التجربة التي مرت بها بعض الدول المطبقة لحرية الصرف في سنوات 1920 وكذلك طبقت في بعض البلدان في سنوات 1930 و التي رأتها الولايات المتحدة الأمريكية على انها سياسة تخفيض تنافسي لقيمة العملة و مصدر لتصدير الازمات.

- في سنوات 1930 سياسة تعويم ساهمة بشكل معمق في الإختلالات الاقتصادية، و يعتبر أحد عوامل زيادة حدة الازمات و لهذا جاء نظام (بريش و ودز) من اجل تقليص حركة رؤوس الاموال العالمية. و انعقد الاجتماع سنة 1944 حضرته أمريكا و انجليترا و ممثلو 42 دولة اخرى في " بريتون وودز" بأمريكا ، و هذا من أجل الاتفاق على نظام نقدي دولي جديد، حيث كان هناك اقتراحين اقتراح مشروع إنجليزي والذي ووجها بالرفض ، و تم الأخذ بالاقتراح الامريكي حيث تم صياغته ضمن إتفاقية" بريتون وودز" المنعقد في 1946/07/26 و الإعلان عن النظام النقدي الجديد المقترح من طرف الامريكان (مشروع White) الذي تم تقديمة بتاريخ 1943/04/05. حيث شهد أنشاء مؤسستين دوليتين صندوق النقد الدولي و البنك المركزي للانشاء والتعمير لتنفيذ هذا النظام و ذلك بالاشراف والرقابه على حسن سير النظام و هي جزء من و كالات الامم المتحدة تهدف إلى منع وقوع الازمات بالنظام الاقتصادي الدولي لتشجيع الدول على إعتماد سياسات اقتصادية سليمة و تقديم المساعدات لاعضاءه فحسب الاقتراح الامريكي[1].

[1]– المشروع البريطاني (مشروع Keynes) تم تقديمه بتاريخ 1943/04/07، يتضمن إيجاد مؤسسة دولية لها سلطة أصدار عملة خاصة بها، مع تمتعها بنوع من السلطة تفرضها اقتصاديات الدول الاعضاء ، و اقترح فرض عقوبات على دول الاعضاء التي تحقق فائض أو عجز موازين مدفوعاتها ، و ذلك باتباع الدول الاعضاء التي تحقق فائضا باتباع سياسة توسعيه في الائتمان ، و تخفيض الحقوق الجمركية ، و اعادة تقييم عملتها ،أما الدول التي لهاعجز، تلتزم بتخفيض قيمة عملتها ، أو تقدم الذهب إلى المؤسسة الدولية، أو تفرض رقابة على حركة رؤوس الاموال فيها، كما تعمل المؤسسة الدولية بمنح قروض لأعضائها حسب أهميتها في التجارة الدولية .

إن منح القروض حسب الاعضاء في المؤسسة المنشودة وساندت هذا الاقتراح دول أمريكا اللاتينية التي تتمتع بالثراء و بالاقتصاد المتطور و رفض اقتراح "كيتر" الداعي إلى فرض عتوبات على الدول الدائنة و المدينة و أن تمنح القروض حسب اهمية كل دولة في التجارة الدولية.

- نصت اتفاقية "بريتون وودز" فيما يخص قواعد السلوك النقدي على حزمة من الاسس واللالتزامات الواجب تطبيقها لكل دولة عضو في مجال تحقيق إستقرار اسعار الصرف[1]:

1 – كل دولة تقوم بتحديد سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي و الذهب حيث التزمت الولايات المتحدة الامريكية بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب بقيمه تعادل 0,8886710 غرام من الذهب للدولار، أي وفق معدل أقية ذهب = 35 دولار و للاشارة كان هذا على أساس قوة الاقتصاد الامريكي و كذلك على اهمية مخزونه من الذهب .

2 – تقلب اسعار الصرف لعملات الدول الاعضاء ، يسمح لها بتقلب في حدود 1% من سعر التعادل. و في جويلية 1959 سمح الصندوق بأن يزيد مقدار ابتعاد سعر الصرف عن سعر التعادل في حدود 2% مع حرية إعتماد كل دولة الوسائل المناسبة المتاحة لابقاء اسعار الصرف ضمن الهوامش المتفق عليها.

3 – للدول الاعضاء لهم الحق في اقتراح تعديل سعر التعادل لعملتهم اذا تجاوزت النسبة 10% من سعر التعادل الاصلي المحدد في ديسمبر 1946 قبل اتخاذ أي قرار مع صندوق النقد الدولي .

4 – احتياطي الدول من الصرف الاجنبي يعادل الدولار، و الذهب و العملة القابلة للتحويل إلى الدولار.

5 – القروض الممنوحة من الصندوق تخضع لشروط متغيرة حسب مبالغ القروض (خاصة اذا تجاوز البلد نصيبه).

[1] – أحمد الجامع " النظام النقدي الدولي الراهن أساسه و ازمته " مجلة البنوك الاسلامية القاهرة، 1980، ص 51-53.

6 – توفير قدر من السيولة الدولية مشروطة للدول الاعضاء التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها.

7 – يجب ان تكون معدلات الصرف محددة ووحيدة (Fixe et Unique) ، و إن هامش التغيير لا يتجاوز 10% ، و كل تخفيض يتجاوز 10% يجب تبليغه لصندوق النقد الدولي.

8 – تحرير التجارة و قابلية التحويل بين العملات مع رفع الرقابة على عمليات الصرف الخارجي إضافة إلى رفع الحواجز الجمركية امام الحرية التجارية[1].

و يمكن تلخيص الأهداف المرئبة لاتفاقية "بريتن وودز"[2]:

- دعم و تنشيط التعاون الدولي في مجال النقد الدولي.
- وضع نضام مالي دولي يضمن الشفافية و المصداقية و النمو المتوازن في التجارة الدولية.
- الحفاض على استقرار اسعار الصرف، و تحقيق العمالة الكاملة .
- تجنب الازمات و حروب العملات و دعم المنافسة الدولية .
- العمل على إيجاد منظومة دولية متخصصة تقوم بتقديم نصائح للدول قصد تصحيح الخلل المؤقت في موازين مدفوعاتها.

و من الملاحظ أن الولايات المتحدة الامريكية استحودت حوالي $\frac{3}{4}$ من إجمالي الذهب في العالم فاصبحت الخزائن الأوروبية فارغة منه و هذا بسبب مخلفات الحروب التي جرت في القارة الاوروبية مما زاد فرص التصديريه للولايات المتحدة الامريكية و أصبح لها مكانة إقتصادية دولية .

[1]– صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد " النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية 1983، ص 65 –66.

[2]– د عبد القادر خليل " مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي" مرجع سابق، ص 185.

الفرع الأول: تقييم نظام بريتن وودز

نميز هنا مرحلتين : المرحلة الاولى : مرحلة الاستقرار و المرحلة الثانية مرحلة اللااستقرار للدولار و بروز قوى جديدة .

المرحلة الاولى: مرحلة الاستقرار

دام استقرار نظام بريتن وودز حتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين تميزت هذه المرحلة باستقرار الدولار الامريكي و بالتالي اسقرار النظام النقدي الدولي حيث توفر في هذه المرحلة غطاء نقد حيث أصبح الدولار عملة دولية تحتل المرتبة الثانية بعد الذهب. حيث أن الولايات المتحدة الامريكية إمتلكت ما يقارب 75% من احتياطي الذهب العالمي الرسمي و هذا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. و كان هناك القدرة على تحويل الدولار إلى ذهب بسعر تبادل ثابت.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت تغطية مستلزمات السوق الاوروبي أثناء الحرب العالمية الثانية و هذا لبعد الحرب عن أرضيها وعدم تعرضها للدمار و بالتالي استطاعة زيادة صادراتها وجلب استثمارات على أراضيها مما سمح لها بتطوير صناعاتها و تغطية حاجيات الحرب للدول الاوروبية فسجل اقتصادها نموا مرتفعا ، و زادت من قدراتها التكنولوجية فأصبح لديها نظام إقتصادي فعال بقدرة انتاجية هائلة و طاقة مالية قوية. بل اكثر من ذلك قامت بتمويل دول غرب اوربا بقروض بلغت 13 مليار دولار في الفترة ما بين 1949 – 1952 ما يعادل 4.5 بالمئه من الناتج القومي الاجمالي الامريكي و هو ما عرف بمشروع "مارشال".

و بالتالي نجم عنه استقرار في القوة الشرائية للدولار و بالتالي استقرار داخل الولايات المتحدة الأمريكية مقارنتا بارتفاعها في باقي دول العالم. حيث عرفت هذه المرحلة ارتفاعا في تداول عملة الدولار و أصبح

الدولار مسيطر على التعاملات ومتداول خارجيا و بذلك أخذ مكان الذهب في التعاملات، في عام 1957 كان قد بلغ حجم الاحتياطات العالمية للبلدان 20% والذي يتناسب مع نصيبها في التجارة العالمية .

كما قامت دول غنية اخرى بعد تخلصها من آثار الحرب بتقديم المساعدات إلى الدول النامية الاقل نموا. حيث تم انشاء مؤسسات دولية خلال هذه المرحلة بهدف تأطير و توجيه رأس المال و المساعدات الاخرى أولا نحو الدول المتقدمة ، ومن ثم نحو الدول الفقيرة.

حيث أدت حركة الدولار الأمريكي الهائلة في نهاية عقد الستينات من القرن الماضي إلى قيام سوق العملات الاوروبية القابلة للتحويل واحداث تغير في ضروف التمويل الدولي من حجم و طبيعة التمويل، أين نشأت مشكلة المديونية الخارجية التي شهدتها ثمانينات القرن الماضي حيث باتت اليابان الدولة الدائنة الرئيسية و هذا ما ميز هذه المرحلة حيث بدأت بالهيمنة، المالية الامريكية و انتهت باعتماد الولايات المتحدة إعتمادا متزايد على راس المال الياباني للمحافضة على مكانتها العالمية و رفاهيتها الداخلية[1].

المرحلة الثانية: مرحلة الااستقرار منذ بداية الستينات إلى غاية سقوط نظام بريتن وودز1971

بدأ من سنة 1958 بسبب الخروج الكثيف لرؤوس الاموال الخاصة الباحثة عن معدلات مردودية مرتفعة تدفقت بشكل أساسي إلى أوروبا على أثر تأسيس المجموعة الاوروبية و قد حدثت مضاربات في سوق الذهب الحر نجم عنها سنة 1971 إلغاء رسميا قاعدة الصرف بالذهب و استبدلت بقاعدة الدولار[1].

حيث خلال نهاية خمسينيات القرن الماضي، كان ميزان المدفوعات الامريكي يعاني عجزا، خاصتا و أن قامت بتسديد عجزميزان مدفوعاتها بالدولار فقط وزاد طلب البنوك على الذهب في الولايات المتحدة الامريكية و لندن إلى أن ارتفع سعره من 35 دولار إلى 40 دولار للأونصة أي فقدان الثقة في الدولار و أمام هذه الوضعية طلبت الولايات المتحدة الامريكية المساعدة من البلدان الرئيسية ، فتم انشاء مجمع الذهب

[1]– د. توراد عبد الرحمن، د. متحت عبد الطيف، مرجع سابق، ص 25.

[1] – وسام ملاك ،" الضواهر النقدية على المستوى الدولي" ،دار المنهل اللبناني، 2001، ص 422.

في مؤتمر بال من اجل تثبيت سعر الذهب و الدولار من الفترة 1960 – 1965 وفي سنة 1965 اصبح الدولار يدخل السوق عارضا فقط مما أدى إلى ذوبان ارصدة الدول الاعضاء فانسحبت فرنسا سنة 1971 و نشوب أزمة الاسترليني و الذهب حيث خسرة الاعضاء ما يقدر بـــ 2,5 مليار دولار من ارصدتها الذهبية[231] ليتم الغاء مجمع الذهب و تركه يتحدد حسب قوى السوق.

الجدول (1-3) : الغطاء الذهبي للدولار (مليار دولار)

السنة	1946	1949	1957	1960	1965	1968
الارصدة الذهبية في و م أ	20,6	24,5	22,8	18,8	14	11
الارصدة الدولار خارج و م أ	6,1	6,4	14,6	18,7	25,2	35

المصدر: د جديدن لحسن " تقييم انظمة الصرف في الدول النامية ، ص 10.

شهدت سنة 1961 تخفيض الجنيه الاسترليني الذي كان مقوما اكثر من قيمته[2].

1964 طلبت انجلترا معونة قدرها 20 مليار دولار للتدخل في سوق الصرف و الحفاض على قيمة الجنيه و رغم هذا وقع التخفيض في أوت 1968 بنسبة 12,5%، و كذلك انخفاض غطاء الدولار من الذهب بأقل من الثلث انظر الجدول حيث انعقد إجتماع بواشنطن لدراسة الازمة و كانت بداية إنهيار نظام بريتن وودز و صدق التنبؤات التي قام بها تريفان عند صدور قرار منع تخزين الذهب لدى المواطنين الامريكان و من بعده اعلان الرئيس الأمريكي نيكسون عن عدم قابلية تحويل الدولار لذهب. اثر طلب البنوك المركزية أسترداد السبائك مقابل الدولار، فسجل الاحتياطي للمعدن النفيس لدى امريكا مستويات خطيرة ، و هذا لتجاوز الدولارات التي تمتلكها البنوك المركزية قيمة الاحتياطات الذهبية لدى الولايات

[2]- Atishr. Ghosh, Anne-Marie Gulde, Holger C « Exchange rate regine schoicesaud consequances » the Mit presscombridge, massachusettslondon, 2002, P 16 – 19.

[3] - حديدن لحسن، مرجع سابق، ص 11.

المتحدة، و منه بدأ انخفاض مستوى الثقة في الإعتقاد بأن العملة الامريكية ستضل قابلة للتحويل إلى ذهب بسعر 35 دولار للاوقية[1].

و هذا ما توقعه المستشار الامريكي "تريفين" إنهيار النظام لعدم قدرته على بقاء السيولة الدولارية والثقة العالمية . وهذا ما لم يستوعبه الساسة أثر الكلمة التي ألقاها في نوفمبر عام 1960 إقترح أنشاء وحدات احتياطات جديدة لا تعتمد على الذهب او العملات، لكنها ستزيد اجمالي السيولة العالمية، و قال أن وجد مثل هذه الادوات يسمح للولايات المتحدة بتخفيض العجز في ميزان المدفوعات مع السماح للاقتصاد العالمي بالنمو و قد أصبح اليوم اكثر وضوحا من حيث الضرورة الملحة بسبب التهديد الوشيك للدولار الامريكي القوي، و مع هذا تجاهلت مقترحاته حتى عام 1971 عندمة أصبحت فرضيته صحيحة حقيقة واقعة". حين أعلن الرئيس" ريتشرد نيكسون" على عدم السماح بتحويل الدولار إلى ذهب و الذي عرف بـــ" صدمة نيكسون" .

و يجدر الاشارة حتى يومنا هذا مازال البعض يختلفون حول مفارقة تريفن و مدى حاجة العالم لمقترحاته لتحقيق التوازن بين متطلبات الوطنية الأمريكية (او أي دولة لديها عملة احتياط رئيسي و بين حاجة الاسواق العالمية للسيولة).

ففي 2015 قال " ترافيسبارتون" مؤسس " ديجينوهبكس" للاختبارو الدراسات المتعلقة بتوجهات الرقمية و على رأسها العملات الافتراضية : إدارة مستويات الادخار الوطنية إلى جانب السيولة الدولية لاتزال تشكل عائقا أمام النمو الاقتصادي .

حيث إقترح " بارتون" استخدام العملة الرقمية (الاوسع انتشارا و الاكبر قيمة" كبديل لعملة الاحتياط العالمي، إذا كنا نفترض أن الشروط المسبقة للعملة القادرة على حسم مفارقة " تريفن" هي الاستقراروجود

[1]-w w w.argaan.com/ar/articledelail/id/1306826 . يوم 26 فيفري 2021 على الساعة واحدة صباحا

قواعد وجدول للمعروض يمكن إدارته ، فإن " بتكونت" هي الانسب. إلا أن هناك مخاوف من هذه العملة تخشاها البنوك المركزية و الحكومات مثل تسهيل الاعمال الغير مشروعة لعدم خضوعها للرقابة.

كما إعتبر اضافة للإقتراح تريفن قال نائب رئيس قسم الابحاث لدى الاحتياطي الفدرالي في "سانت لويس " ديفيد اندولفاتو" أن العملات الرقمية قد تكون حلا للمفارقة القائمة منذ 50 سنة

المطلب الخامس : الفترة ما بعد بريتن ووز

فقد شهدت الفترة الموالية لإعلان نيكسن عن عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بالإضافة إلى تخفيض حجم المساعدات الامريكية لدول الخارج بـــ 10% و فرض رسوم إضافية على الواردات [1] كما شهدت صراعات بين مختلف القوى المالية في أوروبا الغربية و امريكا و اليابان من اجل السيطرة على التجارة الخارجية ،حيث ان في 17 – 18 ديسمبر 1971 اجتمعت مجموعة الدول الغنية بمعهد " سميث ونيان" بواشنطن وإتفقت على تخفيض قيمة الدولار بـــ 08% و برفع قيمة الذهب بنسبة 8,75% وكما تم رفع قيمة كل من الين والمارك بـــنسبة 17% و14% على التوالي والسماح للعملات بالتقلب في مدى هامش + - 2,25%

إلا أن الجنيه فقد قدرتة على الالتزام بالهامش و إضطرت بريطانيا إلى ان التعويم .وفي سنة 1973 عرف الدولار تخفيضا ثانيا بنسبة 10% بسبب فقدان الثقه فيه وإستمر في الانخفاض حتى تعويمه[2].

وفي عام 1972 انعقد اتفاقية في مدينة بال السويسرية بين محافضي البنوك المركزية للجماعات الاقتصادية الاوروبية الذي اعتمد فيه نظام جديد سمى بالثعبان داخل النفق أو التعويم المتناسق أو المشترك أين تثبت أسعار الصرف العملات ببعضها البعض حيث يكون سعر صرف عملات الثعبان بالدولار ترتفع و تنخفض معا في حدود الهامش المسموح به 2,25% كفارق بين سعر صرفها بالدولار و سعر صرف أقوى عملات

[1] – مروان عطون ،"اسعار صرف العملات ، ازمات العملات في العلاقات النقدية الدولية " دار الهدى الجزائر ص 106

[2] – مروان عطون " اسعار صرف العملات" أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية" دار الهدى ، الجزائر، ص 108.

الثعبان بالدولار أما أسعار صرف العملات فتتارجح ما بين + 1,25% و هو ما يسمى بالثعبان داخل النفق أنظر الشكل .

الشكل (1-1) : يوضح حدود تارجح أسعار صرف العملات داخل النفق "الثعبان داخل النفق "

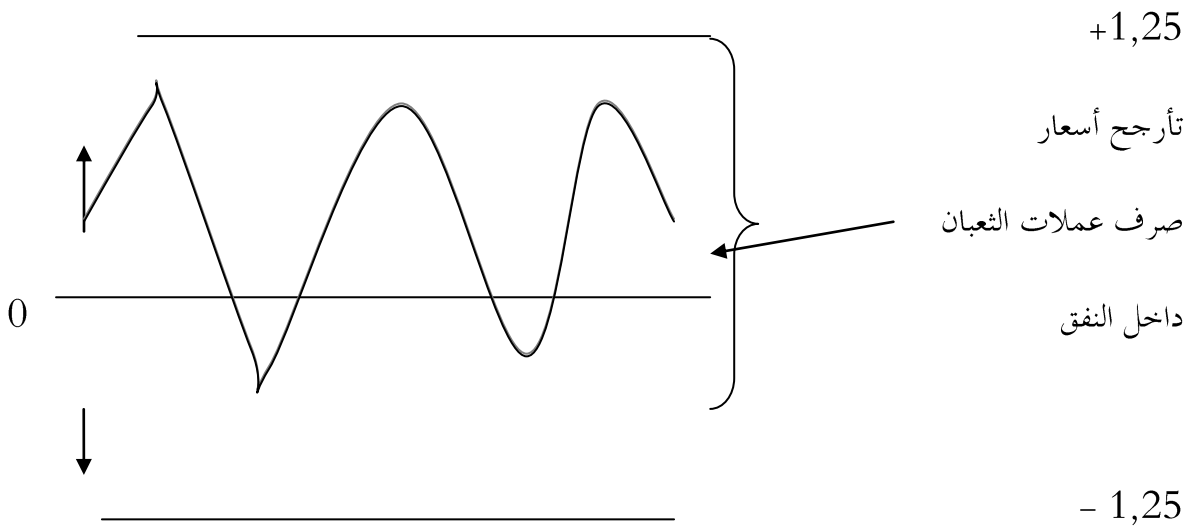

المرجع : من اعداد الباحث

و في 16 مارس 1973 انعقد مؤتمر في باريس تقرر تعويم العملات الاوروبية القوية إثر الانخفاض الثاني للدولار مثل فرنسا ، ألمانيا، هولندا، إلا أن هذا المؤتمر لم يساهم إلى في استقرار أني لاسعار الصرف التي ما فتأت أن عادة إلى حالة عدم الاستقرار و المضاربة الحادة على الدولار[1].

في 08 جانفي 1976 إنعقد مؤتمر في جمايكا لمجلس محافي صندوق النقد الدولي، حيث تم تعديل بعض أحكام الصندوق و إتفاقية "بريتون وودز". وهذه التعديلات سمحت لدول الاعضاء حرية إختيار نظام صرفها حسب سياستها الاقتصادية و بعض الأحكام التي تخص بالنظام النقدي الجديد، بما في ذلك التعويم الفردي أو الجماعي.

[1] –وسام ملاك، مرجع سابق، ص 447.

و بهذا يكون نظام بريتن وودز خضع لتعديلين من طرف صندوق النقد الدولي فالتعديل الدول في سنة 1968، و تعلق بتطبيق نظام حقوق سحب الخاصة و اشتراك الدول الاعضاء فيه. أما التعديل الثاني في ماي 1976 و تضمن مايلي[2]:

- تطبيق نظام مرن في تغيير أسعار الصرف.
- الغاء السعر الرسمي للذهب و خضوعه لقانون العرض و الطلب و سماح البنوك المركزية شراءه و بيعه بدون قيود.
- تطبيق نظام مرن و الحفاض على استقرار الصرف،حيث تتعهد الدول بالمحافضة على سعر تعادل عملتها ضمن مجال + او - 4,5%.
- تدعيم دور حقوق السحب الخاصة في السيولة الدولية DTS و وتعتبر الاصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي.
- تدعيم سلطة الصندوق ، بإنشاء مجلس دائم من المحافظين ، يكلف باستشراف و تطوير النظام النقدي الدولي، متابعة تطور السيولة الدولية ، و مراقبة تطور مراكز موازين المدفوعات ، مع رصد وتقدير الاضطرابات المفاجئة .
- يقوم الصندوق بالتصرف في ثلث الذهب الذي بحوزته بإعادة نصف الكمية إلى الدول الاعضاء و بيع النصف الآخر في المزاد بالسعر السائد في السوق، كما يمكنه التصرف فيما تبقى لديه من رصيد ذهبي بقوة تصويتيه باغلبيه بنسبة 85% من اصوات دول الأعضاء أنظر الجدول القادم ، وبهاذا استطاع مؤتمر جمايكا اعادة الاستقرار في النظام النقدي الدولي ،

[2] – عبد القادر خليل، مصدر سابق، ص 203.

- كما استعادت امريكا توازناتها ، وكبح حركة رؤوس الاموال و عمليات المضاربة على العملات و السيطرة على معدلات التضخم في الدول الرأس مالية.

الجدول (1-4) : تطور القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي للفترة (1989 - 2006)[1]

الدول	القوة التصويتية سنة 1989		القوة التصويتية سنة 1969		القوة التصويتية سنة 2006	
	الاصوات	%	الاصوات	%	الاصوات	%
امريكا	179433	19.14	265518	17.78	371743	17.08
يابان	4283	4.53	82665	5.54	133378	6.13
ألمانيا	542287	5.79	82665	5.54	130332	5.99
فرنسا	45078	4.81	74396	4.98	107635	4.95
بريطانيا	62190	6.63	74369	4.98	107635	4.95
إيطاليا	-	-	-	-	700805	3.25
السعودية	32274	3.44	51556	3.45	700105	3.22
كندا	-	-	-	-	63942	2.94
الصين	24159	2.58	34102	2.28	63942	2.94
إتحاد الروس	-	-	-	-	59704	2.74
مصر	4884	0.52	7034	0.47	9687	0.45
جميع الدول	937625	100	1493331	100	2176037	100

المصدر: عبد القادر خليل: مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي ، ص 197

[1]– حقوق السحب الخاصة DTS استطاع تريفن تطوير صيغة نظرية حول تمكين ... من خلق إحتياطات دولة حقيقية خاصة به. حيث عام 1967 عقد إجتماع في ويو..... و تم الاتفاق على ذلك ، و بدأ العمل بيها سنة 1970، و هي بمثابة وحدات نقدية حسابية ، تعطى الدولة الحائزة لها الحق في الحصول على تسهيل إئتمانيمعملات قابلة للتحويل من دول اعضاء في الصندوق ، تعتبر مصدرا جديد للسيولة الدول و قيمته في البداية على اساسا 0,89 غ ذهب أو 1,2 دولار ثم تم ربطها فيما بعد بسلة عملات معيارية.

نلاحظ أن الولايات المتحدة الامريكية تسيطر على نسبة من القوة التصويتية ، مما يمنحها قوة القرار في تسيير الصندوق.

في مارس 1976 تم الشروع في تطبيق نظام أسعار الصرف معومة مدارة حيث تتدخل الدولة في سوق الصرف الاجنبي لتطبيق التعاملات القصيرة الأجل دون محاولة التأثير في المدى الطويل الأجل.

1981 – 1985 اتبعت الولايات المتحدة الامريكية سياسة التجاهل الحميد Bening megleit أي عدم التدخل في السوق الاجنبية لتثبيت قيمة الدولار .

اما ما ميز القارة الاوروبية في مارس 1979. تم انشاء وحدة نقدية جديدة (إيكو) و هذا بهدف تحقيق تكامل نقدي أكبر ، حيث يسمح لعملات الدول الاعضاء بالتأرجح ما بين + - 2,25% سعر التعادل مع (إيكو)، مع التعويم المشترك مقابل الدلار و غيره من العملات. في ديسمبر 1991 تم عقد معاهدة ماستريخت تم انشاء وحدة نقدية أوروبية واحدة هي " اليورو"، و بنك مركزي أوربي . و استطاع اليورو إيجاد مكانه محل 12 عملة وطنية في دول الإتحاد الاوروبي في 2002/01/01، إلى أن يتسع السوق الموحدة ذو العملة الواحدة هي اليورو EUR و التي أصبحت تترتب كثاني عملة بعد الدولار الامريكي كأهم عملة على مستوى النظام النقدي الدولي و الذي يتحكم فيها البنك المركزي الاوروبي في مقره بفرانكفورت بألمانيا و هي عملة متداولة في 19 دولة من دول الاتحاد الاوروبي الثماني و عشرون كما تمثل العملة الرسمية في ستة دول أخرى هي ليست اعضاء في الاتحاد الاوروبي حيث أن الاتحاد يضم 27 دولة و آخرهم كانت كرواتيا التي إنضمت في 1 يوليو 2013.

و في 23 يونيو 2016، كان استفتاء المملكة المتحدة للخروج من الاتحاد الاوروبي و كان ذلك رسميا و لاول مرة في 31 يناير 2020 .

لم تكن هناك عملات للتداول من العملة الموحدة حتى جونفي 2002 و تم خلال القمة الاوروبية التي عقدت في بركسل في ماي 1998 حيث اختيرت 11 دولة لتكون الدول المؤسسة للوحدة الاقتصادية و النقدية و سميت بمجموعة الامبو EMU و هي ألمانيا ، فرنسا، لوكسنبورغ، بلجيكا، النمسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، فنلندا، إيرلندا، و هولندا ليبدأ العمل بالأورو في أول جانفي 1999 كوحدة حسابية لتسوية المدفوعات بين المتعاملين حيث وافقت كل دول الاتحاد الانضمام للعملة الموحدة ما عدا 3 ثلاثة دول هي انجلترا، السويد، الدنمارك بينما اليونان لم تستوفي شروط ماستريخت إلا بعد سنتين[1] . كما هو موضح في الجدول.

الجدول (1-5) : مكانت دول الاتحاد في تحقيق شروط الا نضمام للعملة الموحدة في1998.

الدولة	معدل التضخم 1997	% حجم الميزانية 1997PIB	% الديون 1997 PIB	معدل الفائدة طويلة الأجل 1997	الانضمام للعملات الموحدة 1998
المعدل المتفق عليه	2,7	3,5 -	60	7,8	
ألمانيا	1,4	2,7-	61,3	5,6	نعم
فرنسا	1,2	3-	58	5,5	نعم
إيطالية	1,8	2,7-	121,6	6,7	نعم
إسبانيا	1,8	2,6-	68,8	6,3	نعم

[1]– جديدن لحسن، مرجع سابق ، ص 18 الماخذ من فاروق محمد للحد الوحدة النقدية الاوروبية و اليورو : النشأة و التطور و الآثار بنك الكويت الصناعي جوان 2000، ص 43-70.

هولندا	1,8	1,4-	72,1	5,5	نعم
بلجيكا	1,4	2,1-	122,2	5,7	نعم
النمسا	1,1	2,5-	66,1	5,6	نعم
فنلندا	1,3	0.9 -	55,8	5,9	نعم
البرتغال	1,8	2,5-	62	6,2	نعم
أيرلندا	1,2	9	66,3	6,2	نعم
لكسنبورغ	1 ,4	1,7	6,7	5,6	نعم
اليونان	5,2	0,4-	108,7	9,8	نعم
إنجلترا	1,8	1,9-	53,4	7	لا
السويد	1,9	0,8-	76,6	6,5	لا
الدنمارك	1,9	0,7	65,1	6,2	لا

المصدر: Deutsch bankResearch, Eropes new Curreny, SpecialRebort, July,1998.

رغم التطور و التغير الهائل الحاصل في نظام النقدي الدولي إلا أن هذا لا يخلو من العيوب فقد عرف العالم و النظام النقدي العالمي مجموعة من الصدمات من أزمات مالية مثلا :أزمة العملة المكسيكية 1994، أزمة المالية الاسيوية بين 1997 - 1999 وازمة الكساد في امريكا عام 2001 و انعكاساتها على باقي الدول فقد أثبتت دراسات " مندل" على أنه يجب إيجاد نظام يوافق و يجمع بين ثلاثة عوامل أو شروط و هي:

- إستقلالية السياسة النقدية.
- استقرار اسعار الصرف.

- حرية انتقال رؤوس الاموال.

و هذا ما لم يستطع الوصول إليه لحد الساعةحيث يمكن تحقيق شرطين في آن واحد حسب مثلث عدم الامكانيات لمندل انظر الشكل :

الشكل (1-2) : مثلث لعدم الامكانيات لمندل

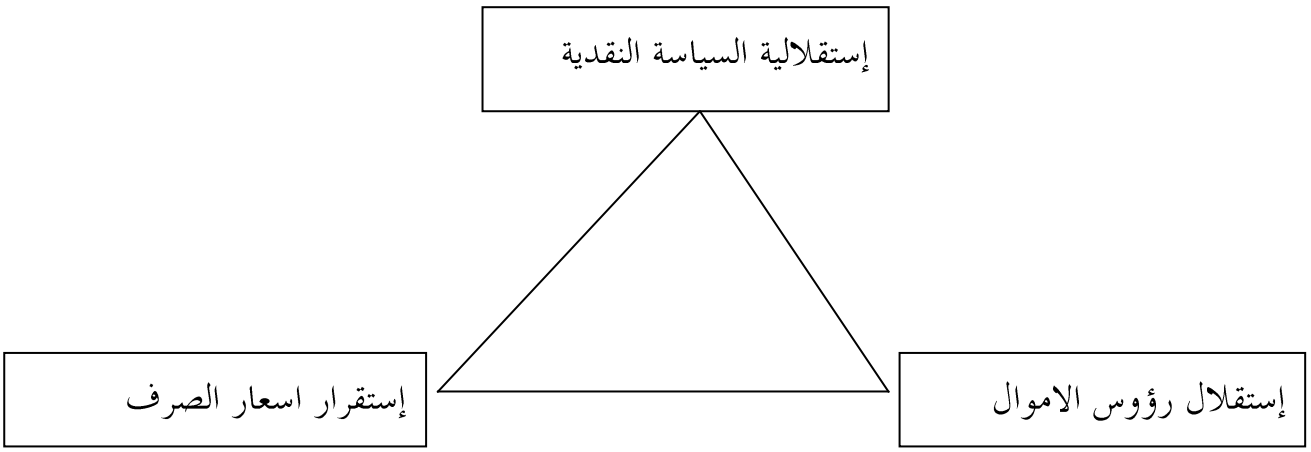

Source : PN Girand « Initiation à l'economie » Economica paris 2005,P232.

ومنه فأصبح حاليا الحرية المطلقة للدول بإتباع احد الانظمة التي تتماشا مع أهدافها من بين الأشكال التالية:

- **نظام سعر الصرف المختلط** : هنا يجمع هذا النظام نظامين والمثال على ذلك النظام النقدي الاوروبي ، حيث يتم تثبيت سعر الصرف نسبيا فيما بينها "داخليا " و عائمة أمام العملات الاخرى أي عملات الدول الغير منتمية للمجموعة الاوربية[1].

- **التعويم غير النظيف**: و هنا تتدخل السلطة النقدية حيث تعمل على الحفاض على سعر صرف غير واقعي. و هذا ما يمكن ان يسبب أضرارا على النظام النقدي الدولي[2].

[1]– عبد المجميد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003، ص 116.

[2]– صندوق النقد الدولي،،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد" سبتمبر 2001، ص 362

- **التعويم الخالص:** يكون تحديد سعر الصرف وفق قوى السوق "الطلب و العرض". حيث لا يكون التدخل الرسمي في السوق النتقد الاجنبي إلا في حالات نادرة ويكون نسبيا من اجل تخفيض محدود في معدل تغير سعر الصرف و الحد من التقلبات المفرطة، و ليس تحديد مستوى معين .

كما يوضحه الجدول التالي وصف عام لنظام سعر الصرف الاجنبي.

الجدول (1-6) : وصف عام لنظم سعر الصرف العالمية[1]

النظام	الوصف	الملاحظات
التعويم الحر Free float	حريه كاملة لقوى السوق	رغم إمكانية تطبيقه من الناحية النظرية إلا أنه عمليا من النادر إستمراره لفترة طويلة حيث يرغب البنك المركزي في العادة للتدخل بدرجة محدودة
التعويم المدار managed float	يتدخل البنك المركزي و لكن عادة للحد من التقلبات فقط	شائع الوجود، المشكلة أن البنك المركزي لا يعرف ما اذا كانت حركة سعر الصرف هي تقلب قصير الأجل أم علامة على وجود اتجاه أساسي
الرابط مع الزحف crawling peg	يتدخل البنك المركزي في تحقيق تعديل خاضع للسيطرة في سعر الصرف و عادة ما يكون ذلك	موجود بصورة أكثر شيوعا و لكن مستمر فقط في حالة اتفاق السوق مع رؤية البنك المركزي لتعديل مسار المعدل، و يمكن أن

[1] – بربرى محمد امين ، مبررات و دوافع التوجه الحديث لانظمة الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري- +مثال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السابع.

	بصورة مستمرة	تكون على الربط بسلة من العملات أو لتعكس إختلاف معدلات التضخم مع الدول المنافسة، و عادة ما يتم نشر صيغة أو قواعد التعديل الأخرى
ثابت مع هامش او منطقة مستهدفة Fixed with margin or target zone	يسمح له بالتقلب في حدود هذا الهامش و لكن يتدخل البنك المركزي لمنع المعدل من تعدي هذا الهامش	مثل نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل هامش يتراوح بين حدي 10,5% و 15% فإذا ما اقترب المعدل أو وصل للحد فإن البنك المركزي يواجه إختيارات أو تحديات كما هو الحال في نظام الصرف الثابت.
ثابت و لكن قابل للتعديل fixed but adjustable	ثابت (و يتدخل البنك المركزي إذا لزم ذلك) لفترات ممتدة، و هو و إن كان في حدود هوامش ضيقة إلا أنه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن أو في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها.	نظامBretton woods حيث كان الحد الأقصى لهامش التقلبات 1% على أي من جانبي النسبة المعلنة مقابل الدولار، و قد شاع استخدام هذا النظام في الفترة 1945 – 1972.
ثابت من قبل البنك المركزي	يعد نسخة أكثر صرامة و شدة من نظام ثابت و لكن قابل للتعديل	يقصد الثابت الدائم indefinite fixity و لكن لا يمكن ضمانه، قد يكون الاصلاح ضروريا حتى و إن يتم صراحة الاعتراف بإمكانية قياسه، خلافا لذلك يحظر التدخل

Fixed by central bank	fixed but Adjustable	نادرا هذه الأيام و لكن قد يظهر كمقدمة للإتحاد النقدي الاوروبي. بعض الامثلة التاريخية لإرجاء الثبات إذا ما كانت هناك تعبئة منخفضة أو قيود على رأس المال (مثال: الجنيه البريطاني و الجنيه الإيرلندي حتى 1979)
ثابت بمجلس النقد (معيارالذهب) fixed by currency board or a gold standard	النقود الأساسية (العملة + ميزانية البنوك لدى البنك المركزي) ولابد من تغطيتها بالكامل بالعملة الاجنبية (الذهب) عند معدل ثابت	نظام آلي و صارم يضمن تحول النقود الأساسية عند معدل ثبات و من ثم بالمراجعة أو الموازنة arbitrage يتضمن سعر قريب من معدل السوق، إلا أن الضغط على مكان آخر داخل الاقتصاد (مثال: على البنوك، الانشطة او الأسعار) قد يزيد الضغوط السياسية لتغيير المعدل أو للتنازل عن نظام مجلس النقد
عملة موحدة unified currency	التنازل عن العملة المستقلة و إتباع عملة أخرى	و هنا يظهر تساؤل حول ما إذا كانت الدولة تابعة بالكامل لدولة أخرى في تحديد السياسة النقدية و نيل الرسوم أو يسمح لها بحصة

المصدر: محمود محي الدين و احمد كجوك، " سياسات سعر الصرف في مصر"، مداخلة في ندوة قام بتنظيمها " المعهد السياسات الاقتصادية" " – صندوق النقد العربي- بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي في 16 -17 ديسمبر 2002، تحت عنوان " نظم و سياسات سعر الصرف"، ص 212.

المبحث الثاني:اشكالية تصنيف انظمة الصرف

لقد أدى التباعد الموجود بين الانظمة المصرح بها من Les regimes de jure " التي تم تصنيفها من قبل الدول نفسها" و الانظمة الفعلية (الملاحظة) Regimes de facto و هذا بتقييم المعلومات المتاحة من سلوك سعر الصرف مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الاحتياطات، المجمعات النقدية) فدراسة التي قدمها Calvo et Reinhart 2000 [1] في تحليل تسيير سعر الصرف في الدول الناشئة تبين أن الدول التي تصرح بسعر صرف عائم تخاف من التعوييم معتمدين في تحليلهم على دراسة سلوك سعر الصرف، الاحتياطات و المجمعات النقدية لـــ 154 دولة. من أجل التاكد من صحة أو خطأ نبوءة النضرية الاقتصادية المتعلقة بسلوك هذه المتغيرات.

أن التباين الموجود بين التصريحات الرسمية و التطبيقات الحقيقية أدى إلى قيام نظرة جديدة لأنظمة الصرف، و تقوم على جانبين:

الاول يركز على التصريحات الرسمية، للدول لدى صندوق النقد الدولي تبعا لانظمة الصرف الرسيمية إلى غاية 1998 يمكن تصنيف تسعة أنظمة صرف بين الثبات و التعويم حسب Frankel .

أما الجانب الثاني فاعتمد على الانظمة الفعلية فكانت دراسات كل من Strusmegg et leay yeyati 2003, 2002, bubula et otker, Hagen et zhou 2005, Reihart et Rogoff 2004 ليتم تصنيف أنظمة سعر الصرف حسب عدة ترتيبات تقوم على عدم التطابق الموجود بين النظام المصرح به و بين النظام المتبع[2].

[1]- calvo G, Reinhart C »Fear of flooting (mimeo) »Baltimore , MD, Universté of Marglan, 2000,P31-38.

[2] –جديدن لحسن ،" تقييم انظمه الصرف في الدول الناميةِ–دراسة قياسية–2010-2011 "اطروحة لنيل شهادة دكتوراه،جامعة تلمسان ، صفحه 30

المطلب الاول: تصنيف صندوق النقد الدولي قبل1999

قبل سنه 1998فرق صندوق النقد الدولي بين ثلاثه انظمه صرف اساسيه الاول ربط العمله المحليه بالدولار او سله من العملات كوحده حقوق السحبه الخاصه ,الثاني هو التعويم المحدود اما بعمله او في اطار التعهد جماعي كالنظام النقدي الاوروبي ,والنظام الاخير يكمن في درجه عاليه من التعويم اين رقابه البنك المركزي على الصرف محدوده وضيقة[1].

كان ترتيبات انظمه سعر الصرف قبل سنه 1999تقوم على التصريح الرسمي لكل دوله عضوه في صندوق النقد الدولي عن نظام صرفها المتبع ,وهنا نتكلم عن انظمه الصرف القانونيه ,لوحظ عدم التزام بعد الدول خاصه الدول الناميه لا تتبع بالضروره كما في تصريحها الرسمي ,فمن خلال الملاحظه والمعاينه الاحصائية لتذبذبات سوق الصرف اتضح محدوديه هذه المقاربه ,مما دفع بصندوق النقد الدولي والمختصين في الشؤون النقديه الدوليه الى التخلي عن التصنيف القانوني (de jure)، واستبداله بالتصنيف الفعلي(de facto)، الذي يقوم على اساس السلوك الفعلي لانظمه صرف الدول .

ويتم الكشف على الممارسات الحقيقيه للدول من خلال تسيير الصرف واستغلال المعطيات الماليه (من سعر الصرف ,الاحتياطات الرسميه ,سعر الفائده)والمعلومات حول الاستراتيجيات السياسه النقديه المتابعه مما سمح بالحصول على ترتيبات اكثر واقعيه[2].

بينت الدراسات التي قام بها فقد الدولي على وجود تباين بين التصريحات الرسميه لانظمه الصرف للدول والانظمه الفعليه الواقعيه التي تبينها السياسات المتبعه من قبل الدول من خلال دراسه شامله 60%الدول المصنفه بها من التعوين لهذا ظهرت اشكاليه تصنيف الصندوق النقد الدولي انظمه الفعليه باخذ في الحسبان

[1] – جديدن لحسن مرجع سابق،ص42 .

[2] – ا. ايت يحيى سمير،"التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع"، مجله الباحث ,عدد 2011/09 ,صفحه62

حقيقه نظام الصرف والواقع الفليله طريقه سمحت بان تعطي تصنيف ترتيبات الصرف الواقعيه من قبل الصندوق الى[34] :

الفرع الأول: انظمه الصرف دول لها عمله رسميه واضحه:

الدول التي تعمل بعمله واحده تاخذ المجرى القانوني في الدول الاعضاء او الدول العضو في اتحاد نقدي او تعاون نقدي يتبنى سيرو قانونيه في كل دول الاعضاء.

الفرع الثاني: مجلس العملة :

نظام تتعهد فيه الدوله رسميا بموجب القانون التبادل بسعر صرف ثابت وقيمه محدده لعمله اجنبيه بالعمله المحليه ,واتخاذ كل الاجراءات والقيود بوضع العمله في التداول احترام الالتزام بسلطه القانون.

الفرع الثالث : انظمة صرف الدول متعاهده على التعادل الثابت:

انظمه تتعهد فيه الدوله رسميا بربط عملتها بمعدل ثابت ما عمله قويه عملات تحتوي على عملات اهم الشركاء التجاريين والماليين باوزان حسب الاهميه التجاريه للمبادلات والخدمات وتدفقات رؤوس الاموال , ويسمح هذا النظام جدا اقل من ?1من المعدل رسمي السلطات التدخل من اجل الدفاع عن التعادل.

الفرع الرابع : نظام ربط داخل حلقات وهوامش افقيه:

تعمل الدوله بتثبيت قيمه العمله داخل هامش التقلب اقل من واحد بالمئه من المعدل المركزي الثابت حدود وهو مستقل كدلاله على عرض واتساع حلقه التقلب ,ويوافق هذا النظام ميكانيزم الصرف الاوروبي قبل 1999 [1].

[3] - جديدن لحسن، "تقييم انظمه الصرف في الدول النامية–دراسة قياسية–2010-2011 "، مرجع سابق ،صفحه 44

[1]- new developments of the exchange rate regime in developing countries page 45

الفرع الخامس: نظام تعادل متحرك

:يتحدث سير الصرف ضمن هوامش تقلب متحركه قابله للتسويه الظرفيه والدوريه اما بمعدل ثابت معلن مسبقا طبقا انحراف عده مؤشرات كم عدد التضخم لاهم الشركاء هل تجاريين مرتده ,او بمعدل ثابت معلان مسبقا لانحلاف عده مؤشرات كمعدل التضخم لاهم الشركاء التجاريين كتسويه مرتده ,او بمعدل ثابت معنى مثبتا اقل من انحراف التضخم المتوقع كتسويه افتراضيه.

الفرع السادس : نظام هوامش تقلب متحركه:

تتحدث قيمه العمله بقيمه ثابته داخل هوامش مستقل باقل من واحد بالمئه عن المعدل المركزي ويتم تعديلها دوريا بمعدل ثابت معنى مسبقا على اساس انحرافات عده مؤشرات اقتصاديه ,حيث تكون درجه التعويم طبقا لاتساع الهامش المحدد طبقا لمعدل مركزي متحرك او واسع التقلب اي معدل مركزي غير محدد مسبقا .

الفرع السابع : التعويم الموجه غير المعلن لمسار سعر الصرف:

يا من هذا النظام على التدخل الفعلي للدوله في سوق الصرف دون تحديد مسبق باهداف ووجهه سعر الصرف والالتزام نحو اهداف محدده ويترك تسيير سعر الصرف في مجمله لتقدير السلطات النقديه و وضعيه ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات وتطور السوق الموازي والتضخم.

الفرع الثامن: التعويم المستقل:

تبعا لهذا النظام يتحدد سعر الصرف في السوق فتدخلات سلطات النقديه تكون على المدى الطويل لتخفيف التقلبات الزائده المفرطه غير المرغوب فيها وليس لوضعه في مستوى معين.

ومن هنا اعتمد صندوقا نقد الدولي تصنيف اكثر واقعيه يقوم على اساس الملاحظات الاحصائيه لتقلبات في سوق الصرف والمعلومات حول السياسيه النقديه المتابعه من قبل دول الاعضاء بالاضافه الى الاراده الضمنيه والرسميه للسلطات النقديه .صنفها ثمانيه انظمه

الجدول (1-7) : تصنيفات صندوق النقد الدولي

الانظمة الثابتة	الانظمة الوسيطة	الانظمة العائمة
1 -عندما بدون عملة رسميه	1 -هوامش التقلب	1 -التعويم الموجه
2 -صناديق الاصدار	2 -الصرف الانزلاق	2 -التعميم الحر.
3 -الصرف الثابت.	3 -الهوامش المتحركه.	

Source : iMF anuel auto on agreement to end exchange rate instructio .p 46 .

المطلب الثاني: التصنيفات الواقعية:

الفرع الأول: تصنيف hybrid " Ghoch et All" 1997

لقد استخدم chochu و الاخرين عينة من 140 دولة للفترة الممتدة من 1960-1990 .و باستخدام ترتيب يقوم على التصريحات الرسمية de jurوملاحظة سلوك وحركية اسعار الصرف في ورقة بحثية حول الاثار الاقتصادية الكلية لانظمة الصرف .و قد اوظح ان الترتيب الواقعي بتحليل المعطياة الاحصائية يكشف السلوك الفعلي لسعر الصرف ولايسمح لوحده باستنتاج الاداء الجيد للاقتصاد الكلي .و ان الترتيب الرسمي يحمل غالبا في طياته انظمة مشوهة و مخادعة .والجدول التالي يوضح فئات انظمة الصرف وفق تصنيف hybrid[1]:

[1] - IMF : Annuel rapport on Exchange rate regime since 1990 ;evidence from de facto policies IMF working paper No 02/155 .septombre2002,p147-173

الجدول (1-8) : فئات انظمة الصرف وفق لتصنيف choch and all

الانظمة الثابتة	الانظمة الوسيطة	الانظمة المرنة
4 -التثبيت بالنسبة لعملة واحدة . 5 -التثبيت بالنسبة لسلة من العملات. 6 -التثبيت المصرح به بالنسبة لسلة من العملات. 7 -التثبيت الغير المصرح به بالنسبة لسلة من العملات.	4 -النظام التعاوني 5 -التعويم (غير مصنف) 6 -التعويم ضمن نطاق او حلقة محددة مسبقا	3 -التعويم من دون نطاقات محددة مسبقا 4 -التعويم النقي.

Source: mohamed daly .s. may2007 choix de regime de change dans les pays emergents MPAR ,munich .personal REPEC Archive ,p12

الفرع الثاني: تصنيف انظمه سعر الصرف حسب طريقه التطاير Yeyati and Sturzenegger

الدراسه شامله عينه من 148 دوله, كما شملت الدراسه الفتره الزمنيه (1974 - 2000), طريقه التطاير المقدمه من قبل lys في تصنيف انظمه انظمه الصرف الفعليه للدول على مصداقيه اداء الانظمة، تبعا لتطور ثلاثه متغيرات رئيسية تتماشا مع نظام الصرف المتابعه والمتمثله في:

1 -تطاير اسعار الصرف الاسميه التي تبين حركه اسعار الصرف في السوق وتحسب على اساس متوسط التغيرات السداسيه لاسعار الصرف الاسمية خلال السنه.

2 -تطاير تغيرات اسعار الصرف المبنيه على الحركه التي تحدث في تغيرات حركه اسعار الصرف ويتم حسابها بالانحراف في تغيرات اسعار الصرف.

3 -تطاير احتياطات الصرف التي تبين الحركه التي تحدث في احتياطات الصرف وتحسب بمتوسط التغير النسبي لاحتياطات الصرف.

طبقا لتصنيف lys تختلف قيمه المتغيرات المذكوره باختلاف انظمه الصرف المتبعه من قبل الدول والمصنفة في اربعه انظمة صرف والمبينه على النحو التالي[1]:

[1] -Levy – Yeyati stuzenegger F, "Ade facto classification of exchage rate regimes :A methodologie note " ,op cit 2002,p12-21

الجدول (1-9) : قواعد التصنيف Yeyati and sturzenegger

	تطايراسعار الصرف	تطاير تغيرات اسعار الصرف	تطايراحتياطات الصرف
نظام عائم	مرتفع	مرتفع	ضعيف
نظام عائم موجه	متوسط	متوسط	متوسط
انزلاق متكافئ	متوسط/ مرتفع	ضعيف	متوسط/ مرتفع
نظام ثابت	ضعيف	ضعيف	مرتفع
غير محدد	ضعيف	ضعيف	ضعيف

المصدر : Yeyati and sturzenegger 2005

وطبقا لهذا التصنيف, فان انظمه سعر الصرف المربوطة الثابتة تتميز بتقلبات مرتفعه في الاحتياطات مع انخفاض التقلبات في أسعار الصرف الاسمية، ما يفسر تدخل الواسع للبنك المركزي في سوق الصرف للمحافظه على قيمه سعر الصرف الاسميه, مما يعرض تلك الاحتياطات للتقلبات المرتفعه. كما ان تطبيق نظام سعر الصرف المعوم يؤدي الى ارتفاع مقدار التغير في اسعار الصرف الاسمية ما يفسر انخفاض مقدار التقلبات في الاحتياطات وهذا راجع لعدم استخدام البنك المركزي الاحتياطات الرسمية من اجل التدخل في سوق الصرف.

يعتبر تصنيف lys مختلفا عن تصنيف النقد الدولي وأكثر فعاليه منه كونه يعكس الواقع الفعلي لأنظمة سعر الصرف معتمدا على الإحصائيات والمعطيات الحقيقية متجاهلا كل التصريحات الرسمية للدول عن أنظمتها .

حيث اعتمدت الدراسة التطبيقية في تصنيفها عن المؤشرات التالية:

أ - التقلبات في أسعار الصرف الاسمية: وهي عبارة عن متوسط القيمة المطلقة للتغيرات الشهرية في أسعار الصرف الاسمية.

ب -الانحراف المعياري بالنسبة المئوية للتغيرات الشهرية في أسعار الصرف الاسمية، وهي تعبر عن معدل التغير في أسعار الصرف الاسمية.

ت -معدل تقلبات الاحتياطات، ويحسب هذا المؤشر عبر مرحلتين

المرحله الاولى :

حساب صافي الاحتياطات بالدولار= (الأصول الأجنبية – الخصوم الاجنبية – ودائع الحكومة) ÷ (سعر الدولار مقابل العملة المحلية)

المرحله الثانية : يحسب معدل التقلب في الاحتياطات كما يلي:

معدل التقلب في الاحتياطات = (صافي الاحتياطات في الفتره الحاليه – صافي الاحتياطات في الفترة السابقة) ÷ (القاعدة النقدية في الفترة السابقة مقومه بالدولار).

وكانت النتائج المحصل عليها موضحه في الجدول:

الجدول (1-10) : معدل التقلب في الاحتياطات

نظام سعر الصرف	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	LYS	F MI
نظام التعويم	479	183	662	513
نظام وسيط	174	336	600	937
نظام ثابت	409	581	2073	1885

المجموع	1062	1100	3335	3335

المصدر: Yeyati and sturzenegger 2005

يعتبر تصنيف Levy Yeyati مختلفا عن تصنيف صندوق النقد الدولي وأكثر فعاليه منه كونه يعكس الواقع الفعلي لأنظمه سعر الصرف معتمدا على الإحصائيات والمعطيات الحقيقية متجاهلا كل التصريحات الرسمية للدول عن أنظمتها. كما هو موضح في شكل

الشكل (1-3): مقارنه بين ترتيب انظمه الصرف الفعلية لتصنيف صندوق النقد الدولي وتصنيفlys

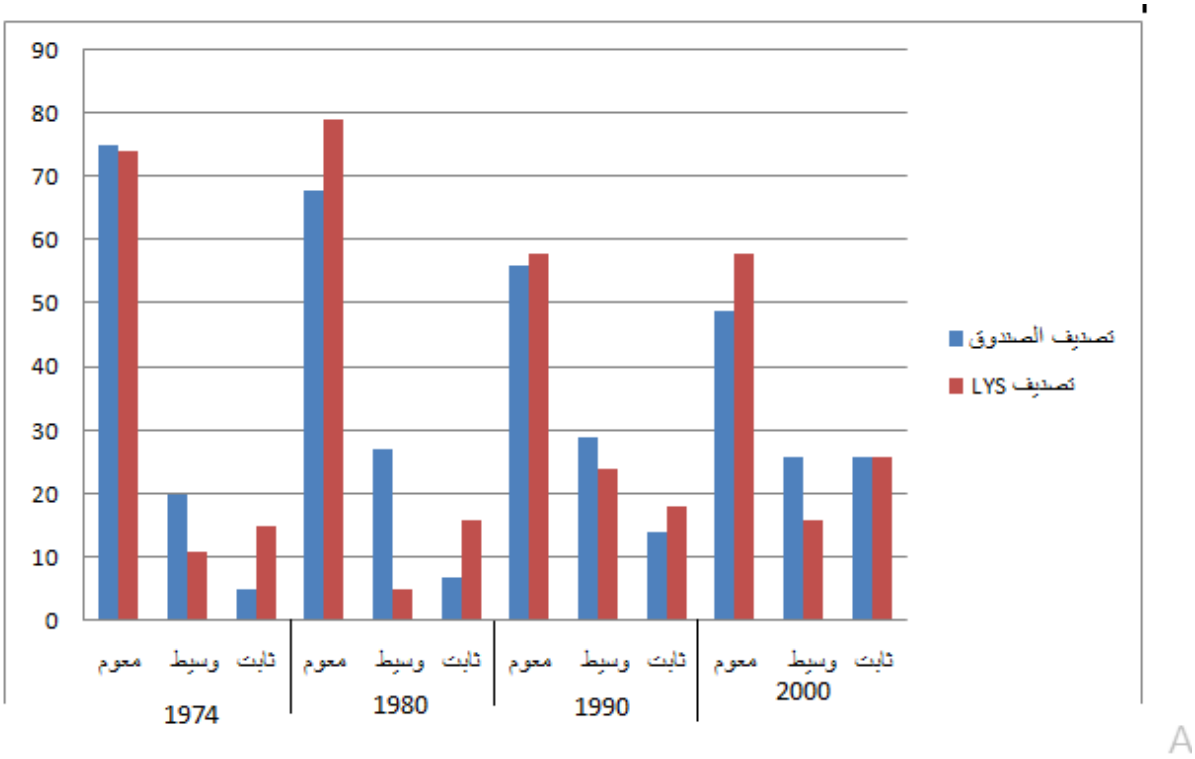

المصدر : 0.Levy Yeyati et sturzengger

الفرع الثالث : التصنيف الطبيعي لانظمة الصرف (Rogoff and Rainhart 2004)

شملت دراسه رينهارت ورجوف تصنيف ل 135 دوله من دول الاعضاء في الصندوق النقل الدولي من فتره ممتده م 1946 – 2001, ويتميز التصنيف ويتميز عن سابقه في في جانبين هما:

الجانب الاول: هو ادماج معدل صرف متعدد وسوق صرف موازي ففي العديد من الاقتصاديات نجد معدل صرف رسمي مصرح به من قبل السلطات ومعدل الصرف موازي غير رسمي،والحقيقه تفرض انه من المهم جدا الاخذ بعين الاعتبار هذين العاملين عند القياس فالمعدل الرسمي ينتمي الى انظمه صرف ثابته بينما معدل السوق يوحي بنظام التعويم.

وقد اعتمد تصنيف رينهارت جوف في منهجيه على المراحل التاليه وذلك على النحو التالي:

اولا:بحث لنظام سعر الصرف الرسمي (مطابقه نظام الصرف الرسمي للسلوك الفعلي لسعر الصرف)

ثانيا: اذا تم التاكد من ان نظام سعر الصرف الرسمي هو المطبق بالفعل, فان الدوله تصنف على اساس نظام سعر الصرف الرسمي من قبل السلطات النقديه.

ثالثا: في حاله حدوث اختلاف بين انظمه سعر الصرف الرسميه والفعليه, فانه يتم تصنيف تلك الانظمه, بالاعتماد على مجموعه من المؤشرات والدلائل الاحصائيه التي تستند الى قاعده بيانات سعر الصرف الرسمي، اصرف الثنائيه والمتعدده، واسعار الصرف المحدده من خلال السوق الموازي لسعر الصرف، ومعدلات التضخم، والقيمه المطلقه للنسب المئويه للتغير في اسعار الصرف الرسميه الشهريه, وايضا القيمه المطلقه للتغير في اسعار الصرف الرسميه الشهريه، وايضا القيمه سابقه منسوبه الى التباين في اسعار الصرف الرسميه الشهريه.

رابعا: في حاله عدم وجود تحديد مسبق لمسار سعر الصرف وايضا في حاله الاختلاف بين النظامين الرسمي والفعلي, فانه ينظر الى معدل التضخم لمده 12 شهرا, كان المعدل لا يتجاوز 40 بالمئه فان هذا النظام

يسمى في وفق للمرحله الثالثه, اما اذا تجاوز معدل التضخم لمده 12 شهر نسبه 40 بالمئه فانها ذلك النظام يصنف على انه الهبوط الحر (free falling) لسعر الصرف وهو نظام مستحدث في هذه الدراسه.

خامسا: اذا كان معدل التضخم لمده 12 شهرا يساوي 50% او اكثر فان نظام سعر الصرف يصنف على انه التعويم المفرط [1].

[1] – الطالب القارئ ابراهيم " اثر الصرف الاستقدام الاستثمار الاجنبي دراسه قياسيه لحاله الجزائر 1974 – 2009 "جامعه تلمسان العلوم الاقتصاديه العلوم التجاريه وعلوم التسيير ماجستير اقتصاديه تخصص قياسي بنكي ومالي صفحه 46.

الشكل (1-4): تصنيف انظمة الصرف لReinhart and Rogoff

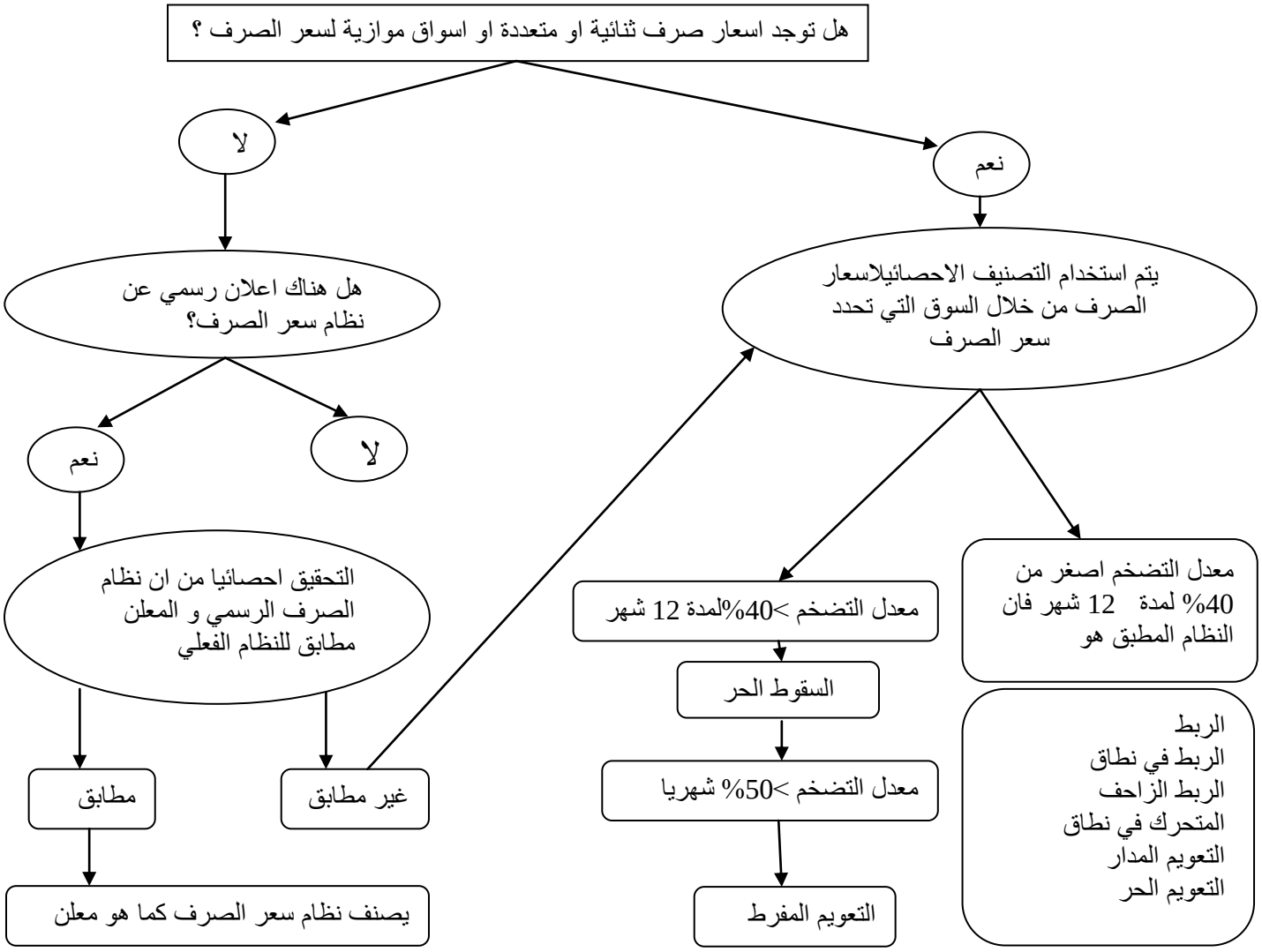

Source:Reinhart.C.M,Rogoff.K,2004, »the modern history of exchange rate arrangements:A reinterpretation »,Quarterly jornal of Economics,No119,p24-48.

ارتكز مخطط رينهارت وروكولف على دراسه بينت ان التصنيف الرسمي لانظمه الصرف التي قدمها الصندوق النقد الدولي اختلف جذريا عن انظمه الصرف المطبقه ثانيا من طرف 135 دوله. فحوالي نصف البلدان حيز الدراسه تطبق اسعار صرف مضاعفه او متعدده[1].

الفرع الرابع: تصنيف bubula and other-robe (2002-2003) :

لقد انتقد الباحتان التصنيف الرسمي و المعلن من قبل صندوق النقد الدولي ،من خلال دراست شملت كل الدول الاعضاء في FMI وذالك مابين جانفي 1990 وديسمبر 2001.حيث اهمل صندوق النقد الدولي الانضمة الفعلية خلال الفترة ما بين 1975-1998 بالاضاف الى اشراك بين الربط الجامد و اللين[2].

قد استحدثا الباحثان قاعدة شهرية لتصنيف الانظمة الفعلية،كما عمل على تقسيم الربط الزاحف الى نوعين :الربط الزاحف الى الامام و الربط الزاحف الى الخلف كما ميز بين التعويم المدار و التعويم المدار الصارم.كما ارجعا من اسباب استقرار الصرف بالاضافة الى نظام الصرف المتبع استقرار الاقتصادي للدولة و عدم تعرض الاقتصاد لصدمات خارجية [3]،كما انه توجدتدخلات في سوق سعر الصرف بطريقة غير مباشرة او خفية لاجل حماية العملة كعقود المستقبلية و عقود الخيارات و عقود المبادلات بالاضافة الى الطرق الادارية كالاقناع الادبي لاجل التحكم في العملة الاجنبية.

[1] – محمد جبوري" تاثير طبيعه نظام سعر الصرف على التضخم باستخدام بيانات بانيل "، مجله اداء المؤسسات الجزائريه العدد 06/ 2014 ، صفحه 27.

[2] -Bubula.A ,Othker-Robe.I,2002,"the evaluation of exchange rate regime since 1990: evidence from de facto policies",IMFworking paper,No-02/155,September,p6-7.

[3] -عماد عمر محمود الهنداوي،"علاقة انظمة سعر الصرف باداء الاقتصاد المصري "،رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد،جامعة الزقازيق بكلية التجارة،قسم الاقتصاد،2011، ص15-16.

كما يعتبر تصنيفهما اقرب من تصنيف FMI لسنة 1999 مع بعض الاختلافات[4] :

- نظام سعر الصرف يكون ثابتا بشرط التدخل الرسمي المباشراو الغير مباشرللحفاض على ثبات العملة.
- اذا كان سعر الصرف ثابتا وتقلباته لم تتجاوز المجال – + 2% لمدة لا تقل عن اربع اشهر مقابل عملة الارتكاز فيصنف نظام الصرف على انه ربط ثابت تقليدي.
- عندما تكون هناك دلائل معلنة او غير معلنة تدل على تخفيض متواصل لقيمة العملة بنسب صغيرة ،فيعتبر نظام صرف زاحف ،كما انه تم التمييز بين الزحف الى الامام و الزحف الى الخلف لكي يكون مؤشرعلى درجة تعهد السلطات بغية الحفاض على مستوى معين لمسار سعر الصرف.
- في حالة التدخل القوي من قبل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف فان نظام الصرف يصنف على انه ربط ثابت او ربط زاحف ،وبالتالي تكون تقلبات سعر الصرف ضيقة و محدودة حتى وان اعلنت السلطات على انه نظام ربط زاحف في حدود نطاق معين.
- عند حدوث تخفيض متواصل في قيمة العملة خلالة مدة جد قصيرة فيعتبر نظام تعوييم مدار
- كميصنف النظام على انه تعيووم مدار ادا كانت الدولة تحتوي على سوق موازية لسعر الصرف، حيث ان معضم يغلب عليها السعر الثانوي "سعر السوق".
- التعويم المدار الصارم عندما تتدخل السلطات لتحقيق استقرار في مصار الصرف من خلال التحكم و التوجيه على المدى البعيد او منع التقلبات الحادة في اسعار الصرف يعتبر معيارا للتفرق بين التعوييم الحر و التعويم المدار.
- مما سبق سوف نختصره في الشكل التالي:

[4] – بداوي شهيناز، "تاثير انظمة سعرالصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة 18دولة نامية 1980-2012)"،اطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان، 2015، ص114

الشكل (1-5):تصنيف انظمة الصرف الفعلية ل bubula and other-robe (2002-2003)

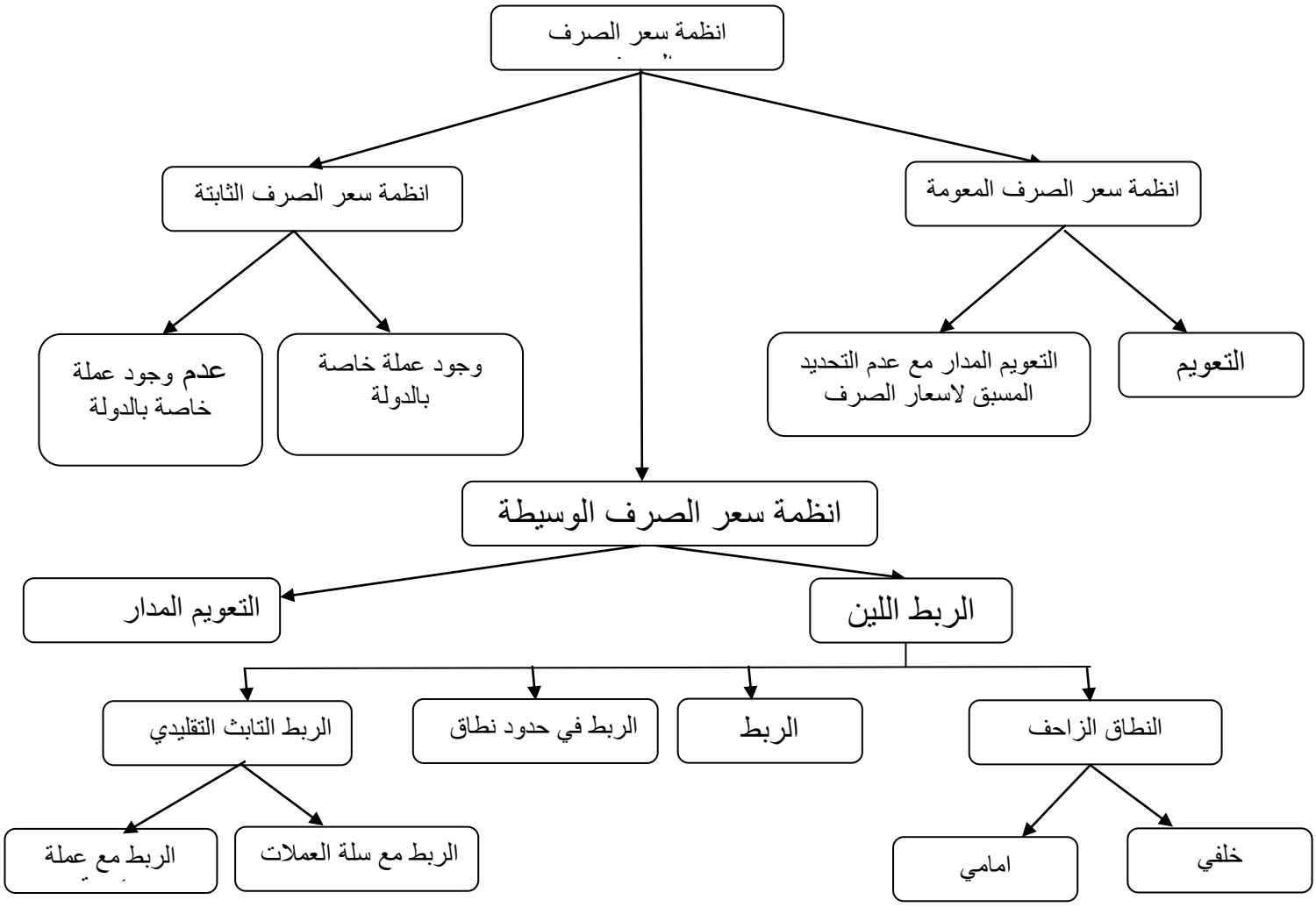

Source :Bubula.A ,Other-robe.I,2002 "the evaluation of exchange rate regime since 1990 Evedence from the facto policies"IMFworking paper,No.02\155,septomber,p10

المطلب الثالث: انظمة الصرف الحديثة

كما اشرنا سابقا الى ان التحليل التجريبي الواقعي لاداء نظام الصرف يعتمد على التميز بين صنفين

1 -النظم المعلنة (لها صبغة قانونية).

2 -النظم المطبقة بالفعل (الواقعية).

يمكن تلخيص تصنيف انظمة الصرف الحديثة ضمن الجدول التالي :

الجدول (1-3): تصنيفات انظمة الصرف الحديثة

الترتيب		النظام	الخصائص الرئيسية
انظمة التثبيت	انظمة الربط المحكم	الدولرة	يتم استخدام العملة الاجنبية في التداول ،بالاضافة الى القطع النقدية المصدرة محليا،تكون السياسة النقدية في نظام الدولرة تابعة و مرتبطة بالبلد الاجنبي الدي تستخدم عملته.
		مجلس العملة currency board	نظام نقدي يستمد الى التزام سلطة نقدية تستند الى التزام تشريعي صريح بشان تقييم عملة البلد،سواء كان لربط سعر الصرف العملة المحلية بعملة اجنبية، مع التحوط بقيود على سلطة الاصدار لضمان الوفاء بالتزامها القانوني كالاحتفاض بقدر متساوي منها في الاحتياطات.
		الاتحاد النقدي	عند تشارك دولتين او اكثر في عملية مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد.مثل عام 2002 وافقت 12 دولةاوربية على اقامة سياسة نقدية موحدة من خلال تشكيل الاتحاد النقدي الاوربي الدي اسهم في خفض تكاليف المعاملات التجارية عبر الحدود.و

			بالتالي الغاء الوضائف التقليدية للبنك المركزي كالسيطرة النقدية و دور المقرض الاخير.
		الربط بعملة اخرى	يتم ربط العملة المحلية بعملة بلد اخر .عادتا ما تكون عملة قوية كالدولار او الاورو . اي ان العملة المحلية تساوي سعر صرف ثابت بالنسبة لعملة الربط .ويتم تعديل قيمة العملة دوريا وفي حالة حدوث طارئ ما.و يجب ان تمتلك الدولة احتياطات من عملة الربط للحفاظ على سعر الصرف الثابت.
		الربط بسلة من العملات	تقوم السلطة النقدية باختيار مجموعة من العملات لتشكيل سلة العملات.و يكون عادتا الاختيار على كثافة التجارة البينية مع تلك الدول. وبالتالي هنا يحقق قدر عالي من الاستقرار.
الانظمة المتوسطة	التعوم مع التدخل	الانظمة التعاونية	تجتمع مجموعة من البنوك المركزية وتتفق على اسعار صرف ثنائية لعملاتها.و التعديلات على سعر الصرف تكون باستعمال السياسة النقدية المحلية
		التثبيت الزاحف	يتحدد سعر الصرف على القيمة الحالية او المتوقعة لفارق التضخم اما القيمة التكافئية للعملة فيمكن تحديدها بالنسبة لعملة واحدة او سلة من العملات كما تضع السلطات النقدية هامشا او مجالا لتقلب العملة يمكن ان تتحرك فيه صعودا او نزولا مثل الافعة داخل النفق.
		المناطق المستهدفة	يسمح بتقلب سعر الصرف ضمن مجال تضعه السلطات النقدية ولها الحق في التدخل في حال وصول سعر الصرف الى القيمة العليا او

			الدنيا للهامش. تتحدد درجة مرونة سعر الصرف بمدى اتساع هدا الهامش.
		التعويم المدار	يتحدد سعر الصرف بتلاقي قوى العرض و الطلب في السوق وتتدخل السلطات النقدية عند الضرورة.
الأنظمة المعومة بصفة كلية	التعويم الحر	التعويم الحر	يتحدد سعر الصرف في السوق يوميا بتلاقي قوى العرض و الطلب.

المبحث الثالث : محددات اختيار نظام الصرف

مع تعدد انظمه س ع الصرف الفعلية والمسرح بها وتشابكها بالإضافة الى ابتكارات في انظمه الصرف الوسيطة (الثعبان داخل النفق, نظام التعويم المقيد...) الى الاتجاه نحو PIT CONاستعمال العالمي لوحدات نقد وانظمه عالميه مثل" بيت كوين"

اصبحت الدول أمام عده اختيارات لاختيار نظام سعر صرف يناسب والسياسة ألاقتصاديه المنتهجة من طرف الدولة (سياسة حرية التجارة أو التجارة الخارجية)، ومن هنا كان من المنطقي والعقلاني اختيار نظام صرف مناسب فما هي أهم محددات اختيار نظام سعر صرف يوافق السياسات الاقتصادية المتبعة والحد من نشوب الأزمات المالية .

المطلب الاول: نموذج مندل فليمينجMundell Fleming

يقوم نموذج مندل فليمينج على فرضيه ثبات الأسعار في المدى القصير" تغيرات جد ضئيله مهملة "

وفقا لنموذج Mundell Fleming فان على الدولة الاختيار إما:

- تثبيت سعر الصرف مع استقلاليه السياسة النقديق

- تثبيت سعر الصرف مع حريق انتقال رؤوس الأموال

وإما – استقلال السياسة النقدية مع حركيق تامة لرؤوس الأموال

وهذا ما سميق بمثلث الاستحالة لمندل.

الشكل رقم (1–6): مثلث عدم الإمكانيات لمندل

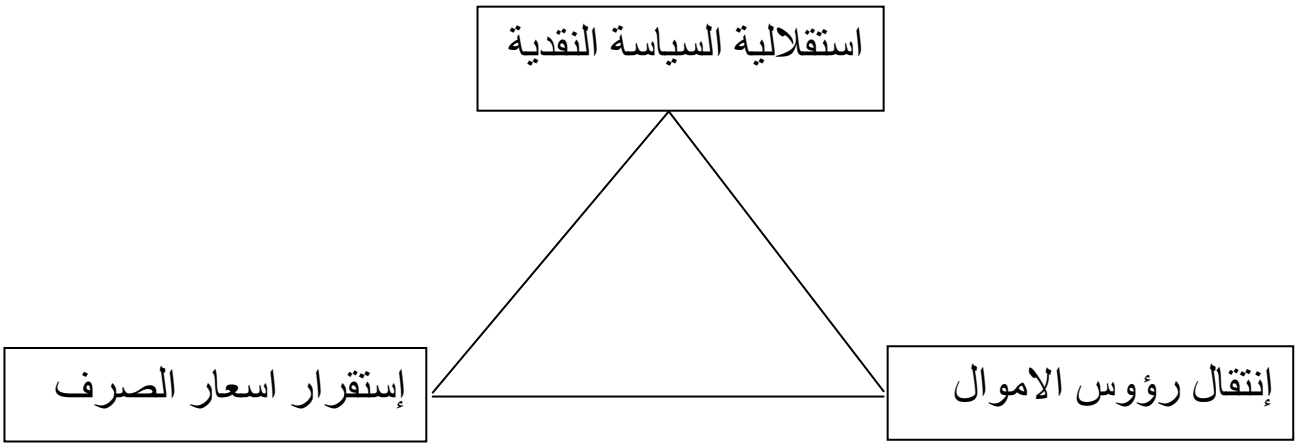

Source :Amina lahrech- revil , «les regime dechinge leconomie mondiale 2000 ,PVI editions la decouverte collection Reperes,paris,1999.

و على خطى مندل و Rodrink لنموذج متلث عدم الإمكانيات قام P. Berthand ملاحظه استحالة الموافقة بين كل من توفير السيول العالمية وعملة صعبةمفتاحيه وتوازن ميزان مدفوعات في آن واحد بالنسبةلأنظمة سعر الصرف.

الشكل رقم(1-7) : مثلث P.Berthand

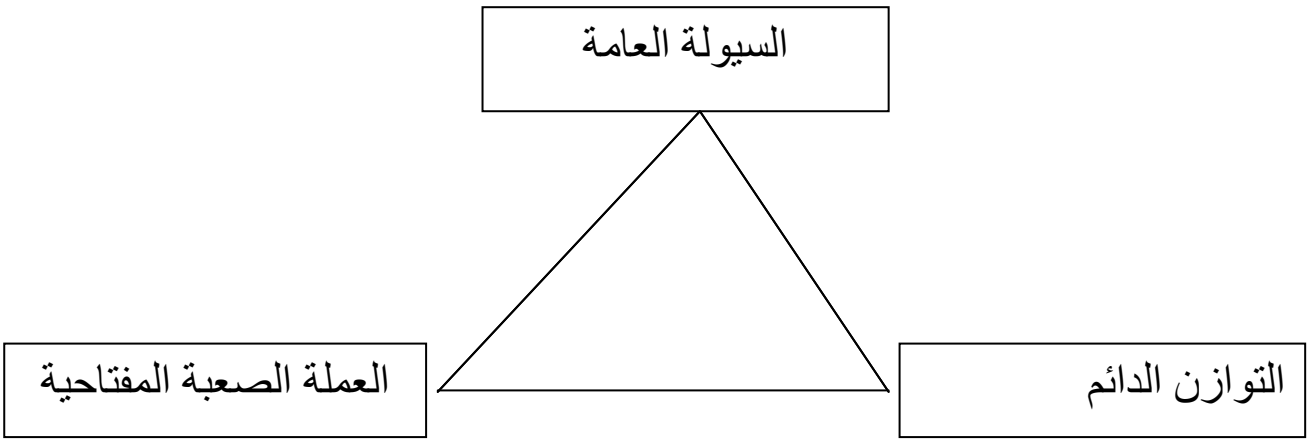

Source : Alain Bettone « relation monetaire » Economica paris 2,P018,108.

المطلب الثاني: نظرية منطقة العملة المثالية Currency Optmium 1961

طبقا لنظرية لاختيار نظام س ع الصرف يرتبط بعده متغيرات التي تتمثل في الموقع الجغرافي وحجم البلد ودرجه الانفتاح على العالم وأخيرا يرتبط بمدى استعداد الدولة لتضحية مثل التخلي عن استقلالية السياسية النقدية ومعدل التضخم والبطالة وعجز لميزان التجاري.

اشترط R.A.Mundell اول رواد هذه النظرية شرط أساسي لمنطقه اقتصاديه مثاليه هو حركه عوامل الإنتاج. فان هذا الشرط يسمح بتعديل سريع للاختلالات في حاله وقوع صدمات داخل المنطقة. ولولا هذا

الشرط فان المنطقة الاقتصادية غير مثاليه والأزمة غير المتناظرة تحتاج إلى تعديل نقدي لتفادي البطالة والعجز في ميزان المدفوعات .

حسب Mac Kinnon إن عامل درجة الانفتاح في ما يخص التحكيم بين سعر الصرف الثابت وسعر الصرف العائم داخل المنطقة الاقتصادية يعتبر عامل من عوامل المثالية، فبقدر ما يكون الاقتصاد منفتح يكتسب الصرف الثابت مزايا لأنه يسمح بالاستقرار.

أضاف Scicovsky et Ingrim عامل التكامل المالي القوي الذي يمثل عامل من عوامل المثالية الذي يؤمن التحويلات المالية الضرورية لتعديل الاختلالات.[1]

خاصية المثالية لدى المنطقة تتعلق بالمحافظة على التوازن الداخلي بين التضخم والبطالة Le point optimale de combinison والتوازن الخارجي توازن المدفوعات بين دول المنطقة والدول التي خارج المنطقة فكان التخلي عن استعمال معدل الصرف كأداة للسياسة ألاقتصاديه في ما بين الدول التي تريد تكوين منطقه نقدية وذلك إما بتحديد معدل الصرف في اتجاه واحد أو تبني عملة موحدة حيث تتم العلاقات مع باقي الدول بمعدلات صرف متغيرة[2]

و قد تم تحديد معايير وشروط منطقه النقد المثالية منها:

- سهوله تنقل عوامل الإنتاج مندل 1961.
- انفتاح اقتصادي كبير Mc Kinnon 1963
- تجانس معدلات التضخمF.Leming 1971

[1] – د محمد بن بوزيان و د . طاهر زياني ، " الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع الجزائر وتونس " ، ملتقى الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ، 2002 البليدة .

[2] – د. لخضاري نجاة،د. طاولي كمال ، " التكامل النقدي الأوروبي منطقة النقد المثالية ومدى استفادة الدول العربية 2005 – 2006"، رسالة تخرج دكتوراه ،ص132.

المطلب الثالث: نظرية الركن لنظام الصرف Corners hypothesis

من اجل تحاشي الصدمات الاسمية (أزمات العملة) وضع تصنيف لخصائص انظمه الصرف ماده الدراسات التجريبية الحديثة لسيف صرف على الصندوق النقد الدولي في حددت فئات سعر الصرف القطرية خلال 1998 - 1975 حسب الشكل:

الشكل رقم (1-8):فئات أنظمة سعر الصرف القطرية 1975-1998

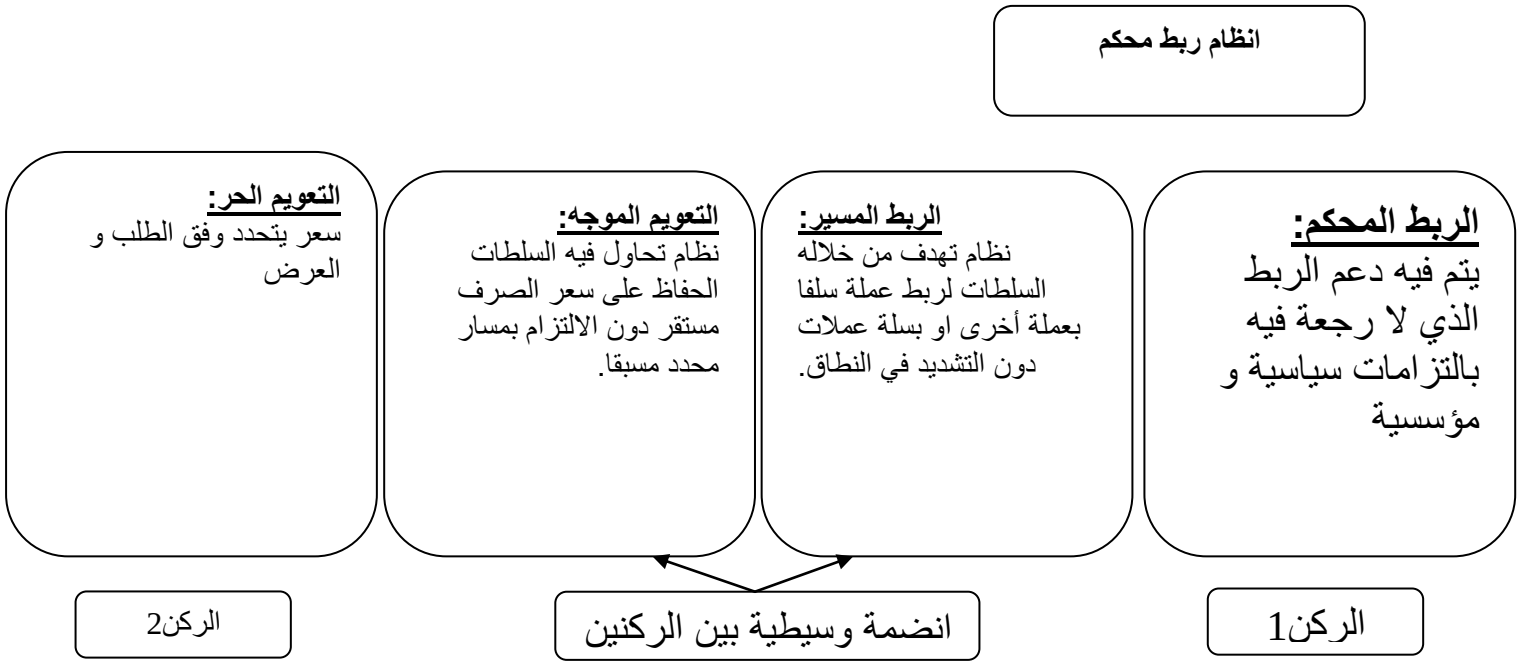

المصدر: الشارف عتو ،" دراسة قياسية لاستقطاب راس المال الاجنبي الجزائر في ظل فرضية الركن لنضام سعر الصرف "،ورقة بحثية مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس- ص125

حيث انقسم الاقتصاديين إلى قسمين:

قسم يؤيد ضرورة إتباع نضام الركن 1 و الركن2 و هو ما يعرف بنظرية القطبية الثنائية أو (نظرية الركن).

و قسم يؤيد إتباع الأنظمة الوسيطية ،يعتبر B.Einchengreen أول من صاغ هذه النظرية سنة 1994 على اثر أزمة 1992 التي مست أنظمة صرف دول الاتحاد الأوربي على اثر إنشاء الاتحاد النقدي الأوربي و توحيد العملة.

قام خبراء من صندوق النقد الدولي سنه 2003 (Inci otker Robe et Andreo Bubula) اختبار النظرية،باخد عينة لي 150 بلد على اختلاف درجه التقدم ،في الفترة ما بين 1990 إلى 2001، حيث تم حساب الأزمات في كل نظام وكانت النتائج كالتالي :

1 -مكان تواتر الأزمات المرتبطة بنظام الربط أعلى في ظل انظمه التعويم.

2 -توقع نشوب الأزمة في ظل الأنظمة الوسطية يزيد بثلاث أضعاف في ظل الربط المحكم بالنسبة للدول المتخلفة بخمسه أمثال بالنسبةلدول(الشمال) المتقدمة.

3 -الأنظمة الوسيطية أكثر تعرضا للازمات وهذا ما تأكد في دراسة التي قام بها كل من فيشر(s.Fisher) 2001 وركوف (K.Rogoff)سنه 2002.

كما انتقدت Masson منهجيه التي اتبعها أنصار نظرية القطبية الثنائية لإثبات صحتها .و استعمال فيها سلاسل ماكروف لاختبار فعاليه انظمه سعر الصرف الوسيطة .فلستخلص إلى أن انظمه الركن هي الأخرى عرضتا لخطر حدوث الازمة على حد سواء مع الانظمة الوسطية، و انه لا يوجد نظام واحد يصلح لكل الدول في جميع الاوقات.

المطلب الرابع : عدم توافق العملة واختيار نظام سعر الصرف Currency Mismatch

يقصد بعدم توافق العملة أي اختلاف العملة المقاومة بها جانب الالتزامات عن تلك المقومة بها جانب الأصول في الميزانيات. وهنا يكمل الخطر في أن بعض المؤسسات والمؤسسات المالية فان إيراداتها تكون بالعملة المحلية إلا أنا قروضها تكون بالعملة الأجنبية فتخفيض قيمه العملة يشكل خطرا عليها. فيعتبر محددا لاختيار نظام سعر الصرف ووفقه لهذه الفكرة فان الدول ذات المديونية الخارجية العالية يكون من الأفضل لها انتهاج انظمه الصرف الثابتة

الجدول رقم(1-12) : **يوضح محددات اختيار نظام الصرف**

خصائص وهيكل الاقتصاد	نظام سعر الصرف حسب خصائص الاقتصاد
الانفتاح الاقتصادي والتجاري	كلما كانت درجة الانفتاح على التجارة الخارجية عالية ،كلما كان من الضروري أن يتجه سعر الصرف نحو المرونة.
تنوع هيكل كل من الإنتاج والصادرات	كلما كان هيكل كل من الإنتاج و الصادرات يتسم بالتنويع، يكون نظام سعر الصرف المرن أكثر ملائمة.
التركيز الجغرافي للمبادلات الدولية	كلما كان حجم المبادلات الدولية لدولة ما مع دولة أخرى (أو في منطقة جغرافية محددة) كبيرا ،كان من الأحسن ربط(او تثبيت) عملتها المحلية مع عملة تلك الدولة لأجل تخفيض تكاليف المبادلات.
الفروقات بين معدل التضخم المحلي ومعدل التضخم الاجنبي	كلما كان الفرق بين معدل التضخم المحلي و الأجنبي مرتفعا ،كان من الضروري تعديل سعر الصرف كي يعود إلى مستواه التوازني وفقا لنظرية تعادل القوى الشرائية،فتثبيت سعر الصرف في هده الحالة يكون له تأثير سلبي على التقييم الحقيقي للعملة المحلية.
التطور الاقتصادي والمادي	اذا كان الاقتصاد يتسم بالتطور المادي و انفتاح الأسواق المالية وتطورها، فنظام سعر الصرف المرن يكون أكثر ملائمة.
حرية انتقال عنصر العمل	كلما كان عنصر العمل يتسم بحرية التنقل والحركة وفي حال ثبات مستويات الأجور وجمودها، يكون من السهل التصدي للصدمات الخارجية عن طريق تثبيت سعر الصرف.

حركة رؤوس الاموال	كلما ارتفعت حركية رؤوس الأموال كلما كان من الخطر الدفاع عن سعر صرف ثابت ،حتى لا يكون مستهدف(سعر الصرف ثابت) من طرف المضاربين .
الصدمات الاسمية الداخلية والخارجية	نظام سعر الصرف الثابت أحسن ملائمة من زاوية التصدي للصدمات الاسمية الخارجية والحقيقية(يقصد بالصدمات الحقيقية "النقدية "كتلك الناتجة عن التغير في الطلب على النقد أو تغير اسعار الفائدة).
الصدمات الحقيقية الداخلية والخارجية	نظام سعر الصرف المرن أحسن ملائمة لعزل الاقتصاد عن مختلف الصدمات الحقيقية الداخلية و الخارجية (يقصد بالصدمات الحقيقية تقلبات حجم التجارة الخارجة الناتجة عن ظروف العرض و الطلب و التي في غالب الأحيان قد تؤدي إلى وقوع أزمة في الحساب الجاري.
حرية انتقال عنصر العمل	كلما كان عنصر العمل يتسم بحرية التنقل والحركة وفي حال ثبات مستويات الأجور وجمودها، يكون من السهل التصدي للصدمات الخارجية عن طريق تثبيت سعر الصرف.
حركة رؤوس الاموال	كلما ارتفعت حركية رؤوس الأموال كلما كان من الخطر الدفاع عن سعر صرف ثابت ،حتى لا يكون مستهدف(سعر الصرف ثابت) من طرف المضاربين .
الصدمات الاسمية الداخلية والخارجية	نظام سعر الصرف الثابت أحسن ملائمة من زاوية التصدي للصدمات الاسمية الخارجية والحقيقية(يقصد بالصدمات الحقيقية "النقدية "كتلك الناتجة عن التغير في الطلب على النقد أو تغير اسعار الفائدة).

الصدمات الحقيقية الداخلية والخارجية	نظام سعر الصرف المرن أحسن ملائمة لعزل الاقتصاد عن مختلف الصدمات الحقيقية الداخلية و الخارجية (يقصد بالصدمات الحقيقية تقلبات حجم التجارة الخارجة الناتجة عن ظروف العرض و الطلب و التي في غالب الأحيان قد تؤدي إلى وقوع أزمة في الحساب الجاري.

Source : RIPOL. L ,Choix de régime de change ,quelle nouvelles, university de Montpellier1 BEN LAZREG Talel ,MLAOUAH Med Yesri 2003,choix d'un regime de change : cas de l'argentine ,mémoire de fin d'études ,universite7 novembre a cartage.

خاتمة الفصل الاول :

بعدما تطرقنا الى نظام النقد الدولي ،التطور التاريخي له ،خصائص ،مميزات كل حقبة من الزمن ، مختلف التصنيفات لانظمة الصرف التي عرفها النظام النقدي الدولي ،ومختلف الدراسات التي اهتمت بها ومحددات اختيار نظام الصرف مع التطرق لمختلف النماذج والنضريات المتعلثقة بالموضوع ومن اجل الالمام اكثر بالموضوع باستعمال المنهج الاستنباطي وجب علينا فهم اسباب قيام النظام النقدي الدولي و دالك بالتطرق الى اسباب قيام التجارة الدولية، ومن تم فهم الاليات المنتهجة للتوفيق بين مختلف النظم و الاليات المنتهجة من اجل انجاح عمليات تسوية المعاملات الدولية بالتمحص في النظريات المفسرة لاسعار الصرف و مختلف انواعه.

فحاول الباحث الاجابة على اشكالية انظمة الصرف الدولية و التصنيفات الخاصة بانظمة الصرف العالمية و المحددات التي يتم بموجبها اختيار انظمة الصرف العالمية .كما ان استمرارية التحول في انظمة الصرف ،نتيجة التباين في اداء الانظمة و فعاليتها بين مختلف الاقطار يضعنا بطريقة غير مباشرة امام اشكالية اسباب قيام التجرة الدولية بين الاقطار ، ودراسة مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف،والاسس النظرية لسعر الصرف التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية.

الفصل الثاني

نظريات التجارة الدولية و الأسس النظرية لسعر الصرف

مقدمة الفصل:

بعد ان تطرقنا في الفصل الاول الى النظام النقدي الدولي وكيفية تصنيفه و محددات اختيار الكيانات لهده النظم ، فكان لابد من معرفة اسباب التطور الحاصل في النظام النقدي بين الاقطار ، ولهدا حاولنا قدر المستطاع بمحاولة ايجاد تفسيير لاسباب التطورات الحاصلة في النظام التجاري الدولي في المبحث الاول،و الدي كان سببا في تطور النظام النقدي الدولي و الانتقال من مرحلة المقايضة الى مرحلة جد متطورة في التجارة البينية الدولية باستعمال التقنيات الجديدة للتكنولوجيا و الاعلام كالتجارة عن طريق الشبكة العنكبوتية ما ادى الى التطور المتوازي لوساءل الدفع العالمية المختلفة .

فكان لابد من ايجاد قواعد وانظمة تضبط اداء هدا التبادل و تراعي مصالح كل المتعاملين في ايطار "رابح –رابح""و من اهم هده الانظمة نظام سعر الصرف الدي يلعب دور كبير في اقتصاد التجارة الدولية في مجال التمويل الدولي .

كما هو معلوم ان لكل دولة او قطر او كيان له عملته الخاصة التي يستعملها داخليا في عمليات الدفع و التسوية الداخلية ، كما يمكن ان تتسم هده العملة بصفة القبول الدولي اي انها تكون عملة قابلة للتحويل و عادتا يجب توفر شروط. والى انه يتم التسوية الدولية عن طريق شراء العملات القابلة للتحويل في سوق الصرف وهنا تضهر اهمية سعر الصرف لعملة مقابل عملة.

كما ان تحديد سعر الصرف عملة محلية مقابل عملة اجنبية يكون في ظل اطار قانوني الدي يمثل نظام سعر الصرف،الدي يطرجم كما تطرقنا في الفصل الاول طبيعة سياسة سعر الصرف المعتمدة من طرف القطر لتحديد مكانة عملته.

لهدا خصصنا المبحث الثاني لمفاهيم و انواع و اهمية سعر الصرف و المبحث الثالت لتطرق لمختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الاول:نظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي

من المعلوم أن كل دولة لها موارد مختلفة عن دولة أخرى و كل دولة سوف تنتج و تبيع ما يزيد عن حاجتها للدولة الأخرى، و تستورد منها ما تحتاجه. و لاكن الاقتصاديون أرادو وضع معيارا و أساسا علميا لتفسير قيام التجارة الخارجية بين دولتين أو أكثر بحيث يحقق مصلحة الطرفين معا. سعيا منا بالالمام بجميع جوانب الموضوع ارتئينا من خلال هذا الفصل بالقاء نظرة فاحصة على التطور التاريخي التسلسلي منذ بداية القرن السابع عشر، بداية من مدرسة التجاريين ثم الكلاسيكيين مرورا بالمدرسة النيوكلاسيكية وصولا إلى المدرسة الحديثة ، لتفسير التجارة الدولية، و هنا سنحاول تناول بالتفصيل الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية و أخيرا نظرية ليندر و التوجه التصحيحي للتجارة الدولية، لنتطرق بعدها إلى بعض الأساليب النظرية الحديثة في التجارة البينية.

المطلب 01: المدرسة التجارية (الفكر الماركنتيلي)

خلال الفترة 1500م-1750م طرح التجاريون و جهة نظرهم في التجارة الدولية [1] فثورة الأمم تقاس بما لديهم من رصيد من الذهب و الفضة.

ارتكزت فكرة التجاريين على فكرين أساسيين :

1 - ضرورة تقييد الواردات من خلال اخضاعها للقيود الجمركية و الغير الجمركية.

2 – ضرورة تشجيع الصادرات من خلال تقديم كل صور الدعم اللازمة كتشجيع اعادة التصدير من خلال اتباع نظام ما يسمى بـــ الدروباك " Draw back " و هو نظام تعطى الدولة بمقتضاه الحق في

[1]- زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة دار الكتابة للطباعة ا، الاسكندرية، 2004، ص 12.

استرداد الضريبة الجمركية على السلع بالذات، عند إعادة تصديرها، والهدف من هذا النظام هو تشجيع حركة التصنيع و التجميع في البلد.

و الهدف المرجو من هذين المبدئين هو رفع الصادرات من اجل الحصول على المعادن النفسية[2].

و قد كان يقوم النظام الاقتصادي على ثلاثة إجزاء مترابطة فيما بينها القطاع الانتاجي و الزراعي و المستعمرات الاجنبية . فالتجاريون الذين كانوا يمثلون مصالح البرجوازية التجارية الصاعدة مع بداية اندثار الاقطاعية ، و بداية تكوين الراسمالية ، فالمعادن الثمينة من ذهب و فضة مثلت لديهم الثورة الحقيقية للدولة و لهذا منعت المستعمرات التابعة للدولة من ممارسة أي تجارة مع أي دولة اخرى، و فرض الاحتكار على التجارة الخارجية[3] اعتبر التجاريون المعادن النفيسة كثورة بسبب عدة اعتبارات :

1 – قابله للتخزين مع حفاظ على قيمتها (لتستعمل في الازمات و الحروب)

2 – التعامل بها اكثر سهوله مقارنتا بالمقايضة

3 – اعتقاد بندرة النقود الذهبية و دعوتهم للحصول على المزيد منها .

فاهتم التجاريون باستغلال المناجم المنتجة للمعادن النادرة ،زيادتا على اكتشافات جغرافية خاصتا العالم الجديد (امريكا الجنوبية في تلك الفترة).العمل على نقل المعادن النفيسة من ذهب و فضة من المستعمرات الى الدولة المستعمرة او المكتشفة.

الا ان وجهة لهم عدة انتقادات ما ادت الى ضهور الفكر التقليدي في مجال التجارة الخارجية منها:

- قصور نظرتهم للثروة.
- اعتقاد ان التجارة الخارجية تكون في اتجاه التصدير فقط.

[2]– د فوزي عبد الرزاق " استراتيجيات التجارة الخارجية" زمزم ناشرون و موزعون، الطبعة الاولى ، 2016،ص23

[3]– محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة "، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الاولى 2010، ص 87.

– النقود لم تعتبر كاداة للمبادلات.

مما ادى الى ظهور المدرسة الكلاسيكية بزعامة ادم سميت وركاردو و اللذان توصلا الى ضرورة تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: نظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية

عملت هذه النظريات على وضع أسس و معايير لتفسير قيام التجارة بين الدول و التي يرجع جذورها إلى المشكلة الاقتصادية أي مشكلة الالنذرة النسبية أي هناك محدودية في الموارد الاقتصادية بطبيعتها بكمية محدودة و تتفاوت الكميات مع الزمن و المكان. كما أن حاجات البشرية فهي في تزايد و غير محدودة مما جعل هذه الموارد الاقتصادية عاجزة عن إنتاج ما يكفي من السلع الظرورية لسد الحاجيات المتكررة ، المتنوعة ، المتعددة و المترابطة و التي تتطلب الاستغلال المثالي لهذه الموارد بحيث يكون هناك تعظيم المنفعة بأقل كلفة. و بالتالي فإن مشكلة الندرة النسبية تتواجد في كل الدول بدرجاة متفاوتة. و من هنا كان لابد على الدول اتباع مبدا التخصص في ظل الحرية التجارية لااشباع اقصى ما يمكن من الحاجات. فكانت اول النظريات التجارية الدولية التي شكلت أسس النظريات الحديثة للتجارة الخارجية . انطلاقا من الفكر التجاري ثم أول نظريات الكلاسيكية التي حاولت ايجاد إيطار نظري لتفسير اسباب قيام التبادل الدولي.

قام روادها بوضع فرضيات تتماشى و الحاجة العلمية و الواقعية و من ثم محاولة تفسير اسباب ظهور مكاسب التجارة الخارجية بالبحث في اهمية و حقيقة السياسات التجارية الخارجية للدول .

و تظم المدرسة الكلاسيكية جميع الاقتصاديين الذين جائوا قبل الاقتصادي المحنك كيتر J . Keynes

واعتبرت الكثير من المصادر على أن الاقتصادي الكبير أدم سميث Adam Smith في كتابه ثورة الامم الصادر عام 1972[1] اول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير قيام التجارة بين الدول. أمن رواد هذه المدرسة بمبدأ

- تقليص دور الدولة على النشاط التجاري و الاقتصادي " دعه يعمل دعه يمر انه حر".
- صفر قيود على تبادل السلع و الخدمات (قيود تجارية).
- عدم اعتبار العمل ليس هو العنصر الوحيد للانتاج و عدم تجانس العنصر الواحد من عناصر الانتاج في حد ذاته.

تعتبر النظرية التقليدية في التجارة الدولية جزء من الفكر الاقتصادي التقليدي و تخضع للفروض التي تخضع لها . كقانون ساي العرض يخلق الطلب عليه مبدأ التشغيل الكامل للوحدات الاقتصادية. حرية انتقال عناصر الانتاج من بلد لآخر . تتحدد قيمة السلع التبادلية بكمية العمل المتضمنة فيها.

و فيما يلي أهم النظريات التي جاءت بها وفق التطور التاريخي للأفكار المفسرة للنظرية التقليدية للتجارة الدولية.

الفرع 1: نظرية النفقات المطلقةabsolut Adventage Theory

ظهرت هذه المدرسة في اوائل القرن 18 و اواخر القرن 19 . يعتبر أدم سميث من رواد هذه النظرية في كتابه المشهور ثورة الامم 1976م ويرى للاستفادة من مزايا التقسيم . يجب على الدولة اتباع سياسة حرية التجارة فالاستفادة تكون من فرق تكاليف الانتاج بين الدول كما انه شرط لقيام التجارة بين الدول [1] كما انها اهتمت بجانب العرض في تفسير أسباب الفوارق السعرية.

[1]- Adam Smith , the Wealth of Nations , Modern Library Edit, New yourk, 1937.

[1] - محمد راتول " الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية" ديوان المطبوعات الجامعية 2018-2019 -السداسي الثاني-ص25

مقتبس من Jean –Louis, Mucchielli, Ecomomie international, 2ed Da LLOZ

اعتبرت هذه النظرية أن وظيفة التجارة الدولية هي أيجاد اسواق جديدة لتصريف الفوائض من المنتوجات الزائدة عن حاجة الاستهلاك الداخلي المحلي. مستعملتا الفرق المطلق في تكاليف الانتاج بين الدول و هو ما يعرف بالميزة المطلقة[2].

مثال افتراض أن اقتصاد يتكون من بلدين A و البلد b الاجنبي ينتجان نوعان من السلع و إفترض أن إنتاج السلعة 1 تتطلب 100 ساعة عمل في البلد A و السلعة 2 تتطلب 90 ساعة عمل البلد B أما السلعلة 2 تحتاج 20 ساعة عمل اللبلد A أو 40 ساعة عمل البلد B .

الجدول(2-1) : تكاليف الانتاج مقدرة بساعات العمل

	البلد A	البلد B
السلعة 1	100	80
السلعة 2	20	40

المصدر : من اعداد الطالب

.1997

[2]– حسام علي داود، ايمن أبو خضير ،أحمد الهزايمية، عبد الله صفوان ، "إقتصاديات التجارة الخارجية "، دار الميسر الطبعو الاولى، عمان 2002، ص 33.

الشكل(2-1) : تكلفة الانتاج ساعات العمل

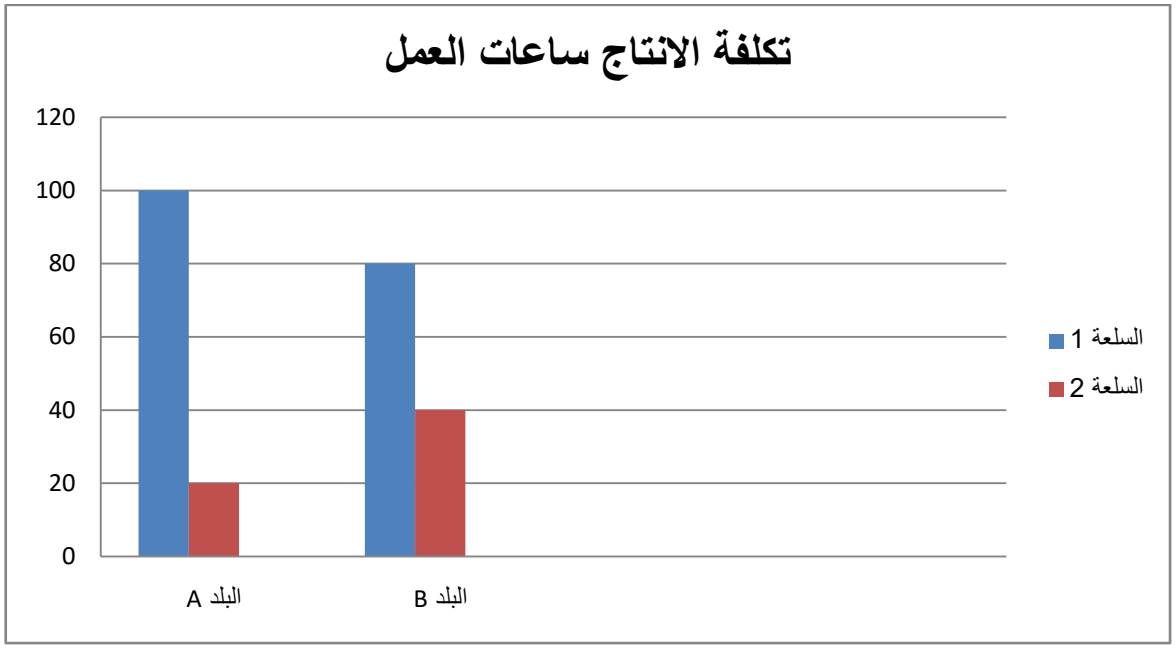

من خلال الشكل المنبثق من الجدول فإن في ظل حرية التجارة بين البلدين فمن العقلاني أن يتم انتاج السلعة 1 في البلد B اي يخصص جميع موارده لانتاج السلعة 1 و يتخصص في انتاجها و هذا ما حث عليه أدم سميث من خلال الجدول.

و من هنا فإنه سيوفر البلد A ،20 ساعة عمل نتيجة لتخليه عن انتاج السلعة 1 . و تخصصه في انتاج السلعة 2 و مبادلتها مع البلد B.

و منه فقد رأى أدم سميث أن اختلاف التكاليف المطلقة سبب في قيام التجارة.

ما يعاب على هذه النظرية أن ادم سميث لم يفرق بين التجارة الخارجية و التجارة الداخلية. هذا ما استشار إليه دافيد ريكاردو أي اعتبر أن عوامل الانتاج لا تنتقل بسهولة و حقيقة أن هناك عدة عوائق تتمثل في الحدود السياسية، وحدة التعامل النقدي ، النظم الاقتصادية، الموارد الطبيعة و البشرية.

- فسر التجارة الخارجية للسلع او الموارد الاولية و بصفة خاصة التجارة في الدول النامية ، هي عموما سلع مرتبطة في انتاجها على العوامل الطبيعية[1].
- لم تستطع النظرية الاجابة على سؤال في حالة دولة لاتتمتع بميزة مطلقة في انتاج أي سلعة أو لو فرضت دولة رسوما جمركية على وارداتها، هل يجب أن يكون التعامل بالمثل؟.
- ظل النقد قائما وموجها لنظرية النفقات المطلقة إلى أن ظهر " دافيد ريكاردو" بنظريته للنفقات النسبية في التجارة الدولية.
- لم تستطع هذه النظرية تفسير الواقع خاصتا و انها استندت إلى فرضيات مقيدة التحليل و خاصة فرضية أن العمل هو العنصر الانتاجي الوحيد و أن الانتاج يخضع لثبات التكاليف[2].

و منه كان تفسير التجارة الدولية باستخدام نموذج في ظل فرضية تزايد التكاليف الاكثر واقعية بالاضافة إلى دور الطلب في تحديد التوازن التجاري الدولي .

الفرع الثاني: نظرية النفقات النسبيةcomparative Advantage theory

عرف القرن 19 عشر قفزة نوعية في الفكر الاقتصادي بضهور كتاب مبادئ الاقتصادي السياسي و الضرائب عام 1817 the principeles of political economy من تأليف الاقتصادي الانجليزي دافيد ريكادو و في الفصل السابع من كتابه اعلن عن قانون الميزة النسبية في التجارة الخارجية أو بما يرعرف بنظرية التفوق النسبي أو المزايا النسبية . حيث بين أنه يوافق ادم سميث على أن قاعدة الميزة المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يختص بانتاج سلعة معينة، و تحدد هذه القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية . اما فيما يخص التجارة

[1] - Jean –Louis, Mucchielli Principe deconomie international, Volume 1 Paris, BD Economic , 1987, P6

المقتبس من رسالة دكتوراه "أثر التجارة الدولية على نمو الاقتصادي دراسة حالة جرائر" ، جامعة تلمسان، بو ترفاس امينة، 2012- 2013، ص 35.

[2] – د طالب عوض " التجارة الدولية " الشركة العربية المتحدة للتسوق والتوزيع 2003، ص 39.

الخارجية فاختلف معه بإن نظرية المنفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة بل يكفي أن توفر للدولة ما اسماه ريكاردو الميزة النسبية في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها . فقد بين أن قيام التجارة يعتمد على إختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول و ليس قيام التكاليف المطلقة، فمن الاجدر للدول التخصص في انتاج السلع التي تتفوق فيها بدرجة اكبر و تستورد باقي السلع من الخارج . و يقصد من وراء اختلاف النفقات النسبية أي:

- النسبة بين تكلفة الانتاج لنفس السلعة في البلدين A و B.
- النسبة بين تكلفة الانتاج للسلعتين داخل البلد الواحد

ولتوضيح ذالك نستعين بالجدول التالي[1].

الجدول(2-2) : وحدات العمل الازمة لانتاج وحدة واحدة من المنتوج فبي السنة

	السلعة A	السلعة B	تكلفة النسبة لوحدة من A في البلد الواحد	التكلفة النسبية لوحدة من Bفي البلد الواحد
البلد 1	80	90		
البلد 2	120	100	$1.2 = \frac{120}{100}$	

[1]– جودة عبد الخالق،" الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية للتبادل اللامتكافئ". طبعة الرابعة ، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة و الكتاب الجامعي 1992، ص 20.

الشكل(2-2) : وحدات العمل الازمة لانتاج وحدة واحدة من المنتوج في السنة

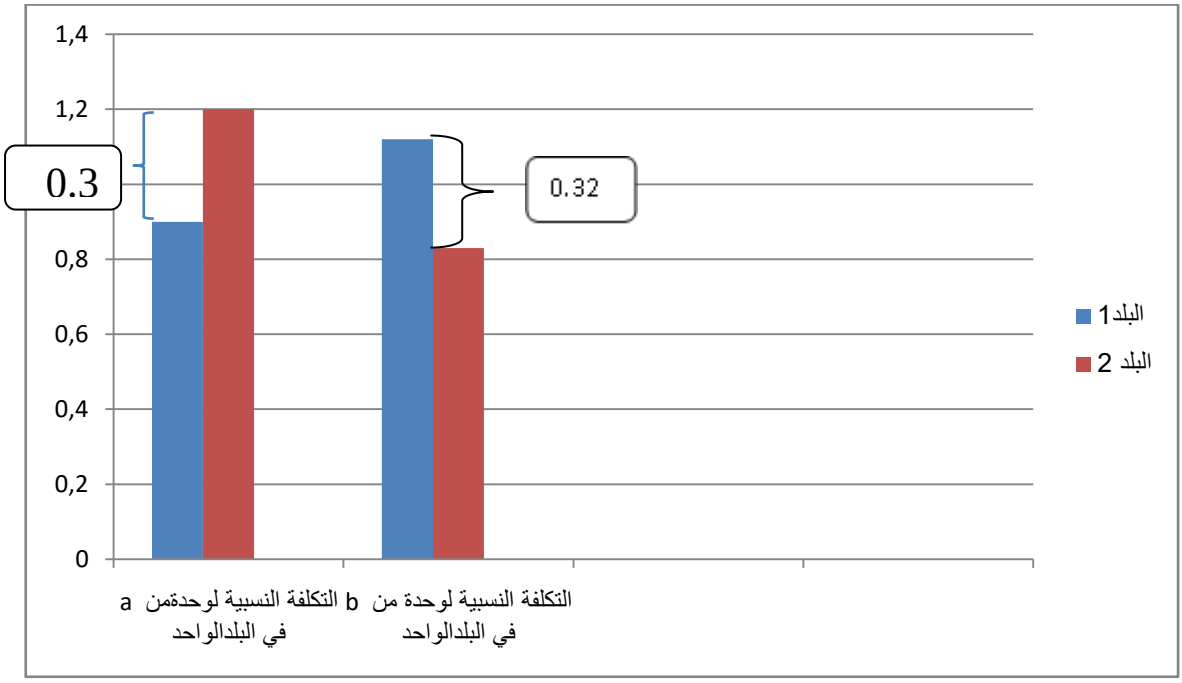

نفترض أن وحدات العمل هي ساعات العمل اللازمة للانتاج

نلاحض أن البلد 1 له ميزة مطلقة بانتاج السلعتين وفقا لسميلث لا يمكن قيام تجارة بين الدولتين.

افترض البلد الأول: تخصص انتاج سلعة A ريكاردويرى أن البلد 1 يمكن تحقيقه لمكاسب اكبر لو تخصص في انتاج السلعة a و قامه يتصديرها للبلد 2. لأنها تتمتع بتفوق نسبي أكبر في انتاج الوحدة الواحدة من السلعة 1 و من الجدول نجد أن التكلفة النسبية لوحدة من السلعة a المنتجة في البلد 1 أقل من التكلفة النسبية لوحدة السلعة a المنتجة في البلد 2 (1,2>0,9) و عليه ريكاروو يرى أنه من مصلحة البلد 1 التخصص في إنتاج السلعة a و استراد السلعة b من البلد2.

و بالعمل بمدأ المقايضة أي أن شرط التبادل بين البلدين يتم على اساس وحدة من السلعة a مقابل وحدة من السلعة B .

بمبدأ أن السلعة التي يتمتع البلد بميزة نسبة في انتاجها هي نفس السلعة التي تكلف وحدات عمل أقل. فإن من خلال المثال أذا قام البلد 1 بتصدير وحدة واحدة من السلعة A و استراد وحدة واحدة من السلعة B من البلد 2 فإن البلد 1 سيوفر 10 وحدات عمل.

في حين إذا صدر البلد 2 وحدة واحدة من السلعة B و قام بإستراد وحدة واحدة من السلعه a فإن البلد 2 سيقوم بتوفير ما قدره 20 وحدة عمل . و ودائما هذا يكون في ظل حرية التجارة.

رغم ما أضافته هذه النظرية لنظرية النفقات المطلقة إلى أنها وجهت لها عدة انتقادات:

1 – قيمة السلعة لا تكون إلا بتكلفة العمل فقط فتجاهلت باقي عناصر الانتاج كالارض و رأس المال.

2 – أهماله جانب الطلب أي تحديد نسبة التبادل الدولي الذي بطبيعته .

3 – لم يتم تمييز بين السلع التي تعتمد على رأس المال اكثر من العمل و الموارد الطبيعية ومنه في الواقع لا يمكن المساوات بين السلع التي تكلف نفس وحدات العمل.

4 – إهمال النفقات الاخرى كالنقل و الحواجز الجمركية.

5 – عدم واقعية فرضية التوضيف الكامل.

6 – تفترض النظرية ضمنيا أن تكلفة الإنتاج للوحدة الواحدة ثابتة و هذا ما يتنافى مع نظرية اقتصاديات الحجم (الاقتصاد السلمي).

7 – افتراضها وجود سلعتين و دولتين لتبسيط الدراسة ما قد يجعل النظرية غير واقعية في حالة التعميم.

8 – النظرية تفترض قيام التبادل على أساس للمقايضة بالاعتماد على وحدات العمل المبدولة في انتاج السلعة في حين أن المبادلات التجارية الدولية تستخدم النقود كوسيط في المبادلات التجارية[1].

[1]– محمد راتول" الاقتصاد الدولي، مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص 29 بالتصرف

جاءت نظرية " جون ستيوارت ميل " في نظريته للقيم الدولية لسد بعض النقائص كتحديد نسبة التبادل الدولي الذي بطبيعته يركزعلى إدخال عنصر الطلب كما استطاع هابرلر 1936 تحرير قانون الميزة النسبية من قيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة و استبدله بنظرية تكلفة الفرصة البديلة .

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية : جون ستيوارت ميل Theory of international Values

تتلخص نظرية جون ستيوارت ميل 1948 تركيزه على الطلب في المبادل حيث ان فكرة الطلب المتبادل عند " جون ستيوارت" في أن عرض احد طرفي التبادبل للسلعة التي تنتجها في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر.

فقد إعتبر عامل الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي إن هون الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى.

فتبحث هذه النضرية عن قيمة إحدى السلعتين بالنسبة للسلعة الاخرى على فرض انهما تنتجان في بلدين مختلفين[1].

و إن معدل التبادل الخارجي الدولي الذي يحققه التوازن هو بذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و الواردات كل دولة متساوية[2]. و هذا ما تم تسميته من قبل جون قانون الطلب البمتبادل.

كما عملت هذه النظرية على تحديد المكاسب لكل دولة و العوامل التي تؤثر في تحديد هذه المكاسب لأطراف التبادل[3].

كما دعت هذه النظرية بالاهتمام بالاسواق الرخيصة. و أن تحقيق مكاسب كثيرة أو كبيرؤ كلما ابتعد معدل التبادل الدولي كثيرا عن معدل التبادل المحلي للدولة و العكس صحيح[1] . و فيما يلي مثال على ذلك:

---

[1]– مجدي محمود شهاب ، سوزي عدلي ناشر، "اسس العلاقات الاقتصادية الدولية" ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت 2006 ، ص 58

2– سامي عفيفي حاتم، " التكتلات الاقتصادية بين الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية "، الدار المصرية، 2005، ص 105.

[3]– زينب حسن عوض الله،" العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2004، ص 15.

يقع معدل التبادل الدولي بين حدين هما الحد الادنى و الحد الاقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للسلعة الاخرى. أحد الحدين هو معدل التبادل الداخلي بين سلعتين في الدولة الاولى ، و الثاني هو معدل التبادل بين سلعتين للدولة الثانية[2].

الجدول (2-3) : **تكلفة وحدات الانتاج للسلعتين A و B في البلدين 1 و 2**

	البلد 1	البلد 2
وحدة من السلعة A	15 يوم/ عمل	20 يوم/عمل
وحدة من السلعة B	10 يوم/ عمل	10 يوم/عمل

المصدر من إعداد طالب

التكلفة النسبية للبلد 1 في السلعة a هي 10/15 = 1.5 فإن وحدة سلعة 1 تساوي 1.5 وحدة سلعة 2.

التكلفة النسبية للبلد 2 في السلعة 1 هي 10/20 = 2 فإن وحدة سلعة 1 تساوي 2 وحدة سلعة 2.

إذا معدل التبادل يكون منحصرا بين الحد الادنى 0.67 والحد الاقصى 2 ، و الجدول التالي يبين معدلات التبادل المحتملة بين البلدين.

[1]- سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق دكره،ص 107.

[2] – محمد زكي الشافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، الجامعة المصرية، 1977م، ص 120.

الجدول (2-4) : معدلات التبادل المحتملة بين البلدين

عدد وحدات سلعة 1	عدد وحدات سلعة 2	ملاحظات
1	1.5	**معدل التبادل الداخلي في مصر**
1	1.6	**معدل تبادل الدولي محتمل**
1	1.7	**معدل تبادل الدولي محتمل**
1	1.8	**معدل تبادل الدولي محتمل**
1	1.9	**معدل تبادل الدولي محتمل**
1	2	**معدل تبادل الدولي الداخلي في سوريا**

المصدر من إعداد طالب

كلما كان معدل التبادل قريبا من 1.5 كان في صالح بلد 1 و كلما كان قريبا من 2 كان في صالح سوريا.

و يجدر الاشارة أن معدل التبادل و نسبة الكسب تتأثر بعاملين أساسيين[1] :

- الكمية المطلوبة من العرض و الطلب.
- مرونة العرض و الطلب.

إن تميل نسبة التبادل في صالح الدولة التي يكون طلبها قليل المرونة ، حيث تعود المكاسب عليها ، بينما الدولة صاحبة أكبر طلب تتحصل على مكاسب أقل . يعاب على النظرية أن فرضيتها تكافؤ أطراف التبادل ، و إشتراط تساوي قيمة الصادرات و الواردات بين الأطراف تعد فرضيات بعيدة عن الواقع فمثل الدول القوية تملي شروطها على الدول الضعيفة.

[1] – بوترفاس أمينة،" أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان، ص 39.

الفرع 04:نظرية التوازن التلقائي لدفيد هيوم[1]:

يرأى التوزع التلقائي للمعدن النفيس ، فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يتنافس مع نشاطها الاقتصادي ، فإن اسعار سلعها سترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلد الآخر ، مما يؤدي إلى زيادة وارداتها و انخفاض صادراتها ومن أجل تسوية، مدفوعاتها للخارج سيؤدي إلى خروج النفيس إلى دول الخارج و اعادة التوازن لميزانها التجاري و قد بين هيوم عدم جدوى القيود على التجارة الخارجية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن لنفيس عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد و مستويات الاسعار فيه ، و العلاقة بين مستوى الاسعار فيه و مستوى الاسعار في العالم الخارجي.

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية

من خلال دراستنا للنظرية الكلاسيكية فإنها نظرية لا تعكس أمر الواقع و بها عدة نقائص كما أنها بنية على فرضييات بعيدة عن الواقع، و بالتالي هي نظرية غير واقعية و غير منطقية و بالتالي غير مقبولة. و كان على الباحثين إيجاد نظرية اكثر واقعية و منطقية و لهذا أدى إلى ظهور الرعيل الثاني من كتاب الكلاسيكيين الذي صاغ أجزاء كثيرة مما جاء به كتاب الجيل الأول ووضعه في قالب أكثر واقعية ، و اطلق عليه مصطلح الحداثة أي النظرية الكلاسيكية الحديثة للتجارة الخارجية و من رواده هابرلر ، لينتوف، هكشر، أولين .

و لقد فسرت النظرية التقليدية التجارة الدولية إلى غاية الحرب العالمية الاولى.

لقد عرف التحليل النيوكلاسيكي التجارة الخارجية تطورا من خلال مرحلتين:

[1] – عبابو الطيب، " سياسة تحرير التجارة الخارجية و إدارة الصرف في دول التحول الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر "،رسالة مجيستار مستغانم 2013-2014، ص 09.

رغم المجهودات التي بذلها رواد المدرسة الكلاسيكية في محاولة تحليل التجارة الدولية و ايجاد إيطار نظري ،علمي من أجل العمل على تحليل الواقع و إيجاد تفسير علمي للواقع المعاش الى إنها ظلت بعيدة عن الواقع ووجهة عدة انتقادات للفرضيات التي قامت عليها.

لتظهر المدرسة أو النظريات النيوكلاسيكية بافتراضات اكثر واقعية و هذا ما سيتم التطرق إليه :

الفرع الاول : نظرية تكلفة الفرصة البديلةopportunity cost theory

في سنة 1936 حرر قانون الميزة النسبية من طرف الاقتصادي هابرلر باستبدال استخدام كمية العمل في حساب تكلفة العمل الواردة في نظرية تكلفة الفرصة البديلة . حيث تم قياس تكلفة انتاج سلعة معينة بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحة بها ، وهذا بتحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لانتاج وحدة اضافية من السلعة الاولى [1]

الفرع الثاني : نظرية وفرة عناصر الانتاج هوكشر- اولين- ساموبلسونTodel H.O.S

اتت هذه النظرية اثر مجهودات متواصلة من طرف ثلاثة علماءإقتصاديين سويديين، حيث طورها الاقتصادي ساموبلسون سنة 1941[2] من بعض صياغتها من طرف الاستاذ إيلي هكشر سنة 1919 ثم من بعده تلميذه أولين سنة 1933. (1899 - 1979) Bertil OHLIN– (1879 - 1952) Eli heckscher فحاولو أن يفسرو لماذا تقوم التجارة الدولية ، أي لماذا تختلف النفقات المطلقة أو النسبية من دولة لأخرى ، فبالإضافة إلى ما توصل له الاقتصاديون التقليديون اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى اختلاف الوفرة أو النذرة النسبية لعوامل الانتاج (الارض، العمل، رأس المال) مركزتا على الشق الطبيعي لقانون النفقات النسبية فقد قام الي هكشر بتحليل الفروض التي تقوم عليها المدرسة الكلاسيكية مع ما يوجه لها من نقد، وحاول تناولها في

[1] – علي عبد الفتاح ابو شرار ،" الاقتصاد الدولي نضريات وسياسات " ، دار المسير للنشر والتوزيع عمان ،الطبعة الثانية 2010 ص 45 بالتصرف

[2] – بوترفاس أمينة ابن بوزيان محمد، رسالة دكتوراه" أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي دراسة حالة 2012-2013، جامعة تلمسان، ص42.

مقال" اثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل القومي"، ليقوم تلميذه برتل أولين بتفسير أسباب قيام التجارة في كتابه "التجارة الاقليمية و التجارة الدولية" ففرض أولين فرضية العمل أساس قيمة السلعة[2].

و من هنا كان من فرضيات النضرية اسقاط الفرض الثالث للنظرية الكلاسيكية و المتعلق بقيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في انتاجها، فتفترض وجود بلدين و سلعتين و عاملين من عوامل الانتاج (العمل و رأس المال) عرضهما المبدئي ثابت[3].

- افتراض دوال الانتاج تكون واحدة. بمعنى أن التكنولوجيا المتاحة واحدة لإنتاج نفس السلعة بالنسبة للمنتجين للبلد الواحد.
- اختلاف من حيث كثافة استخدام عوامل الانتاج بالنسبة للسلع.
- تشابه تقريبي بين الاذواق و هي اذواق معلومة ، وان التجارة الدولية لا تؤثر على الاذواق.
- نمط توزيع الدخل معروف و معطى عند كافة البلدان.
- ثبات غلة الحجم لكلتا السلعتين في كلا البلدين.
- منافسة كاملة في أسواق السلع و عوامل الانتاج.
- عدم قابلية تنقل عوامل الانتاج بين البلدان .
- لا توجد عوائق اخرى للتجارة بين البلدين.
- التوضيف الكامل لجميع الموارد في البلدين .

[2]– صبحي تادرس، فرضية مدحت، محمد العقاد، "النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار النهضة العربية للطباعة و النشر 1983، ص 308

[3]– محمد راتول ، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 30.

تقوم هذه النظرية على منطق أن كل دولة تتخصص بانتاج السلعة حسب كثافة استخدامها لعنصر من عناصر الانتاج، و بهذا ستتميز بميزة نسبية مقارنة بنضيرتها. و بالتالي فالتجارة الدولية تقوم على الميزة النسبية (لتوافر عناصر الانتاج) لذى تسمى هذه النضرية بنظرية نسب عناصر الانتاج.

و بما أن عناصر العمل يتم تقييمها بالاسعار فإن النقد و الصرف يلعبان دورا مهما في التبادل والتوازن الدولي، ففي الوقت الذي يحصل فيه التبادل و التخصص نتيجة لتفاوت اسعار عوامل الانتاج ،يحصل أيضا و كنتيجة كما سبق، توازن بين اسعار العناصر و المنتوجات[1].

و قد اهملت النظرية الاختلاف النوعي لعناصر الانتاج (كنوع الاراضي ، انواع رأس المال و انواع المهارات).

الشكل (2-3) : : نمط التجارة الدولية تبعا لنظرية نسب عناصر الانتاج

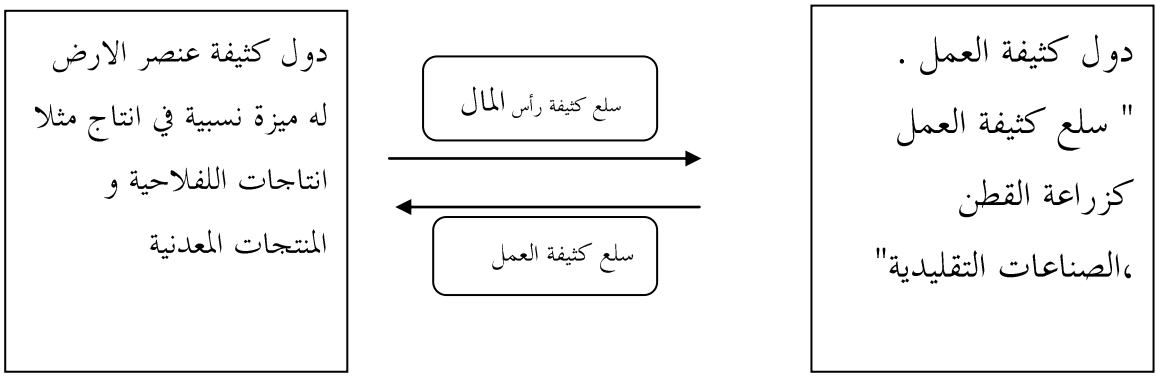

المصدر إعدد الطالب

من أجل إثبات صحة، النظرية أو نفيها، قام العديد من الاقتصاديون بإجراء محاولات تطبيقية للتاكد من صحة النظرية، كان اشهرها محاولة الاقتصادي الامريكي ليونتيف.

[1]– محمد خالد الحريري،" العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات جامعة دمشق، 2002-2003، ص 46.

الفرع الثالث : لغز ليو نثيف و تقييم نموذج نظرية نسبة عناصر الانتاج Wossily Leontif

في سنة 1953 أختبر LBONTIF حيث أخذ USA كعينة للدراسة . قام بتقدير كمية العمل و راس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات ، و السلع المنافسة للواردات الامريكية مستخدما اسعار سنة 1947.

الجدول (2-5) : المدخلات و المخرجات لل USA سنة 1947

انتاج ما قيمته مليون دولار من / الاحتياجات من	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال (مليون دولار)	2,55	3,09
العمل (الف عامل/ سنة)	182,31	170,00
رأس المال لكل عامل (الف دولار)	14	18

ا

من

خلا

ل

الجد

ول توقع لينتوف أن تقوم USA بانتاج و تصدير سلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمل. و لكن كان توقعه خطأ؟ فالولايات المتحدة الامريكية تقوم بانتاج وتصدير سلع كثيفة العمل و تتكون وارداتها من سلع كثيفة راس المال .فكانت نتائجها عكس ماجاء في نضرية "هيكشر- أولين" في التجارة الدولية و عرفت هذه النتائج في الادب الاقتصادي بلغز ليو نتيف.

و ستطرد الراي الشائع بأن اقتصاد الولايات المتحدة يتميز بفائض نسبي في رأس المال ونقص نسبي في العمل و ثبت ليونتيف[4] عكس ذلك.

- تقييم الفكر الكلاسيكي

* ليونتيف Wossily Lintof (1906-1980) اقتصادي امريكي من اصل روسي اعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي ما بين القطاعات ، حائز على جائزة نوبل 1973

- عجز عن تقديم تفسير واقعي للتجارة الخارجية وفي ضل المستجدات العالمية كعدم تجانس دول العالم وتكوين تكتلات اقتصادية .
- ضهور ديناميكية في التجارة الدولية و نشر سياسة الحماية في ظل هيمنة بعض الاقطاب الاقتصادية و انتشار وسائل التكنولوجيا الحديثة خاصة في السبعينيات و الثمانينيات اصبحت اقتصاديات الدول المهيمنة اقتصاديا اكثر مرونة و ذات قدرة كبيرة على التكيف و هذا ما يتنافى مع المنطق الكلاسيكي حيث أعتبر وجود تجانس ما بين الدول وعدم وجود عناصر ديناميكية التي تميزها العالم خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مما أزداد التوجه نحو السياسات الحمائية . و فيما يلي سنتطرق للنظريات الحديثة للتجارة الدولية . و مدى استعابها للمتغيرات الاقتصادية العالمية.

المطلب الرابع: المدرسة الحديثة للتجارة الدولية

إستمر الاقتصاديين في السعي لتنظير التجارة الدولية،فتواصلت التعديلات و أدخلت المتغيرات الجديدة الواحدة تلوى الاخرى من فرضيات إتسمت بالثبات والتدقيق ، حيث انتقلت من المدرسة التجارية حيث تميزت بقصور نظرتهم للثورة التي اشتملت على الفضة و الذهب فقط واعتقاد بالاتجاه الواحد أي العمل على التصدير فقط و اعتبار أن النقود فقط كآداة للمبادلة ثم المدرسة التقليدية أدم سميث وريكاردو و الذان دعا إلى عدم تغيير التجارة أي تحرير إنتقال عوامل الانتاج داخل البلد الواحد و عدم حرية تنقله خارجيا أي بين البلدان و قام ركاردو بافتراض حرية التجارة الخارجية رغم هذا فإن كل هذه الفرضيات لم توافق مئة بالمئة الواقع، لتقوم المدرسة النيوكلاسيكية بمحاولة لتنظير واقع التجارة الخارجية و توسع اكثر في فرضيات السالفة و جعلها تتماشى مع الواقع حيث اسقط هيكشر و أولين الفرض المتعلق بقيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها ، و أن دوال الانتاج تكون واحدة أي تشابه التكنولوجيا لإنتاج نفس السلعة، و إن هناك إختلاف في كثافة استخدام لعوامل الانتاج و إدخال عامل ذوق المستهلك و اعتباره متشابه في جميع البلدان

بإختلاف مهمل . و رغم كل هذا وجهه لها عدة انتقادات فقامة المدرسة الحديثة لتعالج مسائل لم تعالجها النظريات السابقة و تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي و الذي تميز بكبر حجم المبادلات وتوسع نشاط المؤسسات و ظهور تكتلات ديناميكية و تجارة ما بين الفروع لشركات عالمية فقامت النضريات الحديثة باجراء دراسات تطبيقية أدخلت فيها أساليب نظرية جديدة كاقتصاديات الحجم .

يجدر الذكر انه اختلف الباحثين في تحديد عدد المدارس حيث صنفها البعض الى ثلاثة مدارس و البعض الاخر صنفها الى مدرستين مدرسة تقليدية و مدرسة حديثة و أن الفاصل بينهما أن النضرية التقليدية تحدد لنا من تقوم التجارة و لاكنها لا تفسر أسباب قيام هذه التجارة و إدخل نضرية موكشر أولين و فصل نضرية ساموسلسون و ستولبر أثر التجارة على توزيع الدخل و أدخلت في نضريات التجارة الدولية الحديثة[1].

بينما صنف الدكتور فوزي عبد الرزاق نظرية تعادل اسعار عوامل الانتاج في عام 1948 وتعتبر نظرية امتداد لنظرية هكشير أولين للعالم الاقتصادي الامريكي بول ساموليسون و كذلك نظرية ستولبر وصامويلسون عام 1941 في المدرسة النيوكلاسيكية.

الفرع الاول : نظرية تعادل اسعار عناصر الانتاج

تسمى هذه النظرية في الادب الاقتصادي الدولي بنضرية هيكشر – اولين – ساموسلسون Factor- Price Bqualization theoren H.O.S فحوى هذه النظرية هو تعادل و تساوي النسبي لأسعار عوامل الانتاج في الدول محل التبادل التجاري و التوسع في التجارة سيؤدي إلى تساوي النسبي لاسعار عوامل الانتاج[2].

[1]– عبابو الطيب، " سياسة تحرير التجارة الخارجية و إدارة الصرف في دول التحول الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر "،رسالة مجيستار مستغانم 2013-2014، ص10.

[2] زايدي بلقاسم ، اقتصاديات الدولية نماذج نضريات و تمارين، دار الاديب للنشر و التوزيع 2006، وهران –الجزائر، ص 162 – 163.

الفرع الثاني: نظرية ساموسلون و ستولبر(Samuelson et Stolper) أثر التجارة على توزيع الدخل

وكانت كتتمة لنظرية (HOS) حيث أن تعادل اسعار عوامل الانتاج في التجارة الدولية ، فهو يؤدي إلى تساوي اسعار الفائدةفي كلتا الدولتين. كما تشير مشاكل العلاقات بين التجارة الخارجية و هيكل الاقتصاد الوطني ما بين مختلف دول الاطراف في هذه التجارة[1].

الفرع الثالث : نظرية الفجوة التكنولوجية لـــPosmer الفرق التكنولوجي

توصل بوسنر بوجود فجوتين أثر التطور التكنولوجي الاقتصادي و الذي حاول بالملاحظة تفسير طبيعة التبادلات الدولية و كان أول تحليل سنة 1961.

لاحض بوسنر أن بعض العمليات الانتاجية و المنتجات تتطور وتتقدم باستمرار وصفة دائمة. فالبلد الذي يتمكن من حيازة التكنولوجيا الجديدة، يكون له ميزة مطلقة على انتاجه. ريثما تنتشر هذه التكنولوجيا خلال فترتين.

فجوة الطلب: هي الفاصل الزمني التي تفصل بين ظهور المنتوج الجديد وبداية استوراده من طرف البلدان المستهلكة T_1 T_3و في هذه المدة يكون هناك نوع من الاحتكار من طرف الدول المتقدمة.

فجوة التقليد: هي المدة التي تفصل بين ظهور انتاج المنتج في الدولة المخترعة و ظهوره في الدول المستهلكة ، حيث التشارك في الانتاج.

[1] – عبابو الطيب، مرجع سابقذكره، ص 11.

كما هو في الشكل[1] :

الشكل(2-4) : نموذج بوسنر- الفجوة التكنولوجية

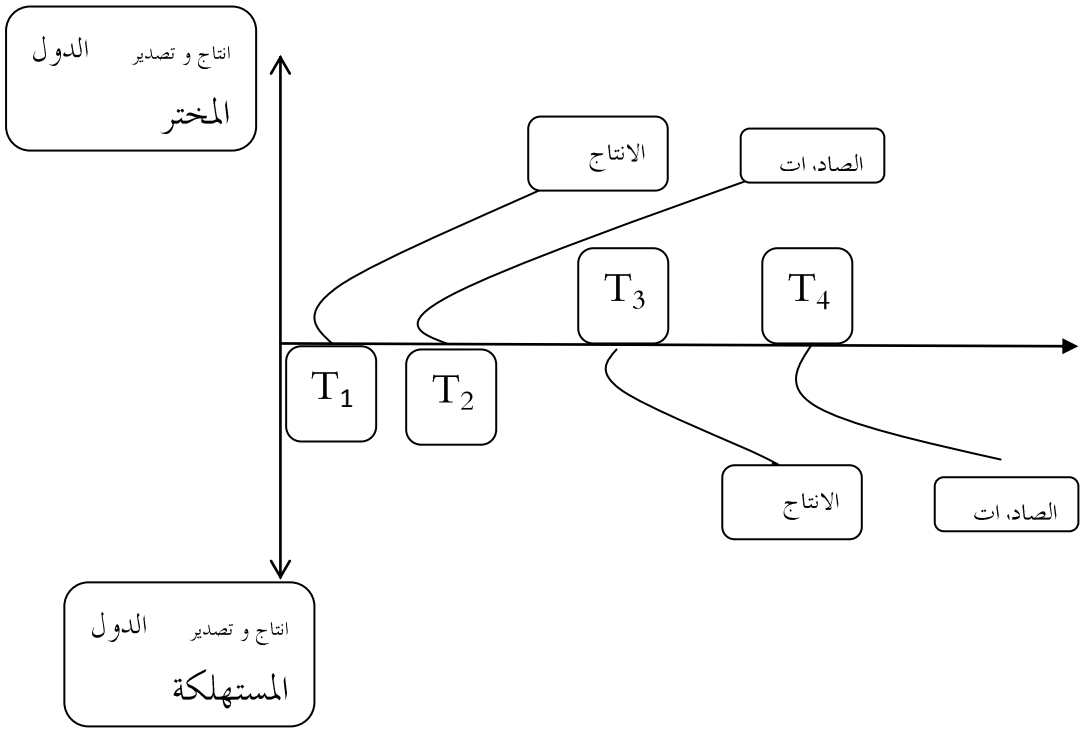

المصدر: زاوي بلقاسم

يرى فوزي عبد الرزاق أن هناك نقض لنظرية مكشير- لولينحيث لاحظ Posmmer رغم تشابه عوامل الانتاج إلا أن هنالك تبادل فيما بينها [2]. و يكون هذا بسبب الفجوة التكنولوجية التي تكسب الدولة المبتكرة ميزة نسبية يكون لها نوع من الاحتكار المؤقت بسبب تفوقها التتكنولوجي .لأن يزول الاحتكار في T_3 .

و يكون هذا التفوق في المزايا النسبية المكتسبة إما عن طريق حيازة طرائق فنية للانتاج اكثر تطورا بالنسبة لباقي الدول ، كزيادة الكفاءة النسبية للإنتاج سلعة ما (الابتكار)، أو انتاج سلعة جديدة بتكنولوجيا جديدة.

[1] – زايري بلقسم، "اقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية و تمارين"، دار الاديب للنشر و التوزيع، وهران، الطبعة الأولى، 2006، ص 240.

[2] – فوزي عبد الحق،" استراتيجيات التجارة الخارجية "، مرجع سابق، ص 48.

و من خلال هذه النظرية التي كان لها الفضل في اعطاء تفسير للغز ليونتيف الذي كان يعاكس ما اتت به نضرية H–O إلا انها لم تحدد طول الفترة الزمنية التي يمكن الحفاض على الاحتكار في انتاج سلعة معينة.

أن الدراسات التطبيقية للاقتصادي هو هوفباور Hufbauer و الاقتصادي Freeman لنظرية الفجوة التكنولوجية أدت إلى أن التباينات في مستوى العام للاجور عند الدول هو محدد هام لطول المدة الزمنية للفجوة التكنولوجية.

و أن للشركات العابرة للقارات لها دور في التجارة الخارجية و إن دورة المنتوج لها دور في تفسير التجارة الخارجية، و واكد صحة الفرضية بعدم تشابه دول انتاج السلعة الواحدة بين الدول خلال فترة الفجوة التكنولوجية.

فلم تفلح هذه النظرية الوصول إلى تفسير سبب ظهور الابتكارات و التجديدات إلا في الدول المتقدمة ، و كيف يتم تحديد طول هذه الفجوة التكنولوجية[1].

حاولت نظرية دورة حياة المنتوج اعطاء تفسير واجوبة لهذين السؤالين.

الفرع الرابع : نظرية دورة حياة المنتج (السلعة)The Preduct Cycle

في سنة 1966[2] قم الاقتصادي Vernon بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية و اعتبر أن التحاليل السابقة اعتمدت اسلوب ساكنا Method Static في تقدير الميزة النسبية و انماط التجارة [3] . كما أنه فرض Roynond vernon أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في أمريكا و من ثم ينتقل في مرحلة لاحقة إلى دول أخرى خارج أمريكا.

[1] – بوترفاس امنة،"اثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "، مرجع سابق ص 48
[2]- فوزي عبد الرزاق ، استراتيجيات التجارة الخارجية"، مرجع سابق ص51
[3] – د. طالب عوض،"التجارة الدولية"، مرجع سابق ص91

و قسم دورة حياة المنتج إلى أربعة مراحل و اعطى تفسير لكل مرحلة الاولى مرحلة الظهور أو الانطلاق المرحلة الثانية مرحلة النمو المرحلة الثالثة مرحلة النضج المرحلة الرابعة مرحلة الهبوط مما يمكن أن يرافق المراحل تغير في الميزان التجاري الامريكي كما هو موضح في الشكل:

الشكل (2-5) : المرحلة المختلفة لدورة حياة منتج جديد و تأثيره على الميزان التجاري

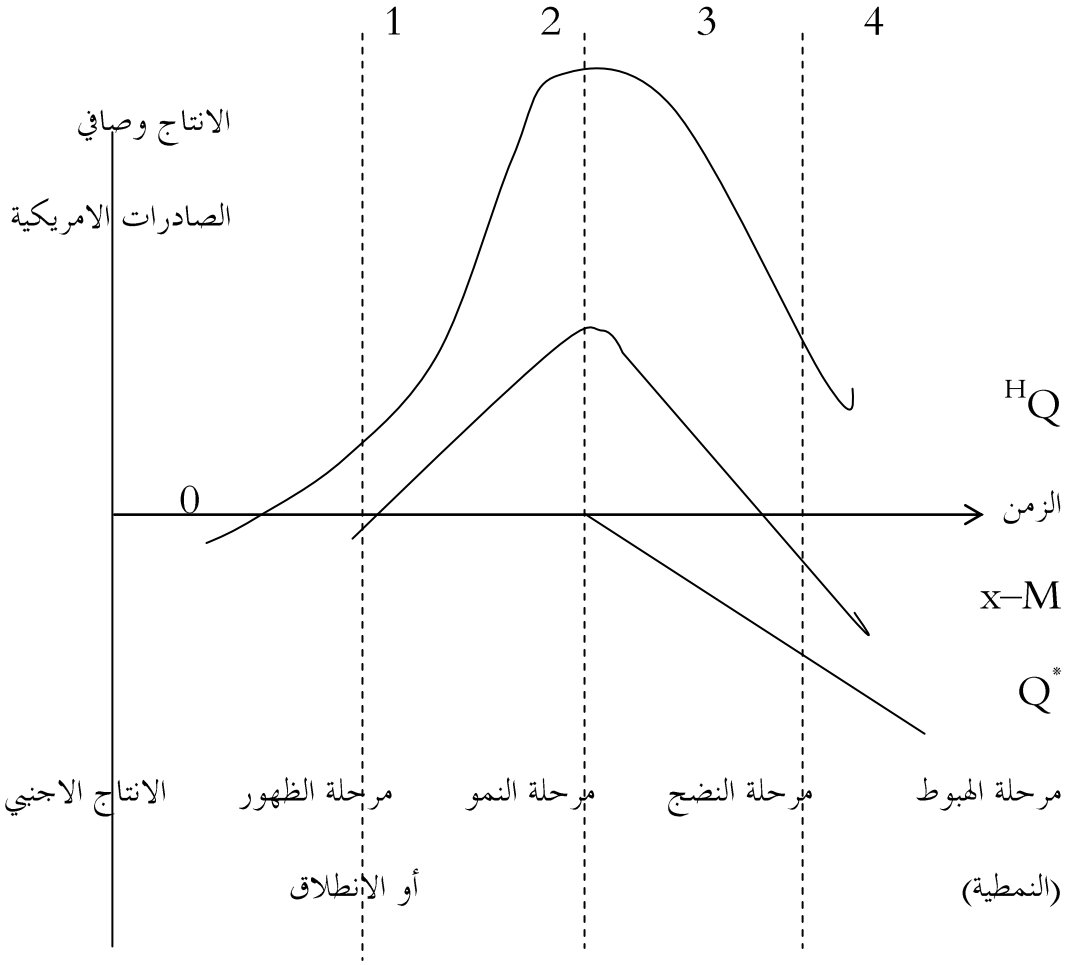

^{H}Q : كمية الانتاج الأمريكي

Q^{*}: كمية الانتاج الأجنبي

x–M: صافي الصادرات الأمريكية من المنتج الجديد

المصدر : د. عوض " التجارة الدولية" ص32 بالتصرف

المرحلة 01: مرحلة الانطلاق : - تتميز بكثافة الانتاج

- تواجد محدود للمنتج

- و يعتمد على أنشطة البحث و التطوير (R&D) من أجل بروز المنتج و خروجه إلى السوق المحلية يستهلك محليا في هذه الفترة ، و يكون في دول الشمال.

المرحلة 02: مرحلة النمو: - ازدياد الطلب الداخلي على المنتوج و ظهور طلب خارجي مما يؤدي إلى إرتفاع سريع للمبيعات.

- هناك احتكار من طرف الدولة المنتجة داخليا و خارجيا بسبب عدم امتلاك التكنولوجيا

- بداية توسع الشركات المنتجة خارج حدود البلد لاشباع الطلب المتزايد.

المرحلة 03: مرحلة النضج: - دخول المنتج مرحلة النمطية مما يؤدي إلى زيادة المنافسة السعرية ، و العمل على انتاج المنتوج في الدول ذات الاجور المنخفضة مع بداية انتاج المنتوج في الدول المتقدمة و بيعه في اسواق داخلية.

المرحلة 04: مرحلة الهبوط: - التخلي التدريجي عن انتاج المنتج في الدول المخترعة، بسبب شدة المنافسة و تحقيق وفرات الحجم في الدول المتقدمة.

لقد أوجد HIRCH نموذج جديدا لطرحVernon و قام بتعديلات على ما قدمه Vernon

و هذا من أجل ايجاد العلاقة بين التطور التكنولوجي و الدول النامية. و اختصر النموذج السابق على ثلاثة مراحل فقط و استند على التركيز على دالة الانتاج للبلد، و درجة التغير في استخدام عوامل الانتاج عبر دورة حياة المنتج[*]. تضمن نموذجه عامل راس المال البشري و نموذجه يعتبر أساسا للتجارة .

المرحلة 01: انتاج جديد يتميز باستخدام كبير لرأس المال البشري.

المرحلة 02: النمو و النضج تتميز بكثافة رأس المال.

المرحلة 03: تميز المنتج بالثبات و الاستقرار (المنتج النمطي).

كم أنه قام بالتركيز على خمسة مؤثرات أساسية تدخل في خصائص دورة حياة المنتج كما هو موضح في الجدول[1].

الجدول (2-6):مراحل دورة حياة المنتج و خصائصهاAIRCH

خصائص دورة حياة المنتج	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة3
الفن التكنولوجي	تغيير مستمر في أساليب المستخدمة و الإعتماد على الوفرات الخارجية	التغير المستمر في الانتاج	تقلبات لتكنولوجيا و استخدامها على آجال طويلة.
كثافة رأس المال	ضعيفة	عالية، بسبب ارتفاع تكلفة الاستبدادل	عالية بسبب وجود كمية كبيرة من الالات

[*] رأس المال البشري يعترف على أنه نسبة الايادي العاملة، الماهرة إلى أهالي قوة للعمل .

[1]– فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الاردن، ف1، 2004، ص 85.

شكل الصناعة	الدخول في الصناعة محدود مع العديد من الشركات التي تقدم الخدمات متخصصة	نمو الشركات	إمكانيات مادية مطلوبة للدخول في الصناعة مع تنافس عدد الشركات
رأس المال البشري	عمال باحثون و مهندسون	عمل ادارة	عمالة ماهرية و غير ماهرة
شكل الطلب	يتحدد بواسطة البائعين	وجود منافسة بين الشركات مما يؤثر بالانخفاض المستمر	يتحدد بواسطة المشترين

المصدر: فليح حسن خلف ص85

استطاعة نظرية دورة حياة المنتج تفسير بعض حقائق معينة في تطوير الكثير من السلع، لا كنها لا تقدم تفسير شموليا فهناك سلع مختلفة و متميزة ذات خصائص لم تفسرها النظرية كصناعة الطائرات و صناعة سيارات ذات جودة عالية، فوفقت إلى حد كبير هذه النظرية في التفسير من 1945 إلى غاية الستينات و هذا نتيجة تغيرات الظروف من بينها عمليات التصدير و الاستثمار في الخارج و بروز كل من اوربا و اليابان و قدرتهما على انتاج سلع جديدة.

المطلب 05: مناهج و أساليب و نماذج التجارة الدولية في الفكر الحديث

تشعبت النظريات و المناهج و الاساليب في العصر الحديث حيث اختلف ترتيبها و تداخلت ما بين هذه المصطلحات فمنهم من يرى انه ليس نضرية بل منهج ومنهم من يعتبره أسلوبا .

الفرع الاول : نظرية المنافسة غير الكاملة و المبادلات بين الفروعKrugman

حالة تنافس احتكار المنتجين (قلة البائعين و كثرة المشترين) و تبادل السلع المتباينة تاتي نتيجة تبادل سلع متماثلة تماما .ففي الاقتصاد المفتوح بفتراض مؤسستين تنتج نفس المنتوج و أن السوقان مكتفيان ذاتيا. عندما يفتح المجال للمبادلة، يشكلان سوقا واحدا تسعى كلتا الشركتين لاكتساب جزء منه في البلد الشريك و يتحقق التوازن عندما تضمن كل من المؤسستين لنفسها نصف السوق في البلد الشريك تكون التجارة قائمة على التبادل بين الفروع.

حالة التنافس الاحتكاري (سوق يمثله كثرة البائعين و المشترين و تباين السلع أيضا) و التبادل الدولي لسلع متباينة . فإن التبادل الدولي يكون بين الفروع تظهر كأنها تبادل لسلع متشابهة و لكن غير متماثلة.

الفرع الثاني : نظرية تنوع المنتجات

كانت مبادرات من طرف باحثين فإهتم E Chamberlin و P.Krugman بوضع نماذج التي تربط بين التنوع العمودي المنتجات الذي يقوم على أساس اختلاف نوعية المنتوج و التبادل التجاري الدولي. كما قام كل من Helpman و hotelling و Kelvin lancaster بتحليل يرتبط بين التنوع الافقي للمنتوجات (ميزة المنتوج) و التبادل التجاري الدولي.

و اشترطت هذه النظرية أن يكون التجارة بين بلدان ذات اقتصاديات ذات احجام وتكون عوامل متشابهة، كما يجب أن يكون هناك تنوع المنتجات و اختلاف مستويات الأذواق ونوعيات السلع و عدم تجانسها لكي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية. فقد توصلت النظرية الى النتائج التاليةخفض سعر المنتجات و زيادة حجم انواع السلع لمستهلكة.

الفرع الثالث : نظريةلندر في تشابه هياكل الطلب

يرجع سبب التبادل الدولي إلى تشابه هياكل الطلب (تشابه الاذواق و تشابه الدخول الفردية)، فالدول تصبح مصدرة إذا كان البلد المستورد عنده هياكل طلب مشابهة للبلد المنتج فتصبح مبيعاتها نحو الخارج تصبح ممكنة و كثيفة، و يرى أن السوق الخارجي يكون امتداد للسوق الداخلي. فالمبادلات الدولية تكون سوى توسع للمبادلات الاقليمية[1] و أن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخول المتوسط[2].

فرع الرابع : نظرية مهارة العمالة والتخصصKeesing

يرى أن العمالة، ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع وهي تمثل عدة عوامل غير متجانسة من بين عوامل الانتاج و قسمها إلى ثمانية أصناف من النشاط " العلماء و المهندسون، التقنيون و المصممون الصناعيون ، الاطارات الاخرى، القيادات ، عاملو الآلات و الكهرباء، البقية من العمال اليدويين ذوي المهارات. الموظفون بالمكاتب ، العمال الماهرين و شبه الماهرين".

و قد أشار Kessing إلى أن الاعمال التي قام بها هكشير أولين قادر على التنبأ بطبيعة المبادلات بالاستناد إلى الارصدة التي نسميها أرصدة عاملية بشرط أن تتم تجزئة ، نظرية المنافسة غير الكاملة و المبادلات فيما بين الفروع (Krugman)[3].

فرع الخامس : نظرية الرأس المال البشريFrindley Keirkouyty

تقوم النظرية على مبدأ الإستثمار في تدريب اليد العاملة يقوي مهاراتهم و اعتماد على عامل يسمى " رأس المال التربوي" الذي يمكن ادماجه في رأس المال بصفة عامة ، فإن الوفرة النسبية لرأس المال سيصدر سلع كثيفة ، من حيث العمالة الماهرة و العكس صحيح.

[1] – د. جمال الدين العويسات، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار هومة للطباعة و النشر ، ص 35.

[2] – إيمان عطية، ناصر هشام عمارة،" مبادئ القتصاد الدولي "، الدار الجامعية ، لاسكندرية، 2006، ص 120.

[3] – بوترفاس آمنة، "أثر التجارة على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 54.

فرع السادس : نموذج الجاذبية و التجارة الدولية

يحضى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي. حيث يجعل هذا النموذج التوقعات بشأن التدفقات التجارية على أـــساسا المسافة التي تفصل بين الدول ، و التفاعل بين الاحجام الاقتصادية للدول ، و هو بذلك يحاكي قانون " نيوتن" الذي يعتمد على مسافة و الحجم المادي بين كتلتين.

و لفهم التدفقات التجارية ما بين الدول ، فإن نموذج الجاذبية في شكله الاساسي يفترض اهمية المسافة و حجم الناتج الداخلي الخام PIB للدولتين.

و يعرف النموذج الاساسي للجاذبية تدفق التجارة صادرات أو واردات من الدولة i إلى الدولة J و الذي (X_{ij}) على أنه يساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الاجمالي الخام لكل من الدولتين : Y و y_j مقسوما على المسافة D_{ij} كما توضحه المعادلة :

$$X_{ij} = C \frac{Y_i Y_i}{d_{ij}}$$

و قد اعتمدت في كثير من الدراسات التطبيقية بصفة أساسية لدراسة اتفاقيات الاندماج الاقتصادي بين الحكومات.

و لصياغة المعادلة تعرضت لعدة مشاكل و المتمثلة في بيانات الاسعار

X_{ij}: التدفق التجاري من الدولة i الى j او العكس.

C : ثابت

Y_j, Y_i: يعبران عن الحجم الاقتصادي للدولتين ، كما يقاس بالناتج المحلي الاجمالي للدولتين d_{ij} المسافة (بالكلمترات أو الاميال) بين الدولتين وهي مؤشر لتكلفة التجارة يمكن صياغة المعادلة بشكل خطي بتوضيف (Log) .

$$\text{Log } X_{ij} = B_0 + b_1 \text{ Log } Y_i + B_2 \text{ Log } Y_j + B_3 \text{ Log } d_{ij} + E_{ij}$$

$0<B_1$وB_2

$0 <B_3$

B_0: ثابت

E_{ij}حدود الخطأ.

نلاحظ من هذه المعادلة الخطية تفسير لقريتم تدفقات التجارة من صادرات أو واردات ، وهي المتغير التابع هنا اعتمادا على متغيرات مستقلة، و المتمثلة في Log حجم اقتصاد الدولة المصدرة، و Log حجم الدولة المستوردة ، و Log المسافة، و يمكن استخدام معلمات النموذج B_1و B_2 و B_3كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى إحجام اقتصاد الدول أو المسافة بينهما.

عرض هذا النموذج من قبل ايزارد 1954 وتبنبرجن 1962 و بوهنن 1963 فقد أدى إلى أحد أهم النماذج المستخدمة في تحليل التجارة الدولية، و لقد تركز العمل على توسيع نطاق هذا النموذج ليشمل مجموعة كبيرة من المتغيرات التي تؤثر على تدفقات التجارة.

فأدخلت عديد من المتغيرات الاضافية التي تعكس مستوى متوسط الدخل عدد السكان، الحدود المشتركة... حيث تبين أن لمتوسط دخل للشريك التجاري أثر إيجابي على الصادرات

- كما أثبتت أن القرب في الحدود و اللغة و التاريخ المشترك تؤثر اجمالا على التدفقات التجارية بين الدول.
- كما إعتمدت متغيرات وهمية لتقيم أثر الاتفاقيات الاقليمية في تعزيز التبادل التجاري بين الدول المنتمية لهذه التكتلات.
- تعرض لعدة انتقادات أثر استعمال متغيرات وهمية لصياغة نموذج يستخدم بشكل واسع في مناهج الاقتصاد القياسي المختلفة تمكن من تقديم العلاقة السببية بين المتغيرات المفسرة و تدفقات التجارة .

- تطورت معادلة الجاذبية لتصبح ذات أثر ثابت تحت فرضية إختلاف الاسعار بين البلدان

$$\text{Ln } X_{ij} = B_0 + b_{1IMP} + B_{2EXP}\text{صادرات} + B_3 \text{Ln } d_{ij}$$

الواردات: IMP

المبحث الثاني: الاسس النظرية لسعر الصرف

يلعب سعر الصرف دورا محوريا يعكس الوضعية الاقتصادية لبلد ما . و يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لمعرفة مدى درجة اندماج بلد ما في الاقتصاد الدولي. فيتم تحديد سعر الصرف و التغيرات التي تطرأ عليه وفق عدة نظريات اقتصادية. سوف نحاول في هذا البحث التطرق لمختلف هذه النضريات و تسليط الضوء على تصنيفاته و كذا النماذج القياسية المحدودة لسوق الصرف .

المطلب الاول: مفاهيم حول سعر الصرف

تقتضي تسوية المعاملات الدولية إستعمال العملة الصعبة ، و هي العملات التي اكتسبت صفة القبول العام في التعامل أي عملة دولية، و اكتسبت هذه العملات صفة العملات الصعبة مثل الدولار الامريكي، و الين الياباني، و الاورو من القوة الاقتصادية لهذه الدول من خلال صادراتها التي إكتسحت الاسواق العالمية . و هي عملات تسعى الدول للحصول عليها من خلال تقوية صادراتها السلعية و الخدماتية أساسا لتسوية معاملاتها مع الخارج، إما اكتسابها من خلال ميزان المدفوعات أو بشراءها من أسواق النقد ، و كانها سلعة عادية، يرتفع سعرها و ينخفض حسب أثر قوى العرض و الطلب ، أي يترتب على ذلك وجود سعر لهذه العملات مقابل العملات المحلية الاخرى، أو مقابل بعضها البعض[1].

الفرع الأول: تعريف الصرف و أنواعه

قبل التطرق إلى مفهوم الصرف ، سوف نقوم بالتعمق و إعطاء مفهوم " الصرف ". حيث يقصد بعملية الصرف عملية مالية تتجلى في تحويل عملة بعملة أخرى و هذا بمعدل و الذي يطلق عليه تسمية معدل الصرف[1] سعر الصرف المتقاطع[2] . إن عملية تحويل عملة أجنبية مقابل عملة وطنية تسمى هنا عملية الصرف

[1]– محمد راتول – " الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية"– ديوان المطبوعات الجامعية، السياسي الثاني 2017، ص 115.

[1]- francois Gauthier. « analyse macro-économique », Page 392. 1990.

[2]-Paul Gra ndjean « change et jestion de risque de change » chihab , Algerie, 2003 , P05.

المباشر. و عند استحالة تغيير عملتين مباشرة إلا بتدخل عملات أخرى تسمى عملية الصرف المتقطع

. Change Croisé

يطلق لتسمية معدل سعر الصرف لعملة صعبة يوافق قيمة هذه العملة بالنسبة لعملة أخرى [3] .كما عرفه معدل الصرف على أنه سعر عملة صعبة خارجية بالعملة الوطنية.[4]

الفرع الثاني: تعريف سعر الصرف و انواعه

و رغم تباين التعاريف المتعلقة به، إلا أنها تصب في قالب واحد فقد عرفه البعض على أنه السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية ، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الاجنبية[5] .

– " عملة أجنبية مقومة بوحدات العملة المحلية ، أي عدد الوحدات العملة المحلية اللازمة لشراء عملة أجنبية"[6]

– هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة أخرى ، او هو نسبة مبادلة عملتين .

– هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة اخرى ،إلا أن سعر الصرف يأخذ عدة أشكال تختلف طرق قياسها و كذلك تفسيرها الاقتصادي ويرمز له بالرمز" E"، يعتبر سعر الصرف الاسمي Nominal Exchange rate بستمرار، و هذه التغيرات تسمى تدهورا او تحسنا، و يعني تحسنا ارتفاع سعر العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية . أما التدهور فهوا انخفاض سعر العملة

[3]– Andrey « le taux de change difinition et fonctionnement » , Date de creation : 13/09/1997.

[4]- Dominique Plihon « les taux de change », édition la descouverte , quatrioeme édition , Paris, page 3, 2006.

[5] – د فليح حسن خلف، التمويل الدولي" – الوراق للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الاولى، 2004، ص 57.

[6] – دومينيك سلفادور، الاقتصاد الدولي ، سلسلة و ملفات شوم، دار كروميل للنشر ، 1985، ص145.

المحلية مقابل العملة الاجنبية. و استنادا إلى هذا التعريف فإن التحسن يعني ارتفاع سعر الصرف و التدهور يعني انخفاضه[1]. كما يمكن إيجاد مصطلح تخفيض عملة الصرف و هذا يتم بتدخل السلطات النقدية للبلد.

المطلب 02 : أنواع سعر الصرف:

الفرع الاول : سعر الصرف الاسمي "TCN" :

لقد عرف على أنه " سعر وحدة من العملة الوطنية بدلالة عملات أجنبية [2] يمثل كمية العملات الصعبة التي يمكن شراءها بوحدة واحدة من العملة الوطنية أي أنه يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الاخرى خلال فترة زمنية دون ابراز القوة الشرائية للعملة. فهو مؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة[3].

كما يمكن إيجاد اكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد [4] أي سعر صرف رسمي و سعر صرف موازي المعمول به في السوق الموازية.

هناك نوعين من التسعيرات لسعر الصرف الفوري .Spot:

1 - التسعيرة المباشرة Catation au certain عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

مثال 0,1 دولار = واحد دينار جزائري.

2 - التسعيرة غير المباشرة Catation a l'incertain عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية.

---

[1] – الطاهر لطرش– " تقنيات البنوك" – ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية 2003، ص 96.

[2]- Roanld Mac Donald , - Eychanbge Rate Economics », theorie s and Evidence , P 2, 20.

[3] – مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال)، مشكلات البورصات و انعكاساتها على البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1993، ص 07.

[4] – العباس بلقاسم، " سياسات أسعار الصرف" ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 04.

مثلا: 100دج = 1 دولار.

الفرع الثاني : سعر الصرف الحقيقي "TCR":

يعتبر مؤشرا تجاوبا مرجحا يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي ، و تفاضل معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الانتاج الصناعي بعد ادخال التسويات اللازمة[1].

إن التغير في سعر الصرف الاسمي لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضع الدراسة. فمثلا انخفاض القدرة التنافسية لدولة ما تنخفض بالرغم من حدوث انخفاض في معدل الصرف الاسمي بشرط يكون الانخفاض بمعدلات أقل من نسبة إرتفاع مستوى الاسعار قياسا إلى الوضع في دولة أخرى. و هذا ما يستدعي استخدام مفهوم سعر الصرف الحقيقي.

$$TCR = TCN \frac{P^*}{P}$$

P^*: مؤشر الاسعار في البلد الاجنبي (الرقم القياسي)

P : مؤشر الاسعار في البلد المحلي.

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN : سعر الصرف الاسمي.

سعر الصرف الحقيقي مهم، لأنه يسمح بمعرفة إذا كان سعر الصرف الاسمي يعكس أولا الفرق ما بين أسعار داخليا و خارجيا[1].

[1] – مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال)، مرجع سابق، ص 07.

[1] – علوي فاطم الزهراء ، les denominat du taux de change en Algerie quelle ampleur du taux de chang, pqrallel ، رسالة دكتوراه سنة 2015-2016جامعة ، تلمسان مترجمة،ص 76.

الفرع الثالث : سعر الصرف الفعليeffectif TCE :

يتمثل في مؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة ما. و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة اسعار صرف ثنائية[2].

و يعرف على أنه مؤشر يسمح بتحديد تطور عملة لبلد ما بالنسبة لعملات شركاءه في الخارج[3].

و يمكن قياسه باستخدام مؤشر "Las peyres " للارقام القياسية :

$$\text{TCNE} = \left\{\left(\sum_p x_0^p \; z_p \left(e_t^p \div e_t^r\right)\right) \div \left(\sum_p x_0^p \left(e_0^p \div e_0^r\right)\right)\right\}.100$$

$$\text{TCNE} = \frac{(e^{pr})t}{(e^{pr})0}.100$$

$$\sum_p z_p$$

$$\text{TCNE} = \sum p \; z_p \; INER_{PR}.100$$

و يمكن أن يكون سعر الصرف الفعلي اسمي أو حقيقي:

1 – **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** هو عبارة عن مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة معينة بالنسبة لعدة عملات أخرى خلال فترة زمنية محددة (بالنسبة لسنة الأساس المناسبة إقتصاديا)، و هذا المؤشر يساوي متوسط عدة اسعار صرف ثنائية ، و يستخدم للتعريف على مقدار التحسن أو التغيرات التي مرت بها العملة بالنسبة لسلة العملات التي تم الاستناد إليها في وضع المؤشر، و بما يتطابق و الهدف المنشود منه.

---

[2] – قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثانية ، 2005، ص 105.

[3] – علوي فاطم الزهراء ، les denominat du taux de change en Algerie quelle ampleur du taux de chang, pqrallel ، رسالة دكتوراه سنة 2015-2016جامعة ، تلمسان مترجمة،ص 80.

مثلا عندما نهدف لقياس عائدات صادرات سلع أو عدد من السلع لدولة معينة ، فإننا نقوم بإستخدام حصص الدول المنافسة من الصادرات العالمية لتكوين الأوزان في المؤشرات.

2 – سعر الصرف الحقيقي الفعلي: فهو متوسط اسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد و كل من شركاءه التجاريين مرجحا بحصة التجارة الخاصة بكل شريك ، و يتم به قياس التعادل الكلي لعملة ما مع غيرها ، و هو ينبه إلى مدى وجود تقييم غير سليم لاسعار الصرف من خلال الحصول على تقييم تقريبي من سلسلة اسعار الصرف الحقيقية الفعالة على مر الزمن ، حيث تشير التذبذبات الغير الطبيعة إلى وجود مشكل في تقييم سعر الصرف الاسمي (الاساسي)[1].

يجدر الاشارة إلى أنه كما ورد في تعريف احد الباحثين أن " الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي"[2].

الفرع الرابع : سعر الصرف الرسمي

في نظام سعر صرف ثابت ، أسعار العملات الصعبة محددة من طرف السلطات النقدية للبلد، حيث تقوم هذه الاخيرة بتحديد سعر الصرف للعملات. فالسلطة النقدية هي المسؤولة عن تحديد و التدخل المباشر لرفع أو خفض سعر الصرف الرسمي.

الفرع الخامس : سعر الصرف الموازي: إذا كان سعر الصرف غير واقعي و لا يعكس السعر الحقيقي لقيمة العملة الوطنية ، سيظهر سعر الصرف جديد " سعر الصرفه الموازي" و هو يتحدد في السوق الموازي حيث حرية الطلب و العريض على العملة الصعبة[1].

[1] – د عبد المنعم حلبي، أطروحة دكتوراه 2012" دور الولا يات المتحدة الامريكية في تحرير أسعار الصرف عالميا منذ عام 1985أستاذ مشرف د هزاع المفلح.

[2]– قارة إبراهيم، أطروحة ماجيستار الطالب ، " أثر أنضمة سعر الصرف على إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة ق ياسية جزائر (1974-2009.) سنة 2014، تلمسان ،ص 18.

الفرع السادس : سعر الصرف التوازني

هو تعريف متسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني e^*_T يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي .و يعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغيير سعر الصرف الحر مع تغيير الوضعيات الاقتصادية، و بالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الوضعيات على سعر الصرف و منه تكون مؤشرات سعر الصرف التوازني[2].

المطلب الثالث: اهمية و وظائف سعر الصرف

الفرع الاول :أهمية سعر الصرف

- يلعب دور مهما في المعاملات الاقتصادية الخارجية.

- قابلية استخدامه كهدف أو آدات أو مؤشر في السياسة النقدبة للدول (الهدف بالنسبة للعملات الاخرى أو آدات لتخفيض التظخم مثلا). سعر الصرف يمثل التكاليف و الاسعار سواء داخل أو خارجه فإنه يمكن استخدامه كمؤشر تنافسية البلد و بالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية[1].

- ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا و الموجهة إلى التصدير و بالمقابل اخفاض أسعار الواردات إثر إرتفاع قيمة العملة المحلية و منه تنقص تنافسية السلع المنتجة محليا، و إنخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المنتجة محليا[2] .

---

[1] –عليوي فاطمة ،رسالة دكتوراه، « les denominats du taux chqng quelle amplour les taux de chang porallel »، مرجع سابق، ص 38.

[2] – بلقاسم عباس، سياسات أسعار الصرف، مرجع سابق ذكره، ص 3.

[1] – لحول موسى بوخاري : سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآ.... الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي: مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع بيروت لبنان- الطبعة الاولى 1431هـ/2010م، ص 121.

[2] – الطاهر لطرين، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003، ص 95.

الفرع الثاني : وظائف سعر الصرف

يمكن إيجار وظائف سعر الصرف فيما يلي:

1 – وظيفة قياسة:

يقيس قيمة عملة محلية بالنسبة لعملة عالمية ، و بالتالي مقارنة الاسعار المحلية مع الاسعار الأجنبية .

2 – وظيفة تطويرية:

يقصد بالتطوير إلى رفع معدلات التبادل لدولة ما عن طريق تطوير صادرات هذا البلد بتشجيع هذه الصادرات هذا البلد بتشجيع هذه الصادرات، و هذا يتم مثلا بتخفيض قيمة سعر السلع الموجهة للتصدير لبلد ما و العكس صحيح إذا ما هدفة دولة إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعة يمكن توفيرها عن طريق الاسترداد بسعر أقل من الداخل حيث تتم المقارنة هنا عن طريق اسعار الصرف السائدة[3] .

3 – وظيفة توزيعية:

إن ارتفاع أو إنخفاض سعر الصرف يؤثر على معدلات التبادل للدولة و بالتالي إعادة توزيع الثروات عن طريق رفع أو خفض معدلات التصدير أو الاسترداد لبلد ما. ففي حالة رفع قيمة الخارجية لعملة بلد من البلدان ، أذ ان بذلك يؤدي بالبلدان المستوردة تدفع زيادة عن الاستيرادات توافق نسبة رفع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر للسلعة[1].

[3] – هادف حيزية – "العوامل المحددة لإختيار أنظمة سعر الصرف في الدول النامية" – رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستار في العلوم الاقتصادية – جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان- 2005 -2006 ، ص 13.

[1] – درقال يمينة – " دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى االقصير " – رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية – تخصص مالية دولية – جامعة تلمسان، 2010-2011 ، ص 08.

المبحث الثالث: النضريات المفسرة لسعر الصرف

المطلب الاول : نظرية تعادل القدرة الشرائية:(PPP)

يعرف قوة اقتصاد دولة ما بين الدول من مقارنة قيمة الناتج الاجمالي المحلي لتلك الدولة. لأنه يقيس مجموع المنتجات و الخدمات التي يتم إنتاجها داخل كل دولة. و هنا يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين الانتاج المحلي الاسمي (المستعمل عادة) و الناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity(PPP) .

فالنظرية تنص على أن سعر الصرف بين عملتي دولتين يكون في حالة توازن عندما تكون القوة الشرائية داخل الدولتين متساوية عند نفس سعر الصرف حيث تؤخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للعملة داخل أي بلد. و بالتالي عدم الاخذ بعين الاعتبار لسعر الصرف بين العملات و إنما كلفة المعيشة و القوة الشرائية التي يتم حسابها عن طريق سلة من المنتجات و الخدمات.

يعتبر الاقتصادي السويدي Custav Cassel أحد مؤسسي هذه النظرية في المقالات التي نشرها 1921 – 1922 و صيغت في كتابه " النقود و أسعار الصرف الاجنبية" بعد عام 1914.

و يرى كاسيل أن سعر أية عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنتا بقوتها الشرائية الخارجية[1].

و ترتكز النظرية على مفهوم القدرة الشرائية الذي يمثل قدرة المواطنين داخل بلد ما على اقتناء حاجياتهم من السلع و الخدمات من خلال الدخل الفردي الذي يحصلون عليه، لأن القدرة الشرائية قد تختلف في هذه

[1] – منهوم بلقاسم، د. طاولي مصطفى كمال، مذكرة تخرج شهادة ماجستار في علوم الاقتصاد تخصص مالية دولية" أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات ، دراسة قياسية لحالة الجزائر، 1970 – 2009"، جامعة وهران، ص 60.

البلدان بالرغم من أن الدخل الفردي قد يكون متساويا (حسب المجند الاقتصادي للمجلة الشهيرة إيكونوميست).

و قد إستندت هذه النظرية إلى مجموعة من الفرضيات

- تغيرات سعر الصرف راجع إلى تغير القوة الشرائية المحلية و العكس غير صحيح سعر الصرف متغير تابع لتغيرات القوة الشرائية المحلية.
- أسعار الصرف تتمثل في الارقام القياسية المعبرة عن الاصول النقدية المحلية لدولة معينة.
- تجانس المعلومات الاقتصادية في الدولتين.
- معدل التبادل بين الدولتين ينبغي أن يعتمد على القوة الشرائية الداخلية لهاتين الدولتين إضافتا إلى أن كل السلع تكون قابلة للاتجار.
- سعر الصرف التوازني يكون معلوم .
- استقرار حركة رؤوس الاموال خلال فترة تغير سعر الصرف .
- عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني تنعكس على تكاليف الانتاج (العرض) ،واذواق المستهلكين و المداخيل (الطلب).
- عدم تدخل الدولة في سوق الصرف[1].

ولقد عرضت هذه النظرية صيغتين : الصيغة المطلقة والصيغة النسبية .

[1]- Emanuel Nyahoho –finance internationale theorie ,politique et pratique . 2 em edition .presse de luniversite de quebec .2002 p106

الفرع الأول: الصيغة المطلقة :

تفترض هذه الصيغة انعدام جميع الحواجز والعراقيل ضد المبادلات التجارية من حواجز جمركية وان السوق تامة[2] وتجانس السلع في هذه الاسواق،انتقال المعلومات بين الاسواق في شكل تام وتجانس السلع في هذه الاسواق بالاضافة الى مجانية المعلومات وتوفرها بين الدول ويعبر عن هذة العلاقة حسابيا كالاتي[3] :

المعادلة رقم 1 : $\mathrm{Te}=\frac{p_l}{p_e^*}$

المعادلة رقم2 : $p_l = t_e * p_e^*$

حيث :

e : سعر الصرف التوازني .

p_e^*: مستوى الاسعار الاجنبية.

p_l: مستوى الاسعار المحلية .

و عليه فحسب الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية ، فإن سعر الصرف الحقيقي : T_{er} يجب أن يبقى ثابتا:

المعادلة رقم 03 : $\mathrm{T}_{er} = \mathrm{T}_e.\frac{p_l}{p^*_e}$

بتعويض 1 في 3 نجد : $\mathrm{T}_{er} = \frac{\frac{p_l}{p_e^*}p_l}{p_e^*}$:

ومنه $\mathrm{T}_{er} = 1$

[2]MAJ76page21

[3] -عباس امينة ، اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر مذكرة ماجستير سيديبالعباس 2005-2006 ص 45.

وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الاسعار، إي أن القوة الشرائية لعملة ما مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر مثال:

- إذا كان سعر الصرف 1اورو في الجزائرهو 100 دينار و كان معدل التضخم في الجزائر بعد سنة هو 9,6% بينما معدل التضخم في أوربا بعد سنة هو 2,7% في هذه الحالة فإن سعر صرف الاورو مقابل الدينار يتغير نحو الارتفاع ، بينما سعر الصرف الجديد بين العملتين كالتالي:

$$1 \text{ أورو} = 100\ [1 + (\% 9,6 - \% 2,7)]$$

$$= 61,96\ (1 + 0,069)$$

1 أورو = 66,23524 دينار

نلاحض أنه بإرتفاع معدل التضخم في الجزائر عنه في الاتحاد الاوربي بعد سنة و لاكن على أرض الواقع لا يمكن تطبيق حرفي لهذه النظرية نظرا للقيود المفروضة على التجارة الدولية كالتعريفات الجمركية و تكاليف النقل و غيرها لهذا كانت هناك صيغة ثانية تسمى الصيغة النسبية لنضرية تعادل القدرة الشرائية PPP.

وتكون العلاقة $P_1 = T_e P_e$ صحيحة أذا ما تكلمنا على سلعة واحدة .غير أن مستوى الاسعار لمجموعة من السلع تقاس عادة بالارقام القياسية ، و منها الرقم القياسي للنفقات ، لذلك فإن سعر الصرف عند تغير الاسعار يكتب كما يلي[1]

$$T_1 = T_0 \frac{I_e}{I_L}$$

T_1: سعر الصرف الجديد (فترة 1).

T_0 : سعر الصرف القديم (فترة 0).

I_L : الرقم القياسي للتغير في الاسعار المحلية.

[1]- محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية ديوان المطبوعات الجامعية ، 2018،ص 146.

I_e : الرقم القياسي للتغير في الاسعار العالمية.

مثلا:

سعر الصرف في (n-1) هو 1دج = 0,2∈ و تغيرت الاسعار بحيث أصبح الرقم القياسي للنفقات في فرنسا 160، و الرقم القياسي للنفقات في الجزائر 200، فإن الصرف الجديد يصبح

.

$$T_1 = 0.2\frac{160}{200} = 0.16$$

يعني 1د ج = 0,16∈

الفرع الثاني : الصيغة النسبية Rucbasing Power Parity La PPP Relative

تقوم هذه الصيغة على الفرضيات التالية

1 – الانتقال الحر للمعلومات .

2 – أخذ بحسبان تكاليف النقل.

3 – عدم تقييد التجارة التي تحد من تكافؤ الأسعار المعبر عليها بالعملتين.

4 – وجود حركة رؤوس الأموال.

تهتم هذه النظرية بحساب سعر الصرف التوازني ، وذلك بأدراج متغير مؤشر التضخم للأسعار سواء المحلية أو الأجنبية، ويتم بادخال اللوغارتم على معادلة الصيغة المطلقة لنحصل على الصيغة النسبية.

$$\text{Log } e_T = \pi + \text{Log}P_T - \text{Log } P_T^*$$

و حسب زواوي الحبيب[1]، فإن الصيغة النسبية تطبق عندما تكون الأسعار الأجنبية و المحلية غير متساوي لكن مستقرة عبر الزمن و يمكن صياغتها كالتالي:

Ip_L: مؤشر الرقم القياسي للأسعار في دولة الأصل

IP_E: مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الخارج

و من أجل الوصول إلى العبارة الرياضية للصيغة النسبية بإستخدام معدلات التضخم تتبع الخطوات التالية :

Inf_L: معدل التضخم المحلي

Inf_e: معدل التضخم في الدولة الأجنبية.

ومنه سيكون لدينا[2]

$$T_1 = \left(\frac{Inf_L}{Inf_e}\right) T_0$$

و بطرح T_O من الطرفين ثم قسمة الطرفين على T_O تحصل على

ومنه :

[1]– زواوي حبيب، سعر الصرف كوسيلة لسياسة النقدية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر، 1970-2006، ماجيستير ، سيدي بعباس، 2008-2009.

[2] – سعيد عنابي " أثر تقلبات سعر الصرف و تدابير المؤسسات الاقتصادية لمواجهة حالة مؤسسة الملح ببسكرة " مذكرة ماجستير 2005-2006.

$$\frac{T_1 - T_0}{T_0} = \frac{Inf_L - Inf_B}{Inf_B}$$

$\frac{T_1 - T_0}{T_0}$: تمثل نسبة التغير في سعر الصرف ا

$\frac{Inf_E - Inf_B}{Inf_B}$: تمثل نسبة الفارق في التضخم بين البلدين

و يمكن استنتاج أن أسعار الصرف تتاثر عكسيا بمعدل التضخم لكل دولة مقارنة بالأخرى.

مثال: بإفتراض إمكانية تحقيق النظرية و كان $T\in/DA$ = 80دج

$\in 1$ = 80دج و بعد فترة من الزمن ارتفعت الأسعار في الجزائر نسبة 10% و ارتفاع الأسعار في الاتحاد الأوروبي بمقدار 2%

فما هو سعر الصرف الجديد للأورو T_1

$$\frac{110}{102} = \frac{T_1}{80DA}$$

و منهT_1= 86.27 دج

الفرع الثالث : الصيغة النقدية لـــنظرية التعادل القدرة الشرائية (PPAm):

لقد ظهرت عند النقديين في قالب آخر، و لاكن بقيه المبدئ على حالة و قانون السعر الوحيد بقي على حالة و يمكن الاختلاف في التفرقة ، بين نوعين من السلع (سلع متاجر بها دوليا و سلع غير متاجر بها دولية) .

اشار كل من ماندل و أنكريجد و كولين جونسن أن لكل بلد سلعا منتجة و مستهلكة و هي سلع قابلة للتبادل و غير قابلة للتبادل دوليا و كل نوع من السلع تاخذ لتكون مكونا للأسعار النسبية للسلع.

- يستعمل النقديون قانون السعر الوحيد على السلع المتاجر بها دوليا فقط و بإفتراض تماثل تكاليف النقل و الرسوم الحركية.

يتحدد سعر الصرف بالصيغة $e = \frac{P_L}{P_e}$ .....(4)

$P = \alpha P_l + (1 - \alpha)PN$ .....(5)

$P_L = P_T$ أسعار السلع المحلية

$P_e = P^*_T$ أسعار السلع الأجنبية المتاجر بها.

P : الأسعار المحلية و يعبر عنها بالمعادلة الرياضية

α: حصة السلع المتاجر بها دوليا من مجموع السلع المنتجة محليا.

P^*: الأسعار الأجنبية $P^* = \alpha^* P_E + (1 - \alpha) P_E N$ .....(6)

α^*: حصة السلع المتاجر بها دوليا من مجموع السلع المنتجة في البلد الأجنبي

نفترض (B) هو السعر النسبي التوازني بين السلع المحلية غير المتاجر بها دوليا و السلع المتاجر بها دوليا. $B = PN/P_L$

B^*: هو السعر النسبي التوازني بين السلع الأجنبية غير متاجر بها دوليا و السلع الأجنبية المتاجر بها دوليا.

-يعبر عن السلع المحلية غير متاجر بها وليا بـــ $PN = B P_L$

- يعبر عن السلع الأجنبية غير متاجر بها دوليا بـــ $P^* N = B^* P_E$

و يكون كالآتي مستوى الأسعار الذي يمكن تعريفه من خلال الأسعار المتاجر بها دوليا للسلع المحلية فقط كالتالي

$P = P_E + (1-\alpha) BP_E \Leftrightarrow P = [\alpha + (1 - \alpha)\beta]P_l$ ..... (9)

و الأسعار الأجنبية للسلع المتاجر بها دوليا هي كالتالي:

$$P^* = [\alpha^* + (1 - \alpha^*)B^*]\, P_E \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

بالتعويض $[\alpha + (1 - \alpha)B]$ بـ Y

$[\alpha^* + (1 - \alpha^*)B^*]$ بـ Y^*

بالتالي نحصل على مستوى الأسعار المحلية : $P = y\, P_L$ .....(11)

مستوى الأسعار دولية : $P^* = y^* . P_E$ ..... (12)

بتعويض 11 في 12 في معادلة 4 نجد سعر الصرف كما يلي

$$e = \frac{P}{P^*}\,\frac{y^*}{y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

و من المعادلة يتضح أن سعر الصرف يتحدد من خلال نسبة لمستوى الأسعار المحلية إلى مستوى الاسعار الأجنبية و من خلال الاهمية النسبية للسلع غير المتارجر بها دوليا و كل من α^*و B^*و B.

و يعتبر النقديون العلاقة بين سعر الصرف و التضخم يكون من خلال سعر الصرف الحقيقي.

و يتحقق سعر الصرف التوازني من خلال اشتقاق المعادلة 13 حيث :

$$\frac{d\,e}{e} = \frac{dp}{p}\,\frac{d\,p^*}{p^*}$$

حيث $\frac{y^*}{y}$: هو ثابت

إنتقدت هذه النظرية من عدة جوانب

- إعتمادها على الأرقام القياسية يعرضها لكل عيوب الأرقام القياسية .
- تعتمد على أسعار صرف في فترات سابقة، و تفترضه سعرا توازنيا قبل تغيير الأسعار ، و هذه الفروض غالبا تكون غير صحيحة.
- إنها تتضمن مبدأ المنافسة الكاملة في سوق الصرف.
- لا تأخذ بعين الاعتبار التحول في الطلب الدولي و حركة رؤوس الأموال و التقدم التكنولوجي.

- إهمال النضرية لمورونات الدخل و الطلب على الصادرات و الواردات[1] .

- إقتصار النظرية إلى على بعض محددات سعر الصرف (مثل مضاربة، سعر االفائدة ، مستوى الدخل) [2].

- صحة النظرية تمكن في حدود الفرضيات التي هي بعيدة عن الواقع[3] .

- إهمال دور التقوم التكنولوجي و أذواق المستهلكين .

المطلب الثاني : نظرية تعادل معدلات الفائدة

حسب هذه النظرية فإنها تسمح بربط الأسواق الوطنية باسواق الصرف . بإفتراض وجود عمليتين أين يتساوى معدلات المردودية في الخارج عن تلك التي يتم تحصيلها في السوق المحلي . و هذا يتحقق لأن فزوارق معدلات الفائدة $I_D + I_E$ تتعادل مع تقلبات أسعار الصرف الآني و سعر الصرف الآجل.

و بعبارة أخرى أنه في وضعية التوازن يتساوى فارق الفائدة على العملتين مع فارق الصرف بين سعر الصرف الفروري لوحدة من النقد الأجنبي مقابل النقد الوطني ، و سعر الصرف لاجل المحتسب بالنسبة لسعر الصرف الفوري بين عملتين[4] إن المستثمر أمام خيارين أما توضيف أمواله في السوق النقدي المحلي مثلا البنوك (M) وفق معدل سعر صرفي I_L و يتحصل بعد سنة على M + الفوائد وفق المعادلة التالية :

$$S_L = M + M.\ i_L \leftrightarrow S = M\ (1 + i_L).....(1)$$

أو أنه يقوم بتوضيف أموال في بلد غيير بلده و هذا يكون بسبب ارتفاع معدلات الفائدة في الخارج $i_E > i_L$، فيقوم بتحويل أمواله إلى عملة خارجية وفق سعر صرف آني و ليكن C_C

و منه $\overline{M} = \frac{M}{C_C}$

[1]– محمد يونس ، "أساسات التجارة الدولية "، الدار الجامعية 1993 مصر ،ص 183.

[2] – حمدي عبد العظيم ،" الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازية العامة"، دار زهراء الشرق 1998، ص 48.

[3] – عرفان تقي الحسيني " التمويل الدولي" الطبعة 2 مجدلاوي، الأردن، 2002، ص 167.

[4]– Albert Ondossa, economie monitaire interenational, edition estern, Paris, 1990,P60.

$\overline{M}$: هو مقدار M معبر به بالعملة الصعبة.

و بعد سنة يتحصل على $\overline{S}_E = \overline{M}\ (2)$ ..... $(1 + i_E)$

فحسب هذه النظرية فإن الفوارق بين I_L وI_E لا بعد أن تنعكس على معدلات الصرف الآجل و يتم التعامل بينهما.

و يمكن التعبير عن ذلك رياضيا[1]

$$M.\ (1+ I_L)= \frac{M}{ch_c}\ (1 +i_e)\ Ch_T \ .....(3)$$

Ch_c:سعر الصرف الآني (نقدا).

Ch_T: سعر الصرف الآجل (الزمن T).

I_E:معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

I_L: معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

$$(3)\Leftrightarrow \quad \frac{ch_C}{ch_T} = \left(\frac{1+i_E}{1+I_l}\right)$$

$$(3)\Leftrightarrow \quad \frac{ch_T}{ch_C} = \left(\frac{1+I_l}{1+I_E}\right)$$

يطرح 1 من الطرفين نجد

$$\frac{ch_{T-ch_C}}{ch_c} = \frac{(1+I_c)-(1+I_E)}{1+I_E} \Leftrightarrow$$

$$\frac{ch_T-ch_c}{ch_c} = \frac{I_L-I_E}{1+I_E}$$

بما أن($1 + IE$) مقدار يقترب من الواحد الصحيح فيمكن الصياغة كما يلي:

$$\frac{ch_T-ch_C}{ch_L} = I_L + I_E$$

[1] – عبد المجيد قدي،"المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص12

هكذا تربط هذه النظم في الأسواق المحلية مع أسواق الصرف

- نظرية الأرصدة:

حسب هذه النظرية فإن التغير في كمية النقود و سرعة تداولها تؤخذ عليه كأساس لتحديد قيمة العملة الخارجية بل يكون على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير. فيف حالة فائض أي رصيد ميزان مدفوعات دولة ما موحبا يعني الزيادة في الطلب على العملة المحلية ، و بالتالي حسب قانون السوق زيادة الطلب على عملة ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة سعر صرفها أي ارتفاع قيمتها، و العكس صحيح.

المطلب الثالث – نظرية كفاءة سوق الصرف:

يطلق مصطلح الكفاءة على الأسواق التي تتوفر على المعلومات الكاملة حول التقدير المستقبلي للأسعار و من أجل تحقق الكفاءة الكاملة للسوق يجب[1].

- تماثل المعلومات بين جميع المتعاملين بدون تكلفة .
- لا توجد أ ي قيود على التعامل مثل ضرائب تكاليف التعامل .
- هناك عدد كبير من المستخدمين في السوق.
- يتميز المستثمرون بالرشاد حيث يسعون إلى تعظيم المنفعة من مواردهم المتاحة.

و الكفاءة الكاملة تتحقق في السوق التي ينعدم فيها الفاصل الزمني بين تلقي المعلومات الجديدة من جهة و الاستجابة الفورية و في ظل المنافسة الكاملة بين المستخدمين لن يتمكن أحد منهم من تحقيق أرباح غير عادية على حساب الآخرين.

[1]– أرحال إيمان، أ بركات سارة، ورقة بحثة " أفاق تفعيل أسواق الأوراق المالية العربية و سبل رفع كفاءتها "، مجلة العلوم الإنسانية– جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 289.

و يكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة مسار لسعر الصرف الآجل بالنسبة لنفس فترة الاستحقاق، و تضهر بموجب ذلك عملية تحكيم، بفاءدة التي تعبر عنها رياضيا كما يلي[1]:

$$\frac{e^{a}_{t+1-e_T}}{e_T} = \frac{e_a - e_t}{e_t} = \text{i} - \text{i}^*$$

e^{a}_{t+1} : سعر الصرف المتوقع

e_a: سعر الصرف للآجل

I: سعر الفائدة المحلي

I^*: سعر الفائدة الأجنبي.

في حالة كفاءة السوق يكون : $e^a = e^{a}_{t+1}$

هنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الفعالية:

سوق كفاءة ضعيف: يتم توقع سعر الصرف لفترة معينة معطاه من خلال معلومات ماضية خاصة توضح كيفية تطور الأسعار الصرف المستقبلية.

سوق ذو كفاءة نصف قوية : تتوفر فيه نوعين من المعلومات تسمح للمضاربين بتنبؤ بالأسعار المستقبلية. و هي معلومات الماضية الخاصة بتطور الأسعار.

سوق ذو كفاءة قوية : هو سوق تتوفر لديه كل من المعلومات العمومية و الماضية إضافة إلى علومات أخرى هي معلومات خاصة[1] .

[1] – أ. طاولي مصطفى، كمال أ مفهوم بلقاسم، " أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات"، رسالة تخرج دكتوراه، جامعة وهران، ص74.

1- Y Simon S minai, C Descanps j soichot « Gestion finonciére international » litec éd, 1995, [1]P94.

و هنا نجد عدة أبحاث حول كفاءة الأسواق giddy و Dufey 1975 توصل إلى كفاءة السوق، و دراسة Hurt أو دراسة Kearney و Macdonald 1989 استنتجو عدم الكفاءة النسبة لأسواق الصرف و كذلك أعمال Fuma.

المطلب 4- النظرية الإنتاجية:

تتمثل هذه النضرية أن القدرة الإنتاجية و زيادة الإنتاجية بما فيها زيادة إنتاجية الفرد و مستواه المعيشي يعمل على تحديد القيمة الخارجية للعملة ، و هذا عن طريق رفع أو خفض صادرات و واردات الدولة مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض سعر صرف العملة.

المطلب الخامس: أهم النظريات الأخرى

الفرع الاول : النظرية الكمية للنقود:

فحو هذه النظرية أن التغير في المستوى العام للأسعار يتجدد بواسطة التغيرات في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد M . تنطلق هذه المعادلة بمعادلة المبادلة Irving Fisher

$$M. V = P. T \quad .....(1)$$

M : كمية النقود:

V : سرعة دوران النقود.

T : حجم المعاملات .

P: مستوى العام للأسعار.

حيث الاحتفاظ بالنفوذ يكون لغرض شراء السلع الخدمات. و كلما كانت حاجتهم كبيرة لهذه النقود كلما أحتفظوا بها أكثر. فالنقود المتوفرة في الإقتصاد ترتبط بعدد الوحدات النقدية المتبادلة في إطار المعاملات و بالتالي زيادة في كمية النفود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل و بالتالي انخفاض الطلب على السلع المحلية و

منه نقص الصادرات و زيادة الواردات . و هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب عهلى العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات و بالتالي ارتفاع سعر الصرف و يحدث العكس في حالة انخفاض كمية النقود.

الفرعالثاني : نظرية المحفظة المالية

يعتبر Marko Witz من رواد هذه النظرية ، و الهدف من المحفضة هو التحوط لتقليل المخاطر إلى اقص حد. و من أجل تسهيل هذا النموذج افترض عدم إمكانية الاعوان الاقتصادية الحصول على عملات اجنبية[1] .

إن الزيادة في عرض النقد للقطر الام ستعود إلى انخفاض مباشر في سعر الفائدة لذلك القطر و سيتحول الطلب من الأسهم المحلية إلى عملات الأسهم الأجنبية و سينتج عن هذا الانتقال اخفاض مباشر في عملة ذلك القطر، و مع مرور الوقت سيحفز هذا الانخفاض في قيمة العملة صادرات القطر نحو الزيادة مقابل تخقيض الواردات ، ما ينجم عنه فائض تجاري و ارتفاع في قيمة العملة المحلية بقدر يعادل الانخفاض الذي حصل فيها هي بادئ الامر[2].

و بالتالي اسعار الصرف تكون اكثر حساسة بالاختلالات في أسواق رأس المال منها في أسواق السلع.

الفرع الثالث :نموذج مندل فليمنج

المعروف أيضا بإسم IS –LM –BOP– IS –LM أو نموذج IS –LM هو نموذج إقتصادي طرحه كل من روبرت مندل 1963 و ماركوس فليمنج 1962 بشكل مستقل و هو إمتداد لنموذج IS –IM . بصور نموذج ماندل – فليمنج العلاقة قصيرة الامد بين سعر الصرف الاسمي و معدل الفائدة و الناتج (على عكس نموذج IS –LM للاقتصاد المغلق ، الذي يركز فقط على العلاقة معدل الفائدة و الناتج).

و يبين النموذج بأن دور السياسات المالية و النقدية في التاثير على الدخل الإجمالي. ففي سعر الصرف العام يتاثر الدخل بالسياسة النقدية فقط ، أما اثر التوسعي المنتضر من السياسة المالية فيعوض بوسطة الارتفاع في

[1]– زيان ربيعة،" محددات سعر الصرف و نظرية PPPA" ، مذكرة ماجستار ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2005-2006 ، ص 70.

[2]– ..... "أثر تخفيض قيمة ....1970-2009"، مذكرة ماجستار،مرجع سابق، ص 75 .

قيمة العملة، بينما في ظل سعر صرف ثابت فإن السياسة المالية هي الوحيدة التي تؤثر على الدخل. أما أثر المنتضر من التوسع النقدي فيضمحل لأن العرض النقدي مثبت بهدف المحافظة على مستوى سعر الصرف.

الشكل أدناه يوضح تأثير سياسة النقد و المالية على سعر الصرف.

الشكل (2-6) : تأثير السياسة النقدية

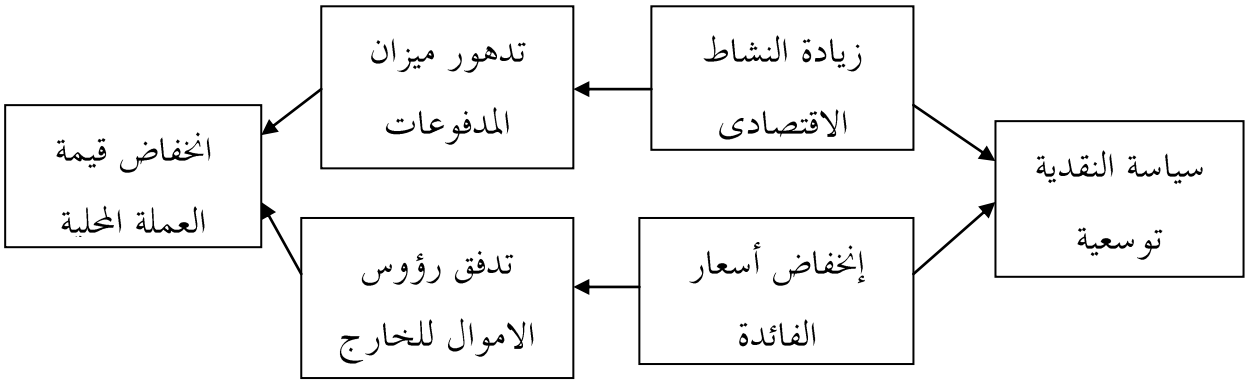

المصدر : عبد المجيد قدي، ص127.

الشكل (2-7) : حالة اتباع سياسة مالية توسعية

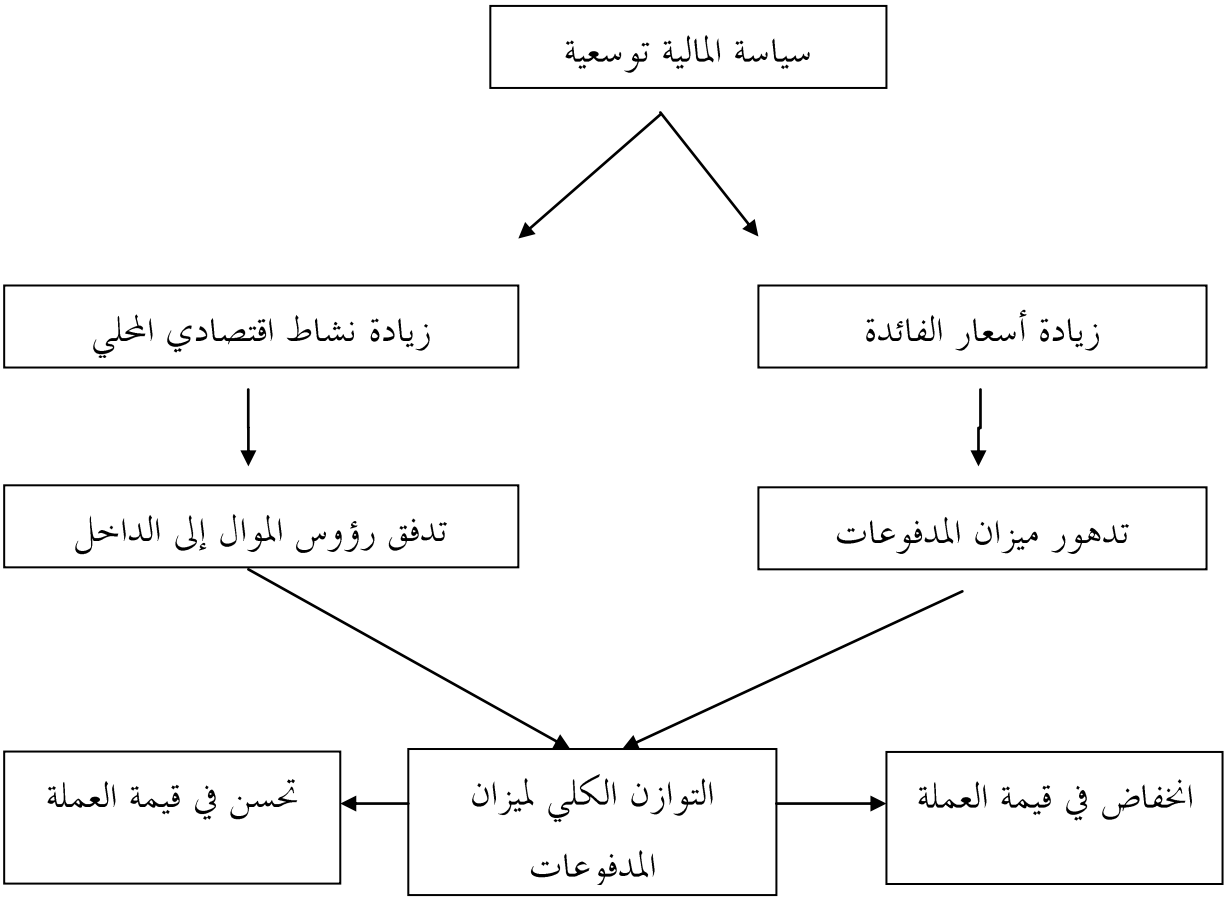

المصدر : عبد المجيد قدي، ص129.

الفرع الرابع: نظريات نفسير تغيرات سعر الصرف في الاجل القصير:

بسبب الاختلافات بين النظريات السابقة و الواقع ظهر تغيرات في اسعار الصرف . كما أن منشآها أما إلى عيب في آلية تثبيت الاسعار ضمن إطار الاقتصاد الوطني و إما إلى تأكيد لعقلانية المتعاملين التي لا تتطابق تماما مع قواعد العقلانية الكلاسيكية[1].

[1]– لحول موسى، بوخاري ، "سياسة الصرف للأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية" ، دراسة تحليلية لأثر الاقتصاد لسياسة صرف الأجنبي ، مكتبة حسين العصرية، بيروت – لبنان، ص 132.

4 – 1 – نظرية رد الفعل المفرط لدورنبوش:

حسب دورنبوش فإن ردة الفعل المفرطة للصرف حيال ازمة نقدية تختلف سرعات تصحيح الاسعار في الاقتصاد عقب إصطراب معين. فالاسواق السلع تصحح بوتيرة أقل سرعة من اسواق الصرف و الاصول المالية. أدى هذا الاختلاف في سرعات التصحيح إلى تطورات صيرفة غير قابلة للتفسير في النماذج التي تفرض مرونة تامة و الفورية لجميع الاسعار[2].

4 – 2 – نظرية فقاعات المضاربة:

تغيرت المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف مع ظهور الازمات المالية و ذلك منذ بداية الثمانينيات و ادخلت مفاهيم جديدة تتعلق بسلوك سعر الصرف و كذلك المتعاملين الاقتصاديين.

فادخلت هذه النظرية مفهوم اسم فقاعة المضاربة و هي تعبر عن وجود فوارق دائمة بين سعر الصرف (أو اسعار الاصول المالية) الملاحظة في السوق و قيمة التوازن المتعلق بالاساسيات الاقتصادية (ميزان مدفوعات ، تضخم ، سعر الفائدة.....) و يمكن صياغتها رياضيا:

$$S = S^{EQ} + B$$

S : سعر الصرف في السوق

S^{EQ}: سعر الصرف التوازني.

B : فقاعة المضاربة.

فالفكرة الاساسية تتمثل في تاثير التوقعات على تغيرات سعر الصرف ،فالمعلومة في السوق تاثر في الاتجاهين لسعر الصرف التوازني إيجابا أو سلبا. هذا يؤدي بسعر الصرف إلى تصحيح الخلل و بالتالي أنفجار الفقاعة[1].

[2] – وسام مالك،" الظواهر النقدية على المستوى الدولي"، دار المنهل ، بيروت 2001، ص 223.

[1] – لحول موسى بخاري، مرجع سابق، ص 133.

و هنا يمكن التمييز بين نوعين من الفقاعات :

– **فقاعات المضاربة العقلانية:** (لا تتعراض مع عقلانية الوكلاء) إن رغم تيقنهم بأن سعر الصرف مبالغ فيه يستمر في الشراء طالما خطر الخسارة أصغر من الربح الذي ممكن تحقيقه.

– **فقاعات المضاربة الغير عقلانية :** هنا حين خضوع سعر الصرف لنفسية المتعاملين و آراءهم المتقلبة و مزاجهم الغير مستقر. و هنا يكون التوقعات غير صحيحة مبنية على معايير عبر موضوعية[2]

[2] – وسام مالك،" النقود و السياسة النقدية الداخلية" ، دار المنهل اللبناني بيروت 2000، ص 225-226.

خاتمة الفصل:

كما راينا ان النظام النقدي الدولي كان نتيجة تطور منطقي تاريخي للمعاملات التجارية الدولية ، من اجل تلبية حاجات الدول المتزايدة . ويمثل سعر الصرف العامل الاساسي في تسوية المعاملات التجارية الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الحديث . ومن هدا المنطلق كان لا بد علينا الاخد بعين الاعتبار العوامل المحددة له، خاصتا في عمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية (التجارة بين الاقطار) التي تعتمد على مبالغ مالية جد كبيرة و سرعة المعاملات، فان اي تغير او اي تغير مفاجئ سواءا سلبي او ايجابي لاسعار الصرف سينجم عليه عدة اثار تمس عدة متغيرات(كاحتياطات الصرف ،القدرة الشرائية ،التظخم.....) وقد تكون هده التغيرات نتيجة انحرافات عن التوازن تكون نتيجة الدورة الاقتصادية المحلي و الخارجية وهو ما يطلق عليه التوازن الساكن او قد يكون بثاثير الصدمات الهيكلية في الاقتصادات (مثل تدهور شروط التبادل التجاري، ارتفاع الانتاجية،الاصلاحات الضريبية...).

ومن هنا تعمل الدول على اتباع سياسات من اجل الحفاض على مصالحها الاقتصادية متبعتا بدالك سياسات اقتصادية سواءا كانت سياسة حمائية او سياسة انفتاحية، ويكون هدا حسب اهداف مسطرة. معتمدة على طرق واساليب تسمح لها بتوجيه اقتصادها وبالتالي تتباين درجات التحرير التجاي .ويمكن معرفة درجاة التحرير التجاري باستعمال معدلات التبادل التجاري مؤشرات احصائية وهدا ما سنقوم بشرحه بالتفصيل في الفصل القادم.

الفصل الثالث

الأسس النظرية للتجارة الدولية ومؤشرات قياس الانفتاح التجاري

مقدمة:

كما سبق و رأينا مدى التطور الذي عرفه الاقتصاد و التجارة عبر حقب من الزمن ممى أدى إلى تشبع بعض الأسواق، و ظهور أسواق جديدة، وسعيا لتحقيق اهداف كل دولة لزم إتباع سياسات تجارية أن كانت سياسة حرية أو تقييد لتجارتها أو بينهما، مستعملتا بذلك أدوات تتناسب و السياسة المتبعة، لتحقيق الاهداف المرجوة من التجارة الخارجية، خاصتا في ضل إزدياد حدة المنافسة و الاتجاه المتزايد نحو الحرية و العولمة و إستعمال التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال لولا جائحة كورونا التي تقريبا وحدت سياسات التقييد في أواخر القرن العشرين و اوائل القرن الواحد و عشرين.

ولمعرفة مدى نجاعة السياسات التجارية الخارجية المنتهجة من طرف الكيانات و الاقطاب ومدى تحقيقها للاهداف المرجوة قمنا باعطاء تحليل اقتصادي على المستوى الكلي و الجزءي لكل سياسة منتهجة من طرف الاقطاب وذالك بالتطرق الى مختلف الاساليب السعرية و التنظيمية ،هدا حسب طبيعة و نوع النظام الاقتصادي السائد،الاهداف الاقتصادية المراد تحقيقها،درجة مستوى النمو الاقتصادي في القطر،الظروف الاقتصادية التي يتميز بها القطر،المنافسة غير المتكافئة من جانب الاقطار الاخرى ، مدى الاعتماد على العالم الخارجي الضغوط التي تمارسها المنضمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للانشاء و التعمير و منظمة التجارة العالمية الضغوط الممارسة من طرف الدول الكبرى و مدى تطور انظمة تكنولوجيا الاعلام و الاتصال.

و لتقييم مدى الانفتاح التجاري للاقطاب كان لا بد من ترجمة المعطيات الاقتصادية الى لغة الارقام ،لاطفاء نوع من الدقة في التحليل الاقتصادي وايجاد المؤشرات الاقتصادية التي تساعد على تقييم مدى فعالية السياسات المنتهجة و ايجاد السبل الكفيلة لتحسين النتائج لبلوغ الاهداف المسطرة باستعمال مؤشرات و معدلات لتقييم مدى الانفتاح التجاري للدول مما يسمح لنا بمعرفة مدى تباعية الدول للخارج .

لهدا قمنا بتقسيم هدا الفصل الى ثلاثة مباحث ،حيث خصصنا المبحث الاول الى الاطار العام لسياسات التجارة الخارجية في نهاية القرن العشرين، اما المبحث الثاني فتناولنا فيه مؤشرات تقييم و قياس التحرير التجاري بينما المبحث الثالث فتطرقنا فيه الى معدلات التبادل الدولي و المؤشرات الاحصائية الاخرى المرتبطة بالتجارة الدولية.

المبحث الاول: الاطار العام لسياسات التجارة الخارجية في نهاية القرن العشرين

في هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة التجارية و أهدافها و محددات إختيار السياسة التجارية و أنواعها و آراء مؤيدي و معارضي على سياسة ثم نتطرق إلى أساليب الكيفية و الكمية لكل سياسة مع التطرق إلى كيفية عمل هذه الاساليب.

المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية الدولية

الأجدر هنا التطرق إلى مفهوم السياسة و الذي أجمع العلماء بصفة عامة على أنه فن الاختيار بين البدائل المتعددة، فقد عرف عبابو الطيب السياسة التجارية الدولية إتجاه معين في علاقاتها التجارية مع دول العالم الخارجي أما الحرية أو الحماية و تتم العملية باصدار القوانين و القرارات التي تنفيذ هذه السياسة.

كما عرفها رضا عبد السلام يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولةفي تجارتها الخارجية يقصد تحقيق اهداف معينة. فاذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل Alternative المطروحة و الممكنة ، فإن السياسة التجارية تمثل إختبار دولة معينة في علاقاتها التجارية مع الخارج الحرية أم الحماية و تعبر عن ذلك باصدار التشريعات و اتخاذ القرارات و الاجراءات التي تضعها موضع التطبيق[1].

و عرفها محمود يونس على انها عبارة عن مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الاخرى بقصد تحقيق اهداف معينة، أي أنها مجموع الاجراءات الرامية غالبا إلى تطوير و ضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كالرسوم الجمركية و الاعانات و نظام الحصص و غيرها، و التي تعتبر جميعها جزءا من السياسة التجارية للدولة[2].

عرفها بلقاسم زايدي على أن السياسات التجارية جزء من السياسات الاقتصادية الاخرى التي تستعين بها الدولة، لتنظيم علاقاتها التجارية مع الخارج في مجال الاستيراد و التصدير ، و ذلك من اجل تحقيق بعض الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية أو المالية.

---

[1] – رضا عبد السلام،" العلاقات الاقتصادية الدولية، بين النظرية و التطبيق"،– المكتبة العصر للنشر و التوزيع: جمهورية مصر العربية، سنة 2007، ص 70.

[2] – الدكتور محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة" ، دار المنهل اللبناني، بيروت ، سنة 2010، ص 99.

ما يجدر الاشارة إليه أنه هنا تم استعمال مصطلح الدولة الا انه قد لا ينحصر مفهوم التجارة الخارجية في مفهوم الدولة فيكون اكثر اتساع و يشمل اقطاب أو كتل مثل الكيان الصهيوني أو الدولة الفلسطينية. أو بعض المستعمرات مثل البوليزاريو و غيرهم حيث لا يكون اجماع دولي و اعتراف دولي بتشكيلهم دولة.

الفرع الأول: الاهداف المرجوة من السياسة التجارية

و هنا يمكن تقسيم الاهداتف إلى أهداف إقتصادية و اهداف سياسية و اهداف استراتيجية كما لا ننسى الاهداف الاجتماعية.

1 – الأهداف الاقتصادية: للسياسة التجارية الخارجية للقطر يمكن شملها في :

- تحقيق التنمية الاقتصادية و تحقيق الرفاهية.
- حماية الصناعات الناشئة و الصناعات من المنافسة الخارجية و توفير الجو الملائم ومرافقة الصناعات الناشئة.
- القضاءعلى الحجر في ميزان المدفوعات و تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات أو إعادة التوازن لميزان المدفوعات خاصة للدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها.
- العمل على وضع القدرة المالية للقطب، لاستعماله للتصدي لنفقات القطب .
- حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية و كذلك من السياسات الغير القانونية المتبعة من طرف بعض الاقطاب أو الشركات العالمية من اجل القضاء على التنافس مثل سياسة الاغراق.
- الحفاض على المصلحة الاقتصادية للقطب كالامن الغذائي.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي.

2 – الاهداف السياسية و الاستراتيجية للسياسة التجارية الخارجية :

- الحفاض على الاستقلال للدولة أو الكيان وتوفير الامن في الدولة (غذائيا و عسكريا).
- العمل على حماية الحلفاء و تدعيمهم من أجل الحفاض على الاستقرار الجيوسياسي و السياسي.
- العمل على تقوية مكانة القطب دوليا و القضاء على التباعية الخارجية و لما لا الريادة.

3 – الاهداف الاجتماعية للسياسة التجارة الخارجية:

فهنا تكون غالبا اهداف غير مباشرة.

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصلحة المزارعين أو المنتجين الصغار، و منتجي السلع الاستراتيجية للدولة التي تمثل أهمية حيوية للقطب.

- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة.
- حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة بالصحة أو المخالفة للمعايير الصحية كالكحول و سجائر التي تكون عليها قيود للاستراد.
- كما أن للتجارة الخارجية دور في توسيع القاعدة الاقتصادية للقطب المصدر حيث يهيء القطب الضروف المواتية من اجل عملية التصدير.

كما يجدلا الاشارة إلى أنه يمكن التمييز فيما يخص التجارة الخارجية بين الدول المصنعة و الدول المستهلكة و هنا يكون الفارق في الاهداف و الرؤى و تداخل المصالح للسياسات الخارجية و نظرا لإختلاف النظم الاقتصادية و مستوى وظروف التطور الاقتصادي التي يمر بها البلد أو القطر و درجة التقدم و التطورات الجارية في الاقتصاد العالمي كتزايد درجة التدويل المتسارع للانتاج و راس المال و زيادة نشاط الشركات العابرة للقارات و عددها و ظهور التكتلات و هذا ما يندرج تحت مصطلح العولمة. فلكل قطب اهدافه الخاصة به و منه يتم استعمال الوسائل الخاصة لبلوغ اهدافها.

و عموما هناك اتجاهين رئيسيين للسياسة التجارية الخارجية للاقطاب وهما :سياسة الحرية التجارية و السياسة الحمائية .

الفرع الثاني : المبادئ التي تقوم عليها السياسات الدولية[1]

و المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه سياسة تحرير التجارة الخارجية ، هو عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية ، و خفض الرسوم الجمركية و غيرها من الحواجز التي تعيق تطور العلاقات التجارية الخارجية ، و هنا يمكن التمييز بين سياسة الحرية المطلقة و نادرا ما تكون مطبقة على ارض الواقع و حتى في الدول الجد متطورة. بل يمكن عمليا أن تكون مطبقة في اطار اتفاقيات دولية بين عدة اقطار لتشكل منطقة تجارة حرة و التي قد تكون على شكل تكتلات كما يجدر الذكر ان سياسة تقييد التجارة الخارجية غالبا ما يكون التقييد أقل 100% أي ليس مطلقا أى أن تكون واقعيا نسبة من التقييد أو التقييد يكون في عامل من العوامل أو في منتوج من المنمتوجات و هذا واقعيا أي عمليا أما ما يتم تناقله في وسائل الاعلام قد يكون خلاف الواقع المعاش حيث غالبا ما نجد في كافة الاقطار مافيا التجارة الخفية أو التهريب و غيرها . كما أنه يبقة عاملا الرقابة

[1] – د محمد دياب، مرجع سابق،ص302

في معظم الدول ضعيف فمثلا في دولة ما أذا قمنا بحساب عدد أعوان الجمارك فإنه لا يتعدى عدد عمال اكبر شركتين في هذه الدولة و كذا عامل المساحة و التضاريس.... الخ.[1]

فالبرغم من ان بعض الدول تستعمل سلطتها العامة للتاثير بطريقة أو بأخرى في اتجاه المبادلات الدولية و انسياب السلع و الخدمات عبر الحدود و في حجمها ، أو في الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات و هي تهدف إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الاجنبية ، و هذا هو المبدأ اللأساسي الذي تقوم عليه سياسة الحماية.

المطلب الثاني: محددات اختيار السياسة التجارية داخل القطب

من المنطقي أن تحديد طبيعة السياسة المنتهجة داخل القطب يكون على أساس دراسات تجريبية واقعية تحليلية من قبل اهل الاختصاص و من المفروض أن يكونو رجال اقتصاديون بالاعتماد على معطيات واقعية غير أن الواقع أن لرجال السياسة ضلوع في اختيار و تحديد نوع السياسة الواجب اتباعها. و هذا لما يوجد من تداخل بين قطاع المال و السياسة. وهنا تختلف الصلطة المتخذة القرار لحساب من يعتلي قيادة القطر .

فرغم أن بعض الدول تعتمد الطرق العلمية اعتمادا على فرق مختصة لتحديد السياسة التجارية الخارجية الواجب اتباعها و خاصتا الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية إلا أنه دائما نجد نسبة كبيرة من تأثير الجهة الحاكمة (رجال السياسة). و هنا يجدر الذكر الاقطاب تقوم باختيار نوع السياسات المتبعة سواء الحرية أو التقيد و ذلك بما يتماشا غالبا مع مصالحها القومية خاصا في الدول المتقدمة و يمكن أن تتعدى ذلك إلى مصالح شخصية للطبقة الحاكمة في بعض الاقطاب . و من العوامل التي يمكن أن تؤثر في اختيار نوع السياسة[1]:

- طبيعة و نوع النظام الاقتصادي السائد.
- الاهداف الاقتصادية المراد تحقيقها.
- درجة مستوى النمو الاقتصادي في القطر.
- الظروف الاقتصادية التي يتميز بها القطر.
- المنافسة غير المتكافئة من جانب الاقطار الاخرى.
- مدى عمق وقوة الروابط الاقتصادية بين الاقطار و العالم الخارجي أي مدى الاعتماد عليه.

[1] – رضى عبد السلام،مرجع سابق ،ص85

[1] – طارق فاروق الحصري، "الاقتصادالدولي "، المكتبة العصرية،الطبعة الاولى 2010، مصر، 103- 204.

– الضغوط التي تمارسها المنضمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للانشاء و التعمير و منظمة التجارة العالمية و التي أصبحت منظمة المتخصصة في تحرير التجارة في العالم خاصة؟ في ظل العولمة.

– الضغوط الممارسة من طرف الدول الكبرى لزيادة الحرية للاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي.

مدى تطور انظمة تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و هنا يجدر الذكر أن بعض أو أغلب الدول المتطورة تعمل على تطوير قدراتها في مجال الاعلام بل و اكثر من ذلك فإنها تعمل على تسطير استيراتيجيات على المدى البعيد و قد يتعدى كل الحدود الانسانية و المثال على ذلك أنه اغلب وسائل الاعلام و التصريحات في القرن 20 بخصوص فيروس كورونا 19 أنه فيروس تم خروجه من مخابر دول متقدمة ، و من احد اهم السيناريوهات و الفرضيات أن الفيروس تم اصطناعه مخبريا و عملو على إخراجه و تركه ينتشر في أرجاء المعمورة. و من بين الاهداف من وراء ذلك هو العمل على تسويق على اوسع نطاق للقاح المضاد و بالتالي جني اموال باهضة من وراءه علما أن أغلب المخابر المصنعة للقاح مملوكة من طرف دول المتقدمة خاصتا و أن هناك حرب تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و الذي يمكن أن يكون من بين الاقطاب التي ستقود العالم مستقبلا و من بين الفرضيات أنه هذا الفيروس ليس خطير بالدرجة التي يسوق له اعلاميا و هناك نوع من الحرب السيكولوجية حيث يتم الترويج لمادة اعلامية لا يمكن كبحها أو ايقافها فهي عابرة للقارات و هذا له أثر كبير لاختيار الدول للسياسة المتبعة في هذه الضروف ، و تحت طائلة عقويات اقتصادية خاصتا في حالة عدم الامتثال لتوصيات المنضمات العالمية مما قد تتعرض للعقوبات و هذا في ظل العولمة . فقد اجمعت الادبيات في مجال التجارة الدولية إلى تقسيم السياسات التجارية إلى نوعين و كل نوع له أنصار و معارضين و ذلك كما يلي:

فرع 01: سياسة حرية التجارة[1]

لقد نادى النقديون بالحرية الاقتصادية المطلقة خلال السبعينيات في نظرهم أن قواعد الطبيعة هي من تساهم حسبهم التوازن الاقتصادي عن طريق ما سميا باليد الخفية و قد نادى من قبلهم رواد المدرسة الكلاسيكية مثل سميث و دافيد ريكاريو كما كانت شعارات رواد المدرسة الطبيعية التي عرفو بعبارة الشهيرة يعمل دعه يمر و القصد من وراء سياسة التجارة الحرة أن تترك التجارة الخارجية حرة دون تدخل أو أي نوع

[1] – رضا عبد السلام، نفس المرجع، ص 83.

من القيود و هنا تكون التفق الحر للسلع و الخدمات و الاستثمارات عبر كافة حدود الاقطار و مهما كانت صور هذا التدفق.

و في القرن 20 و في ظل العولمة و تزايد درجات التحرير رغم ذلك فواقعيا لا نجد تحرير 100% مئة بالمئة خاصتا في عصر تكنولوجيا الاتصال و عصر المنصات الالكترونية للتجارة ،الأقمار الصناعية . رغم هناك تصريحات رسمية من طرف بعض الاقطار على نية إنشاء مناطق تبادل حرة. فكل دولة أو كيان يعمل على تعظيم أرباحه و جلب اقصى النفع.

و يستند انصار مبدأ تحرير التجارة الخارجية من القيود إلى الحجج و الذرائع و المبررات التالية.

يتحجج المدافعون عن مذهب حرية التجارة إلى أن هناك العديد من المزايا التي يمكن الاستفادة منها عند تطبيق سياسة حرية التجارة و هي تشمل على :

1 – الترابط الموجود بين الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة و النمو الاقتصادي : فالدراسات التي قام بها مئيدو الانفتاح أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية كان من أسبابه الانفتاح الاقتصادي و خاصتا المرتبط بالتجارة الخارجية ففي ظل ثبات عوامل الانتاج فإن الانفتاح يؤدي إلى نشر المعرفة و التكنولوجيا التي تعمل على رفع معدلات نمو الدخل.

مستدلين بذلك بتجربة دول شرق آسيا تشير أن القوة المحركة الرئيسية لنمو كانت بسبب الصادرات. فعملت التجارة على توسيع الاسواق و سمحت للبمنتجين المحليين بالاستفادة من وفرات الحجم.[1]

مما أدى إلى تطوير تكنولوجيا جديدة، و خففت من قيود النقد الاجنبي مما ادى إلى تقوية صناعات معينة للتصدير و حماية الصناعات المنافسة للواردات.

2 – استفادة القطر من التخصص و التقسيم الدولي للعمل.فيرى أنصار الحرية أن تحرير التجارة بين الاقطار ، يجعل كل قطر يتخصص في إنتاج سلعة المناسبة لضروفها الطبيعية و لتوافر عوامل الانتاج لديها أي استغلال الميزة النسبية. فتكون تكاليف الانتاج منخفضة و بالتالي إكتساب ميزة تنافسية كما أن كبر حجم السوق يؤدي إلى تقسيم العمل الذي يكون اكثر فعالية.

3 – رفع مستوى الآداء و الجودة و تحقيق سيادة المستهلك

أن الحرية تؤدي إلى رفع المنافسة و بالتالي كل مؤسسة تسعى جاهدة إلى انتاج سلع بكميات و مستويات جيدة ترضى الاذواق على اختلاف انواعها أي إنها تحقق الجودة أي تلبية رغبات المستهلك بالنوعية المرغوبة و

[1] –محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 304.

هنا يكون المستهلك هو السيد و تكون الجودة متوفرة باسعار تنافسية أي العمل على رفع آداء الشركات المتنافسة.

4 – الحرية تؤدي إلى إنخفاض اسعار السلع الدولية:

تعمل الحرية على إنخفاض اسعار السلع المستوردة التي تكون تكلفة انتاجها في الداخل مرتفعة ، مما سيوفر على الدولة ويؤدي إلى زيادة في دخلها الحقيقي.

5 – الحرية تحفز على التقدم الفني و التكنولوجي:

فسياسة الحرية تعزز التنافس بين الاقطار و الشركات المنتجة للسلع مما يؤدي إلى البحث على تحسين و سائل الانتاج من أجل تطوير إنتاجه أو الابتكار بإدخال تحسينات على المنتج و يكون هذا بتشجيع الابحاث العلمية كما قد يستفيد من الورادات لنقل التكنولوجيا.

6 – الحرية تحد من انتشار ضاهرة الاحتكارات :

حسب مؤيدي الحرية فإن الاحتكار يكون صعب على الشركات و نجد غالبا المنافسة في جميع المجالات.

7 – الحرية تتيح الاستفادة من وفرات الانتاج الكبيرة: يقصد به انصار الحرية التجارية أن المؤسسات الانتاجية تصل إلى احجامها المثلى. فقد يحدث في حالة سياسة التقييد فإن المؤسسات الانتاجية في الدول الصغيرة، قد لا تتمكن من الوصول إلى احجامها المثلى، بسبب ضعف الطلب المحلى عن منتوجاتها بسبب صغر السوق بالدرجة الاولى فإن عملية فتح الاسواق و السماح لها بولوج اسواق جديدة، يتيح لها فرصة التوسع و الوصول إلى احجام مثلى و الاستفادة من مزايا اقتصاد السلمي (الحجم)[1].

الفرع الثاني: سياسة الحماية في التجارة ما بين الاقطاب

كما أن لانصار الحرية مجموعة من الحجج لتأييد توجههم. فكذلك أنصار الحماية فلهم وجهة نظرهم او حجهم التي يعتمدون بها لتأييد الحماية كحجة الصناعات الناشئة ، تحسين معدل التبادل التجاري (شروط التجارة)، تخفيض معدلات البطالة و زيادة حجم التوضيف في صناعات معينة ، تنويع الانتاج، مقاومة الاغراق، الدفاع الوطني تحسين الميزان التجاري لتحقيق التنمية و الرفاهية الاجتماعية[1] و سنقسم الحجج إلى :

1 – الحجج ذات البعد الانتمائي للحماية التجارية:

[1] – محمد دياب، " التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 307.

[1] – بلقاسم زايري،" المالية و التجارة الدولية" النشر الجامعي الجديد 2015، ص 262.

1-1– ضمان الامن الاقتصادي: يقول انصار هذا المبدأ أن الحماية تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي في حيث ظروف السلم، و في صمود القطر في ظروف عدم الاستقرار و الحروب . فقد تؤدي الحرية إلى تحول المجتمع من مجتمع انتاجي إلى مجتمع استهلاكي تصبح الكيانات قابعة دوليا و بالتالي لا تحقق اكتفاؤها الذاتي مما تجعلها تابعة اقتصاديا و بالتالي هو نوع من الاستعمال الاقتصادي و رغم ان هذا السلوك ينافي و يخالف مبدأ التخصص و تقسيم الدولي للعمل.

1-2– ضمان الامن الغذائي (السلاح الاخضر):

يتضمن الدول اكتفائها الغذائي و ذلك بحماية الانتاج الزراعي من المنافسة الاجنبية و كذا حماية من اندثار عاداتها و تقاليدها التي كانت تتوفر على اساليب بدائية بعيدة عن التكنولوجيا الحديثة و المواد الكيميائية المستعملة خاصتا في التخزين المواد الغذائية السريعة التلف، لأن الحرية قد تؤدي إلى ضرب الزراعة فيها بسبب المنافسة الاجنبية ، مما يحتم على المزارعين بالتخلي عن حرفتهم و الذين يمثلون قطاعا استراتيجي في البنية الاجتماعية للبلد.

1-3 – الحفاض على الهوية الوطنية:

يرى البعض أن تشابك العلاقات الاقتصادية يؤدي إلى عموم الاختلاط و ذوبان المجتمعات في بعضها البعض و اندثار الفواق بينهم، و هذا ما نلاحضه في القرن العشرين و ما تحدثه العولمة تدريجيا في المجتمعات، و الذي قد يصل إلى حد فقدان الهوية الوطنية لهذه الامم، و هو ما تعمل بعض الدول على ترسيخه حاليا.

2 – الحجج الموصولة بالطابع الاقتصادي:

2-1 – حماية الصناعات الوطنية الوليدة أو الناشئة infant Indastry/ startup : ففي القرن التاسع عشر طرح الاقتصادي الالماني فريدريك ليست frédérique liste فكرة دعا من خلالها إلى حماية الصناعات الالمانية الناشئة من منافسة منتجات الصناعات الانجليزية الاكثر تقدما [1] حيث خلصت نظرية على وجوب الحماية بالنسبة السلع الناشئة طوال مرحلة الحضانة إلى أن تصل مرحلة الناشئة ، و يكتمل نموها، و ان تتموقع في الاسواق الخارجية. و هذا عامتا يخص الدول المتخلفة.

2– 2 – اجتداب رؤوس الاموال الاجنبية عن طريق الاستثمار:

1 محمد دياب، " التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 308.

قد تشجع الحماية الشركات الاجنبية على الاستثمار عن طريق انشاء فروع لها داخل البلد المتبع للسياسة الحماية و ذلك تفاديا لتكاليف التي تفرضها الدولة على المنتوجات المستوردة من الخارج.

2 – 3 – تنويع الانتاج داخل القطب: يعتبر رواد الحماية أن توزيع في القاعدة الانتاجية للبلد و عدم اقتصاصه في انتاج واحد او سلعة واحدة. يجعل البلد اكثر صمودا للتقلبات و الصدمات الاقتصادية الدولية العنيفة التي قد تؤثر مباشرة على مركز الدولة المالي.

2 – 4 – خفض معدلات البطالة:

ان عمليات الحماية التي تقوم بها الدول تساعد على تحريك عجلة الاقتصاد الداخلية، و ذلك عن طريق تشجيع المنتوج الداخلي أي العمل على تشجيع الاستثمارالداخلي بسبب الفرصة المتاحة بسبب ارتفاع اسعار المواد المستوردة و بالتالي احلال السلع المنتجة محليا محل الواردات و منه توفير الشغل (مناصب عمل) و القضاء على شبح البطالة.

2– 5 – الحماية كمصدر مالي من مصادر ايرادات الدولة :

تلعب الايرادات الواردة من الرسوم الجمركية دورا رئيسيا في تعزيز المالية العامة للدولة و تحقيق فائض او توازن في الميزانية العامة عند الكثير من الدول.

2 – 6 – تعزيز موقع الدولة التفاوضي:

أن فرض القيود على الواردات يعزز موقف الدولة في التفاوض مع الدول الاخرى حول التبادل التجاري و عقد الاتفاقات و المعاهدات التجارية خاصة و ان كان لها سوق واعد و فرص الاستثمار.

2 – 7 – الحماية بقصد تحسين شروط التبادل التجاري الدولي:

يرى رواد الحماية على أنه عند فرض رسوم جمركية على سلع معينة مثلا فإن الدولة المصدرة ستقوم بخفض اكثر سعر السلعة المراد تصديرها و هذا من اجل المنافسة الداخلية للبلد المستورد و هنا تكون الدولة المستوردة سوف تستطيع الحصول على كمية معينة من الواردات في مقابل كمية اقل من الصادرات. و بالتالي تحصل على واردات بثمن أقل إلا أن ثمن تخفيض هذه السلعة انما يتوقف على ظروف انتاجها و مرونة عرضها [1]

.2 – 8 الرسم الجمركي لمكافحة الاغراق الاجنبي :

[1] – يوسف رشيد ،"اساسيات التصدير كادات للتقويم الهيكلي – حالة الجزائر –اطروحة الدكتوراه"، جامعة وهران 2004-2005 ص71

عرف الاغراق على أنه يتم بيع منتوج بسعر أدنى في سوق التصدير منه في سوق بلد الام. و ببساطة ما هو شائع على أنه شكل من التميز السعري Price discrinnation . أن الحجة للحماية هي أن الاغراق بواسطة المنشآت الاجنبية في البلد الام هو في الحقيقة غير عادل، و يمثل تهديدا للمنتجين المحليين نظرا لسعر المستورد المنخفض، لذلك فإن الرسم الجمركي يمكن أن يلغي ميزة السعر الغير العادل للمنشأة الاجنبية[1].

من خلال عرضنا لسياسة الحماية فإنه يمكن استخلاص عدة آثار سلبية على الاقتصاد المحلي ، حيث الشعوب التي دولها تمارس الحماية فهي شعوب مقتادة مغلقة تشكل نوع من انواع الركود و الخمول حيث لا تستغل الميزة النسبة، و عوائد التخصص الدولي، و انعدام الديناميكية الاقتصادية ، انعدام الخيارات لدى المستهلكين و يتميز اقتصادها بضعف مستوى الابتكار و الانغلاق و ضعف التبادل الدولي و يشجع الانطواء و الوطنية[2].

المطلب الثالث: واقع السياسات التجارية الدولية العملية العالمية

حسب الدكتور محمد دياب فإن من النادر عمليا أن يتم اتباع سياسة واحدة في مجال التجارة الدولية الخارجية. فإن اكثر الدول التي تنادي بالحرية فنجد أنها تستعمل عمليا نوع من القيود لحماية مصالحها.

فنجد كل من الولايات المتحدة الامريكية و كثير من الدول الاوروبية تقدم الدعم لمنتوجاتها الزراعية. فاليوم و في ظل العولمة و المؤسسات الدولية كمنظمة التجارية العالمية التي تعتبر كوسيلة لفرض الحرية حيث يعتبر شرطا أساسيا من شروط الانظمام اليها و كذلك في ظل العدد الكبير من الشركات العالمية العامرة للقارات التي لها نصيب هام من التجارة البينية (بين فروعها) المتواجدة في مختلف القارات في ظل التطور اللامسبوق في مجال الاعلام و الاتصال بواسطة الاقمار الصناعية، إلا أن لا يمكن التكلم عن الحرية المطلقة بل هناك درجات من الحرية أو التقييد.

فرع الاول : الواقع قبل القرن العشرين

فبالعودة إلى التاريخ نجد أن من بين جميع الدول لم تمارس التجارة الحرة المطلقة باستثناء بريطانيا و نسبيا فرنسا بين عامي 1860 و 1914 و الحرية لم تشمل الخدمات العامة الاساسية كالمياه و الطاقة و الاتصال و التعليم[1] و نظرا لنوع من التفوق على كل من المانيا و الولايات المتحدة الأمريكية قد حثت هيئة الدول السائرة

[1] – معروف جيلالي، " التجارة الخارجية : معطيات جديدة و اثارها على دول الجنوب"، مرجع سابق ذكره، 11.

[2] – كامل بكري،" الاقتصاد الدولي التجارة الخرجية و التمويل"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 134 – 144.

[1] – هاري شات، الديمقراطية الجديدة بدائل للنظام العالمي ينهار، الترجمة العربية، الشركة العالمية للكتاب،بيروت،2003،ص112-113

في طريق التحول الصناعي إلى اتباع سياسة التحرير بفتح اسواقها. فعقدت بريطانيا و فرنسا عام 1860 معاهدة كوبدن، التي على اثرها انهت فرنسا السياسة الحمائية التي كانت تتبعها . و في هذه الحقبة من الزمن رفضت كل من الولايات المتحدة الامريكية و المانيا فتح حدودها للمنتوجات البريطانية و الفرنسية متبعتا بذلك سياسة حمائية و دعا عدد من الاقتصاديين أمثال هنري كارت في الولايات المتحدة ، و فريديريك ليست في ألمانيا إلى ضرورة حماية المنتوجات الوطنية الصناعية من غزو السلع البريطانية و الفرنسية.

اما في سنة 1923 إلى عام 1929 الفترة التي عقبت الحرب ساد من جديد مبدأ عدم تدخل الدولة و عرفت بفترت الرواج حيث حققت الولايات المتحدة الامريكية تقدما كبيرا و حققت ثراء كبيرا و كان من مصلحتها اتباع سياسة الحرية حيث عرفت وفرات انتاج كبيرة و كانت في البحث عن اسواق خارجية جديدة لترويج سلعها.

أما بحلول سنة 1929 حيث عرف العالم ازمة " الكساد العظيم" الذي ضرب الاقتصاد العالمي. هنا تسارعت الدول لتطبيق سياسات لحماية باستعمال الاساليب الكمية و الكيفية خاصتا مع نشوب الحرب لعالمية الثانية.

أما في سنة 1946 و في ايطار الامم المتحدة بدات المفاوضات التي افضت عام 1947 إلى ما سمى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GAAT التي تطورت إلى منظمة التجارة العالمية OMC في أوت 1995. و التي كانت آداة لتطبيق مبدأ حرية التجارة التي يرون انها وسيلة لنمو مجمل اقتصادات العالم.

إلا أن الاقتصادي الالماني هورست افهيلد في كتابه " اقتصاد يغدق فقرا". أن البيانات الاحصائية لا تدعم النظرية الزاعمة بأن تحرير التجارة الخارجية يؤدي حتما إلى نمو محل اقتصاديات العالم.

نلاحظ أن كل من بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ تتميز باقتصاديات متطورة صغيرة الحجم فهي اول من أسس في أوروبا اتحادا جمركيا عقب الحرب. و الذي توج بتأسيس الاتحاد الاوروبي. و على خلاف الولايات المتحدة الامريكية التي تتميز بسوق داخلي واسع فهي تطبق تعرفة جمركية عالية نسبيا. و التي اتجهت نحو الانخفاض تدريجيا وفقا لمتطلبات اتفاقية GAAT.

فمثلا في اواسط القرن التاسع عشر قامت انكليترا بتحرير تجارتها و هذا راجع لتفوقها الاقتصادي و التكنولوجي . أما باقي البلدان التي لن تقم ببناء اقتصاد قوي و منافس فهي تقوم بالحماية بدرجات متفاوتة إلى

أن تتمكن من بناء اقتصاد قوي. فمعضم الدول تقريبا عندما الزمت بتخفيض الرسوم الجمركية ، لجات في الوقت نفسه إلى تطبيق قيود غير جمركية[1].

ممثلا اليابان اتبعت في سنوات ما بعد الحرب العالمية سياسة فرض لحصص على الاستيراد ثم في 60 الستينات من القرن الماضي الغت نظام الحصص إلا أنها فرضت رسوما جمركية عالمية على الاسترداد، و ظلت قائمة حتى التسعينات القيود الكمية على استيراد أنواع معينة من السلع.

الفرع الثاني: بعد القرن العشرين وفي كنف العولمة

ففي بداية القرن 20 تفشت ظاهرة العولمة Globalisation ، و نمت من خلالها العولمة الاقتصادية التي يقصد بها زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول على السمتوى العالمي، من خلال زيادة حجم و نوعية ، التبادل التجاري السلعي و الخدمات بالاضافة إلى انتقال رؤوس الاموال و التكنولوجيا بين الدول المختلفة و هذا ما تسعى له الولايات المتحدة الامريكية إلى امركة العالم و جعله تحت سيطرتها و الاستفادة من خيرات العالم و بالتالي اضمحلال الحواجز أمام مصالحها.

و رغم هذه السياسات فكثير من العلماء الاقتصاديين يرون أن النظام الراس مالي سينهار كما انهار النظام الاشتراكي فقد شهد العالم موريس اليه (متحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد) " إن النظام الاقتصادي الراس مالي يقوم على بعض المفاهيم و القواعد التي هي أساس تدميره اذا لم تعالج و تصوب تصويبا عاجلا". و كما تشهد توالي الازمات الاقتصادية كازمة الانكماش الاقتصادي لسنة 2009 في ظل الازمة المالية التي شهدها العالم. ففي ظل هذه الازمات كشف الاحصائيات عن تعرض صادرات الصين لاكبر تراجع لها منذ نحو 13 سنة، و التي اتسمت في الفترة الاخيرة بنمو غير مسبوق في مستويات الفائض التجاري لتصبح صاحبة ثالث أكبر اقتصاد على مستوى العالم، و كان الركود بسبب ركود الاسواق الخارجية، لا سيما أسواق الدول المتقدمة.

فرغم أن الصندوق الاحتياط الدولي و كما اشرنا أنه أدات من ادوات السياسة الدولية التي يستغلها كبار الدول في العالم من اجل المزيد من الحرية إلا أن بوقوع ازمة عالمية و مع دخول اوباما إلى البيت الأبيض بحقيبة

[1] – مصطفى غمواسي ،احمد عبد الفتاح واخرين "الازمة الاقتصادية وتداعياتها على الشرق الاوسط" دار جليس الزمان للنشر و التوزيع الطبعة الاولى2009،الاردن ،ص 125-151

حلول و المتمثلة في خطة تحفيزية احد بنودها " اشتري السلع الامريكية " ينص على حظر شراء الحديد و والحديدالصلب الاجنبيين من اجل مشاريع بنى تحتيه لنمو خطة الانعاش. و هذا ما يعرف في الادبيات الاقتصادية سياسة الحماية التي تحد من المنافسة الدولية .

كما يرى المحللون ان الساسة الذين يقودون الحكومات، أذ ما أن يشعروا بتزيف في الوضائف " ارتفاع معدل البطالة" و تراجع او تجمد الاجور، فإنهم يلجؤون إلى الاجراءات الحمائية.

ففي هذه الفترة خصصة الادارة الامريكية 150 مليار دولار من خلال حوافز مالية تتضمن اعفاءات ضريبية مدتها سنتين منها 100 مليار للافراد و 50 مليار للشركات 1% كما قامت بتخفيض في عام 2007ب 4.2 بالمئة ونسبة التضخم 3.2 بالمئة اي ان السعر الحقيقي للفائدة 1بالمئة و في مطلع عام 2008 أصبح سعر فائدة % 3 و التضخم 4,1% أي سعر الفائدة الحقيقي سلبي 1,1%- كما أن سعر الفائدة في اليابان معدوم .

لذلك نرى ان معظم الدول تحتفظ مع ذلك بأدوات معينة لتنظيم حركة الصادرات و الواردات. بهدف حماية المستهلكين و المنتجين على حد سواء، و ضمان الامن القومي، و لتحسين شروط التفاوض مع الشركاء التاجرين.

المطلب الرابع: طرق تطبيق السياسات التجارية

هناك أنواع من الادوات و الاساليب المختلفة التي تستخدمها الدول و الكيانات لتحقيق السياسات التجارية المتعبة، و هنا يمكن تقسيم هذه الادوات إلى نوعين من حيث طبيعتها، إلى القيود **التعريفية و القيود الغير تعريفية**[1]**:** كما أن بعض الاقتصاديين قسمها إلى **الوسائل المحفزة**، التي تشجع على زيادة الصادرات و التقليل من الواردات، كالرسوم الجمركية و الاعانات و تغيير سعر الصرف، **و الوسائل المقيدة** التي تمنع أو تحد من قيام بعض العمليات التبادلية، كالحظر و نظام الحصص و تراخيص الاستيراد. إلى أن الوسائل المحفزة التي هي في الغالب عبارة عن أدوات اقتصادية، تعتمد على الاساليب السعرية، التي تؤثر في تيارات التبادل عن طريق التاثير في اسعار الصادرات و الواردات.

و هي عبارة عن ادوات إدارية في الغالب ، تستخدم ما يسمى الاساليب الكمية، التي تؤثر في تيارات التبادل تأثيرا كميا مباشرا.

[1] – بلقاسم زايدي: المالية و تجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص 262.

الفرع الاول :الاساليب التنظيمية[1] تشكل الايطار التنظيمي التي تحقق في داخله المعاملات التجارية الدولية، مثل المعاهدات، الاتفاقيات التجارية و وسائل الحماية الادارية كما يجدر المشار إلى أسلوب التسويق الذي يعمل على مخاطبة الرح الوطنية و استعمال أساليب التسويقية عن طريق التشجيع على استهلاك كل ما هو وطني عن طريق الاقناع الادبي كما هناك عدة طرق خفية أو النوعية تعمل على كبح التصدير أو الاستراد من جانب واحد دون مراجعة الشريك التجاري و من الطرق الاكثر انتشارا التشدد في تطبيق اللوائح الصحية، الحواجز التقنية ، قواعد المنشأ، الرسوم و الاعباء الداخلية، معايير الجودة ، اشتراطات حماية البيئة و السلامة .

1 – الوسائل المحفزة (الاساليب السعرية):

1 – 1 – الرسوم الجمركية:

يمكن تعريفها على انها مبلغ مالي تفرضه الدولة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية دخولا او خروجا. غالبا ما تستمع الدول المنتجة للمواد الاولية الرسوم التصديرية، بقصد مكافحة التضخم و تراكم الارصدة الاجنبية لديها نتيجة ارتفاع الاسعار العالمية و زيادة العائدات التصديرية ، أما الرسوم الواردات و هي الوسيلة التقليدية لتطبيق سياسة الحماية التجارية.

و هنا يجدر تعريف التعرفة الجمركية حيث نجد في كل دولة قائمة للرسوم الجمركية المفروضة على مختلف السلع المستوردة، و تسمى هذه القائمة بالتعرفة الجمركية و هي انواع:

التعريفات الاتفاقية (تعاقد دولي)، التعريفات الفرضية (تفرضها الدولة ، إرادة تشريعية دخلية).

كما يجدر الاشارة ان سعر الضريبة او الرسم المفروض قد يكون رسم بسيط حيث التمييز في تطبيقها مع أطراف التبادل. التعرفة المزدوجة حيث يكون هناك سعرين سعر عادي و سعر اتفاقي يعمل به في حالة وجود اتفاق. التعرفة المتعدد يشتمل عدة مستويات من الاسعار حسب البلد الذي تاتي منه. أما التعرفة التفضيلية وجدة سنة 1956 في مؤتمر GAAT و بتطبيق النظام التفضيلي على الدول المتخلفة، و لا يمكن ان تسري على الشركاء التجاريين الذين يطبقون فيما بينهم نظام الدولة الإكثر رعاية.

كما انه من الممكن التفرقة بين انواع الرسوم الجمركية اما على أساس كيفية تقدير الرسم فنميز بين عدة اشكال . رسوم نوعية "نوعية السلعة" Specifics Tariffs ورسوم حسب القيمة Advalorem Tariffs و رسوم مركبة Compound Traffs أو على أساس الغرض المنشود و هنا نميز بين الرسوم المالية و الرسوم الحمائية إلى أنه يتعذر دائما معرفة النية وراء فرض الرسم ان كانت نية الحماية أو لا فإعتبرها

[1] – محمد دياب "التجارة الدولية في عصر العولمة " ، مرجع سابق ذكره ص317

برلر رسما ماليا إذا كانت الصناعات المحلية المماثلة تخضع لضريبة تضاهي هذا الرسم المفروض. أو كانت لا تنتج أصلا في الداخل.

و يوجد طريقتين لتحليل آثار التعريفة الجمركية على الدولة الصغيرة و الدولة الكبيرة: أولا: تحليل التوازن العام General equilibrucm Analyses

الثاني: تحليل التوازن الجزئي Partial equilibrium Analyses

يستخدم في الصناعة المحددة لتحديد النتائج المباشرة لتعريفة الجمركية المعروضة على المنتوج المستورد في الدولة المعينة.

1 – 1 – 1 – آثار الرسوم الجمركة باستعمال تحليل التوازن العام[1]:

1 – تأثير الرسوم الجمركية على الاسعار و الكميات المستوردة و المنتجة: فإنه بصفة عامة تطبيق رسوم على السلع المستوردة، يؤدي إلى دخول السلع إلى السوق باسعار مرتفعة ، و بالتالي نقص الكمية المستوردة منها، و تشجيع انتاج هذه السلعة محليا.

- فاذا كان عرض السلعة في الدولة المستوردة كبير المرونة ، فإن سعرها لا يرتفع ارتفاعا محسوسا بعد فرض الرسم الجمركي و العكس صحيح.
- فإذا كان الطلب على السلعة في الدولة المستوردة كبير المرونة، فإن ارتفاع سعرها في هذه الدولة يكون محدودا نسبيا. و العكس صحيح. و إذا كانت المرونة معدومة فإن الرسم لن يؤثر على الكمية المستوردة.
- إذا كان المصدر يقتصر فقط على سوق الدولة المستوردة ، إي أن العرض الخارجي من البضاعة غير مرن، فإن المنتج الاجنبي سيتحمل جزءا من عبأ هذا الرسم الجمركي. من خلال تخفيض سعر السلعة.

اذا كانت الدولة المستوردة لها سوق كبير و يؤثر طلبها في السوق الخارجي فان فرض الرسم على وارداتها يؤدي الى تقليل حجم هده الواردات مما يؤدي الى انهيار السعر العالمي للسلعة.

1-1-2 تاثير الرسم الجمركي على الاستهلاك:

[1] – محمد دياب، " التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 322.

ان فرض الرسوم الجمركية على السلع الاستهلاكية يؤدي الى رفع سعرها في السوق مما يؤدي حسب مدى مرونة الطلب يكون الاثر على الاستهلاك ففيه يترتب انخفاض الكمية المستهلكة من السلع او هروب المستهلك و اختيار البدائل.

1-1-3 تاثير الرسم الجمركية على موارد الدولة المالية :

هنا يتوقف التاثير على الهدف المرجو وراء فرض هذا الرسم ،فقد يبتغى منه الحصول على موارد مالية للدولة،او يستعمل لهدف حماية الصناعات المحلية وغالبا ما تؤدي مباشرة الى انخفاض الواردات

1-1-4 : تاثير الرسوم الجمركية على توزيع الدخل الوطنيBIB

حسب تحليل الكتري فان الاسترداد هو عامل يرتبط بمستوى الدخل الوطني بعلاقة عكسية .ففرض الرسوم يؤدي الى انخفاض الميل الحدي للاسترداد مما يؤدي الى زيادة الدخل الوطني و بالتالي اعادة توزيع الدخل الوطني بين المنتجين و المستهلكين.

1-1-5 :تاثير الرسوم الجمركية على معدلات التبادل

هنا نكون امام حالتين :اذا كان عرض السلعة الاجنبية شديد المرونة فانه سيخفض حجم التجارة مع بقاء معدلات التبادل على ما هي .و عبئ الضرائب سيكون على عاتق دولة اكثر من اخرى و ان كان عرض السلع الاجنبية غير مرن فانه ستحسن الدولة من معدلات تبادلها مع العالم الخارجي .بزيادة حجم السلع المستوردة مقابل السلع الوطنية .و يتوقف هذا على حسب المرونات للسلع وللمنتوجات التي يتضمنها التبادل ،ويتوقف على ردود فعل الدول الاخرى.

1 – 1 – 2 – آثار الرسوم الجمركية باستعمال تحليل التوازن الجزئي:[1]

1 **الآثار على القطر الصغير:** لما يقوم القطر بفرض تعريفة جمركية على السلع المستوردة فإن يؤدي إلى النتائج التالية:

- ثبات الاسعار العالمية للمنتوج ($Pm = 10$) .
- ارتفاع اسعار السلع المستوردةمحليا بمقدار التعريفة الجمركية مثلا ضريبة 50 % على سلع المستوردة

أي : $P_T = P_m + TP_m$

$P_T = P_m . (1+50\%)$

بالنسبة للمنتج الفرد و بالنسبة للمستهلك في الدولة الصغيرة.

- ارتفاع الانتاج المحلي من 20 إلى 40 وحدة اي المسافة F_g ، و ينخفض الاستهلاك المحلي من 90 إلى 70 وحدة (المسافة ed). و الاستيراد انخفض من 70 إلى 30 وحدة و يعبر عنها بالمسافة ($Zy = fg+ed$) ، و هنا في حالة ضريبة جد مرتفعة حيث السعر سيفوق P_e سعر التوازن حالة صغر واردات فإنه سيتم انتاج كل السلعة داخل البلد و هنا نسمي هذا النوع من الضريبة ضريبة مانعة للاستيراد Tariss Prohibitive.

- الدولة الصغيرة بنفسها هي التي تتحصل على الضريبة الجمركية اجمالا و يمثل المستطيل ($PL - PM$). $M = bf. Ef = BCEF$

- تنخفض رفاهية الدولة الصغيرة.

الشكل(3-1) : أثر ضريبة الاسترداد على الدولة الصغيرة في اطار

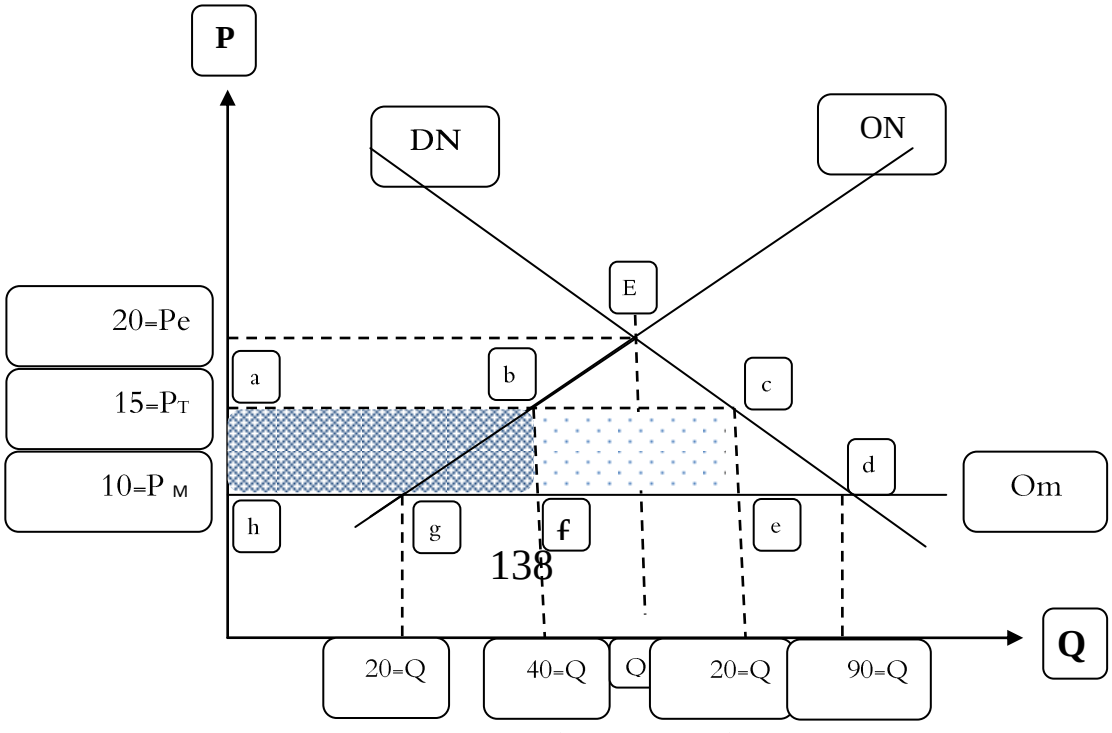

ON: العرض الوطني

DN: الطلب الوطني

PM: السعر العالمي

Pt : السعر بعد الضريبة

T: معدل الضريبة

E: التوازن

OM: العرض العالمي قبل فرض الجباية

$[Q_2\ Q_3]$ تصدير عبر الجمركة

$[Q_1\ Q_4]$ تصدير قبل الجمركة

ACEH اقتطاع من القدرة الشرائية للمستهلكين (مرتبط بارتفاع السعر)

AGFH دعم التعريفة ، للمنتجين الذين يستفيدون من سعر مدعم.

BCFE يعود إلى الدولة في شكل إيرادات جمركية.

يمكن كذلك الاستعانة بفائض المستهلك و فائض المنتج لقياس النتائج التي تخلفها ضريبة الاستيراد.

- إنخفاض فائض المستهلك بمقدار abcd
- زيادة فائض المنتج بمقدار abhg

Abhg يعاد توزيعها للمنتجين المحليين للمنتوج في شكل زيادة فائض المنتج أما مجموع مساحة المثلث

Δ cde + Δ bfg تمثل تكلفة الحماية أو الخسارة للاقتصاد المحلي .

ب – حالة الدولة الكبيرة هنا نميز ثلاثة حالات[1]:

1 – في حالة غياب التجارة أو الاكتفاء الذاتي:

الشكل (3-2) :في حالة غياب التجارة أو الاكتفاء الذاتي

[1]-Paul Krugman et Maurice Obstfeled and all.,"Economies internationale",7 edition,pearson Education France 2006,P182-186

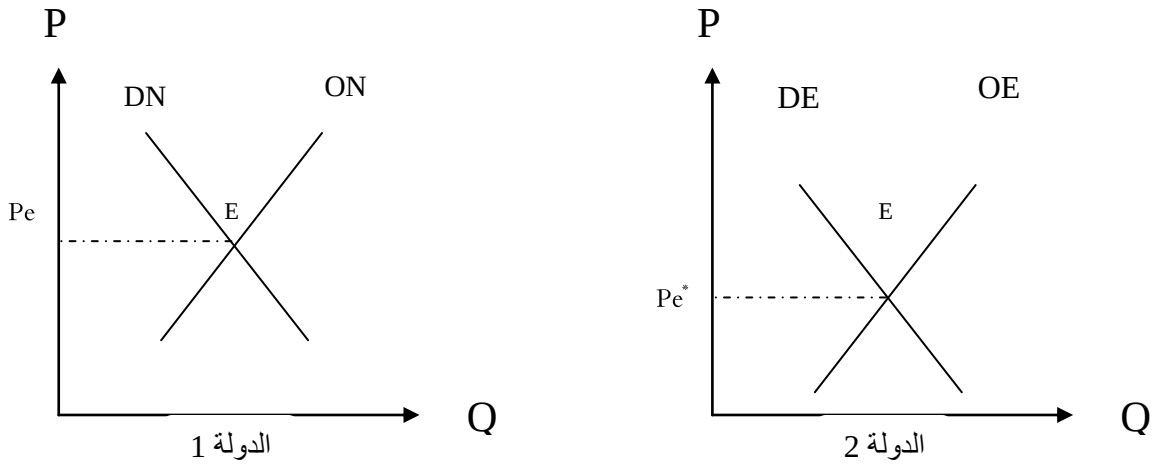

DN: الطلب الوطني

ON: العرض الوطني

OE: العرض الاجنبي للدولة 2

DE: العرض الاجنبي

E: نقطة توازن الطلب و العرض للدولة2

Pe: سعر التوازن الدولة1

Pe^*: سعر توازن الدولة2.

- مع فرضية غياب التجارة فإنه سيكون توازن في مستوى الاسواق حيث السعر يحدد عن طريق تساوي الطلب و العرض لكل دولة حيث سنلاحض أن سعر التوازن الدولة 1 Pe اكبر من سعر التوازن الدولة 2 (Pe^*) .

2 – في حالة قيام التجارة الحرة بين البلدين1 و2 فإن:

هنا سنجد أن الدولة 1 تقوم باستراد السلعة من الدولة 2 و هذا بسبب الفارق في اسعار السلع أو يتوقف الاستراد عند تساوي السعر في البلدان و ليكن Pm الذي يعتبر السعر العالمي في حالة الانفتاح و افتراض وجود قطبين فقط في العالم.

3 – **الحالة الثالثة** هنا نفترض وجود حواجز جمركية على الواردات مثلا ضريبة على الاستيراد حيث سيكون نظريا له اثرين على الاقطاب الكبرى.

- بفرض الضريبة ستؤدي إلى :
- ارتفاع السلعة دوليا فتنتقل من P_mإلى P_T كما نكون امام حالتين:

1 -زيادة الضغوط على المنتج في الدولة 2 من اجل الحفاض على تنافسية سلعته في الدولة 1 و على السوق في الدولة 2 مما يعمل على زيادة تخفيض قيمة السلعة للبقاء على تنافسية في الدولة 2 مثلا باستعمال اقتصاديات السلم أو العمل على ابتكار تكنولوجية اقل تكلفة (بافتراض عدم امكانية التروح Delocatisation إلى الدولة 1 و انشاء فروع في الدولة 1 و منه سيؤدي إلى انخفاض الواردات و بالتالي انخفاض السعر العالمي P_m إلى P_T^*.

2 – ارتفاع السعر سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك أو اللجوء إلى استهلاك السلع بديلة و يؤدي بنفس الوقت إلى رفع الانتاجية أو الانتاج في الدولة 1.

– انخفاض واردات من السلعة بالنسبة للدولة1.

الشكل (3-3) : في حالة قيام التجارة الحرة بين البلدين1 و2

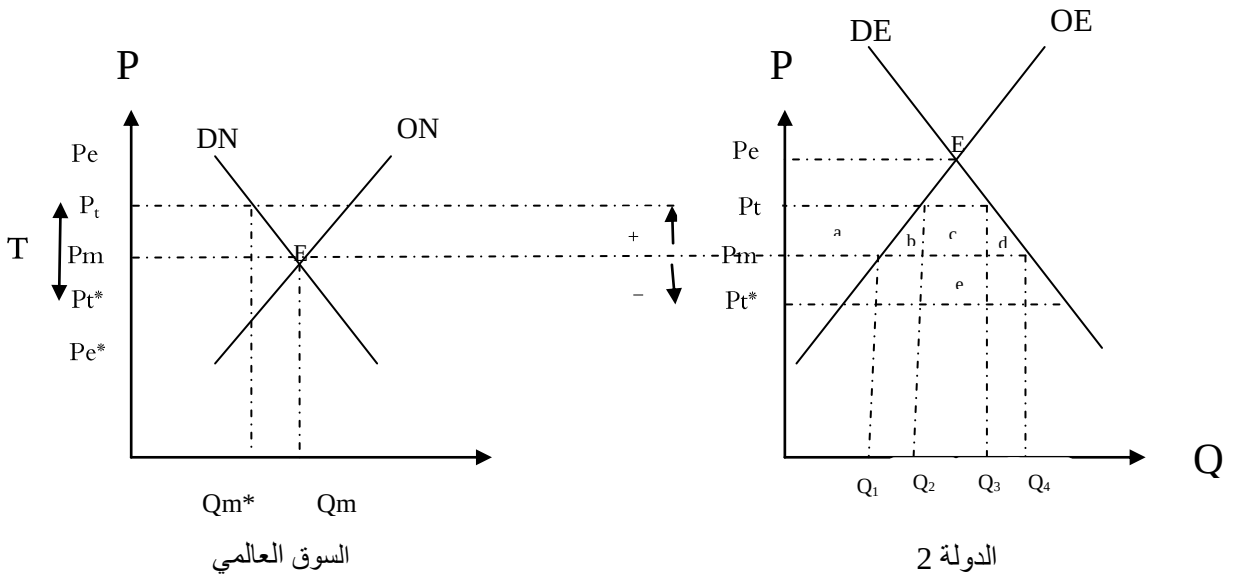

Q_m: الكمية العالمية

O_x:العرض العالمي

D_m: الطلب العالمي

P_t:سعر السلعة العالمي في حالة فرض ضريبة على الاستراد الدولة1

P_t^*:السعر العالمي توازن في حالة دولة كبيرة و فرض ضريبة على الاسترداد الدولة في حالة انخفاض الواردات.

Q_1: العرض الوطني (دولة1) عند السعر التوازني العالمي.

Q_2: العرض الوطني (دولة1) عند حالة ارتفاع سعر السلعة دوليا بسبب فرض الضريبة.

Q_3: الطلب الوطني (دولة1) عند حالة ارتفاع سعر السلعة دوليا بسبب فرض الضريبة .

Q_4: الطلب الوطني (دولة1) عند السعر التوازني العالمي.

من خلال الشكل نلاحظ حدوث اثرين متناقضين في حالة فرض ضريبة استراد الدولة الكبيرة:

1 – نقص أو الخسارة في الفعالية (تتميز بخاصيتين):

1 – أ – الخسارة (نقص) في الفعالية الانتاجية: انتاج لسلعة بنسب مرتفعة لا تملك الدولة فيها ميزة تنافسية.

1 – ب – خسارة على حساب رفاهية المستهلك:

2 – مكسب بالنسبة لارتفاع معدلات التبادل (أثر معدل التبادل)[1].

و يكون في هذه الحالة المكسب كبير كلما كان التغير في الكمية العالمية ضعيف و الكمية العالمية Q_m معتبرة.

كما يجدر الاشارة إلى أن هناك رسوم نادرة الحدوث مثل الرسم على الصادرات من اجل توفير السلع داخليا او لاجل الحصول على موارد مالية ، كما هناك الرسوم المانعة [2] و هو رسم بفرض على منتج لا ينتج داخليا و يكون نسبة الرسم جد مرتفعة لمنع دخول السلعة.

1 – 2 – الدعم (الاعانات):

هي عبارة عن عدد من الاجراءات الهادفة إلى تسهيل و تشجيع المصدرين للولوج للاسواق العالمية أو احيانا الموردين من اجل تخفيض قيمة السلعة في السوق الداخلي. و قد تكون مباشرة او غير مباشرة .

- مباشرة: كتقديم إعانات مادية إلى المنتجين المصدرين و غالبا ماتستعمل كأسلوب لدعم السلع الزراعية . و هو الشيء الغير مرغوب في منظمة التجارية العالمية او GAAT سابقا.

[1] – بلقاسم زايري مالية و تجارة الدولية ملخصا المحاضرات و تمارين منهجية الجزء الاول ص 269 .

[2] – سهير محمد السيد حسن ، محمد البنا ،" الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية"، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ، 2005، ص184

- اما الغير مباشرة:و هي التي لا تكون نقدا مباشرة فقد تمنح امتيازات تؤدي بالدول بتحمل جزء من النفقات اللازمة للوجستيكية مثلا ، أو اعفاء ضريبي او اعفاء جزء من الارباح من الضرائب، او تقديم التسهيلات الائتمانية.

كما أن تحليل الدعم على مستوى السياسات التجارية على أنها ضريبة سالبة و قد تكون سواءا جزافية أو حسب القيمة. فغالبا تشجع المنتجين المحليين على حساب المنتجين الاجانب. إلا أنه يعاب عليها انها تحفز احتدام الصراع التنافسي بين الدول و غالبا ما يحسم للطرف الأقوى اقتصاديا و تكنولوجيا باتخاذ إجراءات مماثلة .

كما ان الدعم يكون مكلف للدول ، و يكون التحليل على المستوى الجزئي كمايلي:

الشكل (3-4) :تحليل اشكال الدعم على المستوى الجزئي

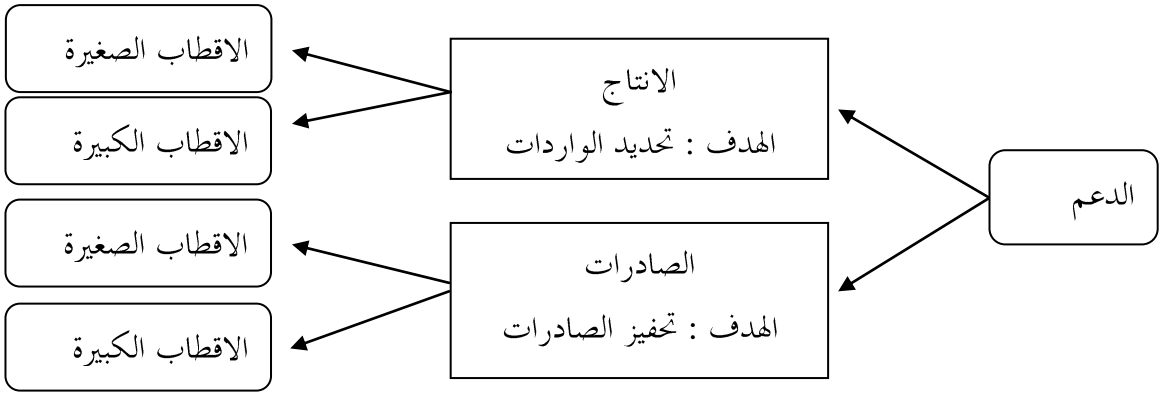

المرجع: من اعداد الباحث

1 – دعم الصادرات حالة الاقطاب الصغيرة

الشكل (3-5) : اثر دعم الصادرات في حالة قطر صغيرة

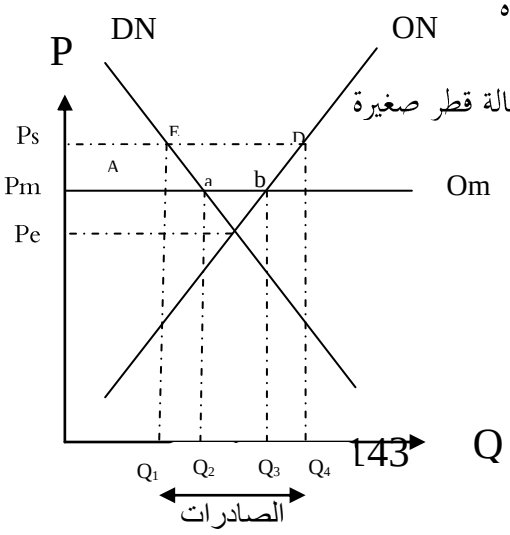

المرجع :من اعداد الباحث

P_s : السعر العالمي + مقدار الدعم

AB : كمية الصادرات عند السعر العالمي

ED : كمية الصادرات بعد تقديم الدعم.

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع سعر السلعة عند تقديم الدعم مما يؤدي إما إلى :

- عزوف المستهلكين المحليين عن الشراء (إلا في حالة تكوين سلعة ضرورية، و لا يوجد بديل).Q_1
- زيادة الانتاج من طرف شركات التصدير .Q_4
- ارتفاع الانتاج المحلي ينتقل من Q_3 إلى Q_4.
- الدعم الحكومي للصادرات سيكلف دافعي الضرائب ما قيمته $(P_s - P_m)$ (Q_1-Q_4) يدفعها دافعوا الضرائب لدعم الصادرات
- يكسب المنتجون = $\left[\frac{(Q_3-Q_4)}{2}\right] -Q_4(P_m - P_s)$
- يخسر المستهلكون = $\left[\frac{(Q_1-Q_2)}{2}\right] +(P_m - P_s)\, Q_1$
- خسارة القطب = $(Q_1 - Q_4)\,(P_m - P_s)$
- تكلفة الدعم =x $(P_m - P_s)$
- الخسارة الصافية = $\frac{(P_m-P_s)(Q_1-Q_2)}{2}+\frac{(P_m-P_s)(Q_3-Q_4)}{2}$

2 – دعم الصادرات حالة قطب الكبيرة:

هنا الدعم يتسبب في انخفاض السعر العالمي (انخفاض السعر الذي تبيع به القطب الكبيرة التي تفرض الحماية سلعها إلى الخارج).

الشكل (3-6) : دعم الصادرات في حالة دولة كبيرة

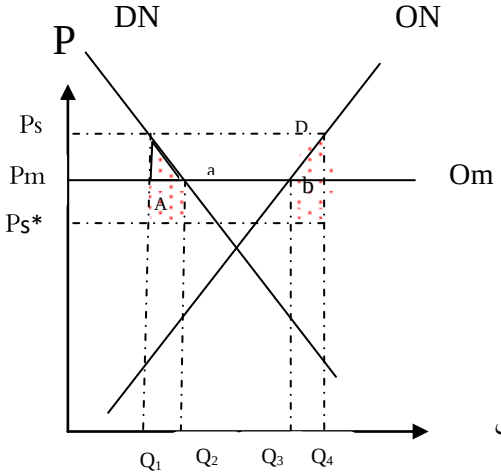

- خسارة الدولة = $\frac{(P_m - P_s)(Q_3 - Q_4)}{2} - [[P_s^* - P_s][Q_1 - Q_4]]$

= حجم الصادرات في قيمة الدعم

- بقاء نفس مكاسب المنتجين و خسارة المستهلكين
- تكلفة الدعم =x $(P_s^* - P_s)$
- الخسارة الصافية = B+A

نلاحض أن الدولة الكبيرة ليس من مصلحتها دعم صادراتها اما الدولة الصغيرة ليس لها مصلحة لا في دعم صادراتها او فرض ضريبة الاستيراد .

1 – 3 – تغيير سعر الصرف:

يقصد بتغيير سعر الصرف كل تخفيض او رفع في سعر الوحدة النقدية مقابل سعر عملة وحدة نقدية اجنبية ويكون بتدخل الصلطة النقدية للبلد .وغالبا ما يكون تخفيظ لقيمة العملة اوطنية ومن النادر القيام بعملية الرفع . وتعتبر احد الاساليب السعرية المستخدمة في السياسة التجارية الخارجية. وغالبا ما تلجئ له الدولة من اجل التعديل في ميزان المدفوعات واعادة التوازن خاصتا اذا عرف الميزان التجاري عجزا . بحيث يعمل التخفيظ عل تحفيز التصدير وتقييد الاستيراد. اي الحد من الطلب الخارجي على العملة الصعبة ورفع الطلب على العملة المحلية ، وممنه يعمل عاى الحد من هروب رؤوس الاموال ويشجع تدفقاتها الى الداخل .

وهنا تمكلمنا عن تغيير وليس تقلبات سعر الصرف وهذا راجع ال نوعية نظام الصرف القائم(انظر الفصل الاول) حيث عندما يتبع القطب نظام صرف مرن يتحدد سعر الصرف عن طريق اسواق الصرف ، فتستعمل كلمة انخفاظ وليست تخفيظ كمت تستخدم كلمة ارتفاع وليس الرفع ،اي ان التغير يكون اليا وفق قوة الطلب والعرض في الاسواق المالية .

1-4- الاغراق :dimping

هي سياسة يتبعها القطر او المشروعات الاحتكارية حيث تنخفض الاثمان في السوق الخارجي (القطر المستورد) مقارنة مع السوق الداخلي على الرغم من وجود تكاليف النقل والشحن وغيرها من النفقات المرتبطة بعملية التصدير. حيث يوجد ثلاثة انواع من الاغراق :

- الاغراق العارض : الذي يفسر بضروف استثنائية وطارئة
- الاغراق قصير المدة :اي المؤقت وهو يتحقق لغرض معين .
- الاغراق الدائم : ويكون مرتبط بسياسة دائمة ترتكز بوجود احتكار في السوق الوطنية ويتمتع بالحماية.

ويكون للاغراق نجاعة حيث يفرض ثمن في مختلف الاسواق بحسب الضروف السائدة وحسب مرونة الطلب السائدة بالسوق كما يشترط انفصال الاسواق عن بعضها .

ينادي المؤيدين للحماية على وجوب مكافحة جميع اشكال الاغراق خاصتا وان كان الهدف منه هو القضاء على كل انواع المنافسة والاستحواض على السوق كاملا من اجل رفع الثمن في المرحلة الثانية كما في حالة الاغراق المؤقت .

ويتم محاربتة غالبا عن طريق فرض قيود على حركة السلع والمنتوجات التي يراد بها اغراق السوق والقضاء على المنافسة.

الفرع الثاني : الاساليب الكمية (نظام الحظر، نظام الحصص و تراخيص الاستراد.)

2 – 1 – **نظام الحظر:** و يعني منع منتوج ما من الدخول أو الخروج : و الامثلة على ذلك مثل منع دخول المخدرات لبعض الدول أو خروج القطع الآثرية من بعض الاقطار او منع بعض السلع التي يرى القطر خطرا في دخولها او خروجها.

2 – 2 – **نظام الحصص:**

حيث يقوم القطر بتحديد الكمية او القيم المسموح باستيرادها من السلع خلال فترة معينة و هنا نميز بين نوعين من الحصص.

1 – **الحصص الثابتة:** تحديد الواردات عند حجم معين كتحديد حجم واردات البترول عند كمية ثابتة من البراميل سنويا.

2 – **الحصص المتغيرة:** كتحديد الواردات عند نسبة معينة من الاستهلاك المحلي من تحديد واردات السيارات اليابانية من طرف الاتحاد الاوروبي عند مستوى 3 بالمئة سنويا[1].

و في التحليل الكلي عند تطبيق نظام الحصص تبرز عدة مسائل حبذا معالجتها و اخذها بعين الاعتبار:

1 – تحديد فترة زمنية أو المدة التي يجب التعامل بنظام الحصص.

2 – طرق تقدير الحصص عادتا يستعمل مؤشر متوسط كميات المستوردة منها في السنوات السابقة.

3 – كيفية توزيع الحصص على المستوردين و هنا يتم عادتا تحديد شروط (دفتر شروط).

4 – تحديد مصير السلع التي تم استرادها وتجاوزت حجم الحصة لتعذر المشتري تقييم الحجم المتبقي فعليا يتم السماح لها بالدخول مقابل رسوم جدا مرتفعة .

5 – آثار فرض الحصص مشكلة السعر أو الارباح الاضافية الناتجة عن فرض نظام الحصص.

كما نجد الى الحصص الفردية تفرضها الحكومة عن طريق مفاوضات مع المصدر) والحصة المزدوجة (تكون بالاتفاق مع المصدر) ، حصة الخلط تطبق عل المواد الغذائية والاولية بهدف الحد من التبعية ، واخيرا اقدم نوع

[1] – بلقاسم زايري، "المالية و التجارة الدولية" الجزء الاول، مرجع سابق ذكره، ص 274.

من الحصص هي الحصة التعريفية السماح بحصة معينة من السلع يطبق عليها رسم جمركي منخفض او معدوم وكل زيادة يطبق رسم مرتفع [2]

أما آثارها على مستوى التحليل الجزئي يكون كالتالي:

1 – حالة وجود انتاج محلي للسلعة الخاضعة لنضام الحصص

1-1 – في حالة التبادل الحر

P_m : السعر المدفوع من طرف المستهلكين و المتحصل عليه من طرف المنتجين المحليين و الموردين الاجانب.

Q_4: الكميات المستهلكة.

Q_1: الكميات المنتجة

$[Q_1 - Q_4]$: حجم الواردات

1-2 – حالة تبادل حر مع فرض نظام الحصص:

الشكل (3-7) : آثار نظام الحصص حالة دولية صغيرة

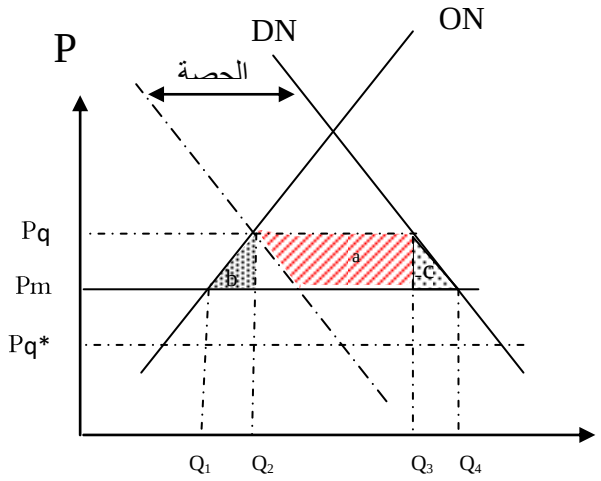

[2] – مجدي محمود شهاب ،" الاقتصاد الدولي المعاصر"الجامعة الجديدة – الاسكندرية 2007 – ص 144-145

P_q:سعر المدفوع و المحصل من طرف المستهلكين و المنتجين المحليين بالترتيب.

P_m: سعرالدخول إلى الدول (سعر الموردين الاجانب).

$[Q_2 - Q_3]$: الواردات

Q_2: الانتاج المحلي

Q_3: الاستهلاك

خسارة المستهلكين = $\left[\left[\frac{(P_m - P_q)(Q_3 - Q_4)}{2}\right] + (P_m - P_q).Q_3\right]$

a: ارباح من يملكون تراخيص الاستيراد.

مكاسب المنتجين = $\left[\frac{(P_m - P_q)(Q_1 - Q_2)}{2}\right] - (P_m - P_q)\,Q_2$

الرصيد الخسارة الصافية = C+ b

2 – نظام الحصص في حالة عدم وجود سلع محلية: يحدث الاثر فقط على مستوى الاستهلاك

O_m^*: عرض السلع المستوردة

الشكل (3-8) : آثار نظام الحصص حالة عدم وجود سلع محلية

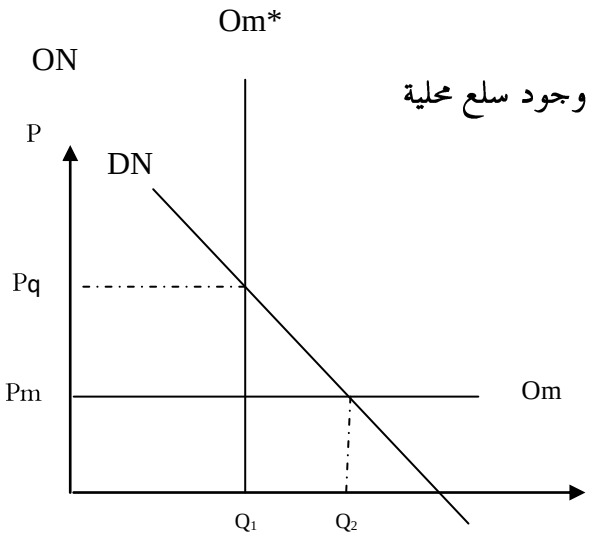

* ارباح المالكون للتراخيص = $(P_m - P_q)$

* خسارة المستهلكين = [ارباح مالكون للتراخيص . $\frac{(P_m - P_q)(Q_1 - Q_2)}{2}$]

* الرصيد : الخسارة الصافية = $\left[\frac{(P_m - P_q)(Q_1 - Q_2)}{2}\right]$

3 – نظام حصص في حالة دولة كبيرة

خسارة المستهلكين = $\left[\frac{(P_m - P_q)(Q_3 - Q_4)}{2}\right] - (P_m - P_q)Q_3$

مكاسب المنتجين = $\left[\frac{(P_m - P_q)(Q_1 - Q_2)}{2}\right] - (P_m - P_q)Q_2$

ارباح اصحاب تراخيص الاستراد = $(P_q^* - P_q)(Q_2 - Q_3)$

الرصيد = $[(P_q^* - Q_m) + (Q_2 - Q_3)] - [(Q_1 - Q_2) + (Q_3 - Q_4)].\frac{(P_m - P_q)}{2}$

الشكل (3-9) : نظام الحصص حالة دولية كبيرة

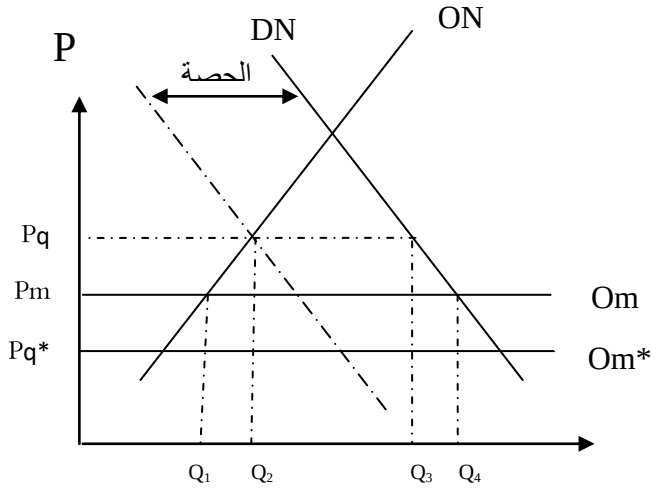

2 – 3 – نظام تراخيص الاستيراد:

هنا تقوم الدولة بإصدار رخص لاستيراد سلع معينة و ذلك بتقديم المستورد لطلب من أجل الاستراد و يعتبر كذلك نوع من انواع الحصص التي لا يتم الاعلان عنها. و عادتا يستعمل لمراقبة السلع المستوردة وحماية الاسواق المحلية. كما يعتبر مكملا لنظام الحصص لتنظيم عمليات الاستراد و توزيع الحصص بين مختلف المستوردين.

ويعاب على هذا النظام أنه تكثر فيه الشكاوى و المحسوبية و الرشوة كما قد يكون محل استغلال.

الفرع الثالث : الاساليب التنظيمية التعاهدية:

3 – 1 – المعاهدات التجارية والاتفاقيات التجارية Trade agreements& Commercial treatry

يقصد بالمعاهدات الدولية أو الاتفاق الدولي هي توافق ارادة شخصين او أكثر من اشخاص القانون الدولي على احداث آثار قانونية، معينة طبقا لقواعد القانون الدولي. فعرفت الفقرة الأولى من المادة الثانية من إتفاقية فينا. فالمعاهدة تحدث " نتائج قانوية" يلتزم بها الطرفان الذان بتصفان بصفة أشخاص القانون الدولي. أما الاتفاقية فيتناول المصطلح بظم القضايا الفنية، كالشؤون التجارية و كذلك يعتبر انعقاده لفترة قصيرة (المدة سنة عادة) أما المعاهدة تقتصر على وضع المبادئ العامة و قواعد السلوك بين دولتين فقد تعقد الاتفاقيات التجارية عن طريق وزارة الاقتصاد أو وزارة التجارة الخارجية أما المعاهدات عادتا عن طريق وزارات الخارجية للبلدان. فالمعاهدات نوعين : معاهدات ذات طابع سياسي و معاهدات ذات طابع اقتصادي مثل تنظيم الرسوم الجمركية. و يسود المعاهدات في أغلب الاحيان مبدأ المساواة ، مبدأ المعاملة بالمثل و مبدأ الدولة الاولى بالرعاية تتعهد الدولة بمنح دولة أخرى،أي ميزة يتمتع بها مواطنوومنتوجات اي دولة ثالثة.

- أما الاتفاقيات التجارية فتتضمن غالبا العناصر التالية:

- المنتوجات موضوع الاتفاقية (تسجل عادتا في قوائم ملحقة بالاتفاق).
- تعهد باالتزام بالاتفاقية و صرف كل عائق في وجه السلع حسب موضوع الاتفاقية .
- تحديد الملف الاداري و الاجراءات التي تتطلبها العملية التجارية.

- تحديد مدة الاتفاق و كيفية التصديق عليه، و بنود للتمديد.

- إنشاء لجنة مختلطة للإشراف على التنفيذ و البث في ما قد ينشأ من الخلافات.

كما ان هناك اتفاقيات الدفع التي تبين كيفية آداء الحقوق و الديون الناجمة عن العلاقة التجارية بين البلدين و هو قد يكو ملحق بالاتفاقية حيث تتحدد فيه العملة الواجب استعمالها و يحدد سعر الصرف ويتم فتح حساب على مستوى البنوك المركزية لتقييد المبالغ على أن يسوى الفرق بين الرصيدين مع نهاية العقد. تحديد العمليات التي تدخل في نطاق الاتفاق و الفترة و كيفيات التمديد أو التعديل.

3 – 2 – الاتحادات الجمركية:

يعتبر نوع من انواع المعاهدات الدولية وحيث يتم توحيد الاقليم الجمركي للدول الاعضاء تحت طائلة اقليم جمركي واحد، وتصبح مجموعة من الدول عبارة عن كيان اقتصادي واحد ذا حدود جمركية واحدة و تعريفة جمركية واحدة و سياسة تجارية خارجية واحدة، يتم توزيع حصيلة الجمركية بين دول الاعضاء . و في الوقت الحاضر يكون الهدف منه تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الاعضاء . يطلق تسمية اتحاد جمركي ناقص إذ لم تلغا كافة الرسوم بين دول الاعضاء و قصرت على تخفيضها أو في حالة عدم توفر باقي الشروط. و قد يصل الاتحاد الجمركي إلى مرحلة مناطق التجارة الحرة حيث حرية تبادل المنتجاة داخل الكيان لكن مع الاحتفاظ كل عضو باقليمه الجمركي المستقل تجاه الخارج.

- نظام التفضيل الجمركي و هنا عادتا يكون بين كيانين أو دولتين او كيان و دولة تربطها علاقة خاصة (كالجوار أو التاريخ) حيث يتم الاتفاق على تخفيض الرسوم أو التمييز في ما يمنح من حصص الإستيراد.

كما يمكن أن يكون الاتحاد الجمركي على شكل اتحاد اقتصادي و هو اوسع من الاتحاد الجمركي يذهب إلى تحرير حركة الاشخاص و رؤوس الاموال و إنشاء مشاريع من أجل بناء اقتصاد متكامل و تحقيق الوحدة الاقتصادية التامة.

كما أنه قد يتعدى الاتحاد الاقتصادي إلى خلق وحدة سياسية جديدة و هذا ما سماه بعض الاقتصاديين بالأسواق المشتركة كما حدث في الاتحاد الأوروبي قبل جائحة الكورونا.

3 – 3 – المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZ) speciql economic zones

و هنا تقوم دول باستثناء منطقة جغرافية من نطاقها الجمركي كما لو كانت خارج حدودها فهناك حركة المنتوجات بدون رسوم و الهدف منها اجتذاب التجارة العابرة و تهيئة الضروف لانشاء اسواق دولية تتبادل فيها السلع دون تدخل من السلطة كمنطقة التبادل الحر ZLE كما في الصين حيث تخصص لتصدير البضائع إلى الدول الاخرى و توفير الوظائف وتستثنى من القوانين الاعتيادية الفدرالية كالضرائب و الجمارك و حضر الاستثمار الاجنبي و قوانين العمل و القيود على الاعمال التجارية حيث هناك عدة انواع نذكر منها مناطق التجارة الحرة (FTZ) و المنطق الحرة (FZ) و مناطق معالجة الصادرات (EPZ) و المناطق الصناعية (IE) و الموانئ الحرة و المناطق الاقتصادية الحرة و مناطق المشاريع الاعمارية[1].

3 – 4 – الحماية الادارية:

هنا يقصد بها الطرق الملتوية التي يمكن للادارات اتخاذها و استعمالها من اجل حماية السوق الوطنية فتكون عائق امام المنتوجات الأجنبية و غالبا لا تكون هذه الحماية مصرح بها و تكون

[1]– www. Ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9.

اكثر فعالية من الادوات المصرح بها و المعروفة . فتكون هذه الحماية ضمنيه في كيفية تطبيق القوانين و من بينها خلق عراقيل في تطبيق التعريفة الجمركية و هنا يكون نوع من الابهام أو عدم التدقيق في البنود أو ابهام و تداخل في تعريف المصطلحات الواردة في البنود مثلا تطبيق 11% ضريبة على السلع المستوردة الجاهزة و تخفيض النسبة بالنسبة للسلع النصف نهائية فمثلا مصنع يقوم باستراد سلع جاهزة مفككة ويقوم باعادة تركيبها فقط . تحت حجة أنه مصنع للتركيب للاستفادة من الاعانات.

- التشدد في تطبيق اللوائح الصحية (corona V-19) التمييز في اسعار النقل للسلع المستوردة ،عرقلة نشاط المندوبين التجاريين مثل عدم تسهيل إجراءات الفيزا او الإقامة. الرقابة على الصرف و هنالك العديد من الاساليب الاخرة المتنوعية.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم و قياس التحرير التجاري

ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات : منها ما هي مطلقة و منها ما هي نسبية و مركبة أعدت حسب تقييم مدى الانفتاح التجاري للدول.

إن تقييم مدى الانفتاج التجاري للدول يسمح لنا بمعرفة مدى تباعية الدول للخارج و منه يكون هناك آثار مباشرة للظروف الاقتصادية الدولية و تكون الدولة اكثر تباعية للخارج و أن وارداتها تمثل نسبة كبيرة من نسبة الانتاج الداخلي.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الإنتاج المطلق

تقوم هذه المؤشرات بإعطاء تقييم مباشر لدرجة الانتاج الاقتصادي لدولة ما ، و هذا باعطاء قيمة للانفتاح أو تقييم السياسات الجماعية المطلقة داخل الدول محل نسبة و نجد من بينها:

الفرع الاول: مؤشرات درجة الانفتاح (نسبة الانفتاح)

F : معامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني $F = \frac{\sum(X+M)}{PIB}$

يبين نسبة التجارة الخارجية أي صادراتها و وارداتها بالنسبة لناتج الداخلي الخام للدولة. و من خلاله يمكن معرفة مدى إرتباط النشاط الاقتصادي للدولة مع التجارة الخارجية لهذه الدولة. و كلما ارتفع المعامل F يدل على الاعتماد القوي على التجارة الخارجية للدولة و يقال في هذه الحالة أن اقتصاد الدولة منكشف يتأثر بشكل كبير مع التغيرات الخارجية كتقلبات الاسعار أي هناك أثر مباشر[1].

الفرع الثاني: مؤشرات التركيز السلعي للصادرات

CP_m: مؤشر التركيز السلعي للصادرات $CP_m = \left(\sum_i^h \frac{X_{iT}}{X_T}\right)^2$

X_{it}: صادرات الدولة من السلعة خلال السنة T.

X_i: الصادرات الوطنية خلال السنة T

من خلال المعادلة نلاحظ أن المؤشر يرى مدى اعتماد الصادرات لدولة ما على نوع من الانتاج او عدد قليل من السلع، و منه يمكن معرفة مدى اعتماد دولة ما على سلعة أو عدد قليل من السلع في صادراتها بمعنى معرفة، مدى تركيز كل سلعة من السلع بالنسبة لاجمالي الصادرات.

و قد يعتبر الزيادة في التركيز لسلعة ما مظهر من مظاهر التبعية (التبعية الاقتصادية).

[1]- Christine BRANDT. Economie. Growth and openness an econementric analy for regions. Preminarg version. University ILM. Novombre 2004.

ويعتبر زيادة النسبة $CP_m > 60$ هناك خطر كبير إذا كان تركيز صادرات على سلعة تتعرض لتقلبات حادة في الاسعار، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة في حصولها على العملات الصعبة[1].

الفرع الثالث: مؤشر التركيز الجغرافي لصادرات القطر

هنا المؤشر يبين لنا مدى اعتماد القطر في صادراته على دولة او قطر معين.

الفرع الرابع: الميل المتوسط للاستيراد

$$\text{الميل المتوسط للاستيراد} = \frac{\text{متوسط الاتجاه الواردات}}{\text{الناتج المحلي}}$$

فإن هذه العلاقة يمكن قياس بها درجة انفتاح القطر و هنا تبين لنا عن مدى انغلاق الاقتصاد المراد دراسته . كما تبين العلاقة مدى اعتماد القطر على باقي اقطار العالم في استراد إحتياجاته المادية . هذا قد يدل على مدى ترابط الانتاج القومي بالإنتاج العالمي، حيث كلما إرتفع هذا المؤشر دل على اعتماد القطر على العالم الخارجي و العكس صحيح[1] .

الفرع اخامس: معدلات التبادل الدولي

يعتبر من بين المؤشرات الاكثر أهمية و استعمالا من أجل قياس درجة الانفتاح الاقتصادي لقطر ما و قد إهتم به الاقتصاديون والأحصائيون و صناع القرار نظرا لأهميته و لهذا سنتطرق اليه بشيء من التفصيل في المطلب اللاحق.

المطلب الثاني: مؤشرات الانفتاح النسبي لقياس مدى التحرير

تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم التحرير التجاري لقطر ما على أساس استخدام مقاييس مركبة.

[1] – معروف جيلالي، " التجارة الخارجية : معطيات جديدة و اثرها على دول الجنوب" ، مرجع سبق ذكره،ص54

[1] – محمد عثمان مصطفى، اقتصاديات الخارجية، دار المختار للنشر، 1984، ص 114.

الفرع الأول: مؤشر التفاوتات التجارية (التعريفات الجمركية و الغير جمركية)[2]

هذا المؤشر يعتمد لقياسه لدرجة الانفتاح على مدى التفاوتات التجارية المتسببة من قبل التعريفات الجمركية و غير الجمركية مثل رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الاعانات.

و يعتمد على أسعار السلع التي تدخل في عملية المبادلات التجارية التي تتحكم في درجة الانفتاح و تمكن من ضبط الكميات المتبادلة و اشترط كل من Rodriguez et Rodrik سنة 1999 لقبول هذا المؤشر وإعطائه نتائج فعلية ، جملة من الشرروط:

- رفع الرسوم على الصادرات و نزع الاعانات (دعم الأسعار).
- توحيد السعر بين السوق المحلية و الاجنبية على المنتوجات .
- لابد من وجود سياسة تمييز في جودة المنتوجات.

الفرع الثاني: معدل التعريفة الغير الموزون

و يتم حسابه بمتوسط معدلات التعريفات الجمركية المطبقة على سلع لقطر ما إلا أنه لايعكس هذا المؤشر مستوى الانفتاح الحقيقي للقطر، لأنه يأخذ الاهمية النسبية للسلع ، و لهذا نلجأ لاستخدام مؤشرآخر، يعبر عن الأهمية النسبية للسلعة الواحدة[1].

الفرع الثالث: معدل التعريفة الموزون

[2]– معروف جيلالي، دكتوراه التجارة الخارجية (الدولية) بين الفكر و التنظير ص 58.

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار،"الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات "، دار الميسر الاردن، 2007، ص 283.

يأخذ هذا المعدل كل سلعة على حدى و يرجحه بأهميتها النسبية (عدد الوحدات المستوردة)

مثلا : قطر ما يستورد ثلاثة سلع (أ، ب، ج) و تفرض عليها نسبة تعريفة جمركية على التوالي (15% ، 20% ، 25%) و بلغت قيم الاستراد على التوالي (70 وحدة نقدية ، 100 ون، 200ون).

معدل التعريفة الموزون = (15% + 20% + 25%) /3 = 20%

معدل التعريفة غير الموزون= $100.\frac{[(0,25x200)+(0,20x400)+(0,15x700)]}{[(200+400+700)]}$

المطلب الثالث: مؤشرات البواقي المزدوج و المركب

الفرع الاول: قياس التحرير التجاري حسب مؤشرات البواقي1988 – 1986 leamer

لم تتمكن مؤشرات الانفتاح المطلق التعبير عن درجة التحرير الاقتصادي لقطر ما و اتجاه سياسته التجارية ، لهذا أقام كل من Syrquin et Guillaumont – chemery[1] طريقة مراقبة التدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية حيث يتم تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالي و حجمها في المستقبل ابتداءا من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر تحرير. فكلما ارتفع الفارق عن الصفر نقول أن البلد منفتح على الخارج. وجهت له عدة انتقادات.

1 – اعتماده على بعض المتغيرات الهيكلية و غير الهيكلية ، حيث لا يمكن إيجادها مجتمعتا في أي دولة من دول العالم.

[1]– chenery and M. SYR quin . Patterns of Development, 1950-1970 ; LOUDRE. OXFOR, University press ; 1975. P : 101.

2 – عمليا هناك ارتباط ضعيف بين النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على هذه المتغيرات، و منه قد تم اعادة النظر إلى تعاريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة و تحديدها من الناحية الكمية و النوعية التي تستطيع بواسطتها تحديد تدفقات التبادل المستقلة عن السياسات المتخذة.

الفرع الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب المؤشر المزدوج (Sachs Warmer 1995)

إستطاع هذا النمودج(Sachs Warmer 1995) إعطاء تفسير اكثر واقعي و منطقي لسياسات التحرير التجاري للبلدان المدروسة و ايضا تواريخ تبنيه لهذه السياسات فهو اكثر قبولا من قبل الاقتصاديين. حيث يصنف الدول إلى مجموعتين:

مجموعة 01: الدول المنفتحة على الاقتصاد العالمي

مجموعة 02: الدول المنغلقة على الاقتصاد العالمي

و يستند إلى معايير و شروط لكي تصنف ضمن الاقتصاديات المحررة

1. معيار الحواجز التعريفية و الغير تعريفية.
2. معيار حصة السوق السوداء.
3. معيار النظام السياسي.
4. معيار تدخل الدولة (مثل احتكار قطاع التصدير).

المبحث الثالث : معدلات التبادل الدولي و المؤشرات الاحصائية الاخرى المرتبطة بالتجارة الدولية

لكي يمكن التعرف على نتائج مدى الانفتاح التجاري لدولة من الدول ينبغي أن يكون هناك مقياس يمكن بمقتضاه حساب ما تحصل عليه هذه الدولة من نتاج عمل الدول الاخرى مقابل

نتاج كمية معينة من عملها . في فترة زمنية معينة، إلا أن هناك صعوبات نظرية و عملية متعددة و منه ثم ابتداع عدة وسائل للقياس التي لا تخلوا من الصعوبات نظرية و عملية و التي تسمى بمعدلات التبادل الدولي ويعود أصل فكرة معدل التبادل في نظرية النفقات النسبية المقارنة لريكاردو ، كما يرجع الفضل إلى الفريد مارشال A. Marshall لاستعمال تعبير معدلات التبادل .فإستخدم لأول مرة في كتابه بعنوان Money, Credit and commerce الذي نشر في عام 1923 كما كان الإقتصادي الامريكي الشهير F. W .Taussing قد تناول معدل التبادل السلعي Barter في كتابه التجارة الدولية 1967.

إذا كانت قيمة معدل التبادل الدولي اكبر من الواحد الصحيح لكان هذا د ليلا على أن التبادل الدولي يتم في صالح الدولة المصدرة و العكس صحيح. كما أن ارتفاع معدل التبادل التجاري بدل على درجة التحرير التجاري ، كما يعتبر معيار للقدرة الشرائية لقطر ما بالنسبة للعالم ، بمعنى مدى تغير القدرة الشرائية للصادرات الدولة في تغطية وارداتها و من ثم يمكن تحديد مكاسب كل قطر من التجارة الدولية.

كما أن تحسن وإرتفاع معدل التبادل الدولي أي بمعنى ارتفاع المنفعة من التجارة الدولية، يسمح للدولة بالحصول على كمية أكبر من الواردات مقابل كمية معينة تصدرها. مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية ، و العكس صحيح.

كما أن دراسة الاتجاهات طويلة الاجل لمعدلات التبادل الدولي يمكن أن تساعد في الكشف عن بعض العوامل المؤثرة في طبيعة التبادل بين القطرين و أن المنطق التكا فئ بين القطرين يسمح باستفادة الطرفين من التبادل الدولي. بحيث لا يسيطر احدهما على الآخر.

فيمكن تعريف معدل التبادل الدولي [1] لبلد ما هو عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج و بما أن من الناحية العملية حيث يتم استبدال المقايضة بالثمن النقدي للسلعة و عليه فإن معدل التبادل الدولي يتحدد بمقارنة بين ثمن صادرات الدولة و ثمن وارداتها.

فمثلاً لو كانت الجزائر تصدر للخارج 100 وحدة من العنب و كان ثمن الوحدة 200 دولار ، فبامكانه أن يستخدم حصيلة صادراته من العنب ، و قدره 20.000دولار لشراء الموز مثلا ، فإذا كان ثمن الوحدة من الموز 100 دولار، فيكون بامكانه استراد 200 وحدة من الموز و هنا نقول بأن معدل التبادل يتحدد نقدا بالمقارنة بين ثمن صادرات البلد و ثمن وارداته.

أي أننا نستطيع معرفة معدل التبادل الدولي للجزائر بمقارنة ثمن العنب الذي يمثل صادراته، و ثمن الموز الذي يمثل واردات ، و بما أن ثمن الوحدة من العنب هو 200 دولار، و ثمن الوحدة من الموز هو 100 دولار فإن معدل التبادل الدولي للجزائر يكون 100/200 = 2، و حصيلة القسمة تمثل عدد الوحدات المستوردة من الموز التي تستطيع الجزائر الحصول عليها، مقابل كل وحدة من العنب يصدرها للخارج.

[1] – الدكتور محمد دياب – " التجارة الدولية في عصر العولمة "، دار المنهل اللبناني الدراسات و التوثيق ، الطبعة الاولى 2010، ص 140.

و لكن نظرا لبساطة المثال السابق فهو يعكس حقيقة التبادل الدولي للبلد و هذا بسبب تنوع المنتوجات المصدرة و المستوردة و كذا اسعارها و الكميات ، الامر الذي يتطلب استخدام مجموعة من الأساليب الاحصائية لقياس معدل التبادل الدولي. و المؤشرات الاحصائية المرتبطة بالتاريخ الدولي حيث يستعين الباحثون في مجال التجارة الدولية للتعبير عن العديد من الظواهر في مجال تطورالعلاقات التجارية ، اتجاهاتها و آثارها على المتغيرات الاقتصادية، كما تعمل على قياس مستوى انتاج الدولة ومقارنتها م ع الانتاج الدولي ، التوازن الدولي ، مستوى التدويل مستوى التخصص، مستوى التنافسية، معدلات التغطية في مجال التجارة الدولية.....إلخ و مما يجب استعمالها استعمالا دقيقا و بطريقة صحيحة في مجال التجارة الدولية و هذا ما سنقوم بشرحه في هذا المطلب.

المطلب الأول: معدلات التبادل الدولية حسب Meier

لقد تعددت مفاهيم معدلات التبادل الدولية و قد تناولت من طرف العديد من الاقتصاديين فقد قام الاقتصادي Meier بتصنيفها في ثلاثة مجموعات أساسية:

* **المجموعة الأولى:** معدلات التبادل التي تتعلق بالنسب الحقيقية للتبادل الدولي بين السلع. و منها:

معدل التبادل الدولي الصافي Net Barter Tems of Trade .

معدل التبادل الدولي الاجمالي Gross Bater of Trade.

معدل التبادل الداخلي IncomeTerms of Trade.

* **المجموعة الثانية:**معدلات التبادل التي تتعلق بالتبادل بين الموارد الانتاجية و منها:

معدل التبادل الدولي الحقيقي المفرد Single Factoral Terms of Trad

معدل التبادل الدولي الحقيقي المزدوج Double Factoral Terms of Trade .

* **المجموعة الثالثة:** معدلات التبادل التي تفسر المكاسب من التجارة بدلالة تحليل المنفعة منها:

معدل تبادل التكلفة الحقيقية Real Cost Terms of Trade .

معدل التبادل المنفعي Terms of utility Trade .

الفرع الاول : معدل التبادل الصافي Net exchange rate

يعتبر من ابسط المعدلات و يعد اكثر انتشارا و استعمالا و هو يتمثل في المقارنة بين الارقام القياسية لاسعار الصادرات و الارقام القياسية لاسعار الواردات ، كنسبة مئوية :

$$\text{معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار االصادرات}}{\text{االرقم القياسي لأسعار الواردات}} 100$$

فمثلا : ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصادرات من 100 سنة الأساس 200 إلى 160 في سنة 2001، في حين ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الواردات في الجزائر من 100 إلى 200 خلال نفس الفترة.

فإن معدل التبادل في السنة التالية يكون (200/160). 100 = 80% إن الجزائر تحصل من صادراتها على حجم من الواردات أقل بمقدار 20% كما كانت تحصل عليه سابقا نتيجة إرتفاع اسعار الواردات بمعدل يزيد عن ارتفاع اسعار الصادرات.

و الترجمة الاقتصادية لهذا المعدل في حالة النتيجة كانت أكبر من 100 أي أن الرقم القياسي لأسعار الصادرات يكون أكبر من الرقم القياسي لأسعار الواردات و هذا نتيجة لارتفاع اسعار الصادرات عن الواردات أمكن الحصول على اكثر من وحدة من الواردات مقابل تصدير وحدة واحدة من الصادرات يعبر عن اتجاهه في مصلحة الدولة ، و العكس صحيح و غالبا يستعمل هذا المعدل لتوضيح ما إذا كان هناك زيادة أو انخفاض في حجم السلع التي يجب تصديرها للحصول على كمية معينة من السلع المستوردة .و يعتبر كمعدل صافي و هو يستعمل بالنسبة لكميتين من السلع يفترض أن قيمتها متساوية أو متعادلة.

و إما إذا كان معدل التبادل الدولي الصافي = (100) فإن التغير الذي حدث في اسعار الصادرات قد قابله تغير مساوي في المقدار و في نفس الاتجاه في اسعار الواردات.

فإن افترضنا أن قيمة الواردات مساوية لقيمة الصادرات[1] أي ان :

$$Q_i.P_i = Q_e.\ P_e$$

Q_i كمية الواردات

P_i سعر الوحدة من السلعة المستوردة.

Q_e كمية الصادرات

P_e سعر الوحدة من السلعة المصدرة.

عندئذ يكون $\frac{Q_i}{Q_e} = \frac{P_e}{P_i}$

و واقعيا يكون حساب الارقام القياسية بالنسبة للصادرات و الواردات غير متجانسة ، بمعنى أن يكون من الملائم عند حساب الرقم القياسي للأسعار ، سواء للصادرات أو الواردات ، اعطاء كل سلعة وزنا يتناسب مع اهميتها، و هنا تستخدم أحد الطرق للترجيح :

1 – استخدام كميات سنة الأساس (الرقم القياسي للاستراد Laspeyres)

$$\text{الرقم القياسي} = 100\ \frac{\text{السعر في سنة المقارنة } X \text{ الكمية في سنة الاساس}}{\text{السعر في سنة الاساس } X \text{ الكمية في سنة الاساس}}$$

2 – استخدام كميات سنة المقارنة (الرقم القياسي لـــ باش Piasche Index)

$$\text{الرقم القياسي} = 100\ \frac{\text{السعر في سنة المقارنة } X \text{ الكمية في سنة المقارنة}}{\text{السعر في سنة المقارنة } X \text{ الكمية في سنة المقارنة}}$$

3 – طريقة فيشر Fisher: الرقم القياسي الامثل، الذي يجمع بين الرقمين السابقين و يساوي الوسط الهندسي لكل من رقمي لاسبير و باش أي أن :

$$I(F) = \sqrt{I\ (L)\ .\ I(P)} = \sqrt{\frac{\sum P_n\ Q_o}{\sum P_0\ Q_o} + \frac{\sum P_n\ Q_n}{\sum P_o\ Q_n}}$$

مثال : حساب الرقم القياسي

نأخذ رقم لاسبير لعام 2019 = 119,51

[1]– الدكتور محمد دياب " التجارة الدولية في عصر العولمة "، مرجع سابق، ص 142.

رقم باش لعام 2019 = 118,79

بما أن رقم فيشر يساوي الوسط الهندسي للرقمين يكون

$$I(F) = \sqrt{(119{,}51)(118{,}79)} = 119{,}15$$

أي أن اسعار السلع عام 2019 تزيد بنسبة 19,15% عن اسعارها في سنة الاساس و عموما ، يكون تحسن في شروط التجارة بالنسبة للدولة، إذا كان معدل التبادل الصافي موافق، أي أن النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات و الرقم القياسي لاسعار الواردات أكبر من 100، و هنا الدولة تقوم ببيع للخارج بثمن اكثر من الذي تشتري به.

و يكون هناك تدهورا في معدلات التبادل، إذا كانت النسبة أقل من 100، أي أن القطر يشتري من الخارج بثمن اكثر من الذي يبيع به إلى الخارج .

أما إن كان هذا المعدل يساوي 100 فإن يعني أن التغير الذي حدث في أسعار الصادرات قد قابله تغير مساوي في المقدار و في نفس الاتجاه في أسعار الواردات.

و بدون أن ننسى أن قياس التغير في اسعار الصادرات و الواردات لا يكفي وحده لحكم على مدى النفع الذي يعود على الدولة [1] من تجارتها الخارجية حيث أنه إذ هوة (انخفضت) اسعار صادرات قطر معين بالنسبة لاسعار وارداتها و على الرغم من تدهور هذا المعدل ، إلا أن حصيلة صادرات هذا القطر قد تتحسن رغم ذلك من خلال زيادة كمية الصادرات حيث يكون مرونة الطلب الاجنبي على الصادرات اكبر من الواحد الصحيح، أو قد ترتفع انتاجية قطاع التصدير فيها، و على العكس إذا رتفع التضخم المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع

[1]– محمود يونس،" أساسيات التجارة الدولية"، مكتبة كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 1990، ص 105.

اسعار صادرات القطر ووفقا لهذا المعدل يكون هناك تحسنا في شروط التجارة الصافية ، إلا أنه قد يتضخم عنه تدهور في الميزان التجاري و ذلك أذا كانت مرونة الطلب الاجنبي على الصادرات اكبر من الواحد الصحيح[2].

الهدف هو ابراز الواردات الفعلية التي تم سداد قيمتها عن طريق حصيلة الصادرات فقط.

الفرع الثاني : معدل التبادل الدولي الإجمالي : Gross exchange Rate

و يعبر عن النسبة بين الرقم القياسي لحجم الصادرات و الرقم القياسي لحجم الواردات مضروب في 100 للحصول على نسبة مئوية

$$\text{معدل التبادل الدولي الإجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لحجم الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لحجم الواردات}} 100$$

أن هذا المعدل يبين لنا عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تقوم بتصديرها فالهدف منه اعطاء فكرة عن الواردات الفعلية للقطر مهما كان التمويل (عن طريق حصيلة الصادرات أو الاقتراض من العالم الخارجي).

فإذا كان المعدل اكبر من 100، فمعنى ذلك أن هناك تدهور في شروط التجارة ، لا يعني أن القطر يصدر للخارج كمية أكبر من الصادرات مقابل كمية ثابتة من الواردات و العكس صحيح.

وجهة لهذا المعدل عدة إنتقادات:

- لا يأخذ بعين الاعتبار الخدمات فهو يولي أهمية لكميات السلع المتبادلة فقط
- لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الاسعار و بالتالي لا يمكن معرفة الموقف الاقتصادي للقطر بالضبط.
- يلجأ إليه إذا كان الهدف هو اعطاء فكرة عامة عن الواردات الفعلية للدول .

الفرع الثالث :معدل التبادل الدولي الداخلي

[2]– عماد محمد اليثي " التبادل الدولي ، دراسة في منهجية و آليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر" ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2002، ص 27.

ما يعاب على معدل التبادل الدولي الصافي أنه لايمكن لوحدة اعطاء صورة كاملة عن كسب الدولة من تجارتها الخارجية، فقد يرتفع هذا المعدل بارتفاع اسعار الصادرات مقارنة مع اسعار الواردات ، أو بانخفاض كمية الصادرات مما يؤدي إلى نقص الحصيلة الاجمالية من الصادرات . و لهذا جاء معدل التبادل الدولي الداخلي ياخذ بعين الاعتبار التغير في حصيلة الصادرات الناتجة عن التغير في اسعار الصادرات او كمياتها، و تنسب هذه الحصيلة إلى اسعار الواردات و بذلك يكون هناك مقياس لتغير قدرة الدولة على الاستراد[1].

يعتبر مؤشر في قياس العلاقة بين كمية الواردات التي يمكن للدولة أن تحصل عليها من الدول الأخرى نظير قيمة معينة من الصادرات.

$$\text{معدل التبادل الدولي الداخلي} = \frac{\text{الرقم القياسي لقيمة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لاسعار الواردات}} 100$$

$$= \frac{\text{االرقم القياسي لأسعار الصادرات} x \text{ الرقم القياسي لحجم الصادرات}}{\text{االرقم القياسي لأسعار الواردات}} 100$$

فهو يقيس كمية الواردات التي يمكن للقطر الحصول عليها في مقابل بيع صادراتها في هذه السنة . و بين مدى قدرة القطر على الاستراد ، لذلك يطلق عليه اسم الطاقة الاستيرادية و لهذا المعدل أهمية كبرى في دراسة أثر التجارة الدولية على الوفاهية الاقتصادية.

فإذا كان الطلب الخارجي مرنا (أي مرونته اكبر من الواحد الصحيح) فإن الطلب سيتأثر بتغير في السعر و منه يكون خفض الكمية المطلوبة من الصادرات بنسبة اكبر من زيادة السعر ، مما يؤدي ذلك إلى خفض قيمة الصادرات كما كانت عليه قبل ارتفاع اسعار الصادرات و بالتالي فإن سبب الانخفاض في المقدرة الاستيرادية للدولة يرجع إلى حجم الصادرات يرجع على مدى تأثر الطلب الخارجي لإرتفاع أسعار الصادرات.

[1]– عماد محمد اليثي " التبادل الدولي، دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر"، مرجع سابق،ص .28

و تعتبر معدلات التبادل السلعية مؤشرا لمدى التحسن و التدهور في شروط التجارة الدولية لكنها غير كافية لتحديد الاثر النهائي للتحسن أو التدهور فهي تهتم بالكم و تهمل عنصر نوع السلعة كما أنها لا تاخذ كذلك التغير في أسعار الخدمات كما أنها لا تبين أثر التجارة الخارجية على انتاجيةصناعات التصدير و الاستراد و كذا على الدخل القومي الحقيقي و مستوى الرفاهية الاقتصادية .

فنظرا للقصور الملحوظ في معدلات التبادل السلعيتي و أن اسعار الصادرات و الواردات ليس المحدد الوحيد للنفع على القطر من تجارته الخارجية . فقد ظهرت فكرة معدلات التبادل الحقيقية حيث تأخذ بعين الاعتبار الموارد الحقيقية التي تدخل في انتاج السلع الموجهة للاستراد أو السلع المستوردة . و هنا يوجد نوعين :

1 – معدل التبادل الدولي الحقيقي المفرد:

بأخذ بعين الاعتبار التغيرات في انتاجية الصناعات التصديرية و يقيس مقدار ما تحصل عليه كل وحدة من وحدات عناصر الانتاج المستخدمة في قطاع التصدير من واردات.

معدل التبادل الدولي الحقيقي في المفرد=معدل التبادل الدولي الصافي x الرقم القياسي لإنتاجية صناعة التصدير

يعاب على هذا المعدل أن هناك صعوبات في إيجاد الارقام القياسية الدقيقة للانتاجية[1] و لا يأخذ بحسبان التكلفة المحلية المحتملة لإنتاج الواردات Impots Potential Domestic cost Production رغم أن دراسات مارشال حيث تم تثبت كميات الموارد الانتاجية الموجودة في البالة الشوالة و التي تمثل حزمة من السلع Coods Representative Bales or Bundles

مثال : انخفاض اسعار السلع 10% و انخفاض تكلفة الصادرات 20%

فإن معدل التبادل الدولي الحقيقي المفرد = (100/90) 120 = 108

أي أن معدل التبادل الدولي الحقيقي المفرد للدولة قد تحسن بـــ 8%

[1] محمد دياب "التجارة الدولية في عصر العولمة " مرجع سابق ص145

و يترجم هذا بسبب تعويض التدهور في أسعار الصادرات عن طريق الزيادة في إنتاجية عوامل الانتاج المستخدمة في قطاع التصدير.

و نظرا للنقائص التي تشوب هذا المعدل قام جاكوب فاينر jacob viner بتقديم مقياس آخر و هو معدل التبادل الدولي الحقيقي المزدوج.

2 - معدل التبادل الحقيق الدولي المزدوج[2]:

ياخذ هذا المعدل في الحسبان الزيادة في إنتاجية صناعات الاستراد التي يتم انتاجها في الدول الأخرى لأن الزيادة في الانتاجية أو النقص في تكاليف الانتاج يمتد إلى الصناعات المحلية التي تعتمد على السلع المستوردة . نتيجة فعالية الآلات المستوردة و وسائل الانتاج أو نوعية مستلزمات الانتاج المستوردة مما يؤدي إلى زيادة الانتاج المحلي و الرقي بنوعيته ما يخلى الارتفاع في اسعار الواردات .

معدل الدولي الحقيقة المزدوج = معدل التبادل الدولي الصافي $\frac{\text{االرقم القياسي لإنتاجية صناعات التصدير}}{\text{االرقم القياسي لإنتاجية صناعات الإستراد}}$

و هو يقيس عدد وحدات عناصر الانتاج الأجنبية المستخدمة في واردات هذه الدولة التي تم تبادلها بواحدة من وحدات عناصر الانتاج المحلية المستخدمة في قطاع التصدير.

فمثلا: زيادة إنتاجية صناعات التصديرية بـــ 20%

في حين زيادة انتاجية صناعات الواردات بـــ 30%

هنا إذا حسبنا معدل التبادل الدولي المفرد = معدل التبادل الدولي الصافيx 20% و هو لصالح الدولة .

و لكن بحساب معدل التبادل الدولي الحقيقي المزدوج أي بقسمة معدل التبادل الدولي الحقيقي المفرد على 30 (زيادة انتاجية صناعات التصديرية) فإنه يصبح ليس لصالح الدولة و لهذا يكون معدل التبادل الحقيقي المزدوج مؤشرا أكثر منطقيا.

[2] – فتحي خليل الخضراوي ، مصطفى السيد الشعراوي ،" التجارة الدولية "، مكتبة كلية التجارة طنطا، 1990، ص 110.

فمعدل التبادل الدولي الحقيق المزدوج يهتم بما تستطيع أن تحصل عليه خدمات عوامل الانتاج Factor Servise المحلية من خدمات عوامل الانتاج الاجنبية. بينما معدل التبادل الدولي الحقيقي المفرد فيهتم بما تستطيع أن تحصل عليه من عوامل الانتاج المحلية من سلع من الخارج حسب كندلبرجو Kindeberger[1].

إلا أن و سبب الازمة المعرفية و الاحصائية و غياب الرقمنة في الدول المختلفة فإنه ي صعب الحصول على الاحصائيات لحساب هذا النوع من المعدلات.

معدل تبادل التكلفة الحقيقية : يعبر عليه بضرب معدل التبادل الدولي الحقيقي المفرد في الرقم القياسي لمقدار الضرر Amount of Disutility (الالم Pain، و الضيق Lirkomeness) لكل وحدة من مواد الانتاجية المستخدمة في انتاج الصادرات

$$T_{r.} = Ts \, . \, R_x$$

T_r : معدل تبادل التكلفة الحقيقية

Ts : معدل تبادل الدولي الحقيقي المفرد

R_x:الرقم القياسي لمقدارالضرر لكل وحدة من الموارد الانتاجية المستخدمة في انتاج الصادرات.

و يعتبر مقياس الرفاهية الاقتصادية التي تحقق من التجارة الدولية للقطر غير أنه يعاب عليه تجاهل التكلفة الحقيقية لكل وحدة من الموارد الانتاجية المستخدمة في انتاج الواردات. و هو ما تم إضافته من طرف Jacob Viner لتعريف معدل التبادل النفعي.

معدل التبادل المنفعي: (معدل التبادل الحقيقي):

و هو يساوي معدل تبادل التكلفة الحقيقية في الرقم القياسي للمنفعة النسبية للواردات Relative utility of Impots مقارنة بالسلع التي قد تنتج للاستهلاك المحلي بإستخدام عناصر الانتاج هذه و التي تستخدم الآن في إنتاج سلع التصدير (U_m) .

[1]– C.P Kindleberger, InternationalEconomics, FifthBdition, 1973, P 76.

$U_m . T_r = T_u$

T_u: معدل التبادل المنفعي.

T_r : معدل تبادل التكلفة الحقيقية.

U_m: الرقم القياسي للمنفعة النسبية للواردات.

إلا أنه يعاب على هذه المعدلات إنها وهمية غير حقيقية لتعذر قياس التكاليف الغير موضوعية او الوهمية (الضرر Disutility) التي يكون قياس ها غير ممكن . أما في الحياة العملية فإنه يستعان فقط بالمجموعة الأولى من معدلات التبادل الدولية السلعي (الصافي، الاجمالي، الداخلي).

المطلب الثاني: المؤشرات الاحصائيةالاخرى المرتبطة بالتجارة الدولية

الفرع الاول : تعريف الاحصاء التجاري ووظيفته[1]

الاحصاء التجاري : هو احصاء حركة التبادل السلع و الخدمات في انتقالها من المنتج إلى المستهلك و لذلك فإن الاحصاء التجاري قد يقتصر على الطرائق و المقاييس الاحصائية للتجارة الداخلية و الخارجية ، و قد يشمل احيانا إطارا اوسع من ذلك .

و يتم تحديد هذا القطاع و القطاعات الاقتصادية الاخرى حسب التصدير الصناعي القياسي الدولي لكافة النشاطات الاقتصادية ، الذي وضعته الدائرة الإحصائية في الأمم المتحدة في اوا خر الاربعينيات و يعاد النظر فيه مرة كل 10 سنوات و الذي يهمنا في الاحصاء التجاري هو احصاءات التجارة الخارجية اي هي احصاءات بين الدول أو المناطق الجمركية و تتمثل في الاستراد و التصدير بالاضافة إلى تجارة العبور (الترانزيست).

يتمثل الاهتمام بدراسة الطرق و اساليب جمع المعلومات و حساب المقاييس الاحصائية المختلفة و تتلخص في :

1- تعداد المؤسسات بانواعها و اعتماد على مؤشرات كرسب التبادل التجاري في التجارة الخارجية.

2 – تصنيف السلع الداخلية في التجارة الخارجية حسب أسس التصنيف المتنوع كطبيعة السلع و علاقة تركيب التجارة الخارجية ، بالتطور الاقتصادي في الدولة.

3 – الاسعار أي جمع المعلومات عنها و تحديد الاسس التي يتم الجمع بموجبها و حساب معدلاتها و قياس تغيراتها بحساب الارقام القياسية المختلفة كالارقام القياسية للاستيراد و الصادرات و نسب التبادل التجاري في التجارة الخارجية مع مراعات كيفية اختيار الصيغ المناسبة، أو طبيعة البيانات المستخدمة.

[1]- عبد الحسين زيني،" احصاء التجارة الداخلية و الخارجية "، دار و مكتبة الحمد للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 19.

4 – تحديد المفاهيم و التعاريف المختلفة باحصاءات التجارة الخارجية التي تخ ص شمول الاحصاءات و نظم التجارة و تصنيف السلع و تقويمها و تصنيف الاقطاب المتعاملة و مسائل التحويلات الخارجية.

5 – حس اب المؤشرات الاحصائية للتجارة الخارجية : مثل حجم التجارة الخارجية و مؤشرات العجز و الفائض في ميزان المدفوعات و قيم الاستراد و التصدير.

6 – تحديد قوة العمل و حجم الناتج والعمالة و التكاليف ووسائل الانتاج في قطاع التجاري.

7 – علاقة إحصاءات التجارة الخارجية بالناتج المحلي و الناتج القومي و الانفاق القومي.

ففي سنة 1853 إنعقد مؤتمر الاحصاء الدولي من اجل توحيد اساليب الاحصاء التجاري الذي انعقد في بروكسل ، خاصتا فيما يتعلق بالتجارة الدولية إلى أن وصل ت المؤسسات الدولية إلى وضع تصنيف موحد للسلع، و تحديد أسس التقييم و تحديد مفاهيم سلع الاستراد و التصدير و المرور . كذا تحديد المنشأ و بلد وصولها.

فكان للدائرة الاحصائية في الامم المتحدةانجزات احصائية دولية مع مجال التجارة الدولية خاصة و انها تتميز بتعقيدات و تدخل عدة إطراف في التجارة الدولية فقد تكون دولة تتوسط في عملية البيع و الشراء بين قطبين (القطب المشتري و القطب البائع) و قد نجد قطب آخر قام بوساطة النقل ، و قطب رابع قام بعملية التأمين كما قد يتدخل قطب خامس و يقوم بعمليةة الشراء في عرض المحيط، و تقوم ببيعها لقطب سادس الذي يقوم بجمركتها و تخزينها لدى دولة أخرى ،بالاضافة إلى الاقطاب التي تمر بها السلع و يتم تحصيل الضرائب .

فنرى أن العملية جد معقدة مما يزيد الامر أكثر تعقيدا هو الاختلاف في قيمة السلعة و كذلك اختلاف في عملات التعامل بالإضافة إلى الفجوة الزمنية التي تستغرقها العملية ما بين بيع و شحن و تسجيل كصادرات و تسجيلها كواردات بدون أن ننسى اختلاف في الاساليب الاحصائية و المفاهيم و التعاريف و التصنيفات و التسميات و طرق تسجيل المعلومات. فعملت الدول على تقليص الفوارق من خلال التنظيمات و المؤتمرات الدولية.فكانت من بين إنجازات داثرة الامم المتحدة الخاصة بالاحصاءات :

1 – **تصنيف السلع:** كانت اول ما اهتمت به التصنيف الصناعي القياس الدولي لكافة النشاطات الاقتصادية (ISIC) لعام 1948، ثم التصنيف القياسي الدولي للتجارة ISCT في 1950.

و تم الجمع بين التصنيفين التجاري و الصناعي للتجارة الخارجية سنة 1966 و عيد تصنيف مزدوج آخر 1971 حسب الاصناف الاقتصادية الواسعة ، لتصنيف فقرات التصنيف التجاري في ا صناف اقتصادية كبيرة لاغراض التحليل الإقتصادي[1].

ونظرا لاهمية تصنيف الاحصاءات التجارية حسب المنشأ و الوصول ففي مؤتمر الذي دعت إليه عصبة الامم و انعقد في جنيف و ادى إلى الاتفاقية الخاصة بالاحصاء الاقتصادي عام 1928 ابن اقرت ثلاثة طرق لتصنيف الاقطار.

1 – طريقة الانتاج / الاستهلاك:

و حسب تحسب الاستيرادات على القطر الذي يقوم بإنتاج السلعة أو يمثل الاصل الاولي أما الصادرات فتحسب على الاستهلاك النهائي لها.

2 – طريقة الشحن:

تحسب الاستيرادات على آخر قطب شحن منه مباشرة، بينما تسجل الصادرات على أول قطب شحن اليه مباشرة.

3 – طريقة الشراء/ البيع:

تسجل الاستيرادات على قطر البيع و الصادرات على قطر الشراء .كما أن تم تعريف المنطقة الجمركية لاغراض احصائية بأنها إدارة واحدة تسيطر على دخول و خروج السلع بسبب مشاكل الاستعمار و الحدود مثل اسرائيل المحتلة للأراضي الفلسطينية. و في السبعينات اصدرت الامم المتحدة نشرة التوصيات الخاصة بـــ مفاهيم و تعاريف و احصاءات التجارة الخارجية [1].و بعد القيام بمحاولة فهم وترجمة كيفية القيام بعملية جمع المعلومات الاحصائية من قبل الدول و الهيئات العالمية سنتطرق الآن لبعض الصيغ التي تستعمل من اجل التحليل الاقتصادي للضواهر الاقتصادية مستعينين بما تم شرحه فيما سبق الاستعمال الدقيق و الطريقة الصحيحة لفهم احسن الظواهر الاقتصادية.

الفرع الثاني : الادوات و المؤشرات الاكثر استعمالا

[1]– د. عبد الحسين زيني" احصاء التجارة الداخلية و الخارجية"، مرجع سابق، ص 27.

[1]– عبد الحسين زيني،"احصاء التجارة الداخلية و الخارجية"، مرجع سابق، ص 394.

نفترض المتغيرات التالية لاستنتاج العديد من الادوات و المؤشرات الاكثر استعمالا:

X: الصادرات I: سوق محلية

M: الواردات j: السوق العالمي

Y: الناجح المحلي الاجمالي K: سلعة معينة

1 – التوازن الخارجي[1]:

- الرصيد التجاري (SC) : يعبر هذا المعامل عن الفرق بين الصادرات و الواردات

$$SC= X - M$$

- معدل التغطية (TC) يمثل مستوى تغطية الواردات بواسطة الصادرات أي قدرة الدولة على تمويل وارداتها المختلفة بواسطة الايرادات و الموارد المالية الناتجة عن الصادرات. فهو يساعد على قي اس مستوى الاستقلال الاقتصادي لقطب ما و يمكن أن يكون خاص بسلعة معينة او مؤشر شامل للعديد من السلع.

$$Tc = \frac{X}{M}.100$$

$Tc>100$ نقول أن القطر قادر بتمويل صادراته من مدخلات الواردات .

2 – مستوى الانتاج الاقتصادي:

- مؤشر الانفتاح على التجارة الدولية : حصة مبادلات الدولة من مجموعة الناتج المحلي الاجمالي

$$PIB\setminus \left(\frac{X+M}{2}\right) =$$

معدل التصدير: حصة الصادرات من اقتصاد ما كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي المخصص لاشباع الطلب الاجنبي

$$100\frac{X}{PIB} =$$

- معدل الاستيراد: حصة الواردات في اقتصاد ما كنسبة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي:

$$100\frac{M}{PIB} =$$

3 – مؤشرات التنافسية:

- الحصة الوطنية للصادرات (صادرات دولية بدلالات الصادرات العالمية لسلعة معينة).

$$\frac{X_{ik}}{X_{wk}}$$

[1] -بقاسم زاير ،"المالية و التجارة الدولية ملخصات المحاضرات و تمارين منهجية الجزء الاول "،النشر الجديد الجامعي ، 2015،ص14.

- الحصيلة الوطنية للواردات واردات دولة بدلالة الواردات العالمية للسلعة معينة

- مرونة التجارة الدولية تقيس ديناميكية التجارة العالمية الدولية، و هنا يوجد نوعين من المرونات:

مرونة الواردات: $\frac{SM_{i\,/\,M_i}}{SY_i/Y_i} = \varepsilon_m$

مرونة الصادرات: $\frac{SX_{i\,/\,X_i}}{SY_i/Y_i} = \varepsilon_x$

4 – **مستوى التمويل** و هناك على الاقل ثلاثة معدلات : X-M+Y

* معدل التغلغل: فصيب الواردات من اجمالي العرض الكلي للدولة

* معدل المجهود التصدير: نصيب الصادرات من مجموع الطلب الكلي للدولة

* معدل التدويل : وهو حاصل جمع المؤشرين السابقين و يقيس معدل تدويل الاقتصاد.

$$\left(\frac{X}{Y} - 1\right).\left(\frac{M}{\mathrm{X-M+Y}}\right) + \frac{X}{Y} = T_{int}$$

5 – **مؤشر التخصص :**

أ – **معيار التموقع:** فيوضح تموقع كل دولة (i) على مستوى السوق الدولي للسلعة (K) ، في رصيدها الخاص من التجارة الدولية من هذه السلعة.

$$\mathrm{S_{ik}} = \frac{\boldsymbol{X_{ik} - M_{ik}}}{\boldsymbol{X \infty L_k + M_{wk}}}$$

ب – **علاقات التجارة الثنائية:** و هنا نميز بين :

* علاقات ثنائية عند التصدير (معيار التخصص خاص بالتصدير).

$$\mathrm{B_{xj}} = \frac{X_{ij} / \sum_i^m XM_{Ij}}{\sum_i^n X_{Ij} / \sum_i^m \sum_i^n X_{Ij}}$$

* علاقات ثنائية عند الاستيراد (معيار التبعية خاص بالاستيراد)

$$\mathrm{B_{mij}} = \frac{M_{ij} / \sum_i^m M_{Ij}}{\sum_i^n M_{Ij} / \sum_i^m \sum_i^n M_{Ij}}$$

* معدل التغطية النسبية (يكون هناك تخصص إذا كان $\mathrm{TCC} > 1$)

$$TCC = \frac{B_{xij}}{B_{mij}}$$

ج – مؤشر المزة النسبية الظاهرة:

يعتبر مؤشر للتخصص ، اوجده الاقتصادي المجري الاصل. Bela balassa في عام 1964، فهو يقيس الميزة التنافسية للسلع أو المنتوجات الصناعية في التجارة الدولية.

$$RCA_{ik} = \frac{X_{ik} / X_{iT}}{X_{\infty k} / X_{\infty T}}$$

X: قيمة الصادرات

I: مؤشر البلد

K: مؤشر السلعة

T: مؤشر يفيد اجمالي القيمة.

W: مؤشر نسبة إلى العالم (العالم، الاتحاد الاوروبي،..... إلخ).

RCA> 1 ميزة نسبة ظاهرة.

إذا كان $RCA_{ik} > 1$ أو (100) فيعني أن القطب يتميز بميزة نسبية ظاهرة في هذا المنتوج (تخصص في السلعة) . و لها ميزة تنافسية في الاسواق.

حيث ان معدل آدائه في الصادرات المحلية يفوق معدل أداء نفس المنتج في الصادرات العالمية.

و كلما كانت قيمة المؤشر قيمة أكبر كلما كانت درجة التخصص اكبر ، اذا كان $RCA_{ik} < 1$ الوحد الصحيح (100)، فلا تكون الدولة متخصصة في السلعة.

د – نسبة التجارة داخل نفس الصناعة(HT) :

يعبر عن درجة التخصص في صناعة معينة. و بالتالي مدى درجة الدخول إلى أسواق جديدة نتيجة لهذا التخصص. و يقاس هذا المؤشر بدرجة التجارة داخل الصناعة (i) بالمقارنة مع أجمالي التجارة في نفس الصناعة.

$$HT = \frac{|(X_i + M_i) - |X_i - M_i/||}{(X_i + M_i)}$$

X_i: الصادرات من السلعة (الصناعة) (i)

الواردات من السلعة (الصناعة) (i)

$|X_i - M_i|$: يمثل التجارة بين الصناعات.

$(X_i + M)$: قيمة التجارة في نفس الصناعة

$|X_i - M_i| - (X_i + M)$: قيمة التجارة داخل نفس الصناعة (كل التجارة لا تمثل تبادل بين مختلف الصناعات).

فإذا كان $HT = 0$ يعني ذلك عدم وجود تجارة داخل نفس الصناعة

هـــ : معيار تعبر حصة الصادرات.

لكل أصناف السلع (K) ، و لكل دولة شريكة (j) ، نحسب:

- حصة سوق الدولة (i) من مجموع واردات الدولة (j) من السلعة (K) :

$$Mi_{jk} = \frac{V_{jk}}{M_{jki}}$$

- حصة واردات الدولة (i) من السلعة (K) من اجمالي التجارة العالمية :

$$M_{jk} = \frac{M_{jk}}{W}$$

التغير في الحصة ما بين سنة الاساس (T_0)و السنة النهاية (T) المشار إليها بالرمز VAR هي مجموع الاثرين ، أثر هيكلي (a) و أثر الاداء (b) . تكتب التغيرات $VAR\ (T) = 0 = a+b$

حيث$a = 1000/ M_{jk}\ (t) - M_{jk}\ (o)\ /V_{ijk}(o)$

$b = 100/ V_{ijk}\ (T) - V_{ijk}\ (o)/ M_{jk}\ (T)$

يقصد بالاثر الهيكلي. يعني التطور الناتج عن التوسع في واردات الشركاء ، و بين هذا الاثر عند أي مستوى تكون هيكلة صادرات الدولة (i) متكيفا مع نمو وواردات هؤلاء الشركاء.

و يقصد باثر الاداء: يقيس المكاسب أو الخسائر اذا كان المنافسين على مستوى الاسواق التقليدية.

خاتمة الفصل :

واخيرا بعدما تناول الباحث مختلف الاليات من وسائل و اساليب و السياسات الدولية المنتهجة من اجل توجيه و التحكم في قواعد التجارة العالمية ،ومن تم العمل على توجيه اقتصاديات الدول بما يتماشى مع

الاهداف الاقتصادية المسطرة، فكان من الضروري ايجاد وسائل كمية تساعد على اتخاد القرارت الصائبة وتصحيح كل انحراف ممكن .

و في الاخر يمكن استنباط ان مشكل اختلال سعر الصرف يعتبر من قضايا العصر نظرا لما يشهده العالم من تطور في العلاقات التجارية الدولية و المنحنى التصاعدي لحجم التكتلات الدولية في ظل العولمة ، فاصبح من الصعب تثبيت او التحكم في سعر الصرف او حصر تاثيره ، خاصتا في كنف التشابك و التداخل فيما بين المتغيرات الاقتصادية الكلية .

حيث ان لصدمات التي تحدث لاسعار الصرف ،سواءا كانت صدمات ايجابية او سلبية ، لها اثر دور في تحديد السياسات الاقتصادية للدول ،كما ان بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دور في تحديد معدلات التبادل الدولي وهدا ما سنحاول الاجابة عليه في الفصل الموالي .وذالك باستخدام النموذج القياسي الذي يوافق و معطيات الدراسة ،ويسمح لنا بمعرفة اثار تغيرات تقلبات اسعار الصرف ،و الصدمات التي تحدث على درجات التحرير التجاري في الجزائر و هل هناك تماثل في التاتير بين الصدمات الموجبة و السلبية .

الفصل الرابع

قياس اثر تغيرات سعر الصرف على التحرير التجاري

دراسة قياسية بتطبيق نموذج (NARDL)

مقدمة الفصل :

للإجابة عن التساؤلات الرئيسية المطروحة من خلال هذه الدراسة والتي تتعلق بشكل محوري حول تحديد وقياس أثر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية على معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة من: (1990 – 2019)، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية أين يشتمل المبحث الأول على الطريقة المنتهجة و عرض لأدوات المعتمدة في الدراسة ، في حين المبحثين المواليين تم التركيز من خلالهما على عرض تقدير نموذج قياسي خاصة بدراسة وتحديد أثار المتغيرات المعتمدة على معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية لنموذج ال دراسة ، وبالتالي يمكن تقسيم الفصل التطبيقي على النحو التالي:

المبحث الأول: أدوات الدراسة – نموذجNARDL

المبحث الثاني: دراسة إحصائية وصفية للبيانات المعتمدة في الدراسة

المبحث الثالث: قياس أثر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية على معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر.

المبحث الأول: أدوات الدراسة – نموذجNARDL

المطلب الاول :دراسة قياسية بتطبيق نموذجNARDL

يتناول هذا المبحث منهج الدراسة المستخدم والوسائل التي تم اعتمادها من أجل بناء النموذج القياسي المعتمد ومختلف الاختبارات الإحصائية التي تم تطبيقها من أجل الاجابة على التساؤلات واختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات الدراسة.

يقوم الباحث من خلال هذا الجزء من دراسته بمقارنة بحثه بالدراسات السابقة التي أقيمت في نفس المجال من أجل محاولة سد الثغرات السابقة من خلال عنصر التجديد، ومقارنة ركائز بحثه بالبحوث الأخرى من أجل مقارنة النتائج الأخيرة والخروج بنصائح وإرشادات منبثقة من دراسة قياسية دقيقة.

يتطرق الباحث من خلال هذا الجزء إلى الطريقة والأدوات المستعملة، توصيف النموذج القياسي، تفصيل وتعريف نوع المعطيات والبيانات والمؤشرات المستخدمة، إضافة إلى التطبيق الفعلي للنموذج القياسي عن طريق برمجية ايفيوز12، والتطرق إلى اختبار صحة النموذج عن طريق جملة من الاختبارات الإحصائية، ليصل في النهاية إلى نتائج دات دلالة احصائية يتم ترجمتها اقتصاديا بما يتوافق و النظرية الاقتصادية للوصول لنتائج علمية تفسر اشكالية البحث.

المطلب الثاني :منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

الفرع الأول: منهجية الدراسة:

بناءا على طبيعة البيانات ونتائج الاختبارات الإحصائية الأولية من أجل اختيار النموذج الأنسب و اختبار مدى صحة أو خطأ فرضيات الدراسة قام الباحث باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة غير الخطي NARDL ، بعد التحقق من أن تكون السلسلة الزمنية للمتغيرات أي نموذج مستقرة عند المستوى أوالفرق الأول أو مزيج بينهما،(يجب ان تكون علاقة ارتباط مشترك بين المتغيرات(علاقة توازنية

طويلة الاجل) في النموذج المقدر بالاعتماد على إختبار الحدود)،. وذلك ما يميز هذه الطريقة عن باقي الأساليب المنتهجة لاختبار التكامل مثل غرانجر(Granger)وجوهانسن(Johanssen) (سعد رشيد و العبدلي، 2016 ، صفحة 345) و معامل تصحيح الخطئECT يجب ان يكون سالب ومعنوي ، لضمان الحصول على نتائج دقيقة بالاعتماد على هدا النمودج.

تعد دراستنا أول محاولة من نوعها فيما يخص دراسة طبيعة العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف و درجة التحرير التجاري في الجزائر، ولكن لا تتوقف دراستنا عند معرفة طبيعة العلاقة، بل يرمي الباحث إلى إبراز ما إذا كانت معدلات التحرير التجاري تستجيب للصدمات السالبة والصدمات الموجبة لتقلبات أسعار الصرف بنفس الطريق، أي الكشف عن طبيعة العلاق التي تربط أسعار الصرف بدرجات التحرير التجاري عندما تتجه هذه الأخير نحو الهبوط(سوق الدببة) Bear Market ، وطبيعة العلاقة التي تربط أسعار الصرف بدرجات التحرير التجاري عندما تكون هذه الأخيرة تتجه نحو الارتفاع(سوق الثيران) Bull Market،في المدى القصير و المدى الطويل وما إذا كانت العلاقة متماثلة أم غير متماثلة.

إضافة إلى ذلك يسعى الباحث إلى تحليل علاقة الانفتاح التجاري بمتغيرات أخرى من أجل ضمان صحة النموذج، ودراسة علاقة سعر الصرف باسعار البترول في ظل تأثير متغيرات أخرى، وذلك من أجل الاقتراب قدر الممكن من الواقع، إذ يستحيل دراسة أثرتغيرات سعر الصرف بالانفتاح التجاري بافتراض كون المتغيرين لا يتأثران بمتغيرات خارجية.

من اجل هدا ارتكزة منهجية دراستنا على:

اولا: تشخيص النموذج و التاكد من انه جيد.

ثانيا: التحليل الاقتصادي من الناحية الاحصائية و من الناحية القياسية.

الفرع الأول: ادوات الدراسة (نموذج الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة غير الخطي NARDL.

تم الاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة الغير خطية (NARDL)، والتي توفر إمكانية تتبع وتحليل أثر الصدمات في المتغيرات المفسرة لأي نموذج قياسي سواءً الموجبة أو السالبة وإنتقالها الى المتغير أو المتغيرات التابعة، وهو الأمر الذي يشكل أكبر قصور في النماذج الخطية التي تفترض تناظرية العلاقة الخطية بين المتغيرات الاقتصادية وهو أمر بعيد عن الواقع في أغلب الأحيان، وبالتالي فنماذج (NARDL) تتيح قياس أثر السياسات الانفاقية سواء تعلق الامر بالآثار السالبة أو الموجبة وانتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي ما يمكن الباحث من الوصول إلى نتائج موضوعية وأكثر دقة مقارنة باستخدام النماذج الخطية.

الشروط اللازمة لتطبيق النموذج:

- أن تكون السلسلة الزمنية للمتغيرات أي نموذج مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول أو مزيج بينهما
- أن يكون النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي.
- أن يكون النموذج خال من مشكلة التجانس.

الفرع الثالث : خطوات تطبيق نموذج NARDL

I- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

نظريا : ظهر مصطلح الاستقرارية او مرة مقترنا بمصطلح الانحدار الزائف عند Granger & newbold سنة 1974 حيث ولدا سلاسل مستقرة عن طريق المحاكاة واثبتا مفهوم الانحدار الزائف حيث في السلاسل الزمنية المستقرة الصدمات ستكون مؤقتة وتاثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في الاجل الطويل من جهة اخرى السلاسل الغير المستقرة سوف تتضمن عناصر دائمة

chocs permanents و يعتبر السبب الاصلي و الحقيقي وراء وجوب استقرارية السلاسل الزمنية في بداية التمانينات عدة درسات اجريت اثبث من خلالها ان السلاسل الزمنية في الاقتصاد الكلي هي غير مستقرة وافضل دراسة بهذا الخصوص هي دراسة Nelson et plosser(1982), التي اثبثت ان السلاسل الاقتصادية الكلية غير مستقرة وتحتاج لتطوير طرق قياسية لجعل السلسلة مستقرة ومن هنا ظهر مفهوم TS DS, حيث حاولت الدراسة الاجابة على مايلي

هل كل سلسلة تحتوى على صدمات دائمة او عشوائية ؟

ومن اعمال Nelson &plosser ظهرت مقاربتين:

الاولى: وتشتمل على تحليل الخصائص الاحصائية للسلاسل، ودراسة ظاهرة الصمود في التقلبات الاقتصادي la persistance des fluctuations économique univariée

الثانية: (multivariée) ونشتمل على نماذج متعددة المتغيرات بوجود سيرورات متكاملة كمقاربة Engle&Granger (1987),johansen(1988,1991)

معنى الاستقرار:

هناك نوعين من الاستقرارية بالنسبة للسيرورات الخطية (الغير الخطية شيء اخر)

الاستقرارية القوية او من الدرجة الاولى(الدرجة الاولى ليس معناه مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الاولى بل معناه الاستقرارية من النوع الاول)

لها عدة تعريفات كتعريف باستعمال دالة الكثافة..

اما ابسط تعريف لها

نقول عن سلسلة انها مستقرة استقرارية قوية :اذا كان مجموع عزومها من الدرجة k مستقلة عن الزمن وهده مفهوم نظري فقط يتحقق في الفيزياء ومكانيكا الكم وفي البيانات عالية التردد high frequency لكن في الاقتصاد مستحيل.

الاستقرارية الضعيفة او تسمى الاستقرارية من الدرجة الثانية:

وهي التي تستعمل في الاقتصاد القياسي حيث يكون

- المتوسط ثابث ومستقل عن الزمن من اجل كل لحظةt
- التباين ثابث ومنتهي ومستقل عن الزمن من اجل كل لحظة
- التباين المشترك اي الاستقلالية وعدم الارتباط بين المشاهدات الزمنية الحالية والسابقة حيث يمكن التخلي عن هذه الخاصية ادا كان حجم العينة كبير

ومن هنا يمكن ان نستنتج مايلي

نعلم ان المتوسط هو العزم من الدرجة الاولى

التباين العزم من الدرجة الثانية

اي الاستقرارية الضعيفة هي استقلالية العزم الاول والثاني عن الزمن اما اذا انتقلنا الى العزوم من الدرجة k

سنتحول من الاستقرارية الضعيفة الى الاستقرارية القوية

لكن في الجوانب التطبيقية نستعمل الاستقرارية الضعيفة

كل السلاسل الزمنية تحتوى على عنصر او عدة عناصر عشوائية او غير عشوائية يجب الوقوف عندها

اسباب عدم الاستقرارية في السلاسل الزمنية الخطية

- وجود اتجاه عام عشوائي اومحدد
- وجود مشكل التباين او سرعة التقلبvolatilité

- وجود تغير هيكلي في بنية السلسلة الزمنية
- وجود نقاط شاذة في السلاسل الزمنية
- عدم خطية السلسلة
- تقلبات الزمن الكثيرة مثلا السلاسل العالية التردد
- وجود الاثار الموسمية في سلسلة زمنية ما

انواع السلاسل الغير المستقرة هناك نوعين:

- **السلاسل الزمنية من نوع DS هي** عباره عن اتجاه عام عشوائي معامل ميله–ان. صح التعبير اكبر من الواحد ان كان يساوي الواحد نحن في حال سيرورة سير عشوائي random walk وهذه السيرورة لها تطبيقات واسعة في مجال الاسهم وكفاءة الاسواق المالية وتكون هده السلسلة غير مستقرة بسبب ارتباط الزمن بالتباين ويصبح التباين لانهائي، جعل السلسلة ds المستقرة بالفروقات .
- **السلسلة TS هي** السلسلة التي تملك اتجاه عام محدد خطي وهده الاخيرة ليست مستقرة بسبب ارتباط المتوسط بالزمن ولها تطبيقات في التنبؤ التقليدي بالاتجاه العام

جعل السلسلة TS مستقرة بنزع الزمن عنها بواسطة طريقةMCO

كيف نعرف هل السلسلة ds ام TS ؟

الجواب اما من الرسم البياني و اما باختبارات جدر الوحدة

مثلا عند استعمالADF

- السلسلة ds تحتوي على الجدر الاحادي
- السلسلةTS بعدم وجود الجذرالاحادي ومعامل الاتجاه العام معنوي

ومنه يمكن القول ان الجدر الاحادي محتوى فقط في السلسلة ds وليسTS

A - تحديد الدرجة التي تستقر بها السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

B - أختبارات الاستقرارية الخاصة بكل متغيرات النموذج ل(قياس الأثر ودراسة العلاقات المتشابكة بين متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل عام) بفترض أن السلاسل الزمنية لمتغيرات أي نموذج تكون مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول أو ان تكون مزيجا بين المستوى والفرق الأول

1.- أهم اختبارات جدر الوحدة (Unit Root tests)

A - اختبار ديكي فولر المطور Augmented-Dickey-Fuller (ADF):

نظرا للنقص الذي يعاني منه اختبار ديكي فولر في عدم الأخذ بعين الاعتبار الارتباط الذاتي في الخطأ العشوائي، وبالتالي عدم كفاءة تقديرات المربعات الصغرى العادية (OLS) ، قام العالم ديكي فولر (1981) بتطوير اختباره الأول(اختبار ديكي فولر الموسع)، وذلك بإضافة معاملات الفروق المتباطئة للمتغير التابع(Lagged difference term of the dependent variable)قصد للتخلص من الارتباط الذاتي .(Sandrine Lardic, 2002, p. 148)

حيث نجد ثلاثة معادلات عند إجراء الاختبار هي، وهي كالتالي:

$$\Delta yt = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \alpha \Delta y_{t-j+1} + \mu_t \cdots (5)$$

$$\Delta yt = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \alpha \Delta y_{t-j+1} + c + \mu_t \cdots (6)$$

$$\Delta yt = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^{\rho} \alpha \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \mu_t \cdots (7)$$

يجب الإشارة إلى اختلاف فرضيات كل معادلة حسب خصائص جوهرية، وهي الاتجاه الزمني والحد الثابت، حيث من خلال المعادلات الثلاثة أعلاه، نلاحظ أن:

- المعادلة (5) يوجد فيها اتجاه ولا حد ثابت.

- المعادلة (6) لا يوجد فيها اتجاه زمني لكن يوجد حد ثابت.

- اما المعادلة (7) يوجد فيها اتجاه زمني ويوجد حد ثابت.

B - اختبار فيليب وبيرون Philips-Perron (PP):

يلجأ اختبار فيليب- بيرون المطور سنة من طرف بيتر فيليب (Peter Philips)، و بيار بيرون (Pierre Perron) عام 1988 على الطريقة لا معلمية (Non Parametric Adjustment) في تصحيح الارتباط الذاتي (Autocorrelation)للبواقي عند اختبار استقرار السلاسل الزمنية، حيث يسمح الاختبار بعكس الطبيعة الحركية للسلسة عن طريق الأخذ بعين الاعتبار كل من الارتباط الذاتي للبواقي، وعدم ثبات التباين(دحماني، 2214 ، صفحة117).على عكس اختبار ديكي فولر الموسع الذي يفترض أنه السلسلة الزمنية متولدة من انحدار ذاتي (Auto-Regressive) ، يفترض نموذج فيليب بيرون أنه السلسلة الزمنية مولدة من خلال (ARIMA) (Phillips & Perron, 1988, p. 338) .

2 -اختبارات الاستقرارية عند الفرق الاول:

اذا كانت كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الاولى (I_1) وعند المستوى الأمر الذي يتيح حسب (Pessiran and Shin ; 2001)إمكانية وجود علاقة تكامل مشتركة بين متغيرات الدراسة (احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل

3 - اختيار فترات الإبطاء المثلى:

وقبل ذلك يم تحديد درجةالتأخير المثلى لمتغيرات النموذج محل البحث بالاعتماد على تصغير قيمة معيار (AIK) وهنا يجدر الذكر انه نظريا :

تتم عملية اختيار فترة الإبطاء المثلى عن طريق أخذ أقل قيمة للمعايير الإحصائية الخمسة، وهي كالتالي:

- معيار خطأ التنبؤ النهائي(Final Prediction Error) 1969.

- معيار اكايك (AKAIKE) 1973.

- معيار شوا رز (Schwarz) 1978 .

- معيار حنان وكوين(Hannan & Quinn) 1979.

- معيار نسبة الإمكان الأعظم(likelihood ration test).

ويعتبر العدد الذي أجمعت عليه معظم المعايير والذي يمتلك أقل القيم للمعايير التي تم ذكرها سالفا العدد الأمثل لفترات الإبطاء(بحيث يقوم الباحث بحساب تاخير كل متغير من متغيرات الدراسة) .

3-1- اختبار التكامل المشترك وفق منهج إختبارالحدود (The Bound Testing Approach):

- وهو ماسيتم التحقق منه من خلال اختبار الحدود وتحقق شروط معلمة تصحيح الخطأ.

يقوم أسلوب منهج الحدود على اختبارين[1]، وهما :إحصائية فيشر (F-statistic) ، واختبار والد (Wald –statistic)، من أجل اختبار الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات، مقابل الفرض البديل الذي يقول بوجود علاقة تكامل طويلة الأجل

، وتعطى كل من الفرضيتين

وفق الصيغ التالية(أين n عدد المتغيرات الدرجة في النموذج:)

$H0 : \alpha1 = \alpha2 = \ldots\ldots = \alpha n+1 = 0$

$H1 : \alpha1 \neq \alpha2 \neq \ldots\ldots \neq \alpha n+1 \neq 0$

[1]- متاجر ويداد،" قياس أثر الصكوك الإسلامية على الأسواق المالية الناشئة دراسة قياسية لبورصة ماليزيا NARDL- -بتطبيق نموذج"، أطروحة دكتوراه ،2019-2020 جامعة جيلالي ليابس ص115

بما أن اختبار F له توزيع غير معياري (Non-standard distribution)، يلجأ الباحث إلى مقارنة F المحسوبة ب F الجدولية، والمعبر عنها بقيمتين حرجتين(Critical value)، قيمة الحد الأدنى (Lower bound value) ، وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة عند هذا المستوى(أي أنها متكاملة من الدرجة الصفر)، وقيمة الحد الأعلى (Upper bound value) ، وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول(أي أنها متكاملة من الدرجة الواحدة(VAHID & ENGLE, 1993, p. 341) .

حيث يمكن تلخيص حالات قبول أو رفض الفرضية العدمية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(4-1) : نتائج مقارنة F - المحسوبة بالقيم الحرجة لمنهج الحدود:

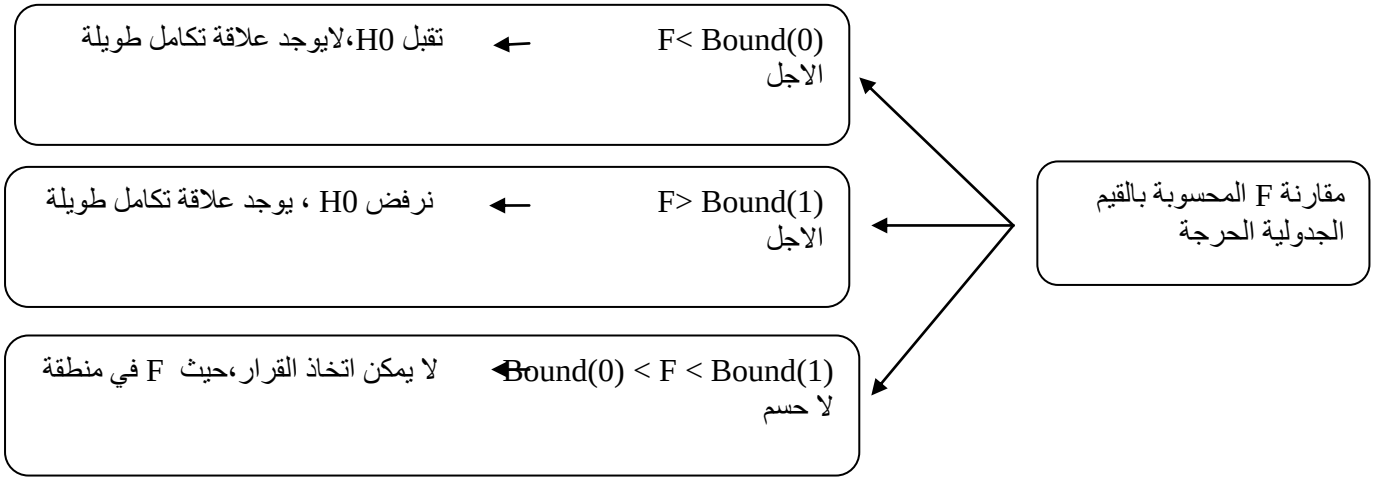

المصدر :من إعداد الباحث.

4 - تقدير المعلمات طويلة و قصيرة الأجل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل بين المتغيرات، يمكن الانتقال إلى عملية تقدير معلمات التوازن للأجلين القصير والطويل لنموذج تصحيح الخطأ، والذي يعبر عن المتغيرات بالفروق الأولى، إضافة إلى معمل تصحيح الخطأ (Error Correction Term) والذي نرمز له ب ECTt-1 بقيمة متوقعة سالبة وأصغر من الواحد الصحيح، والتي تعبر عن سرعة التكييف للتوازن على الأجل القصير بالنسبة للتوازن على

الأجل الطويل، إذ أنه مخرجات التقدير عبارة عن معلمات التوازن للمدى القصير، وبقسمة هذه المعلمات على معامل تصحيح الخطأ1-ECTt نحصل على المعلمات للأمد الطويل (سعد رشيد و العبدلي، 2016 ، صفحة 348).

5 - تقدير نموذج الدراسة:

- تقدير نموذج ديناميكي وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (NARDL).
- نموذج الدراسة وفق التأخيرات المثلى كما أسلفنا الذكر وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO).

6- اختبار النموذج من الناحية الاحصائية:

1 - المعنوية الجزئية

2 - المعنوية الكلية

3 - القدرة التفسيرية للنموذج (نرى اذا يوجد مشاكل القياس او لا يوجد).

بعد التاكد من ان النمودج جيد من الناحية الاحصائية ننتقل الى

7- التحليل من الناحية الاقتصادية:

1 - العلاقة في الاجل القصير

2 - العلاقة في الاجل الطويل

يجدر الذكر انه خلال تحليل النموذج من الناحيتين الإحصائية والقياسية:في هذه النقطة سيتم

- اختبار وجود مشاكل القياس الكلاسيكية في نموذج الدراسة لتفادي مقدرات زائفة ومتحيزة لمعلمات النماذج، و التحقق من الاستقرار الهيكلي لنماذج (NARDL) المقدرة بإستخدام إختبار (CUSUM) او المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) ، والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of squares)، حيث يعتمد الاختباران على طريقة انجل و غرانجر، حيث إذا وقع الشكل البياني ل CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 1 %، نقول أنه النموذج لا يعاني من أي مشاكل هيكلية(دحماني، 2013 ، صفحة 129) أي التأكد من غياب أي تشوهات هيكلية قد تفضي إلى عدم انسجام معلمات التوازن في المدى القصير مع معلمات التوازن في المدى الطويل، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال، لأنه يوضحان أمرين مهمين، وهما:

- تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات.
- مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد

وكما يعتبران أساسيين في إطار دراسة استقرار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة.

8- دراسة العلاقة التناظرية بين المتغيرات

- **التعريف ببعض الاختبارات و اهميتها**

- ARCH (Heteroskedasticity Test) ، القيم الاحتمالية لاختباري عدم ثبات التباين للاخطاء): من بين افتراضات الكلاسيك لنمادج الانحدار يجب ان يكون ثبات الاخطاء خلال فترة الدراسة سيقما و ايبسيلون ثابت خلال كل فترة الدراسة.
- اختبار التو زيع الطبيعي لبواقي التقدير(jarque-berra)

- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test): خاص بنمادج الانحدار الذاتي هل البواقي بينها ارتباط ذاتي (من بين الفرضيات الكلاسيكية لاي نموذج انحذار البواقي تكون مستقلة ابسيلون الزمن t مستقل عن ابسيلون الزمن1- t .

- **اختبارات المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج**

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك، مثل :المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) ، او المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Squares).

ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال، لأنه يوضحان أمرين مهمين، وهما:

- تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات.
- مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد

- وتحليل المعنوية الكلية والجزئية للنموذج
- ومدى جودة توفيقه حسب كل اختبار موافق.

المبحث الثاني: دراسة إحصائية وصفية للبيانات المعتمدة في الدراسة

نهدف من خلال هذا المبحث إلى توضيح مختلف الخصائص الاحصائية للبيانات المدرجة في الدراسة، بعدما تم توضيح الطريقة المنتهجة، و تقديم التعريفات الاجرائية لكل متغير من متغيرات الدراسة.

المطلب الاول: متغيرات الدراسة ومصدر البيانات:

المتغيرات المعتمدة في الدراسة تم تحديدها أساسا بناءً على الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع البحث، بالإضافة الى معيار مدى توفر البيانات خلال الفترة (1990-2019)، ويمكن تعريف كل متغير مدرج في النموذج القياسي المعتمد في الدراسة على النحو التالي:

الفرع الاول :المتغير التابع يتمثل في:

- الانفتاح التجاري **(opens)**:يمثل نسبةمجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر من اهم المؤشرات التي تعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعموماً فإن درجة الانفتاح التجاري يؤثر على حجم التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، لذلك يتوقع أن تكون العلاقة بين حجم تلك التدفقات، الاستثمارية ودرجة الانفتاح علاقة طردية.[2]

[2] - محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، يونيو 2017، ص 21

الفرع الثاني :المتغيرات المستقلة

وتتمثل في أسعار الصرف الحقيقية كمتغير مستقل رئيسي ومجموعة من المتغيرات المستقلة الثانوية تم ادراجها بناءأ على ما جاءت به الادبيات التطبيقية حول موضوع البحث:

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REXR):** سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (مقياس لقيمة العملة مقابل المتوسط المرجح لعدد من العملات الأجنبية) مقسوماً على معامل انكماش أسعار أو مؤشر تكاليف.
- **معدل التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا):** يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً.
- **نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPPG)(% سنوياً):** معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبني على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.[3]

[3] قاعدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/algeria، تاريخ الاطلاع: 2020/03/13.

- **سعر البترول (PP):يتمثل في سعر برميل النفط بالدولار الامريكي**

فيما يخص الوحدات الخاصة بمتغيرات ومصادر البيانات فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1): متغيرات الدراسة ووحدات قياسها.

نوع المتغير	المتغير	الوحدة	مصدر البيانات
مستقل	**REXR**	دولار امريكي	البنك الدولي
	Inf	نسبة مئوية	البنك الدولي
	Gdppg	نسبة مئوية	البنك الدولي
	PP	دولار امريكي	البنك الدولي
تابع		نسبة الى الناتج	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحث

لقد تم الإعتماد على الهيئات الدولية الرسمية في جمع البيانات المعتمدة في الدراسة وذلك لتضارب الاحصائيات الصادرة من الهيئات الحكومية المحلية، بالإضافة الى ان البنك الدولي من بين اكثر المصادر شيوعا واستخداما في الأدبيات التطبيقية من قبل الباحثين في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يجعلها أكثر دقة وموثوقية، فيما يخص متغيرالانفتاح التجاريفقد تم قسمته على الناتج المحلي الإجمالي لإزالة أثر التضخم من هذه المتغيرات وبالتالي الحصول على قيم حقيقية.

الفرع الثالث : توصيف نماذج الدراسة

تم الاعتماد في توصيف النموذج محل البحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التجارة الخارجية وتقلبات أسعار الصرف بشكل كلي أو جزئي، وأهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها في تحديد المتغيرات المدرجة في الدراسة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): الدراسات الساقة المعتمدة في تحديد متغيرات الدراسة

الدراسة	العنوان
(الباحث، السنة)	**عنوان الدراسة واهم النتائج**
(Nelson and all, 2016)	Trade Openness and Exchange Rate Fluctuations Nexus in Nigeria[4] تبحث هذه الدراسة في الانفتاح التجاري وتقلبات أسعار الصرف Nexus in نيجيريا تستخدم بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي من 1984 إلى 2013. النتائج التي توصلنا إليها: يؤثر الانفتاح التجاري بشكل إيجابي بنسبة 59٪ على تقلبات أسعار الصرف في نيجيريا. يظهر اختبار السببية

[4] file:///C:/Users/pc/Downloads/EJSR-138-3-04.pdf

	الذي تم إجراؤه باستخدام إختبار السببية لج رانجر أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف.
(Gantman and Dabós, 2018)	Does trade openness influence the real effective exchange rate? New evidence from panel time-series[5] باستخدام مجموعة بيانات من 101 دولة خلال الفترة 1960-2011 ، قام الباحث بفحص العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) ، من ناحية ، و الانفتاح التجاري والميزان التجاري وشروط التبادل التجاري وعوامل الإنتاجية ونظام الصرف المتبع ، من ناحية أخرى. تدعم نتائج الدراسة بقوة الفرضية القائلة بأن الزيادة في الانفتاح التجاري ينتج عنه انخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي(REER) . المتغيرات الأخرى ليس لها تأثير ذي دلالة إحصائية.
(Calderón, 2004)	TRADE OPENNESS AND REAL EXCHANGE RATE VOLATILITY: PANEL DATA EVIDENCE[6]

[5] https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/s13209-017-0168-7.pdf
[6] https://core.ac.uk/download/pdf/6642343.pdf

	اكتسبت العوامل الغير النقدية أهمية في تفسير تقلب سعر الصرف. في هذا السياق ، فقد تم اقتراح إدراج صدمات الإنتاجية وشروط التبادل التجاري والإنفاق الحكومي . كان الهدف من هذه الورقة هو شرح تقلب سعر الصرف الحقيقي من خلال افتراض هيكلي للعلاقة بين التقلب ومحددات الانفتاح التجاري والمالي لعينة من الدول الصناعية والنامية للفترة 1974-2003.استخدم طرق GMM-IV لبيانات اللوحة لاختبار الفرضيات التالية: - تكون تقلبات سعر الصرف الحقيقي(RER)أقل تقلبًا في البلدان الأكثر انفتاحًا . - يساعد الانفتاح التجاري على التخفيف من تأثير الصدمات شديدة التقلب على تقلبات تقلبات RER.
(نوالي، 2015)	**اثر تقلبات الدولار و الاورو على التجارة الخارجية للجزائر و المغرب و تونس —دراسة قياسية للفترة**

	-2015-1975 كات هدف الباحث الى تحليل اثار تغيرات عملتي الدولار و الاورو على التجارة الخارجية للجزائر و المغرب و تونس للفترة ما بين 1975-2015 .حيت اعتمد في الجانب التطبيقي على طرق الاقتصاد القياسي لاختبار اثار تغيرات الدولار و الاورو على التجارة الخارجية لهده البلدان (ARDL) .خلصت الدراسة الى وجود اوجه تشابه و اوجه اختلاف بين هده الدول من عدة جوانب كالدلالات الاحصائية و القياسية والعلاقات الطويلة المدى بين المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة.
(منهوم، 2009)	**اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009.** لقد اثبت الباحث في دراسته القياسية ،ان الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها تلجأ إلى إتباع سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية

	لاكتساب بعض المزايا كزيادة الصادرات و انخفاض الواردات ، إلا أن هذه الساسة لم يكن لها الأثر الايجابي في معالجة إختلالات ميزان المدفوعات بحكم أن الجزائر تعتمد على مورد واحد و هو البترول. و التي تبين من خلالها عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المؤثرة في الميزان التجاري و هي الصادرات و الواردات و من ثم التأثير في ميزان المدفوعات في المدى الطويل ، و لكي تنجح هذه الساسة في الجزائر يجب توفير الشروط التالية : – استقلالية البنك المركزي كسلطة نقدية يمطن الدولة من تحقيق هده الأهداف. – التحكم في المعلومات الاقتصادية من خلال توفير مراكز البحث.

	– القضاء على الأسواق الموازية للصرف. – القضاء على الظواهر الاقتصادية السلبية كالتضخم و البطالة. – إدارة صارمة للعملة و كبح تزايد الكتلة النقدية.
(بوقرورة، 2011)	**محددات التجارة الخارجية دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الجزائريةللفترة 1990-2011** تهدف هذه الدراسة الى تحديد وتحليل أهم المتغيرات المفسرة لسلوك الواردات الوطنية للفترة 1990-2011 ، وقد تبين بعد عدة محاولات أن متغيرات الدخل ومستوى الإنتاج المحلي وكذا سعر الصرف الفعلي الحقيقي هي المحددات الأنسب، وأن الصياغة اللوغاريتمية للتقدير هي الأفضل خلال فترة الدراسة، وقد تم تقدير دالة الطلب بإحصائيات سنوية وبالقيم الحقيقية وبأخذ العام 2001 كسنة أساس لجميع المتغيرات، واستخدمت الطرق القياسية الحديثة في التقدير حيث تبين من خلال اختباري جذر الوحدة والتكامل المشترك أفضلية استخدام نموذج متجه تصحيح

	الخطأ، وقد اتضح من نتائج التحليل باستخدام ادتي تجزئة التباين ودوال الاستجابة النبضية أن الدخل الوطني هو أهم عامل محدد للواردات الجزائرية في المدى القصير غير أن هذه الاستجابة تتراجع بشكل كبير جدا في الأجل الطويل بما يعني أن الدخل الوطني قادر على تلبية الاحتياجات المحلية من السلع الاجنبية في المدى القصير أما في المدى الطويل فإن هذه القدرة تتلاشى، أما البديل المحلي او مستوى ما ينتج محليا فقد جاء موافقا للنظرية الاقتصادية وما كان متوقعا، بالنسبة لسعر الصرف فلم يكن له تأثير على الواردات وهي النتيجة ذاتها التي توصلت اليها العديد من الدراسات خاصة المطبقة على الدول النامية
(طيبة، 2013)	**أثر االنفتاح االقتصادي على النمو االقتصادي المستديم – دراسة حالة دول شمال إفريقيا خ لال الفترة 1990– 2010 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر،2013**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

لقد قام الباحث من خلال الدراسات السابقة بجمع متغيرات الدراسات السابقة ضمن دراسة واحدة، لدراسة اثر كل متغير على درجة التحرير التجاري، بالتركيز على متغيرات سعر الصرف. ومعرفة مدى اثر التغيرات او الصدمات سواء الايجابية او السلبية على التحرير التجاري و مدى التناظر بين هده الصدمات.

وبعد الاطلاع على الأدبيات التطبيقية سواءً العربية أو الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة، قام الباحث بمحاولة توصيف نموذج تتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الجزائري؛

$$OPENS = f(REXR\ ;GDPPG\ \ ;INF\ ;PP)$$

$$d(OPENS_t) = a$$

$$+ \sigma$$

$$* \Delta L$$

$$* RE$$

$$+ \sum_{t=} q$$

$$+ \sum_{t=} q$$

حيث:

(α) يمثل القاطع او ثابت التقدير،

(ρ) معامل تصحيح الخطأ وكل من $\left(\beta^{+}REXR^{+}_{t-1} + \beta^{-}REXR^{-}_{t-1}\right)$ الصدمات الموجبة والسالبة في الأجل الطويل أسعار الصرف الحقيقية.

في حين يمثل كل من :

$$\sum_{t=0}^{q1}(\pi^{+}_{n} * \Delta REXR^{+}_{t-J}) + \sum_{t=0}^{q1}(\pi^{-}_{n} * REXR^{-}_{t-J})$$

الصدمات الموجبة والسالبة في الأجل القصيرفي أسعار الصرف الحقيقية.

و (j ;1..... n) درجة تأخير النموذج

و (t : 1…T) يمثل الزمن،

و μ_t تمثل حد الخطأ العشوائيوالذي يعتبر تشويشا أيضا.

المعلمات ($\beta. \gamma. \delta. \theta. \sigma$) تمثل المعلمات الخاصة بالاجل الطويل،

في حين المعلمات ($\varphi_1 \dots \dots \varphi_5$)، و ρ تمثل معلمة تصحيح الخطأ.

المطلب الثاني: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة، تم حساب مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية، والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

	OPENS	REXR	PP	GDPPG	INF
الوسط الحسابي	59.44	115.68	49.69	0.89	8.81
الوسيط	59.20	103.30	41.27	1.25	4.65
Max	76.68	220.57	112.90	5.84	31.67
Min	44.92	93.27	13.07	-4.25	0.34
الانحراف المعياري	8.76	25.92	32.62	2.29	9.42
Skewness	0.12	2.44	0.66	-0.24	1.42
Kurtosis	1.99	10.08	2.13	3.06	3.52
Jarque-Bera	1.35	92.48	3.14	0.28	10.46
Probability	0.51	0.00	0.21	0.87	0.01
المجموع	1783.08	3470.51	1490.77	26.56	264.26
مجموع الانحرافات	2227.87	19489.59	30851.65	152.69	2570.64
عدد المشاهدات	30	30	30	30	30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

باستقراء أرقام الجدول أعلاه يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

بلغ الوسط الحسابي الانفتاح التجاري (opens)(59.44%)، وهو معدل منخفض الى حد ما يعكس السياسة الحمائية المنتهجة من طرف صناع القرار في الجزائر خلال مراحل واسعة من فترة الدراسة وبالنسبة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REXR)فقد بلغ (115.68%)، أما الأوساط الحسابية لكل من (سعر البترول (PP)، نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPPG) ومعدل التضخم (INF)) فقد بلغت على التوالي (49.69%)، (0.89%) و(8.81%)

تم تسجيل أعلى قيمة في الانفتاح التجاري (76.68%) سنة 2008، أما أدنى قيمة له (44.92%) في سنة 1993 حيث تحليل واقع الانفتاح التجاري في ا لجزائر يستدعي دراسة مختلف التطورات التي عرفتها في تحرير تجارتها الدولية .ابتداء من سنة 1989 قامت السلطات بتنفيذ برنامج توجيي لتحرير النظام التجاري، فقد ألغيت قيو د الاستيراد المركزية و حل محلها نظام أكثر مرون ة يقضي بتخصيص مبلغ محدد من النقد الاجنبي و الئتمان لكل شركة تستعمله حسب تقديرها ا لخاص، و أدخل قانون التمويل الإيضاف في أوت 1990 نظاما يضم شركات الامتياز و شركات البيع با لجملة مما أسهم إلى حد ما في إلغاء احتكارات ا لاستيراد، و أزيلت جميع القيود على تراخيص ا لاستيراد بالرغم من أن بعض الواردات ظلت خاضعة للرقابة الإداريةبسبب القيود التجارية الحمائية في حين ظلت القيود على تجارة الخدمات – السياحة و الصحية و التعليمية. و في سنة 1992 أدى تجد الاختلا لات المالية إلى قيام السلطات بتشديد القيود على النقد الاجنبي و توسيع نطاق حظر الواردات. و قد سعت ا لحكومة منذ أزمة النفط في سنة 1986 إلى غاية مارس 1994 إلى احتواء الواردات من خلال تطبي ق القيود على التجارة و المدفوعات، فبعد حدوث بع ض الزيادات في الواردات عقب التحرير التجاري في سنة 1989 ، شددت الضوابط و قيود النقد مرة أخرى في سنة 1992 لكفالة خدمة الديون ا لخارجية، فأحدث ترشيد الواردات أثرا سلبيا شديدا على قطاعي التصنيع

و البناء و حرمها من الإمدادات الازمة تضمن برنامج الإصلاح االقتصادي 1994-1998 تدابري واسعة لتحرير التجارة، وقد نفذت عملية إزالة القيود، التي بدأت في أفريل 1994 على مراحل، فقد ألغيت أو ل القاعدة التي تقتضي بتمويل بعض الواردات الاستهالكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي ، و تم تحرير الواردات من المعدات الصناعية و المهنية المستعملة، و أزيلت الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد الضمانات للمستوردين و خفضت الحماية الجمركية و كذلك الحدود القصوى للتعريفة الجمركية على الواردات في سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي 1997 تقرر تطبيق تخفيضات جمركية بموجب اتفاق التجارة الحرة الذي أجرته الجزائر مع الاحتاد الأوروبي، بالإضافة إلى إمكانية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة الدولية، و في سنة 2009 بدأت الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكربى سنة 2008 بتطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة و ذات المنشأ العربي، كما قامت الدول الأعضاء في المنطقة بالمثل بتنفيذ الإعفاءات الجمركية أمام الواردات من السلع جزائرية المنشأ. أما بالنسبة لتطور نظام الصرف، فتتبع اجلزائر حاليا نظام التعويم المدار أو الموجه.

من جهة أخرى فقد بلغ سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذروته بقيمة (220.57%) في سنة (1990)، وسجلت أدنى قيمة لهذا الأخير (93.27%) في سنة (2018)

الشكل رقم (4- 2): المنحنى يوضح سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

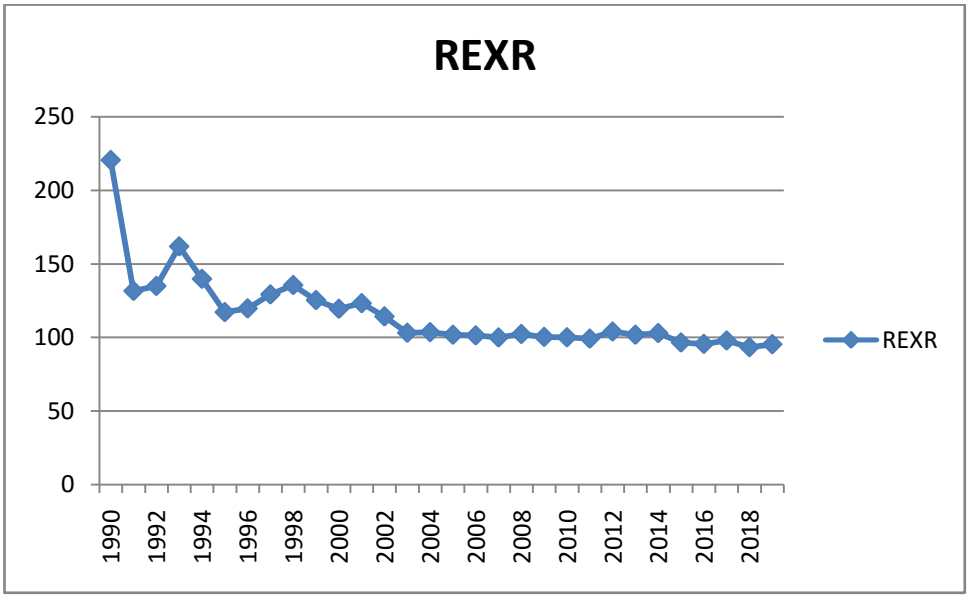

لقد عرف تطور سعر صرف الدينار الجزائري عدة مراحل:

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بدأ بالانخفاض منذ سنة1994 بعدما ان بلغ دلوته سنة 1990 بقيمة (220.57%)،بسبب تخفيض قيمة الدينار الجزائري ليواصل الانخفاض ليصل إلى 75.36 دينار للدولار في حين أنه لم يكن يتجاوز 50 دينار للدولار الواحد سنة 1994.ليحافظ على ثباته خلال الفترة 2002-2018 في حدود 75 -80 دينار للدولار الواحد .حيث لم يتجاوز 50 دينار للدولار الواحد سنة 1994 بقيمة (139.73%).

خلال فترة 2000-2018 عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة سياسات لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل النمو بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف الشبه مرن، إذ يمكن تلخيص تغيرات أنظمة تسعير الدينار الجزائري عبر المراحل الرئيسية التي تفسر سلوكه

-جانفي : 1974 ربط سعر صرف الدينار بسلة العملات:

صنف سعر صرف الدينار الجزائري في سلة عملات (حصل الدولار الأمريكي على حصة الاسد نظرا لأهمية في إيرادات صادرات المحروقات و مدفوعات خدمة الدين في الجزائر مع التعديلات التي تجري من وقت لآخر) وفي عام 1986تميز بحدوث الصدمة النفطية عرف الدينار الجزائري تخفيضا معتبرا سنة 1992 بلغ (132.55%) لمواجهة الخسائر التجارية خلال هذه الفترة ففي عام 1991 (كجزء من محاولة لإعادة تنظيم الأسعار النسبية المحلية و زيادة الاعتماد على سياسات انفتاحية) دعا بنك الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار بأكثر من 100 ٪ و و صلت قيمة الدينار الجزائري خلال1991- 1994 حوالي 24 دينار جزائري مقابل دولار أمريكي واحد في السوق الرسمية

هذا الاستقرار النسبي للسعر الاسمي لم يتوافق مع الأسس الاقتصادية حيث أدت الصدمات السلبية التجارية والسياسات المالية و النقدية التوسعية إلى تضخم أعلى وبالتالي أصبحت قيمة الدينار الجزائري تقدر بنسبة ..٪ 50 من القيمة الحقيقية بين أكتوبر 1991 والى غاية عام1993

و في عام 1994 برنامج التعديل الهيكلي:

وضعت السلطات برنامج التعديل الهيكلي ومن أهدافه تصحيح التقدير السابق الحقيقي للدينار الجزائري جنبا إلى جنب مع تدابير تحرير التجارة على نطاق واسع بما في ذلك المدفوعات المتعلقة بالتجارة، أخذ تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري خطوتين :في الفترة بين ابريل و سبتمبر1994حوالي75 ٪ ما يعادل (73.401%) و تقلص الهامش بين السوق الموازية وأسعار الصرف الرسمية إلى ما يعادل او يفوق .٪99.99

سعت سياسات سعر الصرف في الجزائرفي سنة 1995 إلى الحفاظ على استقرار حقيقي لسعر الصرف مقابل سلة من العملات المرجحة وفقا المتعاملين الاقتصاديين ، بتنفيذ نظام تعويم محكم من خلال تحديد جلسات بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.

أنشئ سوق الصرف الأجنبي بين البنوك في عام 1996 حيث يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بدون رقابة لصالح زبائنها ،كما تم إلغاء نظام الحصص المحدودة و قد ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري بين عامي 1995 و 1998 بأكثر من 25 ٪ تبعها انخفاض حوالي 14 ٪بين عامي 1998و 2002(123.20%) .وتوالا هذا التخفيض خلال 16 شهرا منذ أوائل عام2002

في جانفي 2003 قام البنك الجزائري بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تتراوح ما بين 2 ٪ و 5 ٪ من اجل تثبيت الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينارالرسمي وقيمة العملة الدينار الجزائري في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية وبسبب ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي تدخلت السلطات في سوق الصرف الأجنبي في السداسي الثاني من عام 2003من أجل إرجاع تنظيم سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى مستواه السابق (عام2002) في حدود (114.23%).

حيث عرف السداسي الثاني من عام 2003 ، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة12٪ و ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 7.8 ٪ ،هذا التدهور الهائل في قيمة الدينار الحقيقية لم يوافقه الارتفاع المرجو في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات التي انخفضت من 734 مليون دولار سنة 2002 إلى 637 مليون دولار سنة 2003 لتبقى بذلك لا تتجاوز عتبة 3.5 ٪ من مجموع الصادرات. وبالتالي ضعف تنافسيتها على المستوى الدولي لتواصلارتفاع قيمة الواردات التي ارتفعت ب 34.10٪ سنة 2003 مقارنة بسنة الأساس وبلغت ما قيمته 14.30 مليار دولار أي ما يعادل (103.08%) منذ 2005 ، باشرت الجزائر في تنويع العملات ما أدى إلى تقليل لاثار تقلبات سعر الصرف بين الأورو والدولار، حيث أن بنك الجزائر اتخذ سياسة التعويم الموجه للدينار مقابل العملات الأجنبية.

فبسبب الازمة الاقتصادية العلمية للرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي ارتفاع أسعار البترول وهو ما أثر على قيمة الدولار الامريكي عالميا حيث سنة 2007 وصل الدينار الجزائري الى حدود 66 دينار للدولار الواحد ما قيمته (99.92%). فقام البنك بتثبيت سعر الصرف في السداسي الثاني من سنة2008، ونتيجة الاجراءات التي قام بها بنك الجزائر و الرامية الى تخفيض قيمة العملة في السنوات الاخيرة انخفضة قيمة الدينار مقابل الدولار ليسجل ادنى انخفاض في سنة 2018 .

وعلى العموم يمكن القول أن تراجع قيمة الدينار الجزائري سببها عدة عوامل متراكمة، و التي تتمثل فيما يلي:

التخفيض الرسمي لقيمة الدينار الجزائري خلال عامي 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدات المالية للجزائر، و هذا بهدف تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و تقليص الفرق بين السعر الرسمي و الموازي الذي يزداد بشكل حاد.

التوجه إلى سياسة التعويم المدار منذ 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف.

النمو المفرط للواردات في الجزائر حي وصلت إلى حوالي 58.5 مليار دولار في عام 2014 الأمر الذي هدد استقرار قيمة الدينار الجزائري، و هذا نتيجة الطلب المرتفع على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، و الذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض و الطلب على الدينار في سوق الصرف.

تبني سلطات الحكومة الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كإجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقومة بالدولار عند تحويلها إلى الدينار الجزائري و خاصة في فترات انهيار أسعار البترول. اين استقر سعر صرف الدينار الجزائري بين 2015-2018 في حدود 96% مع تقلبات سطحية.

كما تم تسجيل أعلى قيمة لسعر البترول (112.90%) في سنة (2011)

الشكل (4-3) :منحنى يبين تطور اسعار النفط في الجزائر

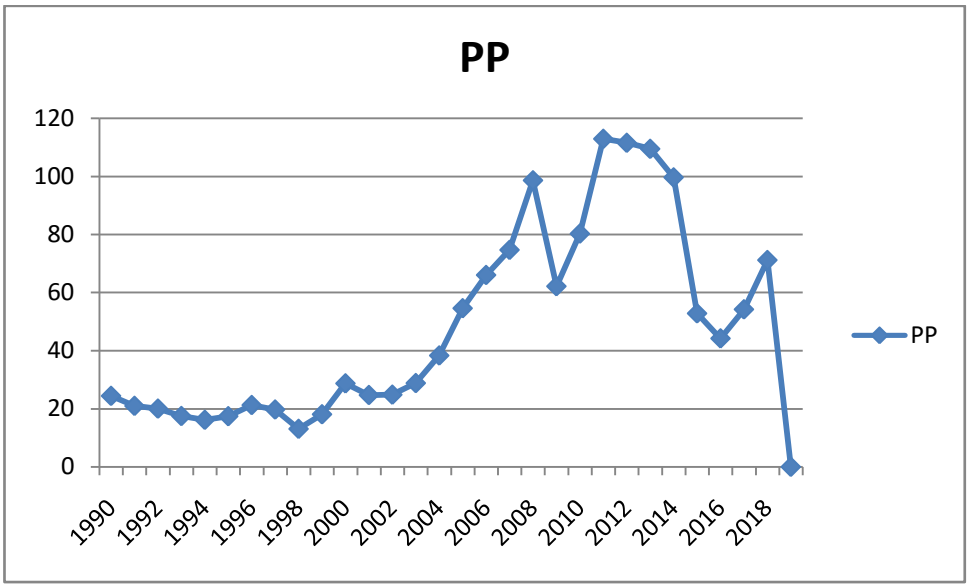

تأرجحت أسعار النفط حول 20 دولارا للبرميل على الأقل خلال النصف الأول من التسعينيات؛ ومع ذلك، فإن الأزمة المالية الآسيوية في العام 1997 قادت الأسواق إلى التهاوي. تزامن ذلك مع قرار سيئ من أوبك التي اجتمعت في العاصمة الاندونيسية، جاكرتا، بزيادة سقف إنتاجها غافلة للركود الاقتصادي الذي يجتاح ما يسمى بالنمور الآسيوية، مما أدى إلى انهيار الطلب الذي تزامن مع عودة صادرات النفط العراقي (برنامج النفط مقابل الغذاء)إلى السوق تحت رعاية الأمم المتحدة وسجل أدنى قيمة له في مارس من سنة (1998). ليتواصل هبوط سعر البرنت الى اقل مستوياته عند أقل من 11.29 دولار للبرميل.

شهدت الفترة بين 2001 و 2008 ارتفاع غير مسبوقة للطلب العالمي من طرف الصين والهند. عدم وجود إمدادات كافية أدى إلى زيادة في الأسعار التي وصلت إلى مستوى تاريخي عند 147 في ً دولارا صيف العام 2008، لم يقابله زيادة في القدرة الاستخراجية .ولكن، في عام 2009 ، انخفضت مستويات

أسعار النفط الخام الاسمية، ليصل سعر سلة خامات أوبك إلى 1.61دولار/برميل، و سعر خام برنت إلى 7.61 دولار/ برميل، و سعر خام غرب تكساس إلى 62 دولر/برميل .ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الأزمة المالية العالمية لتشهد أسوء ركود عرفته منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

و في سنة 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 46.107 دولار للبرميل ،و عرفت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغ 45.109 دولار للبرميل سنة 2012، و يظل سعر النفط متأثرا بالأزمة المالية العالمية ، إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا .

اتخذ قراراً بخفض الإنتاج بمقدار. كان للخطوة تأثير فوري على الأسواق العالمية مع عودة أسعار النفط الخام إلى العتبة السابقة عند 100 دولار للبرميل، اثر اجتماع الاوبك لتخفيض الانتاج ب 2.4مليون برميل يوميا في وهران . و شهد عام 2011 ارتفاع أسعار النفط الخام الاسمية بشكل ملحوظ ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة، حيث وصل سعر سلة خامات أ وبك إلى 107.5 دولر/برميل، و سعر خام برنت إلى111.3 دولار/برميل، و سعر خام غرب تكسا س إلى 94.9 دولار/برميل .وذلك نتيجة لعدة عوامل منها التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية في اية عام 2010 ، و أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة وبخاصة في منطقة اليورو، والتقلبات في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية .وقد استمر الارتفاع في أسعار سلة خامات أوبك وخام برنت في عام 2012 ، لتصل إل 109.5 دولار/برميل، و 111.6 دولار/برميل على التوالي .

فبعد ثلاث سنوات من تسجيل مستويات مرتفعة ومستقرة لسعر البرميل النفطي والتي قدرت ب $ 105 للبرميل خلال الفترة الممتدة بين جانفي – 2011 جوان2014 . بدأت الأسعار في الانخفاض منتصف 2014 ، و ا زد ادت حدة انحدارها منذ إعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم مما تسبب في تراجع الأسعار بأكثر من % 60 في ديسمبر 2014.

لتستمر سلسلة الانخفاضات إلى غاية يومنا هذا، فانتقل سعر البرانت من 112 دولار في جوان 2014 إلى نحو 40 دولارا 2015 ،لينخفض بما يفوق % 50 عما كان عليه سابقا، كما انخفضت أسعار النفط الخام غرب تكساس الوسيط لتصل الى ما يعادل 37 دولار للبرميل، واستمر هذا الانخفاض رغم التقارير التي أفادت بانخفاض عدد منصات الاستكشاف بالولايات المتحدة التي ارتفع إنتاجها بصورة كبيرة في السنوات الماضية .ليفقد النفط ثلث قيمته في 2015و 2016 على التوالي .وانخفضت معه أرباح الشركات الأميركية مما اضطرها إلى الاستغناء عن نحو ثلث منصات الاستكشاف، وخفضت الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج لاعادة تسجيل ارتفاع طفيف سنة 2018.

بلغ نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر ذروته (5.84%) في (2003)، وأدنى قيمة نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (- 4.25%) سجل سنة (1993) من الملاحظ ان تغيرات نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر يتاثر بتدبدبات التي تطرئ على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي.فنلاحظ ان ارتفاع و انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي يتوقف بدرجة كبيرة على تغيرات اسعار البترول و مستوي احتياطات الصرف من العملة الاجنبية في الجزائر.

سجلت أعلى قيمة لمعدل التضخم (31.67%) في سنة (1992) وأدنى قيمة له (0.34%) والتي ثبتت سنة (2000) باعتبار أن استقرار المستوى العام للأسعار هو من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها من خلال اعتماد برامج كبح التضخم، وللمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين . لكون أن التضخم هو حالة الارتفاع غير المنتظم للأسعار.

فقد عرف الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات ضغوط تضخمية شديدة كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني، وهو ما يوضحه الجدول الموالي لتطور معدلات التضخم في الجزائر.

الجدول (4-4): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2019/1990):

السنوات	المعدل	السنوات	المعدل	السنوات	المعدل
1990	16,6525344	2000	0,33916319	2010	3,91106196
1991	25,8863869	2001	4,22598835	2011	4,52421151
1992	31,6696619	2002	1,41830192	2012	8,89145091
1993	20,5403261	2003	4,26895396	2013	3,25423911
1994	29,0476561	2004	3,9618003	2014	2,91692692
1995	29,7796265	2005	1,38244657	2015	4,78444701
1996	18,6790759	2006	2,31149919	2016	6,3976948
1997	5,73352275	2007	3,67899575	2017	5,59111591
1998	4,95016164	2008	4,85859063	2018	4,2699902

المصدر: - صندوق النقد الدولي 2021

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ارتفاع كبير في معدل التضخم الذي بلغ 17.9% سنة 1990، لترتفع إلى 25.9% سنة 1991 ، ثم إلى 31.7% سنة 1992 (أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة)، أما في سنة 1993 عرف معدل التضخم انخفاضا قدر ب 20.5 % (أي ما يعادل11 نقطة) لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الارتفاع سنتي 1994 و 1995 إلى 29% 29.8% على التوالي.

ويرجع هذا الارتفاع الى عدم الاستقرار تماشيا والإنتقال نحو اقتصاد السوق وعرفت هذه الفترة تخفيض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد في ارتفاع معدلات التضخم من سنة لأخرى وكذلك ضعف النشاط التصديري الذي تسبب في

انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم إلى 18.7% سنة 1996 ثم إلى 5.6 %سنة 1997.[7]

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه يمكن ان نلاحظ أن قيم الانحراف المعياري الخاصة بغالبية المتغيرات الممتدة في الدراسة تعتبر مرتفعة نسبيا وهو ما يدل على وجود تشتت كبير في مشاهدات أغلب المتغيرات خلال فترة الدراسة في حين سجلت متغيرات أخرى إنحرافات منخفظة ويتعلق الامر بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تفسير ذلك بإختلاف الوحدات المعتمدة في الدراسة.

- **معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة.**

لوضع تصور مبدئي حول العلاقة بين الانفتاح التجاري وكل متغير مستقل من متغيرات الدراسةتم إعداد مصفوفة الارتباطاتبين متغيرات الدراسة الخاصة بالجزائر خلال الفترة 1990-2019.

الجدول (4-5): معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة

	OPENS	**PP**	**REXR**	**GDPPG**	**INF**
OPENS	1				
PP	0.69	1			
REXR	-0.62	-0.55	1		
GDPPG	0.43	0.07	-0.41	1	
INF	-0.54	-0.46	0.51	-0.52	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS12)

[7]- معيزي قويدر،**فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي**حالة الجزائر 1990/2006، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2008،،ص279

بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط بين (الانفتاح التجاري) و (أسعار الصرف الحقيقية) $r^2 = -0.62$ وهو معدل مرتفع نسبيا اكبر من (0.5)، وهو ارتباطي يعكسي يعطي التصور الأولى لاثار التقلبات في أسعار الصرف على الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة، في المقابل فقد تم تسجيل ارتباط سالب أيضا بين معدلات التضخم ومعدل الانفتاح التجاري اين بلغ $r^2 = -0.54$، من جهة أخرى فان الارتباط كان إيجابيا بين معدل الانفتاح اتجاري وكل من النمو الاقتصادي وأسعار البترول اين بلغ على التوالي 0.69 ؛ $r^2 = 0.43$.

المطلب الثالث: دراسة استقرارية المتغيرات

في هذه المرحلة سيتم محاولة تحديد الدرجة التي تستقر بها السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، من خلال إجراء أختبارات الاستقرارية الخاصة بكل متغيرات النموذج، وكما تم الاشارة مسبقا حول الأهمية البالغة التي تعني بها استقرارية السلاسل الزمنية في تحديد المنهجية او النموذج القياسي الذي يمكن من خلاله قياس الأثر ودراسة العلاقات المتشابكة بين متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل عام؛فعلى سبيل المثال نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) ونماذج (NARDL) كحالة خاصة منها نفترض أن السلاسل الزمنية لمتغيرات أي نموذج تكون مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول أو ان تكون مزيجا بين المستوى والفرق الأول، ووجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية يعني إلغاء إمكانية استخدام هذا النموذج في التقدير وفق منهجيته.

وبالتالي فاختبارات الاستقرارية تعتبر من أبرز الأدوات المستخدمة في تشخيص المنهجية القياسية التي تتوافق وخصائص بيانات كل نموذج بشكل عام وتمتاز أي سلسلة زمنية بخاصية الاستقرار في حالة عدم احتواءها على جذر أحادي (UNIT ROOT) ومن أبرز الاختبارات الشائعة الاستخدام في الادبيات التطبيقية في الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية نجد اختبارين شائعي الاستخدام وهما :

- (ADF): اختبار ديكي فولر المطور.
- (PP): اختبار فيليس وبيرون.

ويعتمد الاختبارين عن نفس الفرضيات:

$$\begin{cases} H0: \text{عدم استقرارية السلسلة الزمنية (وجود جذور أحادي)} \\ H1: \text{السلسلة الزمنية المستقرة (عدم وجود جذر أحادي)} \end{cases}$$

يتبع الاختبارين توزيع (Mackinnon 1996) ويتم الحكم على نتائج الاختبارين بمقارنة القيم المحسوبة لهما مع القيم الجدولية عند مستوى الدلالة (5%) ويمكن الاستدلال على النتيجة أيضا في النماذج الثلاث على الاختبارين بالاعتماد على القيم الاحتمالية حيث تكون السلسلة الزمنية لأي متغير مستقرة إذا كانت القيم الاحتمالية للاختبار أقل من القيمة الحرجة (0.05) .

نتائج الاختبارات (P-P ; ADF) في النماذج الثلاث الخاصة بهذه الاختبارات (في وجود قاطع وفي وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، وذلك عند المستوى الفارق الاول موضحة في الجداول الموالية:

الفرع الاول : اختبار استقرارية متغيرات الدراسة عند المستوى:

فيما يلي اختبارات الاستقرارية لمتغير اجمالي الانفاق العام والمتغيرات المتابعة المعبرة عن أهداف السياسات الاقتصادية عند المستوى I_0 موضحة في الجدول التالي :

الجدول (4-6) : اختبارات الاستقرارية عند المستوى

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

المستوى						
		OPENS	PP	REXR	GDPPG	INF
وجود قاطع	t-Statistic	-1.554	-1.414	-5.634	-2.710	-1.425
	Prob.	0.493	0.562	0.000	0.085	0.556
		n0	n0	***	*	n0
وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-0.594	-1.965	-9.290	-2.507	-2.054
	Prob.	0.972	0.596	0.000	0.323	0.549
		n0	n0	***	n0	n0
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-0.035	-0.344	-2.489	-2.518	-1.461
	Prob.	0.663	0.552	0.015	0.014	0.132
		n0	n0	**	**	n0

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

المستوى						
		OPENS	PP	REXR	GDPPG	INF
وجود قاطع	t-Statistic	-1.523	-1.350	-3.873	-2.284	-1.474
	Prob.	0.508	0.592	0.007	0.184	0.532
		n0	n0	***	n0	n0

وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-0.849	-1.819	-9.290	-2.682	-1.903
	Prob.	0.949	0.670	0.000	0.251	0.627
		n0	n0	***	n0	n0
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-0.061	-0.336	-2.195	-1.861	-1.456
	Prob.	0.654	0.555	0.029	0.061	0.133
		n0	n0	**	*	n0

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12(الملحق رقم 7)

بلغت القيم الاحصائية ل (t-Statistic) الخاصة باختبار PP لمتغير الانفتاح التجاري (OPENS)في النماذج الثلاث (في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام) على التوالي $T_{STat} = (-2.48، -9.29 ، --5.63)$ وهي كلها أقل من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5%على اعتبار أن القيم الاحتمالية الخاصة بها علـــــى التوالي بلغت $PROPT_{STAT} =$ (0.49، 0.97، 0.66) وهي كلها أكبر من القيمة الحرجة 0.05 وبالتالي يمكن الحكم جزما بعدم استقرارية هذا المتغير عند المستوى وذلك لان نفس النتائج تقريبا تم التوصل لها بناء على اختبار (ADF).

وبشكل عام من خلال نتائج اختباري (ADF - Pp) فيمكن الحكم بعدم استقرارية المتغيرات الخاصة بأسعار البترول (PP) ومعدل التضخم(INF) ومعدل النمو الاقتصادي (GDPPG) عند المستوى وذلك في النماذج الثلاث للاختبارين (بيوجود قاطع ، وجود قاطع واتجاه عام وفي عدم وجود قاطع واتجاه عام)، حيث تجاوزت القيم الاحتمالية لاختباري فيلبس بيرون و ديكي فيلر الخاصة بالمتغيرات سالفة الذكر

القيمة الاحتمالية الحرجة (0.05)، وبالتالي تم قبول فرضية العدم والتي تنص على احتواء هذه الأخيرة على جذر أحادي باستثناء أن اختبار (Pp) أظهر أن السلسلة الزمنية لمتغير النمو الاقتصادي مستقرة عند المستوى وفي النموذج الأول (عدم وجود قاطع واتجاه عام)، على إختبار أن القيمة الاحتمالية لهذا الأخير (0.01) أقل من القيمة الحرجة (0.05).

من جهة ثانية فيما يخص متغير أسعار الصرف الحقيقية، بلغت القيم الاحصائية ل: (t-Statistic) الخاصة باختبار PP لمتغير اسعار الصرف الحقيقية (REXR)في النماذج الثلاث (في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام) على الترتيب القيم التالية

$T_{STat} = (-2.48، -9.29 ، -5.63)$ وهي كلها أقل من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5% علـــــى اعتبار أن القيم الاحتمالية الخاصة بها على التوالي بلغت

$PROPT_{STAT} = (0.01 ،0.00 ،0.00)$ وهي كلها أقل من القيمة الحرجة 0.05 وبالتالي يمكن الحكم جزما باستقرارية هذا المتغير عند المستوى وذلك لان نفس النتائج تقريبا تم التوصل لها بناء على اختبار (ADF)، حيث ان القيم الاحتمالية الخاصة بهذا الأخير بالنسبة للنماذج الثلاث بلغت على التوالي:

(0.00، 0.00، 0.02) وهي أيضا اقل من القيمة الحرجة (0.05).

وكنتيجة عامة لدراسة الاستقرارية عند المستوى يظهر ان متغيرات أسعار البترول (PP)، معدل التضخم (INF)، الانفتاح التجاري (OPENS) ومعدل النمو الاقتصادي (GDPPG) كلها غير مستقرة عند المستوى وتظهر عدم استقرارية من النوع DS، في المقابل فالسلسلة الزمنية لمتغير أسعار الصرف الحقيقة ظهرت مستقرة عند المستوى بناء على اختباري (ADF - Pp).

الفرع الثاني : اختبارات الاستقرارية عند الفرق الاول:

بعد اجراء الفروقات الأولى لمتغيرات الدراسة وإعادة الاختبار بالاعتماد على نفس الاختبارات (ADF و PP) تم التوصل إلى النتائج التالية :

الجدول رقم (4-7) : اختبار استقرارية عند الفرق الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

الفرق الأول						
		d(OPENS)	d(PP)	d(REXR)	d(GDPPG)	d(INF)
وجود قاطع	t-Statistic	-4.958	-4.707	-24.750	-8.408	-5.482
	Prob.	0.000	0.001	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***	***
وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-5.149	-4.619	-26.595	-13.447	-5.676
	Prob.	0.001	0.005	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***	***
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-5.078	-4.764	-13.841	-8.552	-5.461
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

الفرق الأول						
		d(OPENS)	d(PP)	d(REXR)	d(GDPPG)	d(INF)
وجود قاطع	t-Statistic	-4.973	-4.738	-11.004	-8.408	-5.482
	Prob.	0.000	0.001	0.000	0.000	0.000

		***	***	***	***	***
وجود قاطع	t-Statistic	-5.133	-4.659	-5.094	-8.761	-5.457
واتجاه عام	Prob.	0.002	0.005	0.003	0.000	0.001
		***	***	***	***	***
عدم وجود	t-Statistic	-5.086	-4.785	-11.191	-8.552	-5.438
قاطع واتجاه	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
عام		***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

***MacKinnon (1996) one-sided p-values.**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12.

بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى يمكن رفض فرضية العدم لاختباري فيليبس بيرون و ADF بالنسبة لكل المتغيرات المدرجة في الدراسة وفي النماذج الثلاث (في وجود قاطع واتجاه عام، في وجود قاطع، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، على اعتبار أن القيم الجدولية بالنسبة لاختباري فيليبس بيرون و ADF في كل النماذج أقل من القيم المحسوبة لكل متغيرات الدراسة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الاحتمالية التي لم تتجاوز القيمة الحرجة (0.05).

وكنتيجة عامة فكل المتغيرات المدرجة في الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يلخص نتائج دراسة الاستقرارية بالنسبة لكل المتغيرات المدرجة في الدراسة:

الجدول (4-8): نتائج اختبارات الإستقراريتي

المتغير	درجة التكامل
OPENS	1
PP	1
REXR	0
GDPPG	1
INF	1

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج اختبارات الاستقرارية.

من خلال نتائج استقرارية السلاسل الزمنية التي أظهرت أن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الاولى (I_1) وعند المستوى الأمر الذي يتيح حسب (Pessiran and Shin ; 2001)إمكانية وجود علاقة تكامل مشتركة بين متغيرات الدراسة، وبعبارة أخرى احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة، كما يمكن أن نستخلص أيضا من خلال الاختبارات الاستقرارية بشكل أولي امكانية تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة الغير خطية، فمن أهم فرضياته وهي أن تكون السلسلة الزمنية للمتغيرات أي نموذج مستقرة عند المستوىأوالفرق الأول أو مزيج بينهما، وبالتالي سيتم تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة غير الخطية بعد التأكد من وجود علاقات التكامل المشترك في النموذج المقدر بالاعتماد على إختبار الحدود.

المبحث الثالث : التحليل الديناميكي لأثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقية على النفتاح التجاري في الجزائر

في هذا المبحث سيتم تقدير نموذج قياسي وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة وغير خطية (NARDL) من خلال قياس أثر تغيرات أسعار الصرف الحقيقة ومجموعة من المتغيرات المستقلة الثانوية التي من الممكن ان ترفع من القدرة التفسيرية للنموذج على معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة، وقبل ذلك سيتم اختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين كل المتغيرات المذكورة سلفا والانفتاح التجاري، بالاعتماد على اختبار الحدود وتطابق الشروط المطلوبة في معامل تصحيح الخطأ، بالإضافة إلى التحقق من خلو كل نموذج من النماذج المقدرة من مشاكل القياس الكلاسيكية (الارتباط الذاتي في الأخطاء، عدم تبيان التباين، التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير)،ثم تحليل أثر الصدمات السالبة والموجبة في أسعار الصرف الحقيقية وانتقالها الى معدلات الانفتاح التجاري،بالإضافة الى محاولت اختبار العلاقة التناظرية في تاثير تقلبات أسعار الصرف على الانفتاح التجارية كمرحلة اخيرة.

المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود

من أهم الافتراضات تطبيق نماذج NARDL وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهو ماسيتم التحقق منه من خلال اختبار الحدود وتحقق شروط معلمة تصحيح الخطأ، وقبل ذلك يم تحديد درجةالتأخير المثلى لمتغيرات النموذج محل البحث بالاعتماد على تصغير قيمة معيار (AIK) وهو مايوضحه الشكل التالي:

الشكل (4-4): قيمة معيار (AIK)لافضل 20 نموذج مقدر

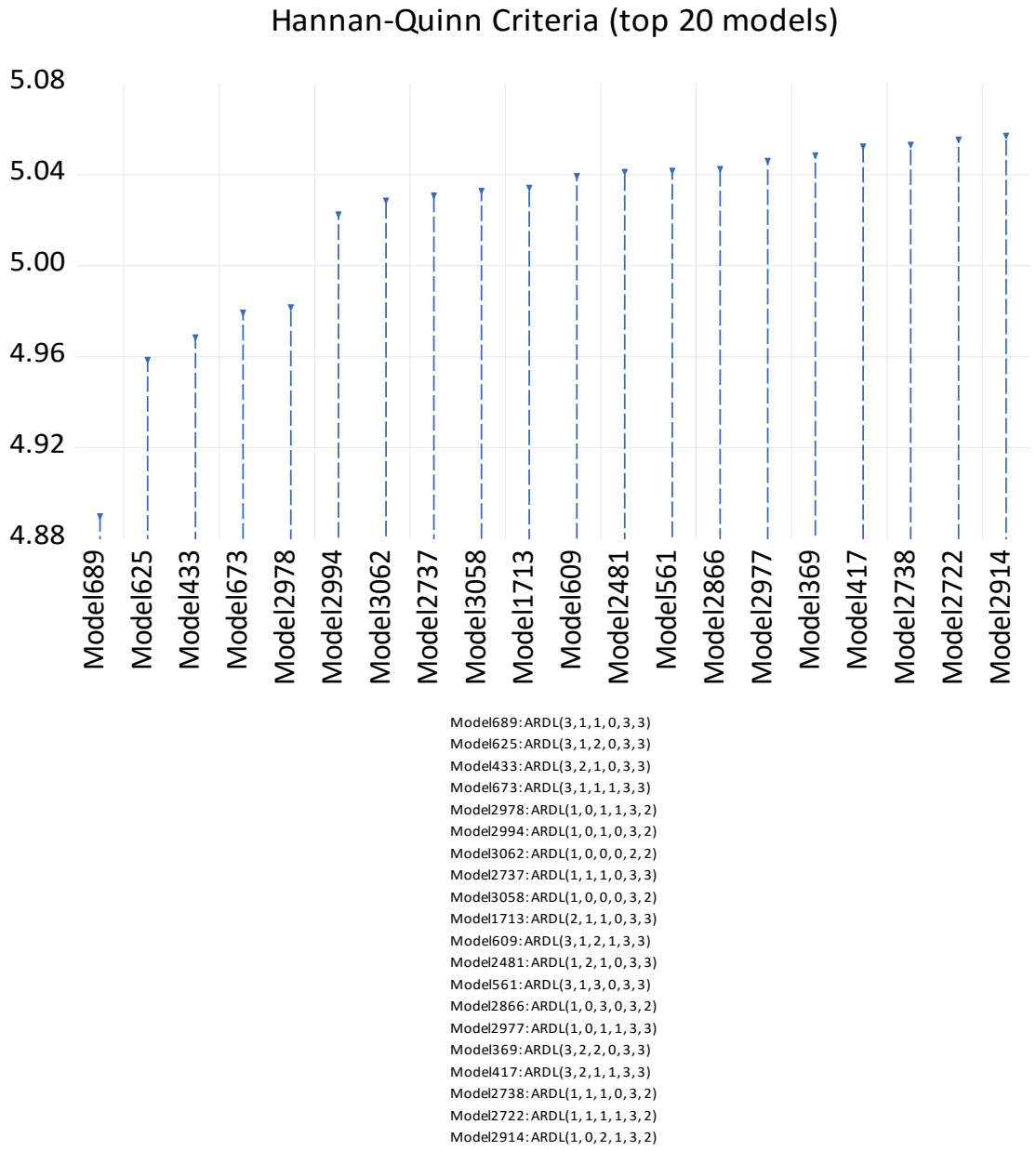

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

إن تحديد درجة تأخير كل متغير من متغيرات الدراسة بالنسبة لنموذج الدراسة يتم بطريقة أوتوماتيكية والتي توفرها الإصدارات الحديثة من البرامج القياسية بالاعتماد على تصغير قيم معايير المفاضلة وفي حالة

النموذج الذي بين أيدينا، فقد تم تأخير المتغير التابع بثلاث فتراتزمنية ، أما المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الصدمات الموجبة والسالبة في أسعار الصرف الحقيقية وباقي المتغيرات المستقلة وقد أخرت (1, 1, 0, 3, 3) على التوالي كما هي مرتبة في الجدول الموالي والذي يظهر تقدير معادلة التكامل المشترك بشكل مفصل

الجدول (4–9) : اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test

DependentVariable: D(OPENS)				
SelectedModel: ARDL(3, 1, 1, 0, 3, 3)				
Includedobservations: 27				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	63.61479	16.23098	3.919344	0.0029
*OPENS(-1)**	-0.665183	0.238555	-2.788387	0.0192
PP(-1)	0.101396	0.053038	1.911774	0.085
REXR_POS(-1)	-1.241058	0.48919	-2.536966	0.0295
*REXR_NEG***	-0.256948	0.173247	-1.48313	0.1689
INF(-1)	-0.795836	0.351524	-2.263955	0.0471
GDPPG(-1)	0.568313	0.820937	0.692274	0.5045
D(OPENS(-1))	0.009206	0.163707	0.056232	0.9563
D(OPENS(-2))	-0.058544	0.213771	-0.273865	0.7898
D(PP)	0.088546	0.04911	1.803017	0.1016
D(REXR_POS)	-1.266211	0.327318	-3.868447	0.0031
D(INF)	-0.304986	0.224351	-1.359416	0.2039

D(INF(-1))	0.432943	0.158187	2.736909	0.0209
D(INF(-2))	0.114311	0.150669	0.758692	0.4655
D(GDPPG)	-0.23675	0.392213	-0.603626	0.5595
D(GDPPG(-1))	-0.963847	0.660399	-1.45949	0.1751
D(GDPPG(-2))	-0.166357	0.481964	-0.345165	0.7371

معاملات الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	0.152433	0.045114	3.378848	0.007
REXR_POS	-1.865738	0.565079	-3.301729	0.008
REXR_NEG	-0.386282	0.200542	-1.926188	0.083
INF	-1.196416	0.481435	-2.485104	0.0323
GDPPG	0.854371	1.239547	0.68926	0.5063

اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.143664	10%	2.26	3.35
K	5	5%	2.62	3.79
ActualSample Size	27	1%	3.41	4.68

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12(انظر الملاحق1و4)

كما أسلفنا الذكر سيتم اختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة المدرجة في الدراسة ومعدلات الانفتاح التجاري بالاعتماد على كل من شروط معامل تصحيح الخطأ واختبار الحدود

- **معامل تصحيح الخطأ:**

بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.66) أي أنه يحقق الشرط الكافي (سالبية معامل تصحيح الخطأ) والتي تمثل قوة الجذب نحو التوازن من الأجل القصير الى الأجل الطويل بين متغيرات النموذج محل الدراسة، كما أنه يحقق الشرط الكافي باعتباره دال من الناحية الإحصائية لأن القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت الخاصة بمعلمة تصحيح الخطأ $Prop - T_{Stat} = 0.01$ وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وواحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ لتصحيح انحرافات الأجل القصير وبالتالي بلوغ التوازن في الأجل الطويل هي $\frac{1}{0.66}$=1.51وبالتقريب سنة ستة أشهر.

- **اختبار الحدود (Bond Test):**

بلغت قيمة احصائية $(F_{stat} = 4.14)$ وهي أكبر من القيمتين الجدوليتين الدنيا والعليا المعدل من طرف (Pessiran And Shin) على التوالي (3.79 ، 2.62) عند مستوى الدلالة 5%، وبالتالي يمكن الجزم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة المدرجة في الدراسة ومعدلات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا بناءً على نتائج اختبار الحدود (Bond test).

1 -تقدير نموذج الدراسة:

في هذا المطلب سيتم تقدير نموذج ديناميكي وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (NARDL) والذي قياس أثر التقلبات في أسعار الصرف بشقيه الموجب والسالب بالإضافة الى المتغيرات المستقلة الثانويةعلى معدلات الانفتاح التجاري.

الجدول (4-10): تقدير النموذج وفق منهجية (NARDL)

DependentVariable: OPENS

Method: NARDL				
SelectedModel: NARDL(3, 1, 1, 0, 3, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
OPENS(-1)	0.344022	0.24351	1.412763	0.1881
OPENS(-2)	-0.06775	0.225048	-0.301046	0.7695
OPENS(-3)	0.058544	0.213771	0.273865	0.7898
PP	0.088546	0.04911	1.803017	0.1016
PP(-1)	0.01285	0.054136	0.237356	0.8172
REXR_POS	-1.266211	0.327318	-3.868447	0.0031
REXR_POS(-1)	0.025153	0.301125	0.083531	0.9351
REXR_NEG	-0.256948	0.173247	-1.48313	0.1689
INF	-0.304986	0.224351	-1.359416	0.2039
INF(-1)	-0.057907	0.327601	-0.176762	0.8632
INF(-2)	-0.318631	0.208068	-1.531382	0.1567
INF(-3)	-0.114311	0.150669	-0.758692	0.4655
GDPPG	-0.23675	0.392213	-0.603626	0.5595
GDPPG(-1)	-0.158784	0.428825	-0.370277	0.7189
GDPPG(-2)	0.797489	0.435559	1.830958	0.097
GDPPG(-3)	0.166357	0.481964	0.345165	0.7371
C	63.61479	16.23098	3.919344	0.0029
R-squared	0.958282	Meandependent var		60.47369
Adjusted R-	0.891533	S.D. dependent var		8.607781

squared			
S.E. of regression	2.834914	Akaike info criterion	5.187908
Sumsquaredresid	80.36737	Schwarz criterion	6.003805
Log likelihood	-53.03675	Hannan-Quinn criter.	5.430517
F-statistic	14.35653	Durbin-Watson stat	2.598965
Prob(F-statistic)	0.000078		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

الجدول أعلاه يوضح تقدير نموذج الدراسة وفق التأخيرات المثلى كما أسلفنا الذكر وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، وفي المراحل التالية سيتم تحليل النموذج من الناحيتين الإحصائية والقياسية.

المطلب الثاني : التحليل الاحصائي للنموذج:

في هذه النقطة سيتم اختبار وجود مشاكل القياس الكلاسيكية في نموذج الدراسة وتحليل المعنوية الكلية والجزئية للنموذج ومدى جودة توفيقه حسب كل اختبار موافق.

الفرع الأول: اختبارات مشاكل القياس

الهدف من هذه الاختبارات هو التأكد من خلو نماذج الدراسة من مختلف مشاكل القياس، والتي تتسبب في الحصول على مقدرات زائفة ومتحيزة لمعلمات النماذج، وبالتالي الوصول الى نتائج مضللة، بالإضافة الى التحقق من الاستقرار الهيكلي لنماذج (NARDL) المقدرة بإستخدامإختبار (CUSUM)، ونتائج هذه الاختبارات ملخصة في الجداول والأشكال التالية:

الجدول (4-11): ملخص لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية لخاصة بالنموذج الأول

النموذج	نوع الاختبار	الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الفرعي الأول	الارتباط الذاتي بين الأخطاء	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	12.2889	**0.0021**
	عدم ثبات التباين	HeteroskedasticityTest: ARCH	0.3621	**0.5473**
	التوزيع الطبيعي للبواقي	jarque-berra	5.2995	**0.0708**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12(انظر ملاحق3و2و5)

ترتكز الاختبارات المبينة في الجدول أعلاه على فرضيات متشابهة الى حد ما حيث أن فرضية العدم تنص على عدم وجود المشكلة سواء مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء أو عدم ثبات تباينات الأخطاء خلال فترة الدراسة أو أن بواقي تقدير النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، ومن الملاحظ من خلال الجدول السابق أن القيم الاحتمالية لاختباري عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH) واختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير(jarque-berra) بلغت على التوالي (0.07،0.54)وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم بالنسبة للاختبارين سالفي الذكر أي يمكن القول بأن النموذج المقدرة محل الدراسة لا يعاني من مشكلتي التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير وعدم ثبات التباينلاخطاء النموذج المقدر.

فيما يخص إحصائية واختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)فقد بلغت قيمتها (12.28) وكانت دالة من الناحية الاحصائية لأن قيمتها

الاحتمالية (0.00) وهي اقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبناءً على ماتقدم فالنموذج محل الدراسة يعاني من مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وكما هو معلوم ومتداول في الادبيات التطبيقية فيمكن قبول النموذج لخلوه من مشكلتين من اصل ثلاث مشاكل قياسية،وبالتالي فنتائج التقدير ذات جودة وكفاءة عاليتين و يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي، وهو ما سيتم التأكد منه من خلال المؤشرات الإحصائية اللاحقة.

الشكل (4-5): نتائج اختبارات المجموع التراكمي الخاصة بالنموذج الأول

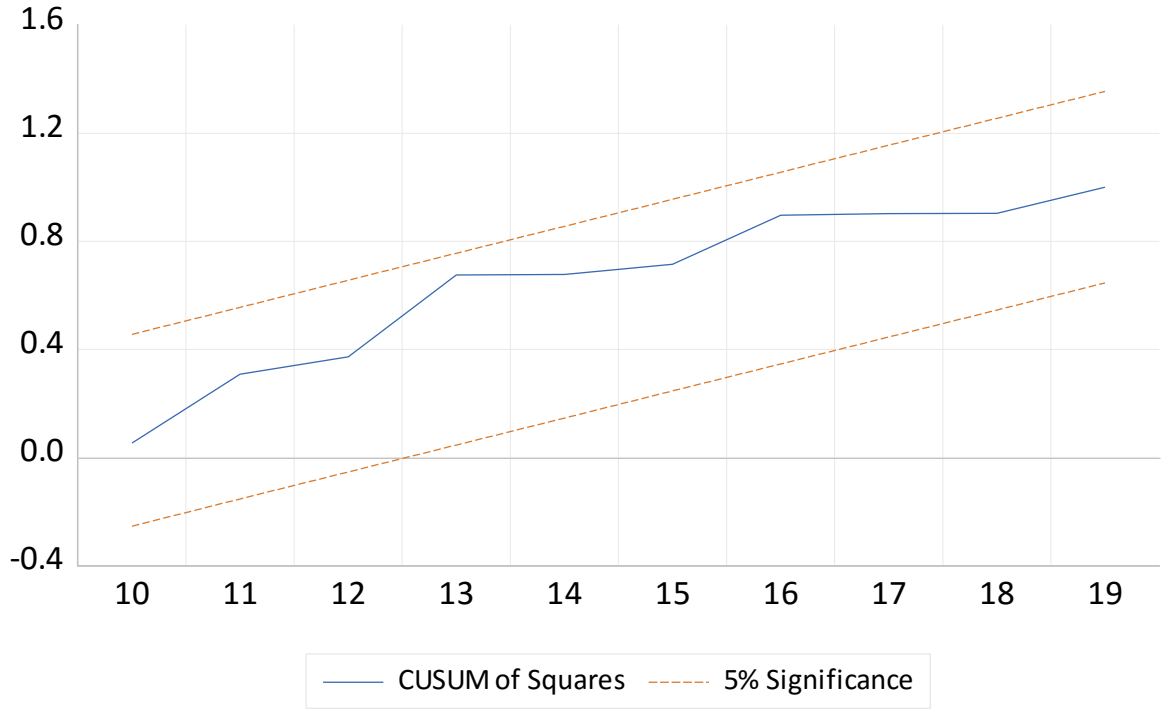

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

من خلال الشكل أعلاه فيظهر أن القيم التجميعية (بالخط الأزرق) تقع داخل مجالات الثقة (الخط الأحمر) وبالتالي فمقدرات نموذج الدراسة تمتاز بالاستقرار خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخرى توجد معادلة واحدة لهذا النموذج خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني : المعنوية الكلية للنموذج

نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج المعنوي بشكل كلي على اعتبار أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر $Prop - F_{Stat} = 0.00$ وهي أقل من القيمة الحرجة(0.05).

جودة التوفيق:

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2=0.95) وهي قيمة مرتفعة تؤكد على قدرة الانفاق العام على التفسير التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي بصورة جيدة، حيث أن حجم تقلبات أسعار الصرف الحقيقية وباقي المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير 95% من تغيرات معدل الانفتاح التجاري في الجزائر، والنسبة المتبقية 5% تعود الى عوامل أخرى ومتغيرات غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة بهامش الخطأ.

الفرع الثالث:المعنوية الجزئية التحليل الاقتصادي للنموذج في الاجلين القصير والطويل :

سيتم التركيز في عملية التحليل الاقتصادي لنموذج الدراسة على المعلمات الدالة من الناحية الإحصائية فقط، واعتبار المتغيرات على الغير معنوية لا تؤثر على المتغير التابع، وبالرجوع الى نتائج تقدير المعدلة الديناميكية في الاجلين القصير والطويل لاثر المتغيرات المفسرة على الانفتاح التجاري في الجزائر (جدول رم ()) يمكن تسجيل النتائج التالية:

- **في الأجل القصير**

أظهرت نتائج التقدير وجود معلمتين معنويتين من الناحية الإحصائية فقط في الأجل القصير ويتعلق الأمر بالمعلمة المرتبطة بمتغير الصدمات الموجبة في أسعار الصرف الحقيقية () والمعلمة المرتبطة بمتغير معدل التضخم بإبطاء سنة واحدة حيث أن القيم الإحصائية للمعلمتين سالفتي الذكر على التوالي بلغت $T_{STAT} = (-3.86; 2.73)$ وهي أكبر من القيم الجدولية لهذه الإحصاءات عند مستوى الدلالة (5%)، ويمكن

الاستدلال على ذلك من خلال القيم الاحتمالية الخاصة بإحصائيتي ستودنت سالفتي الذكر بالنسبة للمعلمتين واللتان لم تتجاوزا القيمة الحرجة (0,05) وبالتالي فهاتين المعلمتين كانتا دالتين من الناحية الإحصائية، فيما يخص باقي المعلمات المقدرة في الأجل القصير لم يكن لها مدلول من الناحية الإحصائية على حجم الانفتاح التجاري في الجزائر.

تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بالصدمات الموجبة في أسعار الصرف بالأجل القصير الى الأثر الإيجابي لهذا المتغير على حجم الانفتاح التجاري في الجزائر وبمرونة جد مرتفعة حيث أن الزيادة في قيمة أسعار الصرف بنسبة (1%) ستؤدي الى زيادة الانفتاح التجاري بنسبة (1.25%) ويمكن تفسير هذه النتيجة من الناحية الاقتصادية يمكن تفسير ارتفاع سعر الصرف واحد بالمئ ة اثرا صدمه موجبه في الاجل القصير زياده الانفتاح التجاري بالنسبه واحد فاصله 25 بالمئه رده فعل ايجابيه مباشره فان ارتفاع اسعار الصرف اي ارتفاع قيمة الدينار الجزائري عد ة افتراضات مثل مرونه الطلب على السلع المستورده وبقاء العوامل الاخرى على شكلها كالقيود الجمركيه والغير جمركيه فانها يؤدي الى انخفاض قيمه الوا ردات اي اقل ثمن افتراض ثبات العوامل المؤثره عليها بالاضافه الى افتراض عدم مرونه الانتاج المحلي فيؤدي الى ارتفاع حجم الواردات من المواد المصنعة بسبب انخفاض تكلفتها وامام عجز الاقتصاد المحلي لتلبيه الطلب المرتفع لعدم مرونته مما يؤدي الى ارتفاع قيمة المبادلات التجاريةة، ارتفاع في الميزان التجاري للدولة وبالتالي ارتفاع نسبة الانفتاح التجاري في المدى القصير ويكون هذا معاكس لمنحنى J لاثار تخفيض قيمه العمله للدول.

من جهة ثانية فان الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بمعدلات التضخم وبإبطاء سنة واحدة تدل على الأثر الإيجابي لمعدلات التضخم في زيادة معدل الانفتاح التجاري في الجزائر حيث أن الزيادة في معدلات التضخم بوحدة واحدة في الأجل القصير تؤدي الى زيادة الانفتاح التجاري بالجزائر بنسبة (0.43%) ويمكن

تفسير هذه النتيجة اقتصاديا بان الزيادة في معدلات التضخم بوحدة واحدة في الاجل القصير تؤدي الى زياده تحرير الاقتصادي. وهذا ما يؤكد نظريا اذا سجل الاقتصاد عجزا محليا أي الاستعاب المحلي A(E+G)

G : الانفاق الحكومي

E : الانفاق الخاص

I : الاستثمار الخاص

C : الاستهلاك الخاص

وحسب معادلة علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي من خلال المعادله الدخل :

$$A - Y = M - X \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$M - Y + G + I + C = Y$$ علما ان:

بحيث : Y الناتج الداخلي

(1) : حيث تمثل العلاقة بين الميزان التجاري و العرض المحلي للسلع

فاذا سجل الاقتصاد عجزا محليا أي ان Aاكبرمن Y الانتاج الداخلي الخام مما يؤدي بالاقتصاد الى ضرور ة اللجوء الى الاستيراد لتغطي ة العجز ما يؤدي الى انتقال التضخم المستورد والعكس صحيح مما يؤثر على معدلات التبادل الدولي وزياده التحرير التجاري.

ان ارتفاع معدلات التضخم يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المحليه مقارنتا باسعار السلع الاجنبية وقد يؤدي الى ارتفاع التكلفه مما يسبب انخفاض في الانتاج اذا كانت الزياده في تكلفة العمالة الحدية تفوق الانتاج الحادي للعمالة مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وبالتالي اللجوء الى الاستيراد [8]،هذا نظريا .اما في حالة الجزائر فقد يرجع سبب ارتفاع مستوى العام للاسعار الى اسباب هيكلية ومؤسساتية وليس فقط نقدية.

[8]- ماجدة قناديل "تاثير سياسة سعر الصرف" معهد صندوق النقد الدولي 2004 ص10

حيث كان معدل التضخم ما في الجزائر في ارتفاع الى ان وصل 31,66% كا اقصى حد سنة 1992 ثم سجل انخفاض قدر ب 18.66 % في عام 1996 ليسجل للمرة الاولى سقوط حر سنه 1997 قدر ب 5,37 بالمئه سنه 1997 لواصل الانخفاض الى 2,6% سنه 1999 ،وقد بلغ دلوة الانخفاض سنة 2000 بمعادل0.33 % منذ الاستقلال الى 2019 كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل (4-6): مؤشر التضخم من 1990 الى I2019 ومعدلات درجة الانفتاح لنفس الفترة

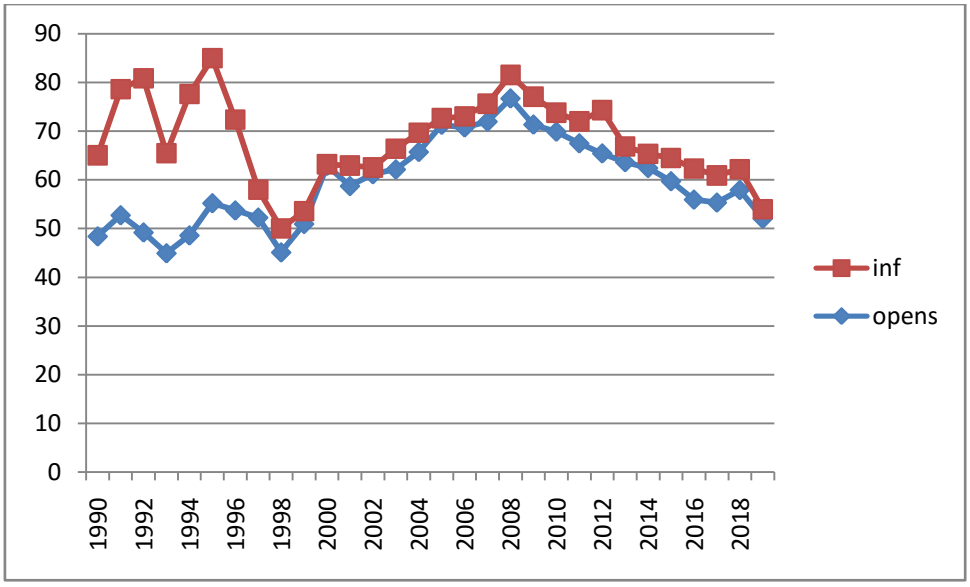

المصدر : صندوق النقد الدولي 2021

وكان من اسباب هذا الانخفاض في سنوات قبل 2001 راجع الى توقف عن تمويل التقليدي للاقتصاد (الاصدار النقدي) و البحث عن اساليب جديد ة لتمويل الاقتصاد وتعديل الاسعار الفائد ة الحقيقية برفعها الى مستويات عليا سنه 1994و 1995 .

تقليص الموازنة العامة وكان في اطار التعديل الهيكلي. اما بعد سنه 2001 عوده تضخم بسبب زياده الكتله النقديه ب 30% بسبب برنامج الانعاش الاقتصادي.

- **التفسير الاقتصادي في الأجل الطويل:**

أظهرت نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (4-11) أن غالبية المعلمات المقدرة في الأجل الطويل دالة من الناحية الإحصائية وهو مؤشر جيد يعبر عن مدى دقة توصيف نموذج الدراسة وفيما يلي التحليل الاحصائي للمعنويات المقدرة بالإضافة الى تحليلها من الناحية الاقتصادية في الأجل الطويل:

بالنسبة لمتغير الصدمات الموجبة في أسعار الصرف الحقيقية في الأجل الطويل فقد أظهرت نتائج التقدير بأن المعلمة المرتبطة بهذا المتغير دالة من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت الخاصة بهذه المعلمة $PROP\ T_{STAT} = 0.02$ وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فان الصدمات الموجبة في أسعار الصرف الحقيقية تأثر سلبا وبمرونة مرتفعة أيضا على معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر فارتفاع أسعار الصرف الحقيقية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تؤدي الى تراجع معدلات الانفتاح التجاري بالجزائر بمرونة قدرها (1.24-%)، فقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الصدمات الموجبة لأسعار الصرف الحقيقية في الأجل الطويل(أي ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية للدينار جزائري مقابل الدولار الأمريكي) تؤدي الى تراجع معدلات الانفتاح التجار ي بالجزائر اقتصاديا لعده أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

ان تخفيض الدينار وفق أسلوب المرونات المنصوص عليه من طرف صندوق النقد الدولي يكون صحيحا فقط إذا كان العجز في ميزان المدفوعات طفيفا بحيث تكون قيمه الصادرات مساويةً تقريبا لقيمة الواردات، وعندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات كبيره جدا وهذا شرط يصعب تحقيقه في دولة مثل الجزائر المحلي غير م رن نتيجه لضعف البني ة الاقتصاديةً عدم قدر ة جهاز الانتاج على التكيف مع التغيرات ف الاسعارلزيادة انتاج سلع التصدير او زيادة انتاج السلع التي تحل محل الواردات ،فمعضم الصادرات

الجزائر تتكون من مواد اولية استخراجية او نصف مصنعة اذا لا تكاد تصدر منتوج واحد في اغلب الاحيان يرتكز على المواد الاوليه الاستخراجيه تتكون اساسا من المحروقات التي تمثل اكثر من 95% من مجموع الصادرات . بينما قيمه المنتوجات لا تشكل سوى نسبة مهملة لا تتعدى بعض المنتجات الفلاحيه كالثمر ، وبعض المنتجات الصناعية التي لا تتطلب تكنولوجيا عالية.

بالنسبة للصدمات السالبة في أسعار الصرف الحقيقية فلم يكن لها أثر من الناحية الإحصائية على معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر في الأجل الطويل حيث أن القيمة الاحتمالية للمعلمة المرتبطة بهذا المتغير بلغت (0.16) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، فيما يخص اشارة هذه المعلمة فهي سالبة أي أن الأثر السلبي للصدمات السالبة في أسعار الصرف الحقيقية على معدلات الانفتاح التجاري، ولكن هذه النتيجة غير دقيقة الى حد كبير على اعتبار أن هذه الأخيرة غير دالة من الناحية الإحصائية وبالتالي يمكن اعتبار الصدمات السالبة أي تراجع أسعار الصرف الحقيقية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لم يكن لها أثر على معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر ويمكن تفسير هذه النتيجة من الناحية الاقتصادية ان تراجع اسعار الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي اي انخفاض عملة الدينار الجزائري لم يكن له اثر على الانفتاح التجاري فرغم انخفاض قيمه الدينار ا لا ان قيمه الصادرات لم ترتفع هدا نتيجه لعجز الجهاز الانتاجي الجزائري بانتاج سلع عليها طلب خارجي او عدم امكانيت تصدير السلع المنتجة محليا و التي غالبا شبه منعدمة او لسوء جودتها او انها شبه منعدمة ما عاد بعض السلع الفلاحيه كتمور والتي لا تمثل سوى نسبه جدا ضعيفه وتتميز بالموسميه . كما ان 95% من صادرات الجزائر عباره عن مواد خام اوليه ، بالاضافة الى ان الطلب المتزايد والغير محدود على الموارد الطاقوية يؤدي برفع القدرة التصديريةو ذالك لعدم وجود سقف محدد للتصدير وذلك لضعف قرارات الاوبيك وتوفر الدول العظمى على احتياطات من المواد الطاقوية كاستراتيجية للتحوط . فان انخفاض سعر الدينار سيتم تعويضه بزيادة الطاقة الانتاجيه للموارد الطاقويةة ورفع الكميه

المصدره للحفاظ على نفس قيم ة الصادرات لتفادي عجز الميزانية العمومية. وبالتالي فان عمليه تخفيض الدينار الجزائري لا تشجع الصادرات مادام الهيكل الانتاج المحلي مبني اساسا على استخراج المحروقات تحكمه عوامل خارجيه تتعلق باقتصاديات دول اخرى من جهه وبظروف الطلب العالمي و بخاصه اسعار المحروقات في الاسواق العالميه و حجم العرض والطلب العالميين اضافه الى تقلبات اسعار صرف العملات الرئيسيه مثل الدولار و الاورو قبل جانفي 2002 اسعار العملات الاوروبيه وبالتالي كنتيجه عامه لم يكن تخفيض الدينار ادنى تاثير على زياده الصادرات اما بالنسبه للواردات التنميه الاقتصاديه التي تحث مع الجزائر زياده الواردات بمعدل اكبر من معدلات زياده الانتاج تم تسخير موارد ماليه هائله برامج التنميه وهذا ما جعل موازين المدفوعات للجزائر تشكل عززا معتبرا في في سنوات 2006-2007-2008 ، وكانتيجه نقول ان عمليه تخفيض قيمه الدينار لم تساهم في تحسين معدلات الانفتاح.

بالنسبة للمعلمة المرتبطة بمعدل التضخم فقد بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت المرتبطة بهذه المعلمة (0.04) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فهذه المعلمة دالة من الناحية الإحصائية، وبالتالي فان انخفاض معدلات التضخم في الجزائر من شأنه أن يؤدي الى تراجع معدلات الانفتاح التجاري حيث أن انخفاض معدلات التضخم ب (1%) يؤدي الى تراجع معدلات الانفتاح التجاري بنسبة (0.79- %) ويمكن تفسير هذه النتيجة من الناحية الاقتصادية ب وجود علاقة معنوية طردية في المدى الطويل بين التضخم و معدلات الانفتاح التجاري فان انخفاض نقطة مئوية واحدة في نسبة التضخم يؤدي الى انخفاض في معدلات الانفتاح التجاري وقد توافقة نتائج هده الدراسة عموما في جزء منها من نتائج دراسة كل من (david romer.1993),(William C &darryl Macleod2004) , و اعمال التي قام بها كل من (Mark A. Wynne and Erasmus K. Kersting, 2007) والتي أجريت على مجموعة من الدول، ودراسة (Faqin Lin & all, 2017)والتي تخص جنوب إفريقيا، و(شريفي خيرة

وبن شاعة محمد) 2018 حول الجزائر، التي توصلت إلى وجود علاقة طويلة الأجل وعكسية بين التضخم والانفتاح التجاري، في حين لم نصل في الأجل الطويل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والتضخم.

فيما يخص أسعار البترول فقد أظهرت نتائج التقدير بالأجل الطويل أن المعلمة المرتبطة بأسعار البترول دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى المعنوية (10%)، حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت الخاصة بهذه المعلمة $PROP\ T_{STAT} = 0.08$ وهي أقل من القيمة الحرجة (0.1) وبالتالي فان الزيادة في أسعار البترول تؤثر بشكل إيجابي على معدل الانفتاح التجاري في الأجل الطويل وعند مستوى الدلالة (10%) أي أن الزيادة في أسعار البترول بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة الانفتاح التجاري بنسبة (0.10%) اقتصاديا ان ارتفاع اسعار البترول يؤدي بالدول الريعية في ارتفاع احتياطاتها من العملة الصعبة في فترات البحبوحة المالية، مما تتبع الحكومات سياسات توسعية، بسبب ارتفاع احتياطاتها من العملة الصعبة خاصتا ان كانت تتبع نظام نقدي غير حر .فتعمل الحكومات الى زيادة المستوردات لاجل اهداف اقتصادية واهداف تخدم الشعب و السلطة على حد سواء.

بلغت القيمة الإحصائية للمعلمة المرتبطة بمتغير النمو الاقتصادي (نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) قيمة $T_{STAT} = 0.69$ وهي أقل من القيمة الجدولية لها عند مستويات الدلالة (5% و10%) على اعتبار أن القيمة الحرجة الخاصة بهذه الإحصاءة تساوي (0.50) وهي أكبر بكثير من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فان معدلات النمو الاقتصادي لم يكن لها أي أثر على الانفتاح التجاري في الجزائر في الأجل الطويل و يمكن تفسير هدا اقتصاديا بالنسبة للجزائر فان الصدمات الايجابية من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي تكون نتيجة ارتفاع اسعار البترول و ان اغلب التعاملات تكون داخلية و ان سلوك المجتمع الجزائري و

حاجياته من المقتنيات لا ترقى الى السلع الكمالية المستوردة التي لها اثر على معدلات الانفتاح التجاري،و هدا ما يفسر السياسة الحمائية المتبعة لحفاض على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

المطلب الثالث : تحليل أثر الصدمات واختبار العلاقة التناظرية:

بعد التأكد من تحقق فرضيات نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة الغير خطية في نموذج الدراسة لحالة الجزائر، وخلوها من مختلف مشاكل القياس، بالإضافة الى استقرار المعلمات المقدرة لهذا النموذج، سيتم في هذه المرحلة تحليل أثر الصدمات الموجبة والسالبة في أسعار الصرف الحقيقية وانتقالها الى معدلات الانفتاح التجاري بالجزائر في الفترات المستقبلية (15 سنة).

- **الصدمات في أسعار الصرف الحقيقية وانتقالها الى معدلات الانفتاح التجاري:**

من أهم خصائص النموذج القياسي المعتمد في الدراسة هي إمكانية تطبيق الصدمات الموجبة والسالبة في المتغيرات المستقلة ومقارنة انتقالها الى المتغير التابع وهو ما يوضحه الشكل الموالي بالنسبة للصدمات في أسعار الصرف الحقيقية.

من الجدير بالذكر أن الصدمات الاقتصادية تحتاج الى مدة زمنية معينة لتسجيل أثرها على المتغير التابع وبالتالي لا نلاحظ الأثر بشكل آني في المتغير التابع (معدل الانفتاح التجاري)، حيث يظهر الأثر مع منتصف السنة الأولى وبداية السنة الثانية لحدوث الصدمة.

الشكل (4-7):الصدمات في أسعار الصرف الحقيقية وانتقالها الى معدلات الانفتاح التجاري

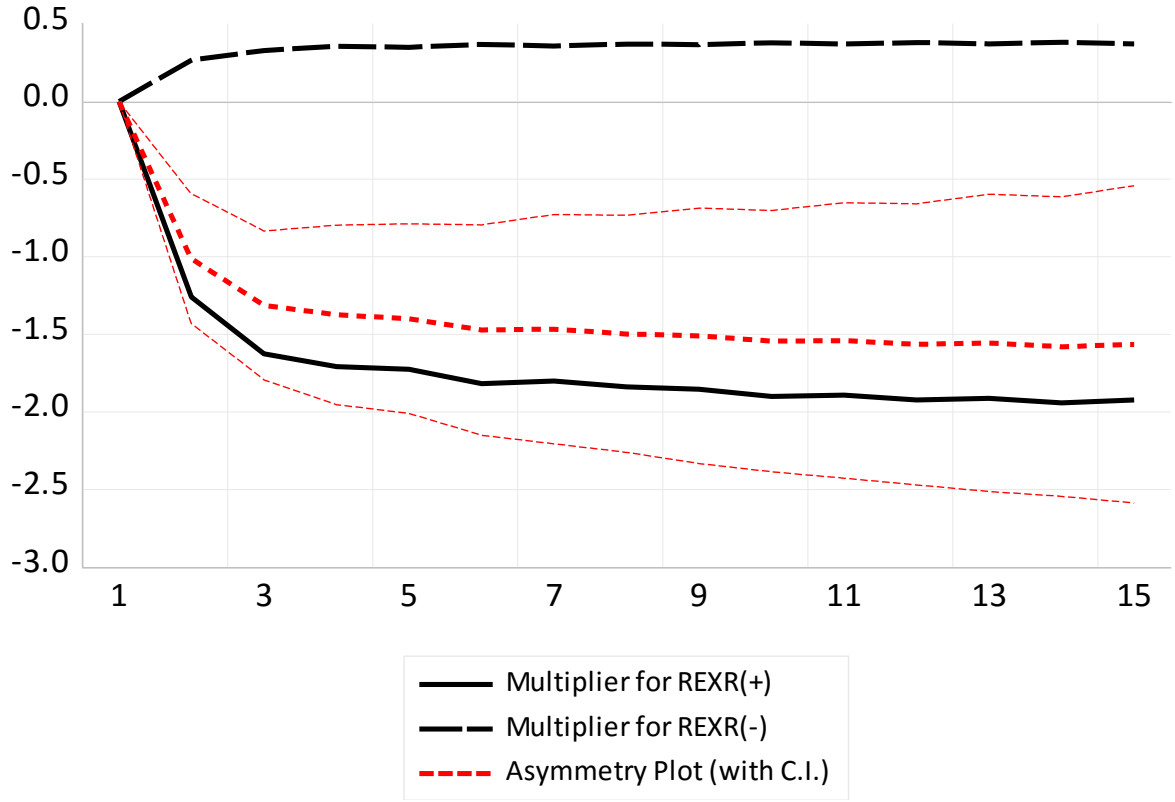

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

بإحداث صدمة سالبة في أسعار الصرف الحقيقية (REXR) نلاحظ عدم وجود استجابة في السنة الأولى بالنسبة لمعدلات الانفتاح التجاري وبداية من السنة الثانية نسجل استجابة إيجابية لمعدلات الانفتاح التجاري في الأجل القصير، ومع بداية السنة الثالثة تستقر معدلات الانفتاح التجاري عند نفس القيمة، ويستمر هذا الاستقرار في الأجلين المتوسط والطويل أي حتى نهاية فترة الدراسة (أي سنة 15 مستقبلية).

بالنسبة للصدمات الموجبة في أسعار الصرف الحقيقية نلاحظ أيضا عدم وجود استجابة بالنسبة لمعدلات الانفتاح التجاري خلال السنة الأولى، وبداية من السنة الثانية نلاحظ انخفاض حاد وسريع وبصورة أكبر من التي تم تسجيلها بالنسبة للصدمات السالبة لنفس المتغير، حيث تبلغ معدلات الانفتاح التجاري أدنى مستوياتها مع بداية السنة الثالثة ليسجل متغير الانفتاح التجاري استقرارا ملحوظا في الأجلين المتوسط والطويل

تقريبا عند نفس القيمة من الاستجابة، في المقابل فان هذا الاستقرار نسبي الى حد ما حيث أن معدلات الانفتاح التجاري تستمر بالانخفاض ولكن بوتيرة متباطئة مقارنة مع الزيادة السريعة والحادة المسجلة وذلك في الأجلين المتوسط والطويل.

من الملاحظ أيضا من خلال الشكل السابق أن أثر الصدمات السالبة والموجبة في أسعار الصرف الحقيقية غير متناظرة تماما فالجانب الموجب من أسعار الصرف الحقيقية أثر بشكل حاد وسلبي الى حد ما على معدلات الانفتاح التجاري في الأجل القصير في حين أن معدلات الانفتاح التجاري لم تسجل فيها استجابة كبيرة للصدمات السالبة في أسعار الصرف الحقيقية سواء في الأجل القصير أو في الأجلين المتوسط والطويل، وبالتالي فاستجابة الانفتاح التجاري للصدمات في أسعار الصرف متباينة من الناحية التناظرية أي أن الصدمات الموجبة أي أن زيادة عدد الوحدات من الدنانير الجزائرية مقابل الدولار الأمريكي الواحد تؤثر بشكل سلبي وبصورة أقوى على معدلات الانفتاح التجاري مقارنة بالصدمات السالبة أي ارتفاع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي .

ان 90 بالمئه من صادرات الجزائر عبار ة عن بترول و المقومة بالدولار الامريكي وبالتالي فان ارتفاع قيمه الدينار مقابل الدولار يؤدي الى انخفاض قيمة الصادرات وبحكم طبيعة العلاقة التي تربط معدلات التحرير التجاري و قيمة الصادرات فينتج انخفاض في معدل التحرير التجاري اي انفتاح.

كما ان اكثر من 90% من الواردات تتم بالدولار وبالتالي فان :

من خصوصيات الاقتصاد الجزائري التي تعتبر من الدول الناميه فان العرض المحلي جهاز غير مرن بسبب ضعف اقتصادها وهدا يعني عدم قدرة جهازها الانتاجي على التكيف مع التغيرات في الا سعار لزيادة انتاج سلع التصدير او زيادة انتاج السلع البديلة للسلع المستوردة، فمعضم صادرات الجزائر احادية البضاعة، اين لا تكاد تصدر منتوج واحد يرتكز على ان مواد الاستخراجيه من المحلوقات التي تمثل ما يزيد عن 95% من مجموع

الصادرات .على عكس المنتجات التي تمثل نسبة ضئيلة تثمتل في بعض المنتوجات الفلاحيه كالتمور وبعض المنتوجات التي لا تتطلب تكنولوجيا عاليه ومنه فالانتاج المحلي مبني اساسا على استخراج المحروقات التي تحكمه عوامل خارجيه تتعلق بظروف اقتصاديه الدول النفطيه واحوال الطلب العالمي وخاصه اسعار المحروقات في السوق العالمي بالاضافه الى تقلبات اسعار العمله الدولار اساسا لانها تمثل عمل ة الرئيسية لبيع المحروقات الجزائريه، وهذا ما يفسر انخفاظ قيمة الدولار الامريكي مقابل الدينار الجزائري يؤثر بطريقة اقوى او اكثر حده لانه يؤدي الى انخفاض قيم ة الواردات ملم يسجل الميزان التجاري عجز و بالتالي لجوء الدولة الى استخدام اساليب اكثر حماية من اجل كبح خروج العملة الصعبةوالحفاظ على احتياطات الصرف مما يؤدي الى سلبا على درجات تحري التجاري، والعكس صحيح فان الصدمات السالبه تكون اقل حد ة اي ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار سيؤدي ح تما الى رفع من قيمه الواردات وبالتالي تسجيل فائض في الميزان التجاري ،ومنه هناك نوع من الرفاهية فيتم التاثير على التحليل التجاري وتكون هناك اكثر م رونة في التعاملات ورفع القيود على التجارة الخارجية، كما انه قد ترجع الدول الى زياده احتياطاتها من العملة الصعبةلمواجهة الازمات المحتملة.

يجدر الا شارة ان في العقود الثلاثة الماضية ان عملية انخفاض قيمة الدينار لم تساهم في تخفيض قيمه الواردات ولا تحسين في ميزان المدفوعات و ذالك بسبب التنميه الاقتصاديه التي تحتم على الجزائر زياده الواردات بمعدل اكبر من معدلات زياد ة الانتاج ثم تسخير موارد مالية هائله لانطلاق برامج هذه التنميه مما جعل موازين المدفوعات للجزائر تشكل عجزا معتبر مقابل ارتفاع معدل الانفتاح التجاري.

بدايه ميزان 1999 حقق ميزان الزجاج الجزائري توازن بسبب ارتفاع سعر البترول في الاسواق العالميه

الجدول (4-12): تطور رصيد ميزان المدفوعات 1996 2019 بالمليار دولار

السنوات	الرصيد	السنوات	الرصيد	السنوات	الرصيد
1992	0.23	1997	1.16	2001	6.19
1993	0.01-	1998	1.74-	2002	3.66
1994	4.38-	1999	2.38	2003	7.47
1995	6.32-	2000	7.57	2004	9.25
1996	2.09-				

المصدر: Bulletin statistique de la banque d'algerie2006

السنوات	الرصيد	السنوات	الرصيد	السنوات	الرصيد
2005	16.94	2010	15.32	2015	27.497
2006	17.37	2011	20.13	2016	25.793
2007	29.55	2012	12.14	2017	21.752
2008	36.99	2013	0.13	2018	16.040
2009	3.60	2014	5.94		

المصدر: صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مابين 2009 -2015 - 2019

خاتمة الفصل الرابع:

قام الباحث من خلا هذا الفصل بدراسة أثرتغيرات سعر الصرف على درجة التحرير التجاري في الجزائر، والكشف عن ما إذا كان تأثير الصدمات السالبة والموجبة في أسعار الصرف الحقيقي تؤثر بصفة متماثلة أم لا على درجات الانفتاح التجاري في الجزائر، وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة غير الخطي) NARDL (الذي يسمح من جهة بنمذجة كل من عدم التماثل والتكامل ضمن خطوة واحدة، مع تحسين فعالية اختبار التكامل على العينات الصغيرة، والذي يتمتع بالمرونة مقارنة مع حدود منهجية (ECM) (Banerjee, Dolado, & Mestre, 1998, p. 273) ، والتي تفرض أن تكون السلسلة الزمنية للمتغيرات أي نموذج مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول أو مزيج بينهما وأن يكون النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي وأن يكون النموذج خال من مشكلة التجانس و وجوب تكامل المتغيرات عند نفس المستوى، ثم تم تحليل أثر التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية (الصدمات السالبة والموجبة) وانتقالها الى معدلات الانفتاح التجاري،بالإضافة الى محاولت اختبار العلاقة التناظرية في تاثير تقلبات أسعار الصرف على الانفتاح التجارية كمرحلة اخيرة.

فبعد القيام ببعض الاختبارات الإحصائية اللازمة والتأكد من صحة تقدير النموذج، أفرزت نتائج الدراسة القياسية عدم تماثل تأثير الصدمات الموجبة والسالبة لأسعارسعر الصرف على درجات التحرير التجاري، حيث كشفت ان الزيادة في قيمة أسعار الصرف بنسبة (1%) ستؤدي الى زيادة الانفتاح التجاري بنسبة (1.25%) في الاجل القصير ،بمعى الصدمه موجبه لسعر الصرف في الاجل القصير زياده الانفتاح

التجاري بالنسبه 1.25% .و ان زيادة في معدلات التضخم بوحدة واحدة في الأجل القصير بابطاء سنة واحدة تؤدي الى زيادة الانفتاح التجاري بالجزائر بنسبة (0.43%) اما في المدى البعيد كانت اغلبية المعلمات المقدرة دالة من الناحية الإحصائية وهو مؤشر جيد يعبر عن مدى دقة توصيف نموذج الدراسة حيث توصلت الدراسة الى

الجزائر فارتفاع أسعار الصرف الحقيقية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تؤدي الى تراجع معدلات الانفتاح التجاري بالجزائر بمرونة قدرها (1.24-%)، تراجع أسعار الصرف الحقيقية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لم يكن لها أثر على معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر ،و ان انخفاض معدلات التضخم ب (1%) يؤدي الى تراجع معدلات الانفتاح التجاري بنسبة (0.79-%)،و فان الزيادة في أسعار البترول بنسبة (1%) تؤثر بشكل إيجابي على معدل الانفتاح التجاري في الأجل الطويل وعند مستوى الدلالة (10%) بنسبة (0.10%)، على عكس معدلات النمو الاقتصادي لم يكن لها أي أثر على الانفتاح التجاري في الجزائر في الأجل الطويل .

و ان استجابة الانفتاح التجاري للصدمات في أسعار الصرف متباينة من الناحية التناظرية أي أن الصدمات الموجبة أي أن زيادة عدد الوحدات من الدنانير الجزائرية مقابل الدولار الأمريكي الواحد تؤثر بشكل سلبي وبصورة أقوى على معدلات الانفتاح التجاري مقارنة بالصدمات السالبة أي ارتفاع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ،اي أن أثر الصدمات السالبة والموجبة في أسعار الصرف الحقيقية غير متناظرة تماما.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

قام الباحث من خلال هذه الدراسة الموسومة أثر تقلبات سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر- دراسة قياسية- باستعمال نموذج NARDL اين يتم تحليل طبيعة العلاقة بين أسعار الصرف ودرجات الانفتاح التجاري ، مع التركيز على ما إذا كانت تأثير الصدمات السالبة
والصدمات الموجبة في أسعار الصرف تؤثر بطريقة متماثلة أم لا على درجة التحرير التجارة في الجزائر ، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات المستقلة الأخرى التي أثبتت الأدبيات والدراسات السابقة أنه لها تأثير كبير على درجات الانفتاح الاقتصادي.
قام الباحث بتبني منهجية الكلاسيكية ، وتقسيم دراسته إلى أربعة فصول :أولهما نظري من أجل الإلمام بالمتغيرات والمفاهيم الأساسية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أما الفصل الأخير خصص للدراسة التطبيقية من أجل تسليط الضوء على التقنيات ا ولمنهجية ا ولمخرجات وأهم النتائج المترتبة عن الدراسة القياسية المعتمدة.

تناول الباحث من خلال الفصل الأول الأدبيات النظرية للنظام النقدي الدولي ، حيث تطرق الباحث لمراحل تطور النظام النقدي العالمي و مختلف التصنيفات أنظمة الصرف الموجودة بالاظافة الى النظريات المحددة المساعدة لاختيار نظام الصرف ، فتطرق الباحث من خلال الفصلين النظريين الى مختلف النظريات التجارة الدولية في الفكر الاقتصادي ، ليشق طريقه الى الاسس النظرية لسعر الصرف و مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف . مخصصا الفصل الثالث للعلاقة التي تربط بين اسعار الصرف و تحرير التجارة الدولية من خلال السياسات التجارية الدولية ، وأخيرا عدد الباحث أهم الد راسات السابقة التي اعتمد عليها الباحث في دراسته.

أما بالنسبة للفصل الرابع التطبيقي(قياس أثر تقلبات سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر- دراسة قياسية- باستعمال نموذج) NARDL ، فقد درس الباحث من خلاله إلى جملة من النقاط المتعلقة بكل من مختلف المراحل التي مر بها المالية الجزائرية، مع التركيز على متغيرات الدراسة ، ومختلف الخطط التي اتبعتها دولة الجزائرية لتفادي هذه الازمات و الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر .
وتم تفصيل ذلك من خلال اختبار صحة الفرضيات والتحليل الاقتصادي لنتائج الدراسة.

1-اختبار صحة أو خطأ الفرضيات:

من خلال مخرجات نموذج NARDL يمكن اختبار صحة أو خطأ الفرضيات، التالية:

- H1 : يوجد أثر معنوي غير متماثل للصدمات الموجبة والسالبة لتغيرات سعر الصرف للدينار الجزائري على درجة التحرير التجاري. وهي **فرضية مقبولة.**
- H2 :لا يوجد أثر معنوي غير متماثل للصدمات الموجبة والسالبة لتغيرات سعر الصرف للدينار الجزائري على درجة التحرير التجاري. وهي **فرضية مرفوضة.**
- H3 : يوجد أثر معنوي متماثل للصدمات الموجبة والسالبة لتغيرات سعر الصرف للدينار الجزائري على درجة التحرير التجاري. وهي **فرضية مرفوضة.**

يقبل الباحث الفرضية الأولى H1 القائلة بوجود علاقة معنوية غير متماثلة للصدمات الموجبة والسالبة لاسعار الصرف على درجة تحرير التجارة الخارجية ، والمؤكدة من طرف مخرجات الدراسة القياسية المبنية . على اختبارات قياسية وإحصائية بالاعتماد على برنامج ايفيوز12.

أن وجود العلاقة المعنوية و المعبر عنها بالتكامل المشترك غير الخطي بين متغيرات الدراسة قد تأكدت من خلال مقارنة F المحسوبة بالحرجة في كل من اختبار Bound ، حيث أشارت قيمة F المحسوبة عند مستوى دلالة معنوية % 1 أنها أكبر من القيمة الحرجة العليا ، مما يؤكد على وجدود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في طل تقدير النموذج غير الخطي للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة .(NARDL)

أما بالنسبة لاختلاف أثر الصدمات الموجبة والسالبة لأسعار الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ،فتثبت باختبار عدم التماثل أن هناك فعلا عدم وجود تماثل ، بمعنى أن الصدمات الموجبة والسالبة في أسعار الصرف للدينار الجزائري في الجزائر تؤثر بطريقة غير متماثلة على المتغير التابع(لدرجة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية)، وبالتالي نقول أنه التغيرات الموجبة والسالبة للمتغير المستقل غير متماثلة في تأثيرها على المتغير التابع.

جدير بالذكر بأن نتائج دراستنا متوافقة الى حد ما مع دراسة كل من (Nelson and all, 2016) ، و (Gantman and Dabós, 2018) التي أثبتت وجود علاقة سببية بين سعر الصرف للدينار الجزائري و درجة التحرير التجاري .

إضافة إلى ذلك تميزت العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة بخاصية لا خطية، وهذا ما يتوافق مع دراسة (بوقرورة، 2011) ، أما دراسة (منهوم، 2009) فلا تتوافق مع مخرجات دراستنا، إذ تاكد نتائج البحث وجود ارتباط طويل الأجل بين سعر الصرف للدينار الجزائري درجة التحرير التجاري في الجزائر ، ولعل هذا الاختلاف يرجع إلى طبيعة البيانات المستعملة، وإلى نوع النموذج القياسي المتبع.

أما بالنسبة لعنصر التماثل فأثبتت نتائج الدراسة أنه هناك غياب للتماثل لأثر التغيرات أو الصدمات الموجبة والسالبة لأسعار الصرف للدينار الجزائري على درجة التحرير التجاري .

2 - نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية:

من أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية، نلخص ما يلي:

- اعتماده الشبه الكلي على المدخلات من صادرات الريع ،جعل ارتفاع معدلات التبادل الدولية رهن محددات ارتفاع أسعار البرميل من البترول،وعليه زيادة معدلات التبادل الدولية تابعة للزيادة في صادرات سلع البترول في الجزائر .
- ان خفض قيمة الدينار الجزائري لم يكن له تأثير كبير على درجة الانفتاح التجاري في الجزائر ، يستلزم ثبات الصادرات ، بمعنى تخفيض سعر الصرف لم يكن له الجدوى المطلوبة على سياسة الإحلال الواردات و تشجيع الصادرات.كما هو معروف نظريا.وذالك لعدم مرونة الطلب و مرونة العرض (الإنتاج).
- يجب إتباع سياسة صرف تتماشى و الوضعية الاقتصادية المعاشة و الإمكانيات و الموارد المتاحة التي من شانها أن تحقق مكاسب من التجارة الخارجية.
- إن سياسات الصرف المنتهجة من طرف الجزائر لم تؤدي إلى التغير في معدلات التبادل الدولية . فلا تزال المحروقات تشكل نسبة عالية من مجموع الصادرات.
- إن ارتفاع معدلات التبادل خلال السنوات الأخيرة لم تكن نتيجة لسياسات تخفيض قيمة العملة بقدر ما هي نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

أما فيما يخص أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية، وبناءا على مخرجات الدراسة القياسية توصل الباحث بعد تحليل مخرجات الدراسة والحصول على المعادلة النهائية للبحث:

أ - في المدى القصير:

أظهرت نتائج التقدير وجود معلمتين معنويتين من الناحية الإحصائية فقط في الأجل القصير ويتعلق الأمر بالمعلمة المرتبطة بمتغير الصدمات الموجبة في أسعار الصرف الحقيقية والمعلمة المرتبطة بمتغير معدل التضخم بإبطاء سنة واحدة حيث أن القيم الإحصائية للمعلمتين سالفتي الذكر على التوالي بلغت

$STAT = (-3.86; 2.73)$ وهي أكبر من القيم الجدولية لهذه الإحصاءات عند مستوى الدلالة (5%)، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الاحتمالية الخاصة بإحصائيتي ستودنت سالفتي الذكر بالنسبة للمعلمتين واللتان لم تتجاوزا القيمة الحرجة (0,05) وبالتالي فهاتين المعلمتين كانتا دالتين من الناحية الإحصائية، فيما يخص باقي المعلمات المقدرة في الأجل القصير لم يكن لها مدلول من الناحية الإحصائية على حجم الانفتاح التجاري في الجزائر.

ب - في المدى الطويل:

أظهرت نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (4-11) أن غالبية المعلمات المقدرة في الأجل الطويل دالة من الناحية الإحصائية وهو مؤشر جيد يعبر عن مدى دقة توصيف نموذج الدراسة وفيما يلي التحليل الاحصائي للمعنويات المقدرة بالإضافة الى تحليلها من الناحية الاقتصادية في الأجل الطويل:

بالنسبة لمتغير الصدمات الموجبة في أسعار الصرف الحقيقية في الأجل الطويل فقد أظهرت نتائج التقدير بأن المعلمة المرتبطة بهذا المتغير دالة من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت الخاصة بهذه المعلمة $PROP\ T_{STAT} = 0.02$ وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فان الصدمات الموجبة في أسعار الصرف الحقيقية تأثر سلبا وبمرونة مرتفعة أيضا على معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر فارتفاع أسعار الصرف الحقيقية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي تؤدي الى تراجع معدلات الانفتاح التجاري بالجزائر بمرونة قدرها (1.24-%)، فقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الصدمات الموجبة لأسعار الصرف الحقيقية في الأجل الطويل(أي ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية للدينار جزائري مقابل الدولار

الأمريكي) تؤدي الى تراجع معدلات الانفتاح التجار ي بالجزائر اقتصاديا لعده أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

ان تخفيض الدينار وفق أسلوب المرونات المنصوص عليه من طرف صندوق النقد الدولي يكون صحيحا فقط إذا كان العجز في ميزان المدفوعات طفيفا بحيث تكون قيمه الصادرات مساويةً تقريبا لقيمة الواردات، وعندما تكون مرونة العرض المحلي من سلع الواردات والصادرات كبيره جدا وهذا شرط يصعب تحقيقه في دولة مثل الجزائر المحلي غير م رن نتيجه لضعف البني ة الاقتصاديةً عدم قدر ة جهاز الانتاج على التكيف مع التغيرات في الاسعار لزيادة انتاج سلع التصدير او زياد ة انتاج ال سلع التي تح ل محل الواردات ،فمعضم الصادرات الجزائر تتكون من مواد اولية استخراجية او نصف مصنعة اذا لا تكاد تصدر منتوج واحد في اغلب الاحيان يرتكز على المواد الاوليه الاستخراجيه تتكون اساسا من المحروقات التي تمثل اكثر من 95% من مجموع الصادرات . بينما قيمه المنتوجات لا تشكل سوى نسب ة مهملة لا تتعدى بعض المنتجات الفلاحيه كالثمر ، وبعض المنتجات الصناعيةً التي لا تتطلب تكنولوجيا عاليةً.

بالنسبة للصدمات السالبة في أسعار الصرف الحقيقية فلم يكن لها أثر من الناحية الإحصائية على معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر في الأجل الطويل حيث أن القيمة الاحتمالية للمعلمة المرتبطة بهذا المتغير بلغت (0.16) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، فيما يخص إشارة هذه المعلمة فهي سالبة أي أن الأثر السلبي للصدمات السالبة في أسعار الصرف الحقيقية على معدلات الانفتاح التجاري، ولكن هذه النتيجة غير دقيقة الى حد كبير على اعتبار أن هذه الأخيرة غير دالة من الناحية الإحصائية وبالتالي يمكن اعتبار الصدمات السالبة أي تراجع أسعار الصرف الحقيقية للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لم يكن لها أثر على معدلات الانفتاح التجاري في الجزائر ويمكن تفسير هذه النتيجة من الناحية الاقتصادية إن تراجع أسعار الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي أي انخفاض عملة الدينار الجزائري لم يكن له اثر على الانفتاح التجاري فرغم انخفاض قيمه الدينار إلا إن قيمه الصادرات لم ترتفع هدا نتيجة لعجز الجهاز الإنتاجي الجزائري بإنتاج سلع عليها طلب خارجي أو عدم إمكانيات تصدير السلع المنتجة محليا و التي غالبا شبه منعدمة او لسوء جودتها او انها شبه منعدمة ما عاد بعض السلع الفلاحية والتي لا تمثل سوى نسبه جدا ضعيفه وتتميز بالموسميه .

كما ان92% من صادرات الجزائر عباره عن مواد خام اوليه ، بالاضافة الى ان الطلب المتزايد والغير محدود على الموارد الطاقوية يؤدي برفع القدر ة الانتاجيه و ذالك لعدم و جود سقف محدد للتصدير وذلك لضعف قرارات الاوبيك وتوفر الدول العظمى على احتياطات من المواد الطاقية كإستراتيجية للتحوط . فان انخفاض سعر الدينار سيتم تعويضه بزيادة الطاقة التصديرية للموارد الطاقوية ورفع الكميه المنتجة للحفاظ على نفس قيمة الصادرات لتفادي ع جز الميزانية العمومية. وبالتالي فان عمليه تخفيض الدينار الجزائري لا تشجع الصادرات مادام الهيكل الإنتاج المحلي مبني أساسا على استخراج المحروقات تحكمه عوامل خارجية تتعلق باقتصاديات دول أخرى من جهة وبظروف الطلب العالمي وبخاصة أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و حجم العرض والطلب العالميين التي تسعى الدول العظمى المستوردة لهذه المادة إلى التحكم فيه عن طريق استراتيجيات كتوفير احتياط الأمان بالإضافة إلى استخدام أدوات للتحوط عن طريق شراء ه عن طريق عقود أجلة بالاضافه إلى تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية وكنتيجة عامه لم يكن تخفيض الدينار أدنى تأثير على زيادة الصادرات اما بالنسبة للواردات التنمية ألاقتصاديه التي تحث مع الجزائر زيادة الواردات بمعدل اكبر من معدلات زيادة الإنتاج تم تسخير موارد ماليه هائلة برامج التنمية وهذا ما جعل موازين المدفوعات للجزائر تشكل عجزا معتبرا في سنوات 2006-2007-2008 ، وكنتيجة نقول إن عمليه تخفيض قيمه الدينار لم تساهم في تحسين معدلات تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

بالنسبة للمعلمة المرتبطة بمعدل التضخم فقد بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت المرتبطة بهذه المعلمة (0.04) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فهذه المعلمة دالة من الناحية الإحصائية، وبالتالي فان انخفاض معدلات التضخم في الجزائر من شأنه أن يؤدي إلى تراجع معدلات الانفتاح التجاري حيث أن انخفاض معدلات التضخم ب (1%) يؤدي الى تراجع معدلات الانفتاح التجاري بنسبة (0.79-%) ويمكن تفسير هذه النتيجة من الناحية الاقتصادية ب وجود علاقة معنوية طردية في المدى الطويل بين التضخم و معدلات الانفتاح التجاري فان انخفاض نقطة مئوية واحدة في نسبة التضخم يؤدي إلى انخفاض في معدلات الانفتاح التجاري وقد توافقة نتائج هده الدراسة عموما في جزء منها من نتائج دراسة كل من (david romer.1993),(William C &darryl Macleod2004) , و أعمال التي قام بها كل من (Mark A. Wynne and Erasmus K. Kersting, 2007) والتي أجريت على مجموعة من الدول، ودراسة (Faqin Lin & all, 2017)والتي تخص جنوب إفريقيا، و(شريفي خيرة وبن

شاعة محمد) 2018 حول الجزائر، التي توصلت إلى وجود علاقة طويلة الأجل وعكسية بين التضخم والانفتاح التجاري، في حين لم نصل في الأجل الطويل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والتضخم.

فيما يخص أسعار البترول فقد أظهرت نتائج التقدير بالأجل الطويل أن المعلمة المرتبطة بأسعار البترول دالة من الناحية الإحصائية عند مستوى المعنوية (10%)، حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت الخاصة بهذه المعلمة $PROP\ T_{STAT} = 0.08$ وهي أقل من القيمة الحرجة (0.1) وبالتالي فان الزيادة في أسعار البترول تؤثر بشكل إيجابي على معدل الانفتاح التجاري في الأجل الطويل وعند مستوى الدلالة (10%) أي أن الزيادة في أسعار البترول بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الانفتاح التجاري بنسبة (0.10%) اقتصاديا ان ارتفاع اسعار البترول يؤدي بالدول الريعية في ارتفاع احتياطاتها من العملة الصعبة في فترات البحبوحة المالية، مما تتبع الحكومات سياسات توسعية، بسبب ارتفاع احتياطاتها من العملة الصعبة خاصتا ان كانت تتبع نظام نقدي غير حر .فتعمل الحكومات الى زيادة المستوردات لأجل أهداف اقتصادية وأهداف تخدم الشعب و السلطة على حد سواء.

بلغت القيمة الإحصائية للمعلمة المرتبطة بمتغير النمو الاقتصادي (نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) قيمة $STAT = 0.69$ وهي أقل من القيمة الجدولية لها عند مستويات الدلالة (5% و10%) على اعتبار أن القيمة الحرجة الخاصة بهذه الإحصاء تساوي (0.50) وهي أكبر بكثير من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فان معدلات النمو الاقتصادي لم يكن لها أي أثر على الانفتاح التجاري في الجزائر في الأجل الطويل و يمكن تفسير هدا اقتصاديا بالنسبة للجزائر فان الصدمات الايجابية من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي تكون نتيجة ارتفاع أسعار البترول و أن اغلب التعاملات تكون داخلية و ان سلوك المجتمع الجزائري و حاجياته من المقتنيات لا ترقى الى السلع الكمالية المستوردة التي لها اثر على معدلات الانفتاح التجاري،و هدا ما يفسر السياسة الحمائية المتبعة لحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

3. توصيات الدراسة:

يمكن وضع جملة من التوصيات، نوجز أهمها في:

- على الجهات التي تسعى إلى رفع و تعزيز قدراتها الانتاجية ،كما ان تعمل على استغلال قدراتها التنافسية من اجل خلق التميز

- تعزيز البنية التحتية من اجل تسهيل عمليات التصدير .
- تعزيز علاقاتها الدولية و ربط تجارتها مع دول الجوار و الجنوب.
- العمل على انشاء منطقة حرة كنموذج تجريبي مع دول الجوار.

4. آفاق الدراسة:

- دراسة جدوى و اثار تعويم العملة على التحرير التجاري.
- دراسة مدى جدوى اعادة النظر في النظام النقدي العالمي الحالي و ايجاد بديل للنظام النقدي والمالي الحالي أكثر انصافا.
- تحرير افكار شعوبها و العمل على تغيير انماط العيش للتماشي و المتطلبات الدولية و اضفاء الصبغة العالمية لمكونات مجتمعها.

الملاحق

الملحق رقم 1

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(OPENS)
Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 0, 3, 3)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 05/10/21 Time: 21:24
Sample: 1990 2019
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	63.61479	16.23098	3.919344	0.0029
OPENS(-1)*	-0.665183	0.238555	-2.788387	0.0192
PP(-1)	0.101396	0.053038	1.911774	0.0850
REXR_POS(-1)	-1.241058	0.489190	-2.536966	0.0295
REXR_NEG**	-0.256948	0.173247	-1.483130	0.1689
INF(-1)	-0.795836	0.351524	-2.263955	0.0471
GDPPG(-1)	0.568313	0.820937	0.692274	0.5045
D(OPENS(-1))	0.009206	0.163707	0.056232	0.9563
D(OPENS(-2))	-0.058544	0.213771	-0.273865	0.7898
D(PP)	0.088546	0.049110	1.803017	0.1016
D(REXR_POS)	-1.266211	0.327318	-3.868447	0.0031
D(INF)	-0.304986	0.224351	-1.359416	0.2039
D(INF(-1))	0.432943	0.158187	2.736909	0.0209
D(INF(-2))	0.114311	0.150669	0.758692	0.4655
D(GDPPG)	-0.236750	0.392213	-0.603626	0.5595
D(GDPPG(-1))	-0.963847	0.660399	-1.459490	0.1751
D(GDPPG(-2))	-0.166357	0.481964	-0.345165	0.7371

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	0.152433	0.045114	3.378848	0.0070
REXR_POS	-1.865738	0.565079	-3.301729	0.0080
REXR_NEG	-0.386282	0.200542	-1.926188	0.0830
INF	-1.196416	0.481435	-2.485104	0.0323
GDPPG	0.854371	1.239547	0.689260	0.5063

EC = OPENS - (0.1524*PP -1.8657*REXR_POS -0.3863*REXR_NEG -1.1964 *INF + 0.8544*GDPPG)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	4.143664	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
Actual Sample Size	27	Finite Sample: n=35		
		10%	2.508	3.763
		5%	3.037	4.443
		1%	4.257	6.04
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.578	3.858
		5%	3.125	4.608
		1%	4.537	6.37

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-2.788387	10%	-2.57	-3.86
		5%	-2.86	-4.19
		2.5%	-3.13	-4.46
		1%	-3.43	-4.79

الملحق رقم2

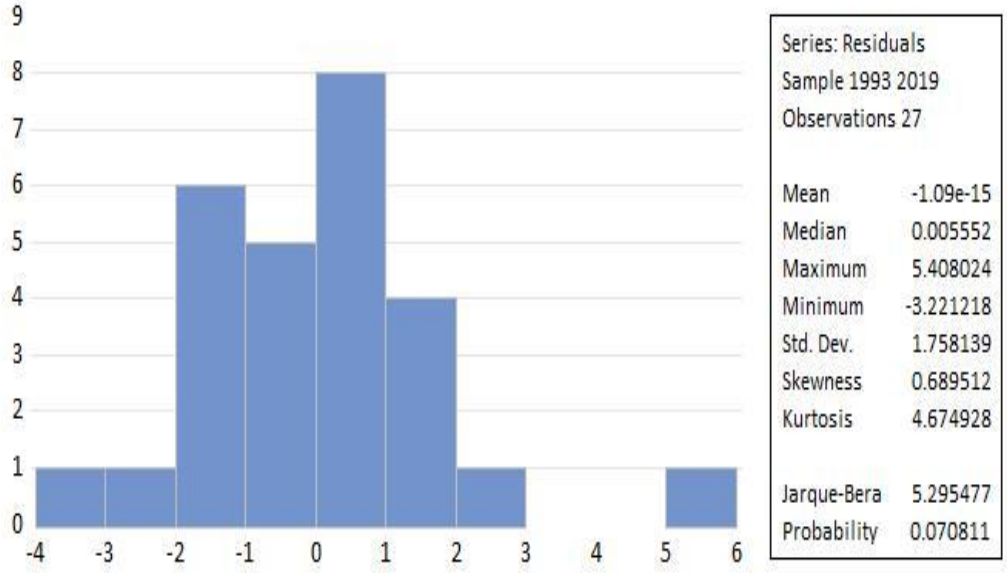
9
8
7
6
5
4
3
2
1
0
-4
-3
-2
-1
0
1
2
3
4
5
6
Series: Residuals
Sample 1993 2019
Observations 27
Mean -1.09e-15
Median 0.005552
Maximum 5.408024
Minimum -3.221218
Std. Dev. 1.758139
Skewness 0.689512
Kurtosis 4.674928
Jarque-Bera 5.295477
Probability 0.070811

الملحق رقم 3

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	3.341396	Prob. F(2,8)	0.0881
Obs*R-squared	12.28890	Prob. Chi-Square(2)	0.0021

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/10/21 Time: 21:26
Sample: 1993 2019
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPENS(-1)	0.510458	0.307213	1.661578	0.1352
OPENS(-2)	-0.271104	0.296474	-0.914426	0.3872
OPENS(-3)	0.293940	0.248113	1.184703	0.2701
PP	-0.099073	0.061335	-1.615287	0.1449
PP(-1)	-0.023994	0.050709	-0.473169	0.6487
REXR_POS	0.187919	0.279904	0.671371	0.5209
REXR_POS(-1)	0.335254	0.292670	1.145500	0.2851
REXR_NEG	0.182873	0.166231	1.100111	0.3033
INF	-0.240103	0.215451	-1.114420	0.2975
INF(-1)	0.364072	0.345587	1.053488	0.3229
INF(-2)	-0.048816	0.174442	-0.279841	0.7867
INF(-3)	0.003557	0.124504	0.028571	0.9779
GDPPG	-0.106137	0.331884	-0.319802	0.7573
GDPPG(-1)	-0.391375	0.388494	-1.007415	0.3432
GDPPG(-2)	-0.359289	0.415762	-0.864170	0.4127
GDPPG(-3)	-0.199197	0.431078	-0.462091	0.6563
C	-21.91574	15.86570	-1.381328	0.2045
RESID(-1)	-1.322073	0.518236	-2.551100	0.0341
RESID(-2)	-0.312701	0.450643	-0.693900	0.5074

R-squared	0.455144	Mean dependent var	-1.09E-15
Adjusted R-squared	-0.770780	S.D. dependent var	1.758139
S.E. of regression	2.339567	Akaike info criterion	4.728821
Sum squared resid	43.78860	Schwarz criterion	5.640706
Log likelihood	-44.83909	Hannan-Quinn criter.	4.999972
F-statistic	0.371266	Durbin-Watson stat	2.612127
Prob(F-statistic)	0.961484		

الملحق رقم 4

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(OPENS)
Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 0, 3, 3)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 05/10/21 Time: 21:23
Sample: 1990 2019
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	63.61479	16.23098	3.919344	0.0029
OPENS(-1)*	-0.665183	0.238555	-2.788387	0.0192
PP(-1)	0.101396	0.053038	1.911774	0.0850
REXR_POS(-1)	-1.241058	0.489190	-2.536966	0.0295
REXR_NEG**	-0.256948	0.173247	-1.483130	0.1689
INF(-1)	-0.795836	0.351524	-2.263955	0.0471
GDPPG(-1)	0.568313	0.820937	0.692274	0.5045
D(OPENS(-1))	0.009206	0.163707	0.056232	0.9563
D(OPENS(-2))	-0.058544	0.213771	-0.273865	0.7898
D(PP)	0.088546	0.049110	1.803017	0.1016
D(REXR_POS)	-1.266211	0.327318	-3.868447	0.0031
D(INF)	-0.304986	0.224351	-1.359416	0.2039
D(INF(-1))	0.432943	0.158187	2.736909	0.0209
D(INF(-2))	0.114311	0.150669	0.758692	0.4655
D(GDPPG)	-0.236750	0.392213	-0.603626	0.5595
D(GDPPG(-1))	-0.963847	0.660399	-1.459490	0.1751
D(GDPPG(-2))	-0.166357	0.481964	-0.345165	0.7371

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	0.152433	0.045114	3.378848	0.0070
REXR_POS	-1.865738	0.565079	-3.301729	0.0080
REXR_NEG	-0.386282	0.200542	-1.926188	0.0830
INF	-1.196416	0.481435	-2.485104	0.0323
GDPPG	0.854371	1.239547	0.689260	0.5063

EC = OPENS - (0.1524*PP -1.8657*REXR_POS -0.3863*REXR_NEG -1.1964 *INF + 0.8544*GDPPG)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.143664	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
Actual Sample Size	27		Finite Sample: n=35	
		10%	2.508	3.763
		5%	3.037	4.443
		1%	4.257	6.04
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.578	3.858
		5%	3.125	4.608
		1%	4.537	6.37

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-2.788387	10%	-2.57	-3.86
		5%	-2.86	-4.19
		2.5%	-3.13	-4.46
		1%	-3.43	-4.79

الملحق رقم 5

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.339030	Prob. F(1,24)	0.5658
Obs*R-squared	0.362167	Prob. Chi-Square(1)	0.5473

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/10/21 Time: 21:27
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.707294	1.318051	2.054013	0.0510
RESID^2(-1)	0.117789	0.202296	0.582263	0.5658

R-squared	0.013929	Mean dependent var	3.054077
Adjusted R-squared	-0.027157	S.D. dependent var	5.915726
S.E. of regression	5.995514	Akaike info criterion	6.493704
Sum squared resid	862.7086	Schwarz criterion	6.590480
Log likelihood	-82.41815	Hannan-Quinn criter.	6.521572
F-statistic	0.339030	Durbin-Watson stat	1.989809
Prob(F-statistic)	0.565820		

الملحق رقم 6 (Corrélation)

REXR	1.000000	-0.544830	-0.656925	0.500788	-0.449175	-0.432459	-0.449817
PP	-0.544830	1.000000	0.712079	-0.452557	0.085897	0.110166	0.337711
OPENS	-0.656925	0.712079	1.000000	-0.577807	0.411637	0.386422	0.621575
INF	0.500788	-0.452557	-0.577807	1.000000	-0.558633	-0.516528	-0.643320
GDPPG	-0.449175	0.085897	0.411637	-0.558633	1.000000	0.992727	0.452149
GDPG	-0.432459	0.110166	0.386422	-0.516528	0.992727	1.000000	0.393369
FDI	-0.449817	0.337711	0.621575	-0.643320	0.452149	0.393369	1.000000

الملحق رقم 7

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		OPENS	PP	REXR	GDPPG	INF
With Const	t-Statistic	-1.5535	-1.4135	-5.6340	-2.7103	-1.4250
	Prob.	***0.4929***	***0.5619***	***0.0001***	***0.0845***	***0.5563***
		n0	n0	***	*	n0
With Const	t-Statistic	-0.5939	-1.9645	-9.2900	-2.5065	-2.0535
	Prob.	***0.9718***	***0.5955***	***0.0000***	***0.3228***	***0.5488***
		n0	n0	***	n0	n0
Without Co	t-Statistic	-0.0351	-0.3444	-2.4885	-2.5177	-1.4608
	Prob.	***0.6628***	***0.5522***	***0.0148***	***0.0137***	***0.1318***
		n0	n0	**	**	n0

At First Difference

		d(OPENS)	d(PP)	d(REXR)	d(GDPPG)	d(INF)
With Const	t-Statistic	-4.9579	-4.7066	-24.7496	-8.4079	-5.4823
	Prob.	***0.0004***	***0.0008***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0001***
		***	***	***	***	***
With Const	t-Statistic	-5.1488	-4.6188	-26.5954	-13.4467	-5.6760
	Prob.	***0.0014***	***0.0051***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0004***
		***	***	***	***	***
Without Co	t-Statistic	-5.0783	-4.7641	-13.8414	-8.5521	-5.4607
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		OPENS	PP	REXR	GDPPG	INF
With Const	t-Statistic	-1.5230	-1.3501	-3.8726	-2.2842	-1.4744
	Prob.	***0.5080***	***0.5923***	***0.0066***	***0.1837***	***0.5321***
		n0	n0	***	n0	n0
With Const	t-Statistic	-0.8492	-1.8187	-9.2900	-2.6822	-1.9030
	Prob.	***0.9486***	***0.6695***	***0.0000***	***0.2505***	***0.6272***
		n0	n0	***	n0	n0
Without Co	t-Statistic	-0.0608	-0.3360	-2.1947	-1.8605	-1.4563
	Prob.	***0.6541***	***0.5553***	***0.0294***	***0.0607***	***0.1329***
		n0	n0	**	*	n0

At First Difference

		d(OPENS)	d(PP)	d(REXR)	d(GDPPG)	d(INF)
With Const	t-Statistic	-4.9728	-4.7378	-11.0040	-8.4079	-5.4823
	Prob.	***0.0004***	***0.0007***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***
		***	***	***	***	***
With Const	t-Statistic	-5.1333	-4.6586	-5.0939	-8.7605	-5.4574
	Prob.	***0.0015***	***0.0046***	***0.0026***	***0.0000***	***0.0007***
		***	***	***	***	***
Without Co	t-Statistic	-5.0864	-4.7845	-11.1913	-8.5521	-5.4380
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Signifi
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع العربية:

***الكتب:**

1 – د. طالب عوض " التجارة الدولية " الشركة العربية المتحدة للتسوق والتوزيع 2003.

2 –د. عبد القادر خليل،" مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي الجزء الاول، مفاهيم أولية و تطبيقات حول النقود و النضريات النقدية "، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2014، الطبعة الثانية .

3 –عبد المجميد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 .

4 علي عبد الفتاح ابو شرار ،" الاقتصاد الدولي نضريات وسياسات " ، دار المسير للنشر والتوزيع عمان ،الطبعة الثانية 2010 .

5 – د. عبد المنعم حلبي، أطروحة دكتوراه 2012" دور الولا يات المتحدة الامريكية في تحرير أسعار الصرف عالميا منذ عام 1985.

6 –كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخرجية و التمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002 .

7 – لحول موسى، بوخاري ، "سياسة الصرف للأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية" ، دراسة تحليلية لأثر الاقتصاد لسياسة صرف الأجنبي ، مكتبة حسين العصرية، بيروت – لبنان.

8 – لحول موسى بوخاري : سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآ.... الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي: مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع بيروت لبنان– الطبعة الاولى 1431هـ/2010م .

9 – محمد راتول " الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية" ديوان المطبوعات الجامعية 2018-2019 - 1997م السداسي الثاني–مقتبس من Jean –Louis Mucchielli Ecomomie international 2e Da LLOZ

10 – محمد زكي الشافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، الجامعة المصرية، 1977م .

11 – محمد خالد الحريري، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة دمشق، 2002-2003 .

12 – عرفان تقي الحسيني " التمويل الدولي" الطبعة 2 مجدلاوي، الأردن، 2002 .

13

14 – عماد محمد اليثي " التبادل الدولي ، دراسة في منهجية و آليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر" ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2002 .

15 – عبد الحسين زيني، احصاء التجارة الداخلية و الخارجية ، دار و مكتبة الحمد للنشر و التوزيع،

قائمة المراجع

عمان، 2011.

16 – د. فليح حسن خلف، التمويل الدولي" – الوراق للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الاولى، 2004.

17 – فتحي خليل الخضراوي ، مصطفى السيد الشعراوي ، التجارة الدولية ، مكتبة كلية التجارة طنطا، 1990 .

19 – د. فوزي عبد الرزاق " استراتيجيات التجارة الخارجية" زمرم ناشرون و موزعون، الطبعة الاولى ، 2016.

20 – فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الاردن، ف1، 2004.

21 – قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثانية ، 2005.

22 – إيمان عطية، ناصر هشام عمارة، مبادئ القتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، لاسكندرية، 2006.

23 – الطاهر لطرش– " تقنيات البنوك" – ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية– 2003.

24 – بلقاسم زايري كتاب" الاحصاء المالية و التجارة الدولية " ملخص المحاضرات و تمارين المنهجية الجزء الاول.

25 – بلقاسم زايري،" المالية و التجارة الدولية" النشر الجامعي الجديد 2015.

26 – حسام علي داود– ايمن أبو خضير –أحمد الهزايمية – عبد الله صفوان ، إقتصاديات التجارة الخارجية ، دار الميسر الطبعو الاولى، عمان 2002.

27 – جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، من المزايا النسبية للتبادل اللامتكافئ". طبعة الرابعة ، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة و الكتاب الجامعي 1992.

28 – حمدي عبد العظيم ،" الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازية العامة"، دار زهراء

29 – محمد يونس ، "أساسات التجارة الدولية "، الدار الجامعية 1993 مصر .

30 – محمد راتول " الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية"– ديوان المطبوعات الجامعية، السياسي الثاني

31 – محمد يونس ، "أساسات التجارة الدولية "، الدار الجامعية 1993 مصر ،ص 183.

32 – مجدي محمود شهاب ، "اسس العلاقات الاقتصادية الدولية" ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت 2006 .

قائمة المراجع

33 – مجدي محمود شهاب ،" الاقتصاد الدولي المعاصر"الجامعة الجديدة – الاسكندرية 2007 .

34 – محمد عثمان مصطفى، اقتصاديات الخارجية، دار المختار للنشر، 1984 .

35 – د. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت ، سنة 2010.

36 – محمود الطنطاوي الباز، رمضان صديق، " اقتصاديات النقود و البنوك و التجارة الخارجية"، دار النهضة العربية القاهرة، 2004.

37 – مروان عطون ،"اسعار صرف العملات ، ازمات العملات في العلاقات النقدية الدولية " دار الهدى الجزائر

38 – مصطفى غمواسي واخرين "الازمة الاقتصادية وتداعياتها على الشرق الاوسط" دار حليس الزمن ،2009 .

39 – محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، مكتبة كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 1990.

40 – هاري شات، الديمقراطية الجديدة بدائل النظام العالمي ينهار، الترجمة العربية، الشركة العالمية للكتاب.

41 – وسام مالك،" الظواهر النقدية على المستوى الدولي"، دار المنهل ، بيروت 2001.

42 – وسام مالك،" النقود و السياسة النقدية الداخلية" ، دار المنهل اللبناني بيروت 2000.

43 – وسام ملاك " الضواهر النقدية على المستوى لدولي" دار المنهل اللبناني 2001.

44 –عبد الرحمان يسرى ،ايمان محبي زكي ،"الاقتصاد الدولي " الدار الجامعية ، الاسكندرية.ص10

45 – د. جمال الدين العويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار هومة للطباعة و النشر .

46 – دومينيك سلفادور، الاقتصاد الدولي ، سلسلة و ملفات شوم، دار كروميل للنشر ، 1985.

47 – رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، بين النظرية و التطبيق– المكتبة العصر للنشر و التوزيع مصر ، سنة 2007.

48 – زايري بلقسم، اقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية و تمارين، دار الاديب للنشر و التوزيع، وهران، الطبعة الأولى، 2006.

49 – زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2004 .

50 – زينب حسين عوض الله " الاقتصاد الدولي نظرة عامة إلى بعض القضايا " الدار الجامعية ، بيروت 1998 .

51 – سهير محمد السيد حسن ، محمد البنا ،" الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية"، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ، 2005.

قائمة المراجع

52 – سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، الدار المصرية، 2005 .

53 – صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"دارالنهضة العربية 1983 .

54 – طارق فاروق الحمري، الاقتصاد الدولي ، المكتبة العصرية الاولى 2010، مصر.

الرسائل و الاطروحات:

1- القارئ ابراهيم " اثر الصرف الاستقدام الاستثمار الاجنبي دراسه قياسيه لحاله الجزائر 1974 – 2009 "جامعه تلمسان العلوم الاقتصاديه العلوم التجاريه وعلوم التسيير ماجستير اقتصاديه تخصص قياسي بنكي ومالي .

2- بو ترفاس امينة –أثر التجارة الدولية على نمو الاقتصادي دراسة حالة جرائم ، جامعة تلمسان، اطروحة دكتوراة 2012- 2013.

3- بداوي شهيناز، "تاثير انظمة سعرالصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة 18دولة نامية 1980-2012)"،اطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان، 2015.

4 – د. جديدن لحسن " تقييم أنظمة الصرف في الدول النامية دراسة قياسية -2010-2011" ،اطروحة دكتوراة ،جامعة تلمسان.

5– قارة إبراهيم - أطروحة ماجيستار " أثر أنضمة سعر الصرف على إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة ق ياسية جزائر (1974-2009.) سنة 2014، تلمسان .

6- د. لخضاري نجاة،د. طاولي كمال ، " التكامل النقدي الأوروبي منطقة النقد المثالية ومدى استفادة الدول العربية 2005 – 2006"، رسالة تخرج دكتوراه .

7 – منهوم بلقاسم، د. طاولي مصطفى كمال، مذكرة تخرج شهادة ماجستار في علوم الاقتصاد تخصص مالية دولية" أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات ، دراسة قياسية لحالة الجزائر، 1970 – 2009".

8- معروف جيلالي، دكتوراه التجارة الخارجية (الدولية) بين الفكر و التنظير.

9 – معروف جيلالي، " التجارة الخارجية : معطيات جديدة و اثارها على دول الجنوب".

10- هادف حيزية – "العوامل المحددة لإختيار أنظمة سعر الصرف في الدول النامية" – رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستار في العلوم الاقتصادية – جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان- 2005 -2006 .

11- يوسف رشيد اساسيات التصدير كادات للتقويم الهيكلي – حالة الجزائر – اطروحة الدكتوراه، جامعة وهران 2004- 2005 .

12- درقال يمينة – " دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى االقصير " – رسالة ماجيستار في العلوم الاقتصادية – تخصص مالية دولية – جامعة تلمسان، 2010-2011 .

13- رسالة دكتوراه، les denominats du taux chqng quelle amplour les taux de chang, porallel ، للطالبة alioui Fatima .

14– أ. طاولي مصطفى، كمال أ مفهوم بلقاسم، " أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات"، رسالة تخرج دكتوراه، جامعة وهران .

15– علوي فاطم الزهراء ، les denominat du taux de change en Algerie quelle ampleur du taux de chang, pqrallel ، رسالة دكتوراه سنة 2015-2016جامعة ، تلمسان مترجمة.

16– زيان ربيعة،" محددات سعر الصرف و نظرية PPPA" ، مذكرة ماجستار ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2005- 2006.

17- زواوي حبيب، سعر الصرف كوسيلة لسياسة النقدية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر، 1970-2006، ماجيستير ، سيدي بعباس، 2008-2009

18– سعيد عنابي " أثر تقلبات سعر الصرف و تدابير المؤسسات الاقتصادية لمواجهة حالة مؤسسة الملح ببسكرة " مذكرة ماجستير 2005-2006.

قائمة المراجع

19 -عماد عمر محمود الهنداوي،"علاقة انظمة سعر الصرف باداء الاقتصاد المصري "،رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد،جامعة الزقازيق بكلية التجارة،قسم الاقتصاد، 2011 .

20– عبابو الطيب، " سياسة تحرير التجارة الخارجية و إدارة الصرف في دول التحول الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر ورسالة مجيستار مستغانم 2013-2014،.

21 -عباس امينة ، اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر مذكرة ماجستير سيدي بالعباس 2005-2006 .

المجلات المقالات و الدراسات :

1- محمد جبوري" تاثير طبيعه نظام سعر الصرف على التضخم باستخدام بيانات بانيل "، مجله اداء المؤسسات الجزائريه العدد 06/ 2014.

2 – مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال)، مشكلات البورصات و انعكاساتها على البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1993.

3- شفيق كبها عيسى بن زيان راضية "اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجاره الخارجيه في الجزائر " ،مجله بحوث العدد 11 الجزء الثاني صفحه 90-100

4 –د. قطوش رزق، أ.د. بن لوكيل رمضان، مقاربة تحليلية مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا 1112-6132 ISSNالعدد 17 ،السداسي الثاني 2017 ،ص 177 -192 .

5- السعيدي وصاف،" قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفتره(2005 -2018)"، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة بومرداس ،مخبر اداء المؤسسات الاقتصاديه الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية العدد الخامس– جوان 2020 ،الرقم الدولي المعياري :issn:7161- 2661.

6 – أحمد الجامع " النظام النقدي الدولي الراهن أساسه و ازمته " مجلة البنوك الاسلامية القاهرة، 1980.

7- ايت يحيى سمير،"التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع"، مجله الباحث,عدد2011/09.

قائمة المراجع

8– أرحال إيمان، أ بركات سارة، ورقة بحثة " أفاق تفعيل أسواق الأوراق المالية العربية و سبل رفع كفاءتها "، مجلة العلوم الإنسانية– جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017 .

9– العباس بلقاسم، " سياسات أسعار الصرف" ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.

10– بربرى محمد امين ، مبررات و دوافع التوجه الحديث لانظمة الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري– +مثال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السابع.

11– صندوق النقد الدولي،،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد" سبتمبر 2001.

. الملتقيات المؤتمرات و المحاضرات:

1– د. محمد بن بوزيان و د . طاهر زياني ، " الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة مع الجزائر وتونس " ، ملتقى الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ، 2002 البليدة .

2– www.argaan.com/ar/articledelail/id/1306826

المراجع باللغة الأجنبية:

1- M undell R " exchange –rate systems and economic GROWTH "Edited by maria cristina marcuzzo ; routledge loudon 1997.

2- Agleitta M, fournier PD « Internationalisation des mounaies et Organisation de système monitaire » economie internationale, 1994.

3- michel reum, christopher Dembik, « la monnaie fonction, michanismes et evaluations », ennipses editon mareketing S.A, 2017.

4– yvessimon, « technique financiers intrnationales 3eme édition paris 2001 .

5-AtishrGhosh,Anne-MarieGulde,HolgerC« Exchange rate regineschoicesaudconsequances » the Mit presscombridge, massachusettslondon, 2002,

6- calvo G, Reinhart C »Fear of flooting (mimeo) »Baltimore , MD, Universté of Marglan, 2000.

7 - new developments of the exchange rate regime in developing countries .

8- IMF : Annuel rapport on Exchange rate regime since 1990 ;evidence from de facto policies IMF working paper No 02⁄155 .septombre2002.

9- Levy – Yeyati stuzenegger F, "Ade facto classification of exchage rate regimes :A methodologie note " ,op cit 2002.

10-Bubula.A ,Othker-Robe.I,2002,"the evaluation of exchange rate regime since 1990: evidence from de facto policies",IMFworking paper,No-02/155,September.

11 - Adam Smith , the Wealth of Nations , Modern Library Edit, New yourk, 1937.

1997 Jean –Louis Mucchielli Ecomomie international 2ed Da LLOZ

12- Jean –Louis, Mucchielli Principe deconomie international, Volume 1 Paris, BD Economic , 1987.

13– Albert Ondossa, economie monitaire interenational, edition estern, Paris, 1990.

14- Y Simon S minai, C Descanps j soichot « Gestion finonciére international » litec éd, 1995.

15 -Paul Krugman et Maurice Obstfeled and all.,"Economies internationale",7 edition,pearson Education France 2006.

16- Christine BRANDT. Economie. Growth and openness an econementric analy for regions. Preminarg version. University ILM. Novombre 2004.

17 – chenery and M. SYR quin . Patterns of Development, 1950-1970 ; LOUDRE. OXFOR, University press ; 1975.

18-MPF WORKING PAPER/The Equilibrium Real Exchange Rate in a Commodity Exportingn Country Algeria's Experience - Taline Koranchelian- N° WP/05/135// July 2005

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر تغيرات سعر الصرف على درجة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر من خلال الفترة الممتدة من1990 إلى غاية 2019 ، وذلك من أجل تحليل اثر الصدمات السالبة و الموجبة في أسعار الصرف على درجة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ، و ذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة غير الخطي NARDL والذي يسمح باختبار تماثل الصدمات السالبة و الموجبة لأسعار صرف الدينار الجزائري على درجة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر حيث استعمل الباحث NARDL من أجل تحقيق أهداف الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط أسعار الصرف بدرجات التحرير التجاري عندما تتجه هذه الأخير نحو الانخفاض (سوق الدببة) Bear Market ، وطبيعة العلاقة التي تربط أسعار الصرف بدرجات التحرير التجاري عندما تتجه هذه الأخيرة نحو الارتفاع(سوق الثيران) Bull Market،في المدى القصير و المدى الطويل وما إذا كانت العلاقة متماثلة أم غير متماثلة.توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أنه هناك عدم تماثل في اثر الصدمات الموجبة والصدمات السالبة لأسعار صرف الدينار الجزائري على درجة تحرير التجارة الخارجية ، وبالتالي تغيرات سعر الصرف يمكن أن تكون حافزا لزيادة درجات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر .

الكلمات المفتاحية :أسعار الصرف، تماثل الصدمات، سوق الدببة ،سوق الثيران، تحرير التجارة الخارجية ،NARDL .

Abstract:

This study aims to measure the impact of exchange rate changes on the degree of foreign trade liberalization in Algeria during the period from 1990 to 2019, in order to analyze the impact of negative and positive shocks in exchange rates on the degree of foreign trade liberalization in Algeria, by applying the Non-linear Autoregressive Distributed Lag " NARDL", which allows testing the symmetry of the negative and positive shocks of the exchange rates of the Algerian Dinar on the degree of liberalization of foreign trade in Algeria, where the researcher used NARDL in order to achieve The objectives of revealing the nature of the relationship that links exchange rates with the degrees of trade liberalization when the latter tends to decline (the bear market), and the nature of the relationship that links exchange rates with the degrees of trade liberalization when the latter tends to rise (the bull market), in the short term and The study reached several results, the most important is that there is a symmetry in the impact of positive and negative shocks of the Algerian Dinar exchange rates on the degree of foreign trade liberalization. Therefore, exchange rate changes can be a catalyst for increasing the degrees of trade liberalization foreign affairs in Algeria.

Keywords: exchange rates, shock symmetry, bear market, bull market, foreign trade liberalization, NARDL.

Résumé:

Cette étude vise à mesurer l'impact des variations des taux de change sur le degré de libéralisation du commerce extérieur en Algérie au cours de la période 1990 à 2019, afin d'analyser l'impact des chocs négatifs et positifs des taux de change sur le degré de libéralisation du commerce extérieur en Algérie, en appliquant le modèle de régression NARDL, ce qui permet de tester la symétrie des chocs négatifs et positifs des taux de change du dinar algérien sur le degré de libéralisation du commerce extérieur en Algérie, où le chercheur l'a utilisé afin d'atteindre les objectifs de révéler la nature de la relation qui lie les taux de change aux degrés de libéralisation des échanges lorsque ces derniers tendent à baisser (marché baissier), et la nature de la relation qui lie les taux de change aux degrés de libéralisation des échanges lorsque ces derniers tend à augmenter (le marché haussier), à court terme et L'étude a abouti à plusieurs résultats, dont le plus important est l'existance d'une asymétrie dans l'impact des chocs positifs et négatifs des taux de change du dinar algérien sur le degré de commerce extérieur La libéralisation, et donc les changements du taux de change, peuvent être un catalyseur pour augmenter les degrés de libéralisation des affaires étrangères en Algérie.

Mots clés : taux de change, symétrie des chocs, marché baissier, marché haussier, libéralisation du commerce extérieur, NARDL.